الدولارات النفطية

والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الادنى والاوسط

اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي

الدولارات النفطية

والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الادنى والاوسط

تأليف: جماعة من الباحثين السوفيات نقله إلى العربية: هشام الدجاني

- الدولارات النفطية والتطور الإقتصادي ــ الاجتماعي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط.
- التأليف: جماعة من الباحثين الأكاديميين السوفيات
- نقله إلى العربية: هشام الدجاني
- الناشر: دار الفارابي ــ بيروت ــ لبنان هاتف: ٣١٧٢٠٥ / ٠١ ص. ب ــ ٣١٨١
- الطبعة الاولى: ١٩٨٧
- التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية
- تصميم الغلاف: ماريو سابا

المقدمة

هذا الكتاب مجموعة من البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ــ الاقتصادية أعدها عدد من الباحثين الأكاديميين السوفيات حول معظم بلدان الشرق الأوسط ــ أو الوطن العربي تحديداً ــ وتناولت تأثيرات الثروة النفطية وعائداتها، وخاصة بعد "ثورة الأسعار" عام ١٩٧٣. ولم تقتصر هذه الأبحاث على دراسة تأثيرات عائدات النفط في الدول العربية النفطية فحسب، بل شملت كذلك عدداً من الأقطار العربية ــ مثل سوريا ومصر ــ التي لا تعتبر في عداد الدول النفطية الغنية، ولكنها تأثرت بدرجات متفاوتة بالنتائج الإيجابية والسلبية "لثورة الأسعار النفطية". وفضلاً عن الجهد العلمي والمتخصص، تعود أهمية هذا الكتاب إلى أنه يبين، ربما لأول مرة، وجهة نظر سوفياتية في موضوع، أو لنقل جملة موضوعات مترابطة كانت وما تزال تحظى باهتمام الباحثين والاقتصاديين والسياسيين في كل أرجاء العالم.

وإذا كنا اطلعنا، من خلال ما نقرأ ونسمع، كل يوم تقريباً، على وجهة النظر الرأسمالية الغربية، فإن ما بين أيدينا يقدم لنا بصورة تحليلية وجهة النظر الأخرى.

ونحن إذ نقدم وجهة النظر الأخرى هذه، يعنينا قبل كل شئ أن نستكمل "الصورة" لنعرف كيف يفكر العالم بشرقه وغربه، برأسماليته واشتراكيته في قضايانا، بل في أخطر قضايانا.. قضايا تجاوز التخلف، وبناء اقتصاد عربي سليم وفق برامج للتنمية مدروسة ومعقلنة... مستفيدين من أهم ثرواتنا القومية، ومن هذه الفرصة التاريخية التي جعلت للنفط العربي هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

المترجم

الفصل الأول

الدولارات النفطية والاقتصاد العالمي

د. أندريسيان وي. أوشاكوفا

على عتبة عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ برزت في الاقتصاد العالمي ظاهرة جديدة: بدأ عدد من الدول النامية المنتجة للنفط، يتحول إلى كبار مصدري رأس المال، إلى الدول المتطورة صناعياً وكذلك إلى الدول النامية. وقد جاءت هذه الظاهرة نتيجة لتراكم الموارد المالية القابلة للتحويل لدى عدد من دول الأوبيك: وخاصة دول الخليج العربي وشمال أفريقيا وكذلك فنزويلا، (إلى الدولارات الأميركية بالدرجة الاولى)، على أثر ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ بمقدار أربعة أضعاف نتيجة لتفاقم أزمة الطاقة.

ليس المقصود بالحديث هنا بصورة عامة نمو المداخيل النفطية لدول الأوبيك، والتي كانت قبل ذلك وفيرة إلى حد ما، وليس المقصود أيضاً توظيف النخبة الحاكمة في أقطار الجزيرة العربية للجزء الفائض نسبياً من المداخيل المخصصة في المصارف الغربية، وهو ما كان يحدث قبل ذلك.

إن ما جرى في عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ هو أن مقاييس هذه الظواهر نمت بصورة متقافزة، مما أدى إلى تحول التراكم الكمي إلى تراكم نوعي جديد تماماً. فخلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٧، زادت مداخيل دول الأوبيك من بيع برميل النفط الواحد، نتيجة لتأميم بعض شركات الامتياز الأجنبية ورفع الضرائب على بعضها الآخر ــ غير المؤمم، بما يزيد عن عشر مرات وارتفعت مداخيلها العامة من النفط ــ بمقدار ١٦ مرة ــ من ٨ مليار دولار إلى ١٢٨ مليار دولار.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٥ وكانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، رفعت منظمة الأوبيك من جديد أسعار النفط، رداً على الارتفاع التضخمي لأسعار السلع التي تشريها الدول النامية من الغرب.

وحسب تنبؤات "البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية"، ينبغي أن ترتفع مداخيل دول الأوبيك عام ١٩٨٠ بمقدار ٣٠ مرة بالمقارنة مع مداخيل ١٩٦٨ (أنظر الجدول رقم ١) (١).

كذلك ارتفعت بدرجة كبيرة الاحتياطات الذهبية لدول الأوبيك، بالغة في نهاية عام ١٩٧٧ ٦١,٥ مليار من وحدات حقوق السحب [*] الخاصة (ح. س. خ) (٢)، وهو ما كان يشكل ربع الاحتياطي الاجمالي لكل العالم الرأسمالي (٣).

ويتركز أكثر من نصف هذا المبلغ في أيدي ست دول فقط، هي السعودية وإيران والكويت وليبيا والإمارات وقطر. وتحتل السعودية في هذا المجال المركز الثاني في العالم الرأسمالي بعد ألمانيا الإتحادية، متقدمة على

---

[*] السحب الخاصة (ح. س. خ) وتعرف بالانكليزية باسم (Speclal Drawing Rights) هي حقوق للسحب من صندوق النقد الدولي، وهي أداة للحساب والدفع في الصندوق المذكور. وهي عبارة عن "سلة عملات" يشكل الدولار فيها نسبة ٣٠%. ويحسب سعر كل وحدة من وحدات السحب الخاصة شهرياً بالمقارنة مع سعر الدولار في عام ١٩٧٢، حيث كان سعر الواحدة آنذاك يساوي دولاراً واحداً.

(المترجم)

الولايات المتحدة. ويتفوق متوسط دخل الفرد السنوي في إمارات شبه الجزيرة العربية على نظيره في سويسرا والسويد. وبهذا فقد تشكل في منطقة الخليج العربي، مركز مالي جديد للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وقد بلغت زيادة المداخيل على نفقات الاستيراد لدى الدول الأعضاء في منظمة الأوبيك في ثلاث سنوات فقط (١٩٧٤ ــ ١٩٧٦)، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي (ص. ن. د) ما يتراوح بين ١٣٥ ــ ١٤٥ مليار دولار (٤).

تدفق الموارد المالية إلى الغرب

كان الجانب الأعظم من الموارد المالية التي حصلت عليها دول الأوبيك، مسترجعاً إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي نتيجة مشترياتها من السلع والخدمات، وتوظيف هذه الموارد في الأسواق التسليفية للغرب، وشراء الأسهم والسندات والعقارات، وأخيراً نتيجة لتقديم المساعدات للدول النامية الأخرى المستوردة للنفط. كما وترافق مع تدفق النفط من منطقة الخليج العربي إلى الغرب الرأسمالي، تصدير لا نظير له لرأس المال التسليفي.

في بداية عام ١٩٧٧، بلغت الاستثمارات الخارجية لدول الأوبيك ١٤٤ مليار دولار. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي (ص. ن. د) ، كان حوالي ٥٠ مليار دولار منها مستثمراً في سوق الدولار الأوروبي (Euro–dollar) في بريطانيا، وحوالي ٤٠ مليار دولار في الولايات المتحدة ، و٢٧ مليار دولار في الدول الرأسمالية المتطورة الأخرى، و١٦ مليار دولار في الدول النامية، ومنحت عشرة مليارات دولار للمنظمات الدولية، وأربعة مليارات لدول أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي.

وفقاً للجدول التالي (بملايين الوحدات)

السنة	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
المجموع الكلي لوحدات السحب الخاصة							
توزع وحدات السحب الخاصة على الدول							
الجزائر	٧٧٧	١٠٠	١٢٠	٣٨٤	٤٢٢٨	٥٦٦٢	٦١٥٠
أندونيسيا	٦	٤٣	٤١	٠٧	٥	٧	٩
إيران	٤٦٧	٤٥٤	٩٤٨	١٣٧	١١٥٥	١٧١١	١٥٧٩
العراق	١١٧	٥٢٩	٦٦٩	٩	٥٠١	١٢٩٠	٢٠٥٢
الكويت	٢	٨٨٤	١٠٢	١٢١	٦٩٥٢	٧٦٠٣	١٠٠٩
ليبيا	٥٧٢	٧٢٠	٥	٩	٢٣٣٠	٣٩٦٠	٨
نيجيريا	٥٥٣	٣٣٥	١٢٨	٦٨٤	١٤١٤	١٦٦٠	٥٣٠٠
السعودية	٢٦٥	٢٦٩	٧	٧	١٨٧٥	٢٧٥٩	٢٤٦١
الإمارات العربية	٢٤٥	٤	٤١٥	٢٦٧	٤٧٠٨	٤٤٧٨	٤٠٢٦
فنزويلا	٥	٣٤٦	١٧٦	٣	١٩٩٢	٢٣٢٩	٣٤٩٩
	٣٩٥	٣٣٠	٣	١١٤	٠	١	٢٤٧٢

وفي نهاية عام ١٩٧٧ بلغ المجموع العام للاستثمارات، حسب تقدير "مورغان غارانتي نراست"، ١٥٥ مليار دولار، منها ٨٦ من المملكة العربية السعودية، ٣١ من الكويت، ١٦ من إتحاد الإمارات العربية، ١٢ من إيران، ١٠ من فنزويلا، ٨ من ليبيا، ٧ من العراق و٥ من قطر (٥).

وقد ترافق تكديس دول الأوبيك للموارد الضخمة بصورة وثيقة مع أحداث عديدة، مثل الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية على تصدير الوقوع السائل إلى الدول الغربية في ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، والزيادة الكبيرة التي فرضتها دول الأوبيك على أسعار النفط، وتأميم هذه الدول للامتيازات النفطية الأجنبية.

والقاعدة الاقتصادية لهذه الظاهرة الشاذة، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي "ثورة مستلمي الريعية"، أو الاستيلاء الحاسم للدول النامية المنتجة للنفط على الربع التفاضلي في الاقتصاد النفطي للعالم الرأسمالي، الذي كانت تحظى به الاحتكارات الامبريالية بصورة غير شرعية، وكذلك ترافق رفع دول الأوبيك لسعر النفط في الأسواق إلى مستوى يزيد كثيراً عن مستوى ما قبل أزمة الطاقة، مع السعر العالمي للوقود السائل وارتبط ارتباطاً وثيقاً بتكاليف إنتاج مصادر الطاقة الأخرى.

أدت جميع هذه العوامل، بالإضافة إلى الميزة الفريدة للنفط كمصدر رئيسي للطاقة، وكسلعة أساسية للتجارة العالمية من جهة، والبناء الاجتماعي ــ الاقتصادي المتخلف لدول اوبيك من جهة اخرى، إلى أن يظهر بصورة مفاجئة بين مجموعة الدول النامية، التي تعتبر مستورداً تقليدياً لرأس المال وبين الدول المدينة، مجموعة من الدول ذات تأثير كبير أصبحت هي نفسها مصدرة كبيرة لرأس المال، وبالذات إلى مراكز الرأسمالية الصناعية نفسها، التي تعتبر الدائن التقليدي لأقطار آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ونتيجة لتراكم الموارد المالية الضخمة في عدد من دول الأوبيك، وتصدير هذه الموارد إلى الغرب، حدثت تغييرات معينة في العلاقات بين هذه الدول النامية والدول الرأسمالية المتطورة، التي أصبحت هي نفسها، بدرجة معينة مدينة لمستعمراتها وشبه مستعمراتها السابقة؛ هذا عدا عن ارتباطها الحاد والمتزايد بالامدادات المتواصلة لسلعة حيوية هامة واستراتيجية كالنفط، من المناطق التي تشهد نضالاً تحررياً ووطنياً. ومما لا شك فيه، أن علاقات التبعية الوحيدة الجانب بالامبريالية لهذه المجموعة من الدول النامية، قد ولت إلى غير رجعة، وهذا بحد ذاته ظاهرة فائقة الأهمية.

اكتسبت مشكلة الدولارات النفطية وقيام مركز مالي جديد في العالم الرأسمالي، في واقع الأمر، طابع التحدي الاقتصادي والسياسي للغرب. ولا يزال الاقتصاديون والسياسيون الغربيون، يناقشون موضوع احتمال استخدام العرب لسلاحي "النفط" و"المال" من أجل تحقيق أهدافهم في المعركة مع الامبريالية.

وأثار تدفق الدولارات النفطية صعوبات تجارية ــ مالية بالغة الحدة لدى الدول الرأسمالية المتطورة. وأدى رفع أسعار النفط إلى ظهور عجز في الميزان التجاري للغرب الرأسمالي عام ١٩٧٤ في تجارته مع أقطار الأوبيك بحدود /٤٠/ مليار دولار. ونشأت أزمة في سوق الدولار

وفقاً للجدول التالي (بملايين الوحدات)

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
أبو ظبي	١٥٣	١٩١	٢٣٣	٤٣٠	٢٢٥	١٢٠٠	٥٨٠٠	٦٥٠٠	٧٥٠٠
الجزائر	٢٦٢	٢٩٩	٣٢٥	٣٥٠	٧٠٠	٤٣٠٠	٤٣٠٠	٣٦٠٠	٤٥٠٠
فنزويلا	١٢٥٣	١٢٨٩	١٤٠٦	١٧٠٢	١٩٤٨	٣٢٠٠	٩٤٠٠	٧٤٠٠	٨٥٠٠
العراق	٤٧٦	٤٨٣	٥٢١	٨٤٠	٥٧٥	١٩٠٠	٦٩٠٠	٧٦٠٠	٨٥٠٠
إيران	٨١٧	٩٣٨	١١٣٦	١٩٤٤	٢٣٨٠	٥٦٠٠	١٩٣٠٠	١٩٩٠٠	٢٢٠٠٠
أندونيسيا	—	—	١٨٥	٢٨٤	٤٢٩	١٢٠٠	٤٠٠٠	٣٧٠٠	٤٥٠٠
قطر	١٠٩	١١٥	١٢٢	١٩٨	٢٥٥	٦٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠
الكويت	٧٦٦	٨١٢	٨٩٥	١٤٠٠	١٦٥٧	٢٨٠٠	٨٠٠٠	٧٩٠٠	٨٥٠٠
ليبيا	٩٥٢	١١٣٢	١٢٩٥	١٧٦٦	١٥٩٨	٢١٠٠	٦٦٠٠	٥٢٠٠	٧٥٠٠
نيجيريا	—	—	٤١١	٩١٥	١١٧٤	٢٠٠٠	٨٣٠٠	٦٧٠٠	٦٨٠٠
السعودية	٩٦٦	١٠٠٨	١١٩٩	٢١٤٩	٣١٠٧	٧٢٠٠	٢٧٧٠٠	٢٦٧٠٠	٢٦٧٠٠
المجموع	٥٧٥٤	٦٢٦٩	٨١٥٥	١٢٢٦٢	١٤٠٧٨	٢٨٧٠٠	١٠٢١٠٠	٩٧٠٠٠	١١٦٣٠٠

١٩٧٧	٨٣٠٠	٥٦٠٠	٨٠٠٠	٩٦٠٠	٢٣٠٠٠	٥٦٠٠	١٩٠٠	٨٥٠٠	٩٤٠٠	٩٤٠٠	٣٧٨٠٠٠	١٢٨٤٠٠
١٩٨٠ تقديراً	١٤٧٥٠	٥٧٥٠	١٤٥٠٠	١٦٧٥٠	٣٠٧٠٠	٢٩٥٠	١٢٢٥٠	١٢٨٥٠	١٤٢٥٠	٤٣٤٥٠		١٧١١٠

(*) المصدر: "petroleum Economist" 1975-1978

(**) نحسب أن هذا التقدير بات مشكوكاً فيه، بعد أن انخفض إنتاج النفط في إيران إلى النصف تقريباً بعد قيام الثورة الإيرانية ــ المترجم.

الأوروبي، حيث وردت مبالغ كبيرة من الأموال العربية، نظراً لأن العرب فضلوا تقديم القروض القصيرة الأجل بفوائد عالية في ظروف التضخم المستمر والأزمة النقدية؛ أما المقترضون، فقد كان يرضيهم بالطبع الحصول على القروض المتوسطة والطويلة الأجل بشكل أساسي. وأخذت الأقطار العربية وإيران تشتري أسهم الشركات الصناعية البارزة، وهذا ما لقي معارضة الأوساط الحاكمة في الدول الرأسمالية.

ونتيجة لذلك برزت أمام الغرب مسألة معقدة جديدة، وهي "ترويض" الدولارات النفطية واستخدامها في مصلحته. وينبغي الاعتراف أن الامبريالية باستخدامها وسائل مختلفة وبإلقائها بالكثير من أعباء الأزمة الاقتصادية على كاهل الأقطار النامية، قد استطاعت إلى حد ما حل هذه المسألة في المرحلة الراهنة على الأقل.

ماذا تم اتخاذه على وجه التحديد؟ قبل كل شئ، زيد من تصدير السلع والخدمات بأسعار مرتفعة، ومن تصدير الأسلحة وبصورة خاصة لأنظمة الحكم الملكية.

وفي غضون الفترة ما بين أعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧، ازدادت مشتريات دول الأوبيك (وخاصة التجهيزات والآلات والمواد الغذائية) من الأقطار الرأسمالية المتطورة بمقدار ٢,٣ مرة، قافزة من ٣٣,٧ مليار دولار إلى ٧٧,٩ مليار دولار (٦). وخلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ ، باعت الولايات المتحدة الاميركية وحدها إلى دول الخليج العربي أسلحة بقيمة عشرة مليارات دولار.

أدى الوضع المرتبط للأقطار النامية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وعملية تأثير السوق الرأسمالي، إلى إثراء الاحتكارات الامبريالية المنتجة للتجهيزات الصناعية والأسلحة بصورة لم يسبق لها مثيل.

وفيما يخص الاحتكارات الأعضاء في الكارتل النفطي الدولي، فإنها أيضاً لم تتخلف عن الركب، بفضل ارتفاع أسعار النفط والمنتجات النفطية في أسواق الدول الرأسمالية المتطورة.

وبدأت المخاوف الجدية التي كانت قائمة في وقت ما في الغرب، إزاء احتمالات تراكم الاحتياطيات المالية الضخمة لدى دول الأوبيك، تتلاشى نتيجة لتعاظم استيراد هذه البلدان.

وفي أيار (مايو) عام ١٩٧٧، أصدر المصرف الألماني الغربي (ويست دوتيش لاند سبانك جيرو سنترال) نشرة اقتصادية أعطى فيها تقويماً لدينامية المؤشرات الأساسية، التي تصف الوضع الاقتصادي ــ النقدي لدول الأوبيك في السنوات القليلة القادمة (بمليارات الدولارات).

وقد انطلق أخصائيو المصرف في حسابهم للمعطيات المذكورة في الجدول، من أن سعر النفط سيرتفع بنسبة وتائر التضخم ذاتها، وأن الوتائر السنوية لزيادة حجم صادرات أعضاء الأوبيك ستبلغ حوالي ٦% (٧). ويعود تفسير الوتائر المتدنية لهذا المؤشر الأخير في النشرة، إلى الوتائر البطيئة لانتعاش اقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة، ومما سيؤدي إلى عدم زيادة الطلب على النفط في الأسواق الدولية بصورة كبيرة، على الأقل حتى نهاية ١٩٧٨.

وحسب تقدير المصرف المذكور، سوف يصل الحجم الاجمالي "للمداخيل الصافية" لدول النفط خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٠ إلى /٢١٠/ مليار دولار. وبدءاً من عام ١٩٨١ لن يزيد "دخلها الصافي" السنوي عن /٥/ مليارات دولار، متدنياً بذلك إلى المستوى الملحوظ قبل اشتعال أزمة الطاقة في نهاية عام ١٩٧٣.

وتؤكد ظواهر السنوات الأخيرة فيما يبدو تحليل المصرف المذكور. ففي عام ١٩٧٥ كانت الموارد المالية الفائضة لدول الأوبيك أقل عملياً بمقدار ٥٠% عن السنة السالفة، بالغة ٣٢,٥ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار السلع التي اشترتها، ونفقات التسلح الضخمة، وانخفاض مستوى إنتاج النفط في تلك الدول بمقدار ١١,٥% ، وتقلص المداخيل بالمقارنة مع ما كان متوقعاً (٩٣ مليار دولار عام ١٩٧٥). وإذا كانت إيران قد استطاعت في عام ١٩٧٤ أن تعقد اتفاقية مع كل من بريطانيا وفرنسا، تقدم بموجبها قروضاً بمقدار مليار دولار لكل منهما، وأن تعد بتقديم قروض مماثلة لكل من مصر وأفغانستان، فإنها في السنة المالية ١٩٧٦/ ٧٧ عانت من عجز في ميزان مدفوعاتها بحدود تزيد عن ملياري دولار. وفي عام ١٩٧٥ حصلت بعض دول الأوبيك (وخاصة إيران والعراق والجزائر وأندونيسيا والإكوادور)، على قروض من الغرب بلغت /٣/ مليار دولار. وفي السنوات التالية ارتفعت مديونية هذه الأقطار بصورة كبيرة. وفي عام ١٩٧٧ بلغ مجموع ما اقترضته أقطار الأوبيك من المصارف الدولية ١١,٣ مليار دولار.

كذلك استطاعت حكومات واحتكارات الدول الرأسمالية، أن تحول تدفق الدولارات النفطية غير الموجه في المراحل الأولى، إلى مسارات أقل خطراً بل وأكثرها فائدة لها: فهي قد أدركت

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٠ (تنبؤ)
مداخيل الصادرات	١٣٢	١٤٥	١٨٢
نفقات الواردات	٦٠	٧١	١١٣
الرصيد الحسابي السلبي "للعمليات غير المنظورة"	"٣٦"	٤٢	٦١
الرصيد الحسابي الايجابي لموازين الحسابات الجارية	٣٦	٣٢	٨

بصورة جيدة أن مُصدري الدولارات النفطية سوف يضطرون، لأنهم لا يجدون استخداماً لها في بلدانهم، إلى توجيهها إلى الغرب والبحث عن التوظيف المربح.

وهذا يتضمن قبل كل شئ، منح القروض لحكومات بعض البلدان، وتوزيع الدولارات النفطية على الودائع الدولارية ـــ الأوروبية **Euro - Dollar** والمصارف التجارية، واستثمارها في أوراق الخزانة المالية ومختلف أشكال العقارات، ومنح القروض للمؤسسات المصرفية الدولية، الواقعة تحت تأثير الاحتكارات، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإنشاء والتنمية.

ومن بين مبلغ الـــ ٣٢ مليار دولار، المودعة من قبل دول الأوبيك في الولايات المتحدة حتى آذار ١٩٧٧، أنفق مبلغ ١٤ مليار دولار على شراء السندات الحكومية، و٩ مليار دولار أودعت في المصارف، و٨ مليار دولار على شراء الأسهم.

وينبغي التنويه، أن إمكانات الأقطار العربية وإيران في الحصول على مقادير مؤثرة من الأسهم في بعض الدول الغربية، قد قيدت بمختلف الإجراءات التشريعية. ولم يكن بوسع المستثمرين الجدد سوى الحصول على نسب من الأرباح عن ودائعهم، ولكن حق التصرف في رأس المال ظل في حقيقة الأمر بأيدي مالكي المصارف والشركات.

وأنشأت المصارف الغربية في الشرق الأوسط، شبكة كاملة من مؤسسات التسليف بمشاركة رؤوس الأموال العربية والإيرانية الخاصة، لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في أقطار المنطقة وتسعى الدول الامبريالية إلى تحويل الأقطار المصدرة للنفط إلى شركاء صغار وتابعين لها، وجعلها حلقة متممة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتحاول الامبريالية من خلال ربط هذه الأقطار بنظامها الاقتصادي بسلاسل "ذهبية"، وتوريطها أكثر فأكثر باقتصادياتها، أن تجعل الاستثمارات التي يمكن أن تُلحق الخسارة بالاحتكارات الغربية، غير مجدية بالنسبة لُمصدري الدولارات النفطية وبهذا يريد الغرب أن يضعف إمكانات الأقطار العربية، في استخدام النفط سلاحاً للنضال ضد العدوان والاستغلال الامبريالي.

وفي الوقت نفسه، يقال في الدول الرأسمالية أن مشكلة الدولارات النفطية ما تزال بعيدة عن الحل. فهي يمكن أن تتفاقم في حالة تعقد حاد جديد للوضع السياسي في الشرق الأوسط، أو تصاعد نضال الأقطار النامية من أجل نظام اقتصادي جديد.

إن الأقطار المنتجة للنفط ذات أنظمة الحكم المحافظة لا تزال، بصرف النظر عن اهتمامها باستقرار الاقتصاد العربي (بسبب استثماراتها الضخمة من الدولارات النفطية قبل كل شئ في الغرب)، قادرة على استخدام السلاح "المالي"، ضد الغرب من أجل تعزيز وحماية مواقفها. ولعل انقطاع الدولارات النفطية في حال اندلاع أزمة نقدية دورية في العالم الرأسمالي، يمكن أن يثير عدداً من المشكلات الصعبة في النظام التسليفي للغرب. وتُبدي الأقطار المصدرة للنفط في الشرق الأوسط اليوم، الكثير من التذمر لأن ودائعها الضخمة في الغرب تتناقض قيمتها سريعاً تحت وطأة التضخم.

الدولارات النفطية والقضاء على التخلف

يعتقد الكثيرون من الاقتصاديين لدينا وفي عدد من الأقطار الأخرى منذ زمن طويل، أن السبب الرئيسي لتخلّف التنمية الاقتصادية للدول الفتية ومعدلاتها المتدنية، يعود إلى عدم كفاية الموارد المادية والمالية، وإلى محدودية

معدلات التراكم وحجمه. والمسألة هي أن الدول النامية تتصف عادة بمحدودية الموارد الأساسية وفائض الإنتاج، ولهذا يستحيل رفع معدل التراكم إلى مستوى الدول المتطورة، حتى عن طريق إعادة توزيع المداخيل لمصلحة الكادحين.

من هنا يمكن الاستنتاج منطقياً، أن الدول النامية إذا ما حصلت على زيادة سريعة القفزات في معدلات التراكم وحجمه، فإن المشكلة تكون قد حلت بصورة أساسية، وأمكنها أن تلحق بسرعة كافية بالدول المتطورة اقتصادياً. ومما هو موضع اعتبار أيضاً، أن الدول انامية، إذا ما وضعت أيديها بصورة مفاجئة على موارد مالية كبيرة، فإنها يمكن أن تكون الحافز الفعال للتحول السريع للمجتمعات المتخلفة المتعددة الأنماط لهذه الأقطار، وان تمنح الدينامية الاجتماعية ــ الاقتصادية الضرورية لها. وعلى أية حال، فإن هذا العامل الثاني ما يزال ينظر إليه حتى الآن كعامل ثانوي تابع للأول.

لقد بات جانب كبير من الرأي العام في الأقطار النامية ذاتها، ممن كان مؤمناً بإمكانات حشد موارد التراكم الداخلية، واستخدام المساعدة الخارجية بأشكالها وحجومها الحالية في التصنيع السريع و"الثورة الخضراء"؛ بات يتجه نحو الاستنتاج أن النمو السريع، والمحافظة على مستوى عال مستقر من المداخيل من تصدير المواد الخام، وزيادة المساعدة الأجنبية على أساس امتيازات قصوى، هي الوسائل الرئيسية لزيادة معدلات التراكم النقدي.. وقد تضمن برنامج "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، فكرة عن إعادة توزيع الإنتاج العالمي العام لصالح الأقطار النامية. وهكذا نشأت وترسخت الفكرة القائلة، أنه لا يمكن تحقيق جميع هذه المسائل عن طريق الجهود الذاتية، بقدر ما يمكن تحقيقها عن طريق إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية في العالم لمصلحة الأقطار النامية.

ويؤكد البيان الإقتصادي للمؤتمر الخامس لدول عدم الإنحياز في كولومبو:

"أنه لا يمكن للدول النامية أن تحقق مستوى مقبولاً من التنمية، إلاّ عن طريق إعادة بناء كاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية، عن طريق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

وكأن واضعي هذه الكلمات يعيدون صياغة مقولة أرخميدس المشهورة على هذا النحو: "أعطونا نقداً أجنبياً، ونحن نرفع اقتصاد الأقطار النامية إلى مستوى الأقطار المتطورة".

ولكن كيف يمكن إثبات صحة هذه الفكرة؟

ظهرت مثل هذه الإمكانية مع أزمة الطاقة التي سمحت لمجموعة من الأقطار النامية المصدرة للنفط أن تُضاعف فجأة، دفعة واحدة، وفي غضون سنة أو سنتين من إيراداتها النقدية بمقاييس ضخمة جداً وتزيد صادرات مجموعة دول الأوبيك صادرات جميع الأقطار النامية الأخرى في قيمتها، (حيث بلغت قيمة صادرات الأولى والثانية على التوالي عام ١٩٧٧، ١٤٤ ملياراً، و١٤,٤ مليار دولار) أما وارداتها فتزيد عن نصف واردات جميع هذه الدول (حيث بلغت قيمة واردات الأولى والثانية عام ١٩٧٧ على التوالي: ٧٧,٩ مليار دولار، و١٥٥،٧ مليار دولار) بلغ إجمالي الناتج القومي لدول الأوبيك عام ١٩٧٤ مقدار /١٦٠/ مليار دولار، أو حوالي ٣٠% من هذا المؤشر لدى جميع الدول النامية (٨)، وارتفعت مقاييس التراكم إلى ٣٥ مليار دولار، أي ما يشكل أيضاً حوالي ثلث هذا المؤشر لدى جميع دول المجموعة المذكورة.

هذا النمو السريع لمداخيل النفط لدى بعض هذه البلدان، أدى في الفترة ما بين ١٩٧١ ــ ١٩٧٤ إلى ظاهرة تناقضية، مثل انخفاض معدلات التراكم لدى فنزويلا من ٢٣% إلى ١٩%، ولدى السعودية من ١٣% إلى ١٩%،

ولدى ليبيا من ١٦% إلى ١٣,٥%، بينما كان نمو حجم التراكم لدى هذه البلدان في الفترة المذكورة نفسها بمقدار مرة ونصف إلى مرتين.

إن مجموعة دول الأوبيك ليست كبيرة بالطبع من الناحية العددية، فهي لا تضم سوى ١٣ قطراً فقط (١٢% من مجموع الأقطار النامية و١٤% من سكانها). بيد أن مثال الدول الأعضاء في الأوبيك بالغ الأهمية، نظراً لأن هذه المنظمة تضم دولاً متنوعة جداً: في مساحاتها وسكانها ــ دولاً كبيرة (مثل أندونيسيا ونيجيريا وإيران)، ومتوسطة (فنزويلا، الإكوادور، العراق، الجزائر، العربية السعودية) وصغيرة (مثل الغابون وإمارات الخليج العربي)؛ ودولاً متقدمة نسبياً على الصعيد الاقتصادي (إيران وفنزويلا)، وأخرى متخلفة تماماً مثل الإمارات العربية؛ دولاً إقطاعية ــ ملكية تسير على طريق النمو الرأسمالي، وأخرى نامية تسير على طريق التنمية غير الرأسمالي.

وهكذا يمكننا أن نوضح في مثال دول الأوبيك المختلفة ما ينبغي ومالا ينبغي أن يتحقق على حساب تحقيق الموارد النقدية الضخمة، عند حل مشكلة التراكم في صيغة القيمة.

إن الثمار المالية البارزة التي حصلت عليها دول الاوبيك، لم تكن بالصدفة، فإنها تعكس تلك العوامل الموضوعية مثل عدم التحول عن النفط كمصدر للطاقة، والوضع الاحتكاري لدول الأوبيك في سوق الوقود السائل، والسعر المرتفع نسبياً لهذه السلعة ذات الاستخدام الشعبي الواسع، وأزمة الطاقة والصراع العربي ــ الإسرائيلي. ولعل الشئ العرضي الوحيد هو تراكم احتياطيات النفط الغنية في هذه الأقطار بالذات وليس في غيرها، وفي النهاية برزت مجموعة اخرى من الأقطار النامية على مسرح الصراع مع الامبريالية، أما الثورة العلمية ــ التقنية فربما اكتشفت مادة أو معدناً حيوياً آخر. وهناك عامل هام للتحليل، وهو أن تضافر الظروف الطبيعية والاقتصادية والتاريخية، قد أدى إلى هذا الإثراء البالغ لعدد من القطار النامية وتكوين ظروف ملائمة جداً لها من أجل تحقيق التراكم.

وتنظر اليوم مجموعة الأقطار النامية الأخرى إلى دول الأوبيك بحسد وأمل. تنظر إليها بحسد لأنها هي وحدها التي استطاعت أن تحقق ما تحلم به الدول الأخرى، وتنظر إليها بأمل لأنها لا تنتظر منها المساعدة الاقتصادية فحسب، بل وتنتظر البراهين على أنه عن طريق توفير الشروط العادلة للعلاقات الاقتصادية الخارجية وتصفية الاستغلال الامبريالي يمكن تحقيق نجاحات كبيرة وسريعة في ميدان التنمية الاقتصادية. وبكلمة موجزة، لقد تحولت دول الأوبيك إلى مخبر متميز، يمكن التحقق بواسطته من الفرضيات القائمة عن طريق التنمية الاقتصادية ووتائرها لدى حل مشكلة التراكم ولو بصيغة القيمة.

هنا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار، أن الاختلاف في الحجوم والقدرة، وقدرة الاستيعاب في الأسواق الداخلية بين دول الأوبيك، قد أدى إلى أن يتمكن جزء منها فقط من امتصاص المداخيل النفطية التي توفرت لديه؛ بينما لا تستطيع الدول الأخرى أن تستغل كل مداخيلها في السوق الداخلية، بسبب تخلفها الاجتماعي ــ الاقتصادي قبل كل شئ.

لقد أظهرت تجربة السنوات الثلاث الماضية، أن دول الأوبيك الأكبر أو الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية ــ أندونيسيا، إيران، فنزويلا، الجزائر، العراق، نيجيريا ــ قد استطاعت في ظروف التضخم المتصاعد وانخفاض القدرة الشرائية، أن تمتص جميع مداخيلها النفطية عن طريق رفع الاعتمادات المخصصة للتنمية الاقتصادية

والقوات المسلحة بمقدار مرتين أو ثلاث مرات، ولتكوين احتياطيات ذهبية ضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، كان العديد من هذه البلدان مضطراً في عامي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ للجوء إلى حشد موارد إضافية في أسواق التسليف الدولية.

وقد كانت الدول المصدرة لرأس المال هي بالدرجة الاولى إيران وبلدان شبه الجزيرة العربية.

والأخيرة، عدا السعودية، هي على درجة من الصغر بحيث لا يمكنها استغلال "المطر الذهبي" المنهمر عليها بصورة فعالة، حتى في أعلى مستوى من مستويات التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي.

فظاهرة التراكم المتضخم، أو بعبارة أكثر فظاظة ظاهرة "التسمُّن"، يمكن العثور عليها هنا بأجلى مظاهرها بعد أن أضحت، بمعنى ما، نتيجة لتطور تاريخي جرى في مسرى مناقض للتطور الاقتصادي المتسق. ولعله يمكن القول على وجه التأكيد بالنسبة للسعودية، إن بناءها الاجتماعي المتخلف وغياب البناء التحتي الاجتماعي والمتعلق بوسائل النقل الضروريان، هما الكابح الرئيسي في استخدام الموارد المتوفرة في التنمية الاقتصادية لهذه المملكة الثيوقراطية.

إن اقتصاد الأقطار المصدرة للنفط الكبيرة أو المتطورة نسبياً يمتص بسرعة، كما التربة المتعطشة، "الأمطار الذهبية" لمداخيل النفط. ولكن من الملاحظ أنه يمكن أن تظهر هنا أيضاً في السنوات القريبة حتمية الانتقال من "الاسترواء" إلى "الجفاف"، حيث التخلف الاجتماعي ــ الاقتصادي لا يخفي نفسه. وعلى سبيل المثال، لو أن إيران لم تنفق في زمن الشاه على التسليح ثلث مداخيلها من النفط، لكان "الارواء" المالي المفرط لاقتصادها قد بدأ ربما منذ وقت طويل.

في عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، أعيد النظر في جميع أقطار الأوبيك في خطط التنمية الاقتصادية وزيدت الاعتمادات المخصصة بمقدار ضعفين إلى أربعة أضعاف. وتسعى أقطار الأوبيك إلى تحقيق قفزة اقتصادية وبناء اقتصاد صناعي متطور في غضون تلك الفترة التاريخية القصيرة، التي يظل فيها الطلب على النفط مرتفعاً ومواردها الطبيعية لم تنضب. ويتركز هدفها على بناء اقتصاد مستقل إلى أكبر درجة ممكنة عن المداخيل النفطية. والحق أن إمارات شبه الجزيرة العربية تعتمد على إمكان تحولها مع الوقت إلى دول دائنة تعيش من فوائد استثماراتها في الاقتصاد الغربي. وقد بلغت مداخيل الدولارات النفطية المستثمرة، حسب بعض التقديرات، ٧ مليار دولار عام ١٩٧٥، وستصل عام ١٩٨٠ إلى /٣٠/ مليار دولار. وليس من المستبعد أن يصل هذا المصدر من مصادر الدخل الوطني في أواسط الثمانينات، إلى حد يعادل مداخيل هذه الدول من تصدير النفط، وأن يصبح هذا المصدر في التسعينات حين يبدأ تصدير النفط بالتدني، المصدر الأساسي للدخل القومي لعدد من دول الأوبيك.

وقد قامت دول الأوبيك ولا تزال تقوم ببناء منشآت تعدينية وبتروكيماوية، وبناء وتوسيع شبكة المواصلات وتحديث الزراعة.. إلخ. محاولة استباق الزمن، ووضع بعض هذه البلدان خططاً للتنمية تتميز بطموح الأهداف المرسومة، دون الالتفاف بدرجة كافية إلى اعتبارات حجم المساحة والسكان، والثروات الطبيعية، ومقدار سعة السوق الداخلية، والنقص الحاد بالكوادر المؤهلة والبناء التحتي الضعيف النمو.

بيد أنه سرعان ما اتضح، أن مشكلة التراكم تقتصر على صيغة القيمة فقط. فإعطاء التراكم تعبيراً مادياً أصعب بكثير، نظراً لأنه من أجل أن يحقق الإقتصاد امتصاصاً ناجحاً للموارد المالية من الضرورة أن يجمع بين البناء والاصلاحات الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية العميقة، ولو في إطار البنية البرجوازية ــ الديمقراطية، فضلاً عن تدابير التحول الاشتراكي للمجتمع.

غير أنه خلال ١٥ ــ ٢٠ سنة، ستستطيع بعض دول الأوبيك القيام بخطوة إلى الإمام، وستصبح من إحدى الدول الأكثر تطوراً بين الدول النامية. ومن الممكن أن تفلح بعضها مثل إيران في إنشاء مجمع صناعي ــ زراعي متطور إلى حد ما، على أساس جزء كبير من إعادة الإنتاج على قاعدة قومية. وربما ستستطيع إيران باستخدامها لمزايا نمط الانتاج الرأسمالي إزاء أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، وباستخدامها لمسارات تطور الدول الاحتكارية، ستستطيع في غضون هذه الفترة الزمنية أن تعادل مستوى التطور في بعض دول أوروبا الغربية.

وبصورة عامة يبدو من المشكوك فيه، ضمن أطر النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، أن تتمكن إحدى دول الأوبيك قبل نهاية القرن العشرين من القضاء على تخلفها الاقتصادي والتحرر من التبعية للدول الرأسمالية الكبيرة. فالأمر لا يقف عند حدود أن غالبية هذه الدول مشغولة في الوقت الحاضر حقيقة في تكوين بنائها التحتي في مجالي الصناعة والمواصلات. إنما المشكلة تتركز في أن التنمية الحديثة باتت تعتمد يوماً بعد يوم على وتائر ومتطلبات الثورة العلمية ــ التقنية، التي تفرز المقاييس البارزة للاقتصاد المتطور مثل مستوى العلم والتقنية، ودرجة تطور الفروع العلمية الواسعة، ودرجة ومقدار إدخال أساليب التقدم الاقتصادي المكثفة، والقدرة على تعديل البنية الاقتصادية كلها بدرجة كافية من السرعة والعمق. وعلى أية حال، فإن تحويل البنية البالية المتعددة الأنماط لمجتمع الدول النامية المصدرة للنفط إلى بنية عصرية، ورفع المجتمع المتخلف برمته إلى مستوى الحضارة المعاصرة، وإيجاد أجيال جديدة تماماً من العمال والمهندسين والإداريين، المناسبين لمتطلبات الثورة العلمية ــ التقنية لأواخر القرن العشرين، لهو أمر يتطلب وقتاً طويلاً.

الجوانب الاجتماعية

تتركز حصة الأسد من المداخيل النفطية (عبر آلية سلطة الدولة) في أيدي الأوساط الحاكمة الملكية ــ الإقطاعية لبعض الأقطار النفطية، وكذلك في أيدي البرجوازية التجارية المزدهرة.

وتحمل العلاقات المشتركة لهذه البلدان مع الامبريالية طابعاً متناقضاً: فهم حلفاء ومتنافسون في الوقت نفسه. غير أن هذا التناقض لا يعيق عملية التحام الصفوة النفطية الملكية ــ الإقطاعية مع رأس المال الاحتكاري للغرب. وينبغي الإشارة إلى أن الحكومات الملكية ضمن "مجموعة الــ ٧٧" كانت تقف عادة في أقصى اليمين، وكثيراً ما قامت مع الامبريالية بدور قمع الحركات الثورية ــ الديمقراطية في الشرق الأوسط.

والطفيلية الاجتماعية للطبقات الاستغلالية في أقطار الخليج العربي الملكية، المتخلفة في المجالين السياسي والاجتماعي ــ الاقتصادي، هي إلى حد ليس ببعيد حصيلة الإثراء السريع والمفاجئ على حساب استخراج النفط. ولقد أخذت الطبقة الحاكمة الملكية الاقطاعية، المالكة بحكم القدر لمقدرات النفط، تستغل الدولارات النفطية على نطاق واسع من أجل تعزيز مواقعها وضرب حركة التحرر الوطني.

وأدى استخدام مبالغ كبيرة من الدولارات النفطية، إلى تطورات جوهرية في الحياة الداخلية لتلك الأنظمة، وفي وضع بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية فأولاً، أخذت الأوساط الملكية ــ الاقطاعية وأوساط البيروقراطية العليا والبرجوازية المالية والتجارية، تثرى بصورة لم يسبق لها مثيل، وكان لأملاكهم الشخصية الضخمة وثرواتهم الظاهرة طابع الفضيحة. وتنفق هذه الأوساط ثانياً أموالاً طائلة على شراء الطبقات الفقيرة بقصد تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية. وتسعى البرجوازية الصناعية والبرجوازية المالية التجارية، التي ازدهرت سريعاً ــ وبنجاح

ـــ إلى إيجاد أرستقراطية عمالية يرتفع مستواها الحياتي كثيراً عن طبقة البروليتاريا والفلاحين في غالبية الأقطار النامية الأخرى، وعن المهاجرين الكثيرين الذين جاؤوا من هذه البلدان ويعملون في مجال الإنتاج والخدمات.

وبهذا، فإن تحسين ظروف العمل والمعيشة للكادحين، يتم أحياناً خارج الأشكال المحتدمة للصراع الطبقي، مما يعرقل، دون شك، إدراك الطبقة العاملة في هذه البلدان لرسالتها التاريخية.

ويتطور النضال الاجتماعي هنا بدرجة معروفة ليس في العمق، وكأنما بشكل أفقي ـــ ويصبح العمال ـــ المهاجرون والمحرومون عملياً من الحقوق الاجتماعية، الذين يعيشون في ظروف أكثر صعوبة من العمال المحليين، الجماهير الأساسية المساهمة في هذا النضال. إن هذه الظروف بالذات، هي التي تعرقل مراراً توحيد العمال ـــ المهاجرين والعمال المحليين في النضال من أجل مصالحهم الطبقية المشتركة.

إن الاستراتيجية الاجتماعية للأوساط الحاكمة في بعض أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، تتركز ولا شك في توجيه أقطارها في طريق التنمية الرأسمالية ـــ مع المحافظة على طابع السلطة الأم على أساس تعديل بسيط في المؤسسات الملكية القائمة (٨ ـــ أ).

وتحصل بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي، كما هو معروف، على الدولارات النفطية أيضاً. ولكن الوضع مختلف تماماً، فهذه الموارد تستخدم أساساً في صالح التنمية التقدمية وتحسين أوضاع جماهير الكادحين. ومع ذلك فإن جانباً كبيراً من مداخيل النفط يتسرب بأساليب مختلفة إلى أيدٍ خاصة، قادرة على إفساد بعض المسؤولين في الدول. وإغناء بعض طبقات القطاع الخاص بصورة عامة وتعزيز تلك القوى الاجتماعية التي يهمها أن تعيد توجيه بلادها نحو طريق التنمية الرأسمالية والتعاون مع الغرب.

مصدر مساعدة الأقطار النامية

تعتبر مساعدة دول الأوبيك للأقطار النامية الأخرى، وخاصة تلك المستوردة للوقود السائل، أحد الجوانب الخاصة لمشكلة الدولارات النفطية. وقد شرعت بعض دول الأوبيك في تقديمها قبل أزمة الطاقة. وفي الفترة ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٥ ارتفع حجم هذه المساعدة عدة مرات وتنوعت أشكالها.

وقد بلغت في عام ١٩٧٤ ما يصل إلى خُمْسي الموارد المالية التي قدمتها الأقطار الرأسمالية المتطورة للأقطار النامية.

وبصورة عامة كانت مساعدات أقطار منظمة الأوبيك للأقطار النامية الأخرى في الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٧٥ على الصورة التالية: (٩) (بملايين الدولارات).

السنة	إلتزامات	قروض مقدمة
١٩٧٠	٤٤٢,٢	٤٥٢,١
١٩٧١	٦٣٦,٧	٦٣٤,٨
١٩٧٢	٥٨٠,٥	٨٢٤,٥
١٩٧٣	٢٨٠٦,٦	١٤٨٢,٦
١٩٧٤	١٤٩١٨,٩	٧٠١٧,٢
١٩٧٥ (حتى حزيران)	١٠٦٠٩	٤٢٣٦,٩

وقد ارتفعت التزامات دول الأوبيك بتقديم المساعدات المتعددة الجوانب خلال السنوات الأربع (١٩٧١ ــ ١٩٧٤) بمقدار / ٢٠ / مرة، وارتفعت الاعتمادات المقررة لهذه الغاية عملياً بمقدار / ٣٠ / مرة (بملايين الدولارات) (١٠):

السنة	إلتزامات	قروض مقدمة
١٩٧٠	٢٨٣,٢	٤٣,٦
١٩٧١	٣٤٥,٨	١١٧
١٩٧٢	٢٥١,٦	٣٠٤,٥
١٩٧٣	٤٥١	٣٠٣,٣
١٩٧٤	٧٥٨٠,٢	٣٦٦٨,٣
١٩٧٥ (حتى حزيران)	٢٦٥١,١	٢٠٢٥,٥

وفي الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ كانت القناة الدولية الرئيسية لتوزيع مساعدات الأوبيك هي ما يعرف باسم "المجمع النفطي" لصندوق النقد الدولي، الذي استمر حتى حزيران ١٩٧٦ ووظف ما يقارب تسعة أعشار مدفوعات الأوبيك. وقد بلغ حجم موجودات هذا الصندوق ٣,٨ مليار من "حقوق السحب الخاصة". وكان نصف المساعدات المقدمة من دول الأوبيك للأقطار النامية عن طريق هذا الصندوق هي على أسس تجارية، عند ذلك تراوح مستوى الفائدة ما بين ٧,٦ و٨,١% . وقد تلقت الأقطار النامية من "المجمع النفطي" ٢,٥ مليار دولار، وتلقت إيطاليا ١,٥ مليار، وبريطانيا مليار دولار. أما القناة الأخرى لتقديم المساعدة، فكانت "البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية"، حيث حصلت دول الأوبيك في ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، على حساب موجوداتها في المصرف، على سندات بقيمة ٢,١ مليار دولار. وقد أنشأت دول الأوبيك ذاتها عدداً من الصناديق الدولية لتقديم المساعدة. ففي بداية عام ١٩٧٦ أنشئ صندوق خاص لمساعدات دول الأوبيك برأس مال قدره /٨٠٠/ مليون دولار لمساعدة تلك الأقطار النامية التي بات

وضعها المادي متردياً. وكان من المقرر أن يُستثمَر نصف هذا المبلغ عن طريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي اقتُرح إنشاؤه ضمن إطار "منظمة الأغذية والزراعة" "الفاو" (FAO). وفي كانون الأول (ديسمبر) من العـام نفسه، تقرر مضاعفة رأس مال صندوق مساعدات دول الأوبيك بحيث يصل إلى ١,٦ مليـار دولار، منهـا ٨٢٧ مليون دولار تُخصص لـ "الصندوق المشترك لموازنة أسعار المواد الخام" الذي يُقترح إنشاؤه في إطـار منظمـة "اليونيكتاد" (UNCTAD)، ويوضع جزء من الموارد تحت تصرف "صندوق النقد الدولي".

ويتم تقديم هذه الموارد إلى الأقطار النامية بصورة غير مباشرة، على شكل قروض بدون فائدة لمدة / ٢٥/ عاماً لتغطية عجز ميزان المدفوعات وتمويل الصناعة.

كذلك أُنشئت بعض الصناديق من قبل الدول العربية ــ الأعضاء في الأوبيك، من بينها: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (أنشئ عام ١٩٦٨، برأس مال قدره (١,٤) مليار دولار وقدم قروضاً بحدود /٦٥٠/ مليون دولار)، والصندوق العربي لمساعدة الأقطار الأفريقية أنشئ عام ١٩٧٤، يقدم قروضاً بدون فوائـد، (رأس مالـه ١٨٥ مليون دولار)، البنك العربي للتنمية الاقتصادية لأقطار أفريقيا (أنشئ عام ١٩٧٣ بـرأس مـال قـدره ٢٣١ مليون دولار)، المصرف الاسلامي (أنشئ عام ١٩٧٤ برأس مال قدره ٢,٤ مليـار دولار)، الـصندوق العربـي الخاص للدول الافريقية ــ المستورد للنفط (برأس مال ٢٠٠ مليون دولار، والصندوق العربي ــ الأفريقي للمساعدة التقنية. كما وأنشئت كذلك شركة عربية للاستثمارات (عام ١٩٧٤ برأس مال قدره ١,١ مليار دولار) ومؤسـسات اخرى مشابهة، مشتركة ومنفردة، مثل المؤسسات التي أنشأتها الكويت والسعودية وأبو ظبي، التي تمول استثمارات حكومية وخاصة في الأقطار النامية.

وقد أعلنت الدول العربية ــ الأعضاء في الأوبيك، لدى انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية والأفريقية في القاهرة في آذار ١٩٧٧، عن تقديم مبلغ ١,٥ مليار دولار لمساعدة الأقطار الأفريقية. وتقدم دول الأوبيك جانبـاً من مساعداتها على أساس ثنائي بين الحكومات، ولهذا فإن حصة الأسد من مساعداتها (٣/٤) تتوزع ما بين الأقطار العربية (أنظر الجدول رقم ٢).

غير أن حجم مساعدات دول الأوبيك للأقطار النامية الأخرى، لا يمكن مقارنته بحجم الموارد المالية التي تحولها هذه الدول إلى الغرب. كما أن هذه المساعدات بعيدة عن أن تغطي ذلك الجانب من عجز الميزان التجاري النـاجم عن ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يثير الإستياء ضمن أوساط الأقطار النامية.

ويرى مستوردو النفط ضمن "مجموعة الدول السبع والسبعين"، أن رفع الأوبيك لأسعار نفطها لا ينبغي أن يكون على حسابها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دول الخليج ذات الأنظمة المحافظة تقدم القروض الأساسية لتلـك الـدول، السائرة في طريق التنمية الرأسمالية والمتجهة نحو الغرب. أما المساعدة المقدمة لدول التنمية غير الرأسمالية، فهي غير كبيرة وهدفها الارتباط بالمقترض لكبح بل وإحباط التنمية التقدمية. وهكذا، فإن مساعدة الأقطـار الامبرياليـة وقروض الدول النفطية الرجعية للأقطار النامية، تلتقي في المجال الاجتماعي عند هدف واحد.

وفي هذا المجال، من المفيد أن نستشهد بما قالته مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية المصرية عن نتائج اجتماع القمة العربية ــ الأفريقية الذي انعقد في بداية عام ١٩٧٧، والذي أعلنت فيه الدول العربية الغنية بالنفط عن اسـتعدادها لتقديم ١,٥ مليار دولار من أجل حاجات التنمية الاقتصادية في أفريقيا. تقول المجلة: "انطلاقاً من إعـلان الـدول العربية الغنية ــ السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وغيرها ــ عن نيتها في تخصيص مبالغ معينة، فإن

الممثلين الأفارقة يستنتجون أن اختيار الأقطار الأفريقية التي ستقدم لها هذه المساعدة سوف يتم كذلك على أساس فردي. بكلمة اخرى، إن هذه المساعدة ستقدم على أساس الاختيار الفردي لشيوخ النفط لتلك الأقطار الأفريقية، التي تروقهم أنظمتها الاجتماعية ــ الاقتصادية ودوائرها السياسية، وليس على أساس التوزيع العادل للمـوارد الماليـة. وإذا أخذنا بالاعتبار الطابع الاجتماعي ــ السياسي واتجاه السياسة الخارجية لبعض "أصدقاء" أفريقيا مثل العربيـة السعودية، لا تضح لنا إلى أية أقطار سوف تتوجه هذه المساعدات المالية وماذا يختفي وراءها.

"أوبيك" والبلدان الاشتراكية

تسعى غالبية دول الأوبيك ــ عدا مشيخات الخليج العربي، مع استمرار توسيعها لعلاقاتها

الجدول رقم ٢

مساعدات دول الأوبيك للأقطار النامية (بملايين الدولارات) [*]

البلد	(مساعد ثنائية الجانب)			(مساعدة متعددة الجوانب)		
	١٩٧٣	١٩٧٤ (التزامات)	١٩٧٥ (حتى حزيران)	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥ (حتى حزيران)
الجزائر	٢٤	٦,٦	ــ	٢٠,٦	١٢٧,٧	ــ
فنزويلا	ــ	٢٠,٦	٧٩٢,٢	١	١٦٦٧,٦	٢٥٠,٧
العراق	١١٢,٥	٤٩٢,٣	٣١٨,٢	٣٧,٦	٤٨,٦	٠,٥
ايران	١٠,٢	٢٢٦٩,٤	١٢٧٣,٣	٤,٦	١٠٨٢,٢	٥٠٩,٨
قطر	١١٣,٧	٢٩٧,٤	١٦١,٢	٢٠,٣	٥٥,٢	ــ
الكويت	٤٤٧,٦	١٠٥٦,١	٢٥٤٦,٩	١٨٧,٧	٩٤٢	٢٤٣
ليبيا	٨٩٦,٤	٢٩٥,١	٢٨٨,٤	١٠٧,٧	٢٧٠,٥	٩,٢
نيجيريا	٤,٣	٥,٣	ــ	٣,١	٣٧٦,٤	٣٥٣,٨
الإمارات	١١٩,٩	٧١٣,٢	٨١٦,٩	٣	٤٤٤,٧	٤
السعودية	٣٩٦,٩	٢١٨٢,٦	١٨٤٠,٨	٦٥,٧	٢٥٦٥,٣	١٢٨٠,١

(*) المصدر: نشرة بيكي Biki؛ ١٩٧٦/١١/٢٥.

[*] المصدر: نشرة بيكي Biki؛ ١٩٧٦/١١/٢٥.

الموارد المالية المقدمة

الجزائر	٢٤,٠٠	٥,٢	—	٠,٦	٢٠,٤	—
فنزويلا	—	١٥	٨٥,٩	١	٧٤٣,٦	٣٩٧,٦
العراق	٣	٣٨٩,٣	٦	٠,٧	٧٨,٦	٧,٥
إيران	٠,٨	٣٥٨,١	١٢٦	٤,٦	٧٦٩,٢	١٦٧,٨
قطر	٩٠,٧	٢١٨,٩	١٦١,٢	٠,٣	١٥,٧	٥
الكويت	٣٦٣	٨٥١,٢	١٣٣٤,٣	١٦٧,٧	٣٥٢	١٨٥,٦
ليبيا	٣١٧,٦	١٥٨,٤	١٣٥,٤	١٠٧,٤	٤٧,٩	٥٣,٥
نيجريا	٤,٣	٠,٩	—	٢,٣	١٢٨,٦	٢٧١,٥
الامارات	٨٢,٥	٤٥٧,٢	٢٤٢,١	٣	١٩٧,٦	٣٧,٩
السعودية	٢٩٠,٤	٨٩٤,٧	١٢١,٥	—	١٣١٤,٧	٨٩٩,٤

التقليدية مع الغرب، إلى الاستفادة من تلك الامتيازات التي يعطيها تنظيم التعاون ذي المنفعة المشتركة على أساس طويل الأجل مع البلدان الاشتراكية. وفي السنوات الأخيرة، تحولت دول الأوبيك (باستثناء بعض الدول) التي لم تلعب حتى بداية السبعينات دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية التجارية مع الدول الاشتراكية، إلى أكبر شركاء هذه الدول في التعامل. فقد ارتفع نصيب دول الأوبيك في دائرة التبادل التجاري "لدول التعاضد الاقتصادي"[*] (د. ت. أ) مع الأقطار النامية من ١٧,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٢٠,٢% عام ١٩٧٦، أما بالنسبة للدول الأوروبية في "مجلس التعاضد الاقتصادي" (عدا الإتحاد السوفياتي) فقد ارتفعت هذه النسبة من ١٩% إلى ٣٨,٤%، أي بمقدار الضعف (١١).

ويمثل تعاون الدول الاشتراكية مع أقطار الأوبيك نظاماً واسعاً من الصلات المتعددة الأشكال، والذي يساعد تطويره على حل أمثل لمشكلة الوقود والطاقة وعدد من المشكلات الأخرى في دول التعاضد الاقتصادي، وعلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول المنتجة للنفط. وينبغي التأكيد على أن الدول الاشتراكية، مع اهتمامها بتوسيع مستورداتها من النفط والغاز الطبيعي من دول الأوبيك، لا تسعى إلى المحافظة على تخصص شريكاتها التقليديات بالمواد الخام، بل تقدم لها المساعدة الشاملة في القضاء على التخلف الاقتصادي، وفي تشكيل الإطار الاقتصادي المتنوع والمعاصر الذي قد يضمن مشاركة دول الأوبيك في التوزيع الدول للعمل بصفة شركاء متساوي الحقوق.

[*] دول التعاضد الاقتصادي (د. ت. ا)، هي دول المنظمة الاشتراكية المشتركة في المعاهدة المعروفة بهذا الاسم، ويضمها مجلس مشترك يعرف باسم مجلس التعاضد الاقتصادي ومقره موسكو.

واتساع التعاون الاقتصادي والعلمي ــ التقني مع "دول التعاضد الاقتصادي"، الذي أصبح في السبعينات شرطاً ضرورياً لنهضة اقتصاد بعض البلدان مثل العراق والجزائر وليبيا ونيجيريا والكويت وغيرها، يرتبط ــ بين جملة عوامل اخرى ــ مع تزايد مداخيل تلك البلدان من النفط، الذي يُمكّنها من تسديد نفقات المعونة الفنية والاقتصادية. عند ذلن، يعمل التدفق الهائل للدولارات النفطية، على تخفيف حدة اهتمام دول الأوبيك في الحصول على مثل هذه الخدمات ضمن شروط التسليف. وفي السنوات الأخيرة أخذ ينمو في الحجم الإجمالي عدد السلع الداخلة في إطار العقود العامة مع الدول المتطورة صناعياً ومن بينها الدول الاشتراكية. ففي عام ٧٧ على سبيل المثال، بلغت نسبة السلع المقدمة ضمن العقود العامة في حجم التعاون العام بين الإتحاد السوفياتي وكل من إيران والجزائر ٦٠% وبين الإتحاد السوفياتي والعراق أكثر من ٨٠% (١٢).

تخفيفاً للعبء المالي للدول المتبرعة، تترافق هذه التغييرات في شروط التعاون في نفس الوقت مع إبراز المطالب الأكثر دقةً بالنسبة لمواعيد ونوعية المعونة، مما يضع أمام شركاء الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك أمام الدول الأعضاء في "مجلس التعاضد الاقتصادي" مهمات جديدة وأكثر صعوبة، خاصة من جهة تحسين نوعية التجهيزات والتقنية. وقد يساعد على حلّ هذه المشكلة، إنشاء ذلك القطاع التصديري في صناعة دول التعاضد الاقتصادي، والموجود ضمن نظام العلاقات القومية لإعادة الإنتاج، ولكنه موجّه نحو تلبية المتطلبات الخاصة للدول النامية، بما في ذلك، الدول المنتجة للنفط. إذ التوظيف الفعّال لهذا القطاع، يتطلب الأخذ بالاعتبار تخصص دول التعاضد الإقتصادي ضمن إطار برنامج شامل للتكامل الإقتصادي الاشتراكي، وكذلك ضمن إطار التنسيق المتزايد لنشاطاتها في مسائل عملية معينة للتعاون مع الدول النامية.

ويفتح اتساع تعاون دول التعاضد الاشتراكي مع الشركات الغربية في مجال تقديم هذه المعونة، قنوات معينة ولكن محدودة لرفع فعالية المعونة الاقتصادية والتقنية من الدول الاشتراكية لدول الأوبيك، على أساس الالتزام العام والمنتوجات الجاهزة. هذا التعاون بين دول التعاضد والشركات الغربية لا يسمح فقط، في كثير من الحالات، بتخفيف قيمة التجهيزات المقدمة وتحسين نوعيتها وتقصير مواعيد تشييد المنشآت، ولكنه يحد بدرجة معينة من احتكار الغرب لتقديم المعونة الفنية مع تعزيز مواقع دول التعاضد في تصدير العديد من أنواع الآلات والتجهيزات. مثل هذا التعاون اتخذ انتشاراً واسعاً في مجال العلاقات بين الدول الاشتراكية وكل من العراق وإيران والجزائر ونيجيريا وبعض الدول النفطية الأخرى.

ففي بناء مصفاة النفط في البصرة (العراق) مثلاً، اشتركت بالإضافة إلى مؤسسة (تكنو أكسبورت) التشيكو سلوفاكية تسع شركات كبيرة مختصة في بناء التجهيزات، من كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وغيرها من الأقطار الغربية (١٣). وتشارك مؤسسة "بوليمكس ــ تسيكوب" البولونية في تقديم بعض أنواع التجهيزات، من أجل بناء مشروع المجمع الكيماوي الضخم في العراق، والذي يتعهده كونسرتيوم من الشركات الغربية (١٤). كما شاركت مؤسسة "أوفاترف" الهنغارية مع شركة دانماركية في تنفيذ مشروعات زراعية في العراق: حيث قامت المؤسسة الهنغارية بتنفيذ مشاريع قنوات الري والطرق والجسور، في حين قدم الدانماركيون التقنية الزراعية (١٥). كما اشتركت المؤسسة الهنغارية "كومبلكس" مع شركة نمساوية في مشروع لتعليب البلح في العراق أيضاً، يبلغ انتاجه السنوي / ٣٧/ ألف طن (١٦). كما وتقوم هنغاريا ببناء محطات لتوليد الطاقة بالاشتراك مع شركات فرنسية وبلجيكية وألمانية إتحادية تقدم بعض أنواع التجهيزات (١٧). كما تساهم مؤسسة "تسفيت ــ ماشيمبورت ــ

أكسبورت" السوفياتية مع شركة بريطانية (ايرانيان ما نجمينت انجنيرنغ غروب) في إنجاز عدد من الأعمال الفنية بقيمة /١٠/ مليون دولار في نيجيريا (١٨).

ومثل هذا التعاون الذي يأخذ بعين الاعتبار رغبة الدول المنتجة للنفط في تنشيط علاقاتها التجارية الخارجية، يمكن أن تكون له آفاق جيدة. وهو يعتبر في صالح الدول الاشتراكية أيضاً، نظراً لأنه يُوسع المجالات الممكنة لتعاونها مع شريكاتها من الدول النامية.

هذا النمط من التعاون الثلاثي ــ بين الدول المنتجة والدول الاشتراكية والرأسمالية ــ آخذ في النمو ولو ببطء. ومن الأمثلة الأخرى لنمط التعاون هذا، ولتنفيذ مشروع بناء مطار في العراق، تعاونت فيه أطراف ثلاثة هي العراق كمموّل وشركة "سر ألكسندر جيب أند K" البريطانية كمصمم ومؤسسة تكنو أكسبورتتوي البلغارية كمتعهدة بناء (١٩). ولتنفيذ عدد من المشروعات في إيران عام ١٩٧٧، جرى تشكيل كونسرتيوم من شركات بولونية (أعمال الإنشاء) وألمانية غربية (الآلات والتجهيزات) وإيرانية (أعمال البناء والحفريات) (٢٠).

أما التعاون المالي بين الدول الاشتراكية وأعضاء الأوبيك المرتبط مباشرة باستخدام الدولارات النفطية، فلا يزال محدوداً. ولكن من المقرر أن يلعب في المستقبل دوراً هاماً في تعزيز العلاقات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة بين الدول النامية والدول الاشتراكية. ويجري الحديث عن احتمال الحصول على قروض من الدول النفطية، من أجل تنفيذ مشروعات مختلفة في الأقطار الاشتراكية نفسها، وعن استخدام الدولارات النفطية لتمويل مختلف المشروعات التي تنفذها الدول الاشتراكية في الأقطار النامية ــ غير المصدرة للنفط.

ومن بين الاتفاقيات الأولى لمثل هذه النمط من التعاون، كان الاتفاق بين الكويت وليبيا على تمويل بناء خط أنابيب النفط المعروف باسم "أدرياتيكا" الذي يمر عبر الأراضي اليوغوسلافية، ويصل بين هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وكانت الكويت قد وافقت في العام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ على أن تقوم ليوغوسلافيا قرضاً بمبلغ مائة مليون دولار، ولهنغاريا قرضاً بمبلغ / ٤٠/ مليوناً من أجل تنفيذ هذا المشروع (٢١). وتجري مفاوضات منذ عدة سنوات بين رومانيا والكويت، من أجل أن تمول الأخيرة مشروعاً لبناء مصفاة للنفط في رومانيا بكلفة مليار دولار، وطاقة إنتاجية مقدارها ٦ ملايين طن في العام، سوف تعمل بالنفط الكويتي (٢٢).

كما تساهم دول الأوبيك في تمويل بناء عدد من المؤسسات في دول التعاضد الاشتراكي، لا يقتصر إنتاجها على تلبية الحاجات الداخلية، فحسب، بل يتجه أيضاً إلى التصدير إلى الدول المقرضة.

فقد قدمت إيران مثلاً قروضاً لكل من بولونيا وبلغاريا لبناء مؤسسات للصناعات الغذائية، يخصص جانب من إنتاجها للتصدير إلى إيران. كما جرى مؤخراً التوصل إلى اتفاق بين بلغاريا والكويت، تحصل الاولى بموجبه على قروض لبناء مؤسسات يخصص إنتاجها للتصدير إلى الكويت.

كذلك يتسع نمط المساهمة المالية لدول الأوبيك في بناء مشروعات تُنفَّذ بمعونة الأقطار الاشتراكية في الأقطار النامية الأخرى. من ذلك مثلاً، تخصيص جزء من القرض المقدم من الكويت ليوغوسلافيا لتمويل التعدين المشترك بين الدولتين لمناجم البوكسيت وخام الحديد في غينيا(٢٣). كما بُنيت مصفاة للنفط في باكستان عن طريق المعونة الفنية الرومانية والتمويل السعودي لشركة "بترومين" (٢٤). وتضمنت اتفاقات التعاون الفني والاقتصادي الموقعة بين بولونيا من جهة، وكل من الكويت وليبيا وإيران من جهة ثانية، امكانية العمل المشترك في أقطار اخرى (٢٥).

ومثل هذا النمط في رأينا، نمط له آفاقه في تعاون دول التعاضد الاشتراكي مع الدول ذات التوجه الاشتراكي التي تتمتع نسبياً بعلاقات تجارية ـ اقتصادية نامية مع الدول الاشتراكية ومع الدول النفطية على حد سواء، والتي تأمل في الحصول على مقدار كبير من المساعدة الفنية والمالية من الخارج. والتعاون الثلاثي الأطراف (بين الدول الاشتراكية والرأسمالية والنفطية) في الأقطار الأخرى يبدو ممكناً. مثال ذلك، الاتفاقية التي تم التوصل إليها حول تقديم إيران قرض بمبلغ / ٨٥ / مليون دولار، لبناء مصنعين للنسيج ـ لانتاج الصوف والقطن، سيجري تنفيذهما في أفغانستان بمساهمة المؤسسات السوفياتية والشركة الألمانية الغربية "يونيون ماتينكس"(٢٦).

من الواضح، أن للتعاون المالي مع الدول المنتجة للنفط آفاق مستقبلية، ويمكن أن يساعد على تطويره تعزيز نشاط المؤسسات المعنية في مجلس التعاضد الاقتصادي.

إن استخدام الدولارات النفطية في مجال التعاون الاقتصادي والعلمي ـ التقني والمالي مع أقطار الاشتراكية، يتحقق على أساس المنفعة المتبادلة ويحمل على انتظار توسعه المستمر، وخاصة في مجال العلاقات مع الدول النفطية ذات التوجه الاشتراكي والأنظمة التقدمية.

+++

تلك هي بعض جوانب مشكلة الدولارات النفطية البالغة التعقيد في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية. ومن السابق لأوانه أن نستنتج النتائج النهائية لهذه الظاهرة الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومع هذا، فإن تأثيراتها المتعددة ترتسم الآن بوضوح على درب نضال الأقطار النامية ضد الامبريالية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية والتسليفية ـ المالية لأقطار الشرقين الأدنى والأوسط النفطية مع دول السوق الأوروبية المشتركة

أ. ن. هشتويان

كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ودول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية إلى وقت قريب تحمل الطابع النموذجي للاستعمار الجديد (نيوكونيالية): فالدول الأوروبية برزت بوصفها دولاً تشتري النفط الخام الرخيص لتبيع المنتجات الصناعية الجاهزة.

وكانت حركة رؤوس الأموال بين هاتين المجموعتين تجري بالدرجة الأولى بصورة استثمارات مباشرة للأقطار الأوروبية في استخراج النفط وبناء مقومات البناء التحتي (طرق، أنابيب نفط، موانئ جوية وبحرية.. إلخ) في الشرقين الأدنى والأوسط. وكانت الاحتكارات الدولية والاحتكارات الغربية النفطية الأخرى تجني أرباحاً طائلة من أقطار المنطقة. وخلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ فقط بلغت أرباح الاحتكارات النفطية الدولية السبع البارزة (٦,٧) و(٧,٣) مليار دولار على التوالي (١).

وقد أعلن عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي: قائلاً "لقد حققت الشعوب العربية مجموعة من الأهداف التي رسمتها الحركة الثورية قبل تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي وخاصة حقها في التصرف بثرواتها النفطية" (٢).

أضحت دول الشرقين الأدنى والأوسط المنتجة للنفط، نتيجة لانتهاج سياسة نفطية مستقلة، مالكة لموارد مالية كبيرة. ويعتبر رفع أسعار النفط من ٢,٩ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٧٣ إلى ١٤,٥ دولاراً للبرميل في بداية عام ١٩٧٩ (٣) مرحلة مهمة من مراحل نضال هذه الأقطار ضد الاحتكارات الامبريالية. وتعطينا المعطيات التالية فكرة عن مقدار نمو مداخيلها. إذ كانت مداخيل ثماني دول منتجة للنفط في المنطقة (الجزائر والعراق وإيران وقطر والكويت وليبيا والإمارات والسعودية) قد بلغت ٥,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ فقد وصلت إلى ١٠٢,٤ مليار دولار عام ١٩٧٦ (٤) وفي عام ١٩٧٧ كان يجب أن تبلغ مداخيل دول المنطقة من النفط ما يزيد عن / ١١٠/ مليار دولار (٥) أي بزيادة قدرها عشرون ضعفاً من عام ١٩٧٠.

ألحق العمل المشترك للدول المصدرة للنفط ضربة شديدة باقتصاد الدول الرأسمالية، وخاصة دول "السوق المشتركة" حيث لم تكن المسألة في جوهرها مسألة أزمة نفطية أو طاقة، بل أزمة سياسة الطاقة لدى الامبريالية، أو بمعنى أوسع أزمة الامبريالية ذاتها.

شدد الارتفاع الحاد في أسعار النفط من التضخم، وضاعف أكثر وأكثر الأزمة المالية والنقدية، وأودى بالمؤشر الإيجابي لميزان مدفوعات دول "السوق المشتركة". وهكذا عانى رصيد ميزان العمليات الجارية لدول السوق في عام ١٩٧٦ من عجز قدره ٥,٦ مليار دولار، مقابل الرصيد الإيجابي ١,٣ مليار دولار عام ١٩٧٣ (٦).

وساهمت سياسة الاحتكارات النفطية الكبرى في تعميق المصاعب الاقتصادية التي عانت منها دول السوق. فكما هو معروف أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تفاقم الوضع في سوقه الدولية للنفط إلى حد كبير. وكان انقطاع امدادات النفط إلى الدول الرأسمالية وارتفاع أسعار المنتجات النفطية في تلك الدول، عملاً من صنع الاحتكارات النفطية التي حققت بشرائها النفط من دول الأوبيك احتياطيات فائضة، مما سبب نقصه في الأسواق بصورة مصطنعة. وكان بوسع هذه الاحتكارات، التي تركزت في أيديها جميع منتجات الصناعة النفطية في الدول المستهلكة للنفط، أن تحافظ على الأسعار المرتفعة للنفط. ومشتقاته في الأسواق الداخلية لهذه الأقطار، وأن تجني بذلك أرباحاً طائلة. ولقد اضطر مدراء أكبر كارتلات النفط "غالف أويل" إلى الاعتراف أمام ممثلي لجنة التجارية الخارجية والداخلية التابعة للكونغرس الأميركي بالتلاعب بالأسعار في فترة أزمة الطاقة عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ (٧).

ورافق محاولات الخروج من طوق الأزمة الاقتصادية في دول السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٦ تزايد استهلاك الطاقة، الأمر الذي زاد من وضع ميزان مدفوعاتها سوءاً. ولهذا فإن انتهاج دول السوق لسياسة اقتصادية جديدة في علاقاتها مع الدول المستخرجة للنفط، والتي قد تأخذ بعين الاعتبار نمو الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الأخيرة، وتراكم الموارد المالية الضخمة وكذلك خطط التنمية الاجتماعية والصناعية لديها، هذا الانتهاج هو إحدى المشكلات الجوهرية الماثلة أمام الدول الأوروبية الأعضاء في السوق المشتركة. وتسعى هذه الدول إلى زيادة نفوذها بصورة مطردة في الشرقين الأدنى والأوسط. ولا يجذبها إلى هذه المنطقة مواردها النفطية الضخمة والتراكم الهائل لرؤوس الأموال والأسواق الكبيرة للترويج فقط، بل يجذبها كذلك أهميتها السياسية والعسكرية ـ الاستراتيجية.

وإذا كانت دول السوق المشتركة قد أقامت علاقاتها مع دول النفط قبل السبعينات على أساس ثنائي بالدرجة الأولى، فقد وضعت بدءاً من عام ١٩٧٢ "سياسة متوسطية شاملة" أحد أهدافها الوصول إلى مواقع راسخة في اقتصاديات تلك البلدان، وإلى إمكان التأثير على سياستها. وينبغي ألا ننسى أن دول السوق المشتركة في "سياستها

المتوسطية" ترعى كل شئ مصالح حلف "الناتو" وأن حجر الأساس في هذه السياسة كان ولا يزال الاحتكارات النفطية. ففي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٣ اتفق أعضاء السوق المشتركة من حيث المبدأ على العمل المشترك في قضايا الطاقة، بيد أن تنفيذ هذا الاتفاق لم يتحقق عملياً. وكان لفرنسا رأي متميز في هذا الشأن، حيث عارضت خلق مناخ "للمجابهة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط"، واتجهت نحو المحافظة على العلاقات الثنائية مع دول حوض المتوسط المنجذبة والمستهلكة للنفط"، واتجهت نحو المحافظة على العلاقات الثنائية مع دول حوض المتوسط المنجذبة إليها تاريخياً (الجزائر، ليبيا الخ..). أما بريطانيا فقد ادعت لنفسها مكانة خاصة في برنامج الطاقة لدول السوق، معللة ذلك أنها ستكون مستقبلاً الدولة الوحيدة في السوق التي لن تستخرج النفط فقط (من بحر الشمال)، بل وستصدره كذلك إلى الدول الأخرى.

وتنتمي الدول المنتجة للنفط في الشرقين الأدنى والأوسط، من ناحية السياسة الجمركية الموحدة للسوق الأوروبية المشتركة، إلى فئة الدول "الثالثة" التي تتمتع بتسهيلات تجارية مختلفة أهمها:

١) المشاركة في السياسة التفضيلية العامة لدول السوق إزاء الدول النامية والمعمول بها منذ الأول من تموز (يوليو) ١٩٧١ والمتضمنة إعفاء تصدير السلع الصناعية إلى الدول المشتركة في السوق المشتركة من الرسوم في حدود الحصص المحددة.

٢) اتفاقيات تفضيلية خاصة لبعض الدول (الجزائر، مصر) مع السوق الأوروبية في تجارة بعض سلع المواد الخام الزراعية.

٣) اتفاقيات خاصة للتعاون الاقتصادي بين دول السوق ومجموعتين من دول شرق حوض المتوسط وغربه "المغرب" (ويتضمن الجزائر ومراكش وتونس)؛ "والمشرق" (ويتضمن سورية والعراق ومصر والأردن). وقد وقعت مثل هذه الاتفاقية مع المجموعة الأولى في أيار (مايو) ١٩٧٦ في بروكسل، ووقعت مع الثانية في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧.

وتتناول هذه الاتفاقيات إلى جانب الرسوم الجمركية تقديم مساعدة مالية كذلك من جانب دول السوق إلى الأقطار المذكورة. وبموجب هذه الاتفاقيات تتمتع هذه الأقطار بتسهيلات واسعة لإدخال بضائعها إلى السوق الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك فهي تتلقى من "السوق المشتركة" مساعدة مالية كبيرة.

ففي أيار (مايو) ١٩٧٧ رفعت اللجنة المشتركة إلى حكومات دول السوق، قائمة بعدد من المشروعات الإنمائية في "أقطار المغرب" الثلاثة، والتي يتطلب تنفيذها أن تقدم دول السوق في غضون السنوات الخمس التالية / ٤١٠/ مليون دولار (٨). كذلك قدمت دول السوق قروضاً إلى دول "المشرق" بأشكال مختلفة بحدود / ٣٣٣،٣ / مليون دولار (٩).

بيد أن هذه الاتفاقيات المذكورة بعيدة كثيراً عن تلبية مصالح الدول المنتجة للنفط التي لا يتوفر لديها المستوى الثابت لمداخيل تصدير النفط والمواد الخام الأخرى، أو مصالح دول السوق التي ترغب في زيادة صادراتها من البضائع والتجهيزات الصناعية، وأن تستغل على نطاق واسع الدولارات النفطية من أجل تصحيح موازين مدفوعاتها. وقد انعكس هذا في "الحوار العربي ــ الأوروبي" الذي بدأ في القاهرة في حزيران ١٩٧٥ بين ممثلي دول السوق وممثلي دول الجامعة بما فيها الدول النفطية. وكان هدفه توقيع اتفاقية طويلة الأجل ومتعددة الجوانب للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي تعجل بعملية التصنيع في الأقطار العربية بما في ذلك التنقيب عن موارد

طبيعية جديدة. ومنذ أواسط أيلول وحتى أواسط تشرين الثاني عام ١٩٧٦ جرت خمسة لقاءات بين خبراء الجانبين في إطار الحوار: ففي القاهرة جرى بحث التعاون في مجال الزراعة، وفي تونس درست قضايا التعاون الثقافي، وفي بروكسل جرى البحث في مسائل الضمانات المتبادلة للاستثمارات والتعاون في مجالي الصناعة والتجارة. وقد أظهرت مناقشات المسائل التجارية اختلافاً في وجهات النظر: فقد طالبت الأقطار العربية بمعاملة تفضيلية وخاصة في مجال تسويق نفطها في السوق الأوروبية، بيد أن دول المجموعة الأوروبية المشتركة لم تكن مستعدة لتلبية هذا الطلب. وبصورة عامة كانت الاجتماعات المشار إليها بالنسبة لدول السوق بمثابة "استكشاف للقوة" كانت تتضح من خلاله مواقف الدول العربية إزاء المسائل التي تناولها البحث.

بعد ثلاث جولات من المباحثات (في كل من القاهرة وروما وأبو ظبي) توصل الفرقاء إلى الاستنتاج بأن الصيغة المثلى للتعاون هي التعاون الانتاجي المشترك ضمن شروط تفضيلية وحيدة الجانب للدول العربية.

ومن أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة في المستقبل تم تشكيل سبع مجموعات عمل في المسائل التالية التصنيع، والزراعة، والبناء التحتي، والتجارة، والعلاقات القضائية، والتعاون العلمي ــ التقني، والتبادل الثقافي. وتميزت مجموعة التعاون المالي بأهمية خاصة، حيث كان من أهم المسائل مسألة حماية الاستثمارات المتبادلة من أخطار التأميم أو "التجميد" من جهة، ومن هبوط القيمة من جراء تغير الأسعار من جهة ثانية. وتتناول التوصيات المتخذة "انجاز وتوسيع الأعمال التشريعية" والانتقال إلى وحدات السحب ضمن حقوق خاصة أو وحدات الحساب الأوروبية (و. ح. أ) حيث تعادل كل وحدة منها ١,٣٤٨ دولار أميركي وبالإضافة إلى ذلك عبر الجانبان عن رغبتهما في إقامة مؤسسات مشتركة لتمويل مشروعات التنمية التي تحظى باهتمام مشترك.

ويعتبر اشتراك الأقطار الأوروبية وأقطار الشرقين الأدنى والأوسط المستخرجة للنفط في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥، ثم في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٧٧، وعرف باسم "مؤتمر الشمال والجنوب "تطوراً في العلاقات بين المجموعتين. وفي هذا المؤتمر اقترح ممثلو الجزائر والعراق وإيران، معبرين عن مصالح جميع الأقطار النامية، "جدولة أسعار" للمواد الخام، بما في ذلك النفط، أي ربطها بحركة أسعار البضائع الصناعية التي تصدرها الدول الرأسمالية المتطورة. بيد أن هذا الاقتراح لم يلق التأييد لدى الدول الرأسمالية بما فيها دول السوق الأوروبية المشتركة.

وبغض النظر عن خطط التعاون المستقبلي بين دول السوق المشتركة ودول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية، فإن حجم التجارة بين المجموعتين ضمن إطار الاتفاقات الثنائية التقليدية، قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وإذا كان استيراد دول السوق قد زاد بمعيار القيمة فقط، فإن صادراتها قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً بمعيار القيمة والحجم معاً. ويصف الجدول رقم (١) ديناميكية التجارة الخارجية لدول السوق الرئيسية في أقطار المنطقة المعنية.

ومما يلاحظ أن ثمة ارتفاعاً كبيراً في حركة التبادل التجاري بين دول المجموعتين في السنوات الأخيرة. فخلال الفترة، ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥. ارتفعت صادرات دول المنطقة النفطية إلى دول السوق بمقدار خمس مرات، وارتفعت وارداتها منها إلى ست مرات. ويشكل النفط السلعة الأساسية لمستوردات دول السوق (أكثر من ٩٠% من مجموع استيرادها من هذه الدول)، أما أصناف الصادرات الأساسية فهي الآلات والتجهيزات (وهي تشكل أكثر من ٤٠% من الصادرات) ومنتجات الصناعة النسيجية ... الخ.

وفي عام ١٩٧٥ ظلت إيرادات الدول النفطية من صادراتها على مستواها السابق في حين زادت قيمة استيراد السلع المصنعة والخدمات بمقدار ١,٦ مرة. واستطاعت دول السوق في ذلك العام أن تقلص كثيراً من مقدار العجز في تجارتها مع دول المنطقة، وكان هذا العجز قد بلغ في عام ١٩٧٤ قرابة ٢٨,٦ مليار دولار، أما في عام ١٩٧٧ فقط تقلص إلى ١١,٩ مليار دولار. ويفسر ذلك

الجدول رقم ١:

التجارة الخارجية لدول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية مع دول السوق المشتركة (*)

البلد	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥	
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد
الجزائر	٠,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١	١,٢	١,٥	٢,٣	٢,٧	٢,٣	٣,٨
إيران	٠,٨	٠,٨	١,٢	٠,٩	١,٦	١,٢	٢,٦	١,٥	٧,٣	٢,١	٧,١	٤
العراق	٠,٦	٠,١	٠,٩	٠,٢	٠,٦	٠,٢	١,١	٠,٣	٢,٨	٠,٧	٣,١	١,٣
الكويت	١,١	٠,٢	١,٥	٠,٢	١,٦	٠,٢	١,٧	٠,٣	٤,٣	٠,٥	٢,٩	٠,٨
ليبيا	٢	٠,٣	٢,١	٠,٤	١,٧	٠,٦	٢,٩	١	٦,٣	١,٦	٢,٩	٢,٥
قطر	٠,٢	٠,٠٢	٠,٢	٠,٠٠٥	٠,٢	٠,٠٦	٠,٤	٠,٠٩	٠,٩	٠,٠٩	٠,٨	٠,٣
السعودية	٠,٩	٠,٢	١,٧	٠,٢	٢,٥	٠,٣	٣,٩	٠,٥	١١,٦	١,١	١٠,٢	٢
الإمارات العربية	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,١	٠,٠٧	٠,٥	٠,١	٠,٨	٠,٣	٢,٤	٠,٥	٢,٧	١
المجموع	٦,٤٧	٢,٥٨	٨,٣	٢,٨٢	٩,٥	٣,٦٦	١٤,٦	٥,٤٩	٣٧,٩	٩,٢٩	٣٢	١٥,٧

باتساع صادرات دول السوق وتقلص وارداتها النفطية (أصبحت الأقطار العربية بدءاً من عام ١٩٧٦ الشريك التجاري الأول لدول السوق حيث بلغت حصتها ١٣% مقابل ١١% للولايات المتحدة) (١٠).

أدى هذا إلى تدني الرصيد الفائض بشدة بصورة عامة في المنطقة، وإلى ظهور عجز لدى بعض البلدان في الميزان التجاري. ومس ذلك بالدرجة الاولى الدول التي لجأت إلى التنمية الاقتصادية الواسعة بمعدلات متسارعة مثل الجزائر والعراق وبصورة خاصة إيران (١١).

وسيطراً على هيكل التجارة القائم في الوقت الحاضر بين دول المجموعتين الأوروبية والنفطية تبدل جوهري، فنمو صادرات البضائع والتجهيزات الصناعية إلى الأقطار النامية سوف يواجه تزايد المستوردات النفطية. كما أن اعتماد الدول الأوروبية على نفط الشرقين الأدنى والأوسط سيظل كبيراً إلى حد واسع ولا يلوح في المنظور القريب من يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في الثمانينات سوى بريطانيا.

ويعطينا الجدول التالي صورة عن مستوردات دول السوق الرئيسية من نفط الشرقين الأدنى والأوسط خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ (بملايين الأطنان) (١٢).

(*) المصدر: صندوق النقد الدولي (I.M.F) دائرة التجارة" ١٩٦٩ ــ ١٩٧٥، ص: ٥٧.

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	الوزن النوعي لمستوردات النفط بصورة عامة	
ألمانيا الاتحادية	٩٤	٨٤,٤	٧٢,٩	٨٢,٧	٨٥	٨٣
فرنسا	١١٦	١١٤,٣	٩٢,٣	١٠٦,٥	٨٥	٨٨
بريطانيا	٩٦,٢	٩١,٤	٦٨,٧	٦٨,٥	٨٣	٧٧
إيطاليا	١١٦,٨	١٠٨,٩	٨٣,٨	٩٢,٥	٩٣	٩١
بلجيكا	٣٢,٧	٢٧,٢	٢٣,٥	٢٦,٣	٩١	٩١
الدانمارك	٨,٧	٨,٢	٦,٤	٥,٣	٨٩	٧٠
المجموع	٤٦٤,٤	٤٣٤,٤	٣٥٢,٦	٣٩٨,٥	٨٧	٨٣

ويعكس تقلص الواردات النفطية لستٍ من دول السوق عام ١٩٧٤ بمقدار ٣٠ مليون طن تدني الطلب الصناعي نتيجة لأزمة الطاقة كما يعكس بعض الاجراءات الحكومية لتوفير الوقود.

وفي عام ١٩٧٥ حدث انخفاض آخر في الطلب على النفط (يقدر بنسبة ٢٣% حسب معطيات لجنة دول السوق)، ولكن في عام ١٩٧٦ ارتفع هذا الطلب حتى زاد في مجموع دول السوق عن /٥٠٠/ مليون طن منها ما يزيد عن /٤٥٠/ مليون طن استوردت من دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية. وجاء رفع أقطار الأوبيك لأسعار النفط عام ١٩٧٧ بمقدار ١٠% ليرفع بالتالي من مداخيلها، ولكن حجم الموارد النقدية الحرة المخصصة للاستثمار في مناطق العالم الأخرى وفي أسواق رؤوس الأموال التسليفية أخذت تتقلص وتتركز في أيدي عدد من الدول وعلى رأسها السعودية.

وهكذا، كانت "ثورة أسعار" النفط في تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ ــ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ بمثابة دفعة لتطوير تلك العمليات الاقتصادية، التي سببت بدورها انتقالات دولية لرؤوس الأموال بمقادير ضخمة وبأشكال واتجاهات مختلفة.

وسوف نتناول في ما يلي التدفق الأساسي للموارد التسليفية ــ المالية بين دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية ودول السوق المشتركة.

وقد نجمت الحركة الكبرى للموارد النقدية عن ضرورة تغطية العجز في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول الرأسمالية المتطورة، من بينها انكلترة وإيطاليا وفرنسا التي بلغ العجز الاجمالي في موزاينها وفقاً للحسابات الجارية بحدود ١٨,٩ مليار دولار، عام ١٩٧٤، و٨,٤ مليار دولار عام ١٩٧٦. وقد تميز الموقف الناشئ عن ذلك بعدم قدرة الدول الرأسمالية المتطورة، خلافاً للأزمة النقدية السابقة، على حل مشكلة تسوية حساباتها معتمدة على

قدراتها الذاتية. وفاقت حجوم عدم الاتزان في موازين المدفوعات عن الامكانيات المالية الفعلية لهذه الدول التي تملك رصيداً إيجابياً في العمليات الجارية.

أظهرت قدرة الدفع لدى عدد من الأقطار الغربية المتطورة أنها مرتبطة بمقدار ما تتلقاه من قروض مباشرة أو بصورة غير مباشرة من الأقطار المصدرة للنفط. وأظهرت الأخيرة بدورها أنها مهتمة بتوزيع مواردها النقدية السائلة الضخمة في أكثر مواقع التوظيف فائدة.

ولكن عقدة المسألة هي أن الدول التي احتاجت بصورة خاصة إلى الدولارات النفطية كانت دون ذلك تشكو من ديون خارجية باهظة، وتنوء عملاتها (الضعيفة) تحت وطأة الوتائر العالية للتضخم وتدني قيمتها في أسواق النقد. ولذلك، فإن حركة الموارد النقدية من القروض إلى المستلفين النهائيين والتي اتخذت لنفسها تسمية "إعادة التداول للدولارات النفطية"، كانت تحتاج إلى جهود كبيرة من جانب عدد من رجال الدول والمنظمات النقدية ــ المالية الدولية والنظام التسليفي ــ المالي، الرأسمالي الخاص. وقد تحمل الأخيرة عبئاً كبيراً، وخاصة جهاز سوق النقد الأوروبية الدولية.

وتكمن جاذبية الأسواق المالية الأوروبية بالنسبة لمالكي الدولارات النفطية، أولاً في أنها تضم عدداً من المصارف الضخمة ذات السمعة الدولية القوية والقاعدة الإيداعية العريضة في دول هذه الأسواق وتكمن ثانياً في أن عدم خضوع سوق النقد الأوروبية للرقابة يعطي ضمانة معينة ضد فرض القيود على التصرف بالودائع الأجنبية من قبل الحكومات الوطنية (وهذا عامل مهما إذا أخذنا بالاعتبار عدم تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وتأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، والحظر النفطي الذي فرضه العرب في نهاية ١٩٧٣)، وثالث أسباب هذه الجاذبية أن شروط الودائع النقدية الأوروبية تضمن عائدية مرتفعة لمالكيها. بيد أن الاتجاه نحو أشكال التوظيفات السائلة يثير بدوره عدم استقرار النظام النقدي، وارتفاع وتائر التضخم وانخفاض دوافع الاستثمارات، وأخيراً فقدان الخبرة في التوظيف الطويل الأمد.

استثمرت الدول المنتجة للنفط مواردها النقدية الحرة مؤقتاً خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧ على الشكل التالي (بمليارات الدولارات (١٣).

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ ربع السنة
في أسواق النقد الأوروبية	٢٤	٩,٣	١٣,٤	٣,٥
في إنكلترا (بالاسترليني)	٦	٠	١,٩-	٠,٢
في الولايات المتحدة السوق المحلية	١١	١٠	١١,٥	٣,٥
في أقطار متطورة اخرى	٥,٥	٢	ــ	ــ
في استثمارات طويلة الأجل	٢,٩	٦,٤	ــ	ــ
في أقطار نامية	٣,٥	٤	١٠,٣	٢,٣
في مؤسسات مالية دولية	٣,٥	٤	٢	٠,١
المجموع	٥٦,٤	٣٥,٧	٣٥,٣	٩,٦

تعتبر الأرقام المذكورة تقويماً للموارد النقدية الحرة لدول الأوبيك. ويعود لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط النفطية من هذه الموارد ما يتراوح بين ٨٠ ــ ٩٠%. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي ألا ننظر إلى هذه الأرقام بوصفها أرقاماً دقيقة نظراً لوجود عدة تقديرات يختلف بعضها عن الآخر فالخزانة الأميركية مثلاً تقدر الفائض الحر من الدولارات النفطية بحدود ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ و٤٢ مليار دولار عام ١٩٧٥. وقد اخترنا تعديلات "بنك إنكلترا" المصححة في بعض مؤشراتها وفقاً لتقديرات "مورغان غارانتي تراست". وتتميز المصادر المختارة بتعليلاتها وتفاصيلها الموسعة.

بالإضافة إلى أسواق النقد الأوروبية، وظفت الدول النفطية استثمارات ضخمة في شراء السندات القصيرة الأجل في الأسواق النقدية المحلية الأميركية، حيث جذبت حجوم عمليات المصارف الأميركية وكذلك السوق الواسعة للسندات الحكومية مالكي الدولارات النفطية. غير أن المخاوف ذات الطابع السياسي شكلت أمراً رادعاً في هذا المجال، حيث كانت مؤثرة بشكل خاص عام ١٩٧٤، وخفت حدتها عام ١٩٧٥ عندما خفت إلى حد ما حدة التوتر في أزمة الشرق الأوسط واستقر الدولار الاميركي مؤقتاً في الأسواق النقدية.

كذلك ظلت انكلترة لفترة طويلة المخزن التقليدي للموارد النقدية بالنسبة إلى عدد من الدول. وقد فضلها الكثيرون من مالكي الدولارات النفطية بسبب النظام الحر للودائع الأجنبية، والفوائد المرتفعة. والشهرة الرفيعة للمصارف البريطانية والأسواق النقدية البريطانية. ولكن وتائر التضخم المرتفعة والتدني السريع لقيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للعملات الأخرى في الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ قد حدّت من الأهمية الحقيقية لهذا الاتجاه، لهذا لم يزد عملياً حجم الأسهم الاسترلينية المملوكة من قبل الدول النفطية، بل إن نهاية عام ١٩٧٦ قد شهدت نزوحاً كبيراً للموارد من بريطانيا.

ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك أن القسم الغالب من ودائع الدول النفطية في أوروبا الغربية قد تركز جغرافياً في لندن كبرى المراكز المالية الدولية. وعلى وجه التفصيل استقطبت لندن وحدها في عام ١٩٧٤، من أصل مبلغ /٢٤/ مليار دولار، / ١٥/ مليار دولار، أو حوالي ثلثي جميع هذه الموارد، وفي عام ١٩٧٦ كان نصيبها / ٦,٤ / مليار دولار من أصل ١٣,٤ مليار دولار، أو ٤٨%، أما في الربع الأول من عام ١٩٧٧ فقد بلغ نصيبها /٢/ مليار دولار من أصل ٣,٥ مليار دولار أو ٥٧% (١٤).

وتحتل باقي الدول الأوروبية مكانة أدنى في السياسة الاستثمارية لدول النفط. ويُفسَّر ذلك إلى حد ما أن بعض الأقطار الأوروبية التي يمكن أن تجتذب مالكي الدولارات النفطية (مثلاً ألمانيا الاتحادية وهولندة وسويسرة) لم تبدِ اهتماماً كبيراً بهذه الموارد، كما أن سياساتها النقدية ــ التسليفية الرامية إلى محاربة التضخم كانت عقبة أمام التدفق الحر للدولارات النفطية على مصارفها الوطنية. وقد لعبت الأخيرة دوراً فعالاً في إعادة تداول الدولارات النفطية في قنوات السوق النقدية الأوروبية.

وبحسب حجم الموارد المالية المستخدمة في عملية إعادة التداول تتقدم الأشكال الرأسمالية الخاصة للتسليف عن الاتفاقيات الدولية الثنائية، غير أن أهمية هذه الاتفاقيات تتحدد بالنسبة للدول الأوروبية بالتوجيه الهادف للموارد المالية، وإظهار التعاون من جانب الدول المنتجة للنفط.

ولقد استخدم شاه إيران هذا الشكل بالذات على نطاق واسع في الاتفاقيات الدولية الغنائية للتسليف. ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٤ وافق على إيداع مبلغ مليار دولار في مصرف فرنسي، على عدة دفعات. وقد خصص هذا المبلغ

لكي يُسدَّد لفرنسا قيمة سلع وتجهيزات صناعية على امتداد عشر سنوات (حتى ١٩٨٥). وفي الوقت نفسه عقدت إيران اتفاقية مع بريطانيا تقدم لها بموجبها قرضاً بحدود ١,٢ مليار دولار (١٥)، لمدة خمس سنوات وذلك من أجل تمويل مستورداتها من النفط. ومن المعروف أن بريطانيا استخدمت / ٨٠٠/ مليون دولار من هذا القرض للغاية المقصودة. وهي تسعى في الوقت الحاضر إلى تقليص مشترياتها من النفط من حساب القروض الأجنبية والانتقال إلى التجارة على أساس المقايضة وجاءت زيارة وزير الشؤون التجارية البريطاني أ. ديل إلى ايران في بداية عام ١٩٧٧ بغرض إجراء مفاوضات تتعلق بزيادة حجم صفقات المقايضة في التجارة بين البلدين. أما في ما يتعلق بالجزء المتبقي من القرض الإيراني، وهو ٤٠٠ مليون دولار، فقد كان في نية إنكلترة أن تستخدمه فيما بعد لأغراض أخرى وفق الاتفاق مع الحكومة الايرانية.

وفي كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٧٤ قدمت الحكومة العراقية لفرنسا قرضاً بمبلغ مليار دولار.

وفي العام نفسه تلقت فرنسا قرضاً من الإمارات العربية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ومن السعودية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وقدمت الكويت لإيرلندة سندات قرض بحدود ٥ ملايين دينار كويتي (١٥ مليون دولار) (١٦).

ويمثل صندوق الائتمان الذي أنشئ عام ١٩٧٥ لمساعدة دول السوق المشتركة لتمويل عجز موازين مدفوعاتها، أحد مظاهر اتساع العلاقات التسليفية بين دول السوق المشتركة ودول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية. ومن المعروف أن كلاً من إيرلندة وإيطاليا قد عقدت اتفاقية مع هذا الصندوق، حصلت الأولى بموجبها على قرض بمقدار ٣٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات من حساب موارد العربية السعودية، وحصلت الثانية على قرض بحدود مليار دولار من حساب كونسرتيوم المصارف التابعة لدول المنطقة المنتجة للنفط.

ومن بين أشكال "إعادة تداول الدولارات النفطية" الاستثمارات المباشرة لبعض الدول النفطية في أسهم الشركات الخاصة والعقارات في بلدان "السوق المشتركة".

ففي تموز (يوليو) ١٩٧٤ عقدت اتفاقية بين الحكومة الايرانية وإدارة شركة كروب الألمانية الغربية. تملكت ايران بموجبها ٢٥,٠٤ % من أسهم رأس مال مصانع الفولاذ التابعة للشركة وفي تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٧٦ عقد الجانبان (الإيراني وشركة كروب) اتفاقية جديدة أصبحت إيران بموجبها مالكة لــ ٢٥,١% من جميع أسهم شركة كروب التي تضم ١٣٥ فرعاً في ١٥ بلداً (١٧). واشترت الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٤، ٤٤% من أسهم شركة التأمين البريطانية البارزة كوميرشيال يونينون" بقيمة/ ٣٦/ مليون جنيه استرليني. إضافة إلى قطعة من الأرض في مقاطعة شامبان بفرنسا بمساحة ألف هكتار.

وتلاقي الدول النفطية مثل الكويت في تحقيق سياستها الاستثمارية هذه الكثير من الصعوبات التي تضعها في وجهها شركات النفط الغربية المتعددة الجنسية. وهي لا تستطيع، حتى حين تشتري حصة كبيرة من أسهم إحدى الشركات، أن تمارس حق الاشراف على نشاط هذه الشركة. ومن المعروف أن الكويت مثلاً، اشترت مقادير كبيرة من أسهم شركات ألمانية غربية مثل "باير" و"هيهست" و"فيباكيمي" و" ر. ف. أي" و"ديماغ" و"واوغست تيسين" وغيرها. ولكن الاستثمارات الكويتية تحمل في طابعها العام الطابع الفخري؛ أي طابع الحصول على عائدات وليس على حق الاشراف. ومع ذلك، فإن جملة من الاستثمارات قد أعطت للكويت حق الاشراف التجاري المباشر على إدارة عقاراتها. وكانت الكويت قد اشترت في عام ١٩٧٥ شركة لندنية لتجارة العقارات هي "سانت مارين

بروبيرتي" بقيمة/ ٢٥٦/ مليون دولار، كما استثمرت مبلغ/ ٢٥٠/ مليون دولار في مجمع "تورمانهاتن" السكني والإداري في باريس.

وعلى الرغم من أن مقاييس مثل هذه الاستثمارات لم تكن كبيرة إلاّ أنها أحدثت في الصحافة البرجوازية ضجة واسعة، وكانت الغاية من هذه الضجة. إثارة الرأي العام "دفاعاً" عن الاقتصاد الأوروبي من "الغزو العربي"، ونتيجة لذلك، اتخذت بعض الحكومات الأوروبية اجراءات للحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة. فمثلاً، أخذت فرنسا وبريطانيا تطالبان بالإبلاغ المسبق عن شراء الأجانب للأسهم إذا ما مسّت الصفقة المنوي توقيعها ١٠% أو أكثر من مجموع أسهم الشركة، وهناك ثمة إجراءات خاصة يجب الخضوع إليها في فرنسا إذا ما زادت قيمة الصفقة عن ٢٠% من مجموع الأسهم، ويترتب على الأجنبي من خلالها التقدم بطلب إلى وزارة المالية وقد أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل مجلس وطني لشؤون الشركات الصناعية مهمته أن يقدم المساعدة للشركات، ويمنع تسلل رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصاد البلاد. وتسعى حكومة ألمانيا الاتحادية، كشأن باقي دول السوق، إلى حصر استثمارات الدول النفطية فقط في "القطاعات غير الانتاجية".

لقد بات واضحاً، منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٥، أن العلاقات المالية ــ التسليفية لدول الشرقين الأدنى والأوسط مع (السوق المشتركة) لن تتحول إلى شارع ذي اتجاه واحد تتجه فيه الدولارات النفطية إلى أوروبا. فوتائر زيادة نفقات الدول النفطية بلغت درجة من الارتافع جعلت بعضها يتجه في سنة ١٩٧٤ إلى السوق الدولية طلباً للقروض، فأخذت إيران قرضاً بمقدار / ١١٤,٥ / مليون دولار والإمارات العربية قرضاً بـــ / ١٥١,٠/ مليون دولار.

وفي عام ١٩٧٥ ارتفع عدد الدول النفطية المقترضة من سوق التسليف الأوروبية كما ارتفعت قيمة هذه القروض: فقد تلقت كل من الجزائر (٦٠٢ مليون دولار) والعراق (٥٠٠ مليون دولار) (وإيران ٢٤١ م.د) ودبي (١٥٠ م.د) وعمان (٦٤ م. د) وأبو ظبي (١٤ م. د) (١٨). ومثل هذه الصورة تكررت عام ١٩٧٦، فقد وجدت جميع دول المنطقة نفسها مضطرة، عدا الكويت والسعودية وليبيا، إلى قروض لتسديد نفقاتها.

ويجدر أن نذكر أن الدول الرأسمالية المتطورة استطاعت، عن طريق وضع الكثير من العوائق، أن تستغل لصالحها التدفق المستمر للدولارات النفطية مخترعة بذلك صيغاً مختلفة للتعاون. من بين هذه الصيغ إنشاء مؤسسات مصرفية مشتركة برؤوس أموال مشتركة من كلا دول المجموعتين تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط وتضع الموارد المالية في الاستثمار وتشارك في كونسرتيوم المصارف، كما وتقوم بتمويل التجارة الدولية. وتتمركز المؤسسات المالية ــ التسليفية المشتركة بشكل أساسي في أقطار الشرقين الأدنى والأوسط.

ومن بين المؤسسات الأولى التي ظهرت من هذا النوع "البنك الفرنسي العربي للاستثمارات الدولية" الذي أنشئ عام ١٩٦٩، و"الاتحاد المصرفي العربي الفرنسي (U.B.A.F) الذي أنشئ عام ١٩٧٠، حيث بلغ رأس مال الأول ٧٠ مليون فرنك والثاني ١١٠ مليون فرنك ومارس المصرفان نشاطاً واسعاً.

وقد افتتح المصرف الأخير فروعاً له في كل بريطانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية ولوكسمبورغ خلال الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤، وخلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ بدأت تعمل في المراكز المالية الأوروبية مؤسسات مختلفة جديدة من هذا النوع مثل: "الشركة العربية والدولية للاستثمار" برأس مال قدره /٣٠/ مليون دولار و"مصرف إيران للاستثمار

عبر البحار" (برأس مال قدره /٥/ مليون جنيه استرليني)، و"آراب أندمورغان غربفيلد فاينشل كومباني" برأسمال قدره (مليون جنيه استرليني) والشركة المالية العربية ــ الدولية وغيرها (١٩).

إن معظم المؤسسات المالية المشتركة قد تأسست في دول المنطقة ويكفي أن نذكر أنه خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ سجل في لبنان ٤ مؤسسات من هذا النوع، وفي مصر ٤ مؤسسات، وفي الإمارات ٤، وفي الكويت ٢، وإيران ١٢ الخ، من بينها المصرف البريطاني ــ اللبناني "هنري شرودر وشركاه"، والمصرف البريطاني ــ المصري "كايرو بايرلز انترناشيونال بنك"، (برأس مال /١٠/ م د)، والمصرف البريطاني ــ العربي "اوريكس للاستثمارات" (١,٢٥ مليون دولار) (٢٠).

وهكذا فإن العلاقات الاقتصادية والمالية ــ التسليفية بين دول السوق المشتركة ودول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية، والتي تطورت في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، قد اكتسبت طابع الارتباط القوي المتبدل. وتتحول الدول المنتجة للنفط، التي تقوم بدور الممول الرئيسي بالوقود الخام لأوروبا، إلى سوق ضخمة وثابتة لتسوق المنتجات الصناعية. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات الإنمائية الاجتماعية ــ الاقتصادية في المنطقة، حسب المعطيات المتوفرة ما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار يُفترض أن تتوظف في غضون عشر سنوات. مثل هذه الطموحات لا بد أن تستدعي تحول الدول المنتجة للنفط في السنوات القريبة القادمة إلى دول مقترضة لرؤوس الأموال ولكن إذا أخذنا بالاعتبار عدم المساواة في توزع المداخيل النفطية بينها فإنها ستختلف أيضاً في سوق النقد الدولية في مواقعها بين دول دائنة ومدينة. وفي هذا المجال يمكن أن نتوقع نمواً مطرداً في العلاقات المالية ــ التسليفية بين دول المجموعتين ومزيداً من التشابك في رؤوس الأموال المصرفية الأوروبية ــ النفطية، ومن تغلغل رأس المال الصناعي الأوروبي ــ الغربي في اقتصاد أقطار الشرقين الأدنى والأوسط وبنائها التحتي..

الفصل الثالث

تأثير نمو المداخيل من صادرات النفط على التنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط وآفاق هذا النمو

م. غ. ماكسيموف

يدخل النصف الأول من السبعينات في تاريخ العالم الرأسمالي كمرحلة انحسارٍ اقتصادي وتضخم، وتفاقم لأزمة الطاقة التي هزت الاقتصاد الرأسمالي وأدت إلى متغيرات جوهرية في توازن القوى على المسرح الدولي، وخاصة بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول المنتجة للنفط.

وعلى الرغم من أن اشتعال أزمة الطاقة جاء مفاجئاً بالنسبة للدول الرأسمالية، فقد كان محضراً من خلال المسار العام لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار النفطية في فترة ما بعد الحرب. فعلى مدى العديد من السنوات حافظت الاحتكارات الدولية، التي كانت تسيطر سيطرة مطلقة على سوق النفط الدولية، على سعر معلن للنفط ذي مستوى منخفض، مما جعل الدول المنتجة للنفط في وضع بالغ الصعوبة. وفي الوقت الذي كانت فيه الاحتكارات تجني أرباحاً طائلة من عمليات النفط، كانت الأقطار المنتجة للنفط، المالكة لموارد طبيعية وافرة، تعاني باستمرار من عدم كفاية الموارد من أجل تحقيق احتياجاتها الجوهرية، بما في ذلك تحدث الاقتصاد الذي كان مستوى نموه منخفضاً للغاية.

ولقد استمر مثل هذا الوضع قرابة ربع قرن. ولكن نضال الدول المنتجة للنفط من أجل مصالحها كان يتصاعد باستمرار. ففي عام ١٩٦٠ تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك)، الرامية إلى تنسيق جهود أعضائها في وضع أسعار واقعية للنفط. وبدأت هذه المنظمة بالتدريج تكتسب أهمية كبيرة، وفي نهاية الستينات كانت جميع الشركات النفطية الكبيرة بما فيها (الشقيقات السبع) مضطرة إلى أن تأخذ رأيها بعين الاعتبار.

بيد أن تسارع وتائر التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، أدى إلى استمرار انخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل الأقطار المنتجة للنفط، بسبب استمرار بيع النفط بأسعار منخفضة، في الوقت الذي كانت فيه أسعار البضائع الصناعية المصدرة من جانب الدول الرأسمالية تتصاعد باستمرار. ولعبت أزمة الدولار الأميركي كذلك دوراً معيناً في انخفاض مداخيل الأقطار المنتجة للنفط. فقد كان لانخفاض سعره في عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ واستمرار تدهور قيمته، آثار سلبية جمة بالنسبة لهذه الأقطار، نظراً لأن الدولار هو العملة لأسعار النفط، والتي من خلالها يجري القسم اكبر من الحسابات لصادراته.

في هذه الظروف الصعبة، اتخذ أعضاء الأوبيك قراراً حول الزيادة الكبيرة لسعر النفط المعلن على مرحلتين (من الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ والأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤)، بما يزيد عن سعره السابق بأربع مرات تقريباً الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع المداخيل بين الاحتكارات النفطية ودول الأوبيك لصالح الأخيرة. ومن المعروف أن دول الشرقين الأدنى والأوسط، هي من أكبر الدول المصدرة للنفط داخل "منظمة الأوبيك"، إذ بلغ نصيبها ٨٠% من مجموع مداخيل دول الأوبيك النفطية، منها ٣٠% للسعودية و٢٠% لإيران كمعدل سنوي (١).

وفي السنوات الأخيرة بلغت مداخيل الدول النفطية في المنطقة مبالغ ضخمة جداً زادت عن مائة مليار دولار. ففي عام ١٩٧٦ وصل هذا المؤشر إلى /١١٢/ مليار دولار ويميل المؤشر نحو الارتفاع المستمر.

وبدأت الدول المستخرجة للنفط، التي صارت تتلقى مداخيل كبيرة من النقد، تبحث عن الوسائل الأكثر فعالية لاستعمال هذه المداخيل. وتمثلت الطريقة الفُضلى في عام ١٩٧٤ بتوظيفها في أسواق النقد العالمية على شكل قروض واعتمادات قصيرة الأجل، إضافة إلى توظيفها، على فترات قصيرة، في كبرى البنوك الرأسمالية. وأعطت هذه الطرق الإمكانية في الحفاظ على درجة عالية لتحويل الموارد المتراكمة إلى نقد، وهي تضمن بالتالي، وفي حدود معينة، هذه الموارد من الخسائر الممكنة إذا ما جرى تأميم مداخيل البلدان المُصدرة للنفط، الموجودة في الدول العربية. وهذا بالضبط ما كانت تخشاه الدول ــ أعضاء الأوبيك، خاصة في عام ١٩٧٤، كردٍ من جانب الدول الرأسمالية على رفع أسعار النفط وفرض الحظر على تصديره إلى بعض هذه الدول.

بدأت الأقطار النفطية تكتشف مع الوقت أن الخطر الرئيسي على مدخراتها هو التضخم المتسارع في الاقتصاد الرأسمالي. فقد كانت أسعار السلع الصناعية المستوردة من قبل الدول النفطية ترتفع باستمرار، وبذلك كانت القيمة الفعلية لمد اخيل النفط تتدنى. وفي تقدير وزير شؤون النفط في العراق تايه عبد الكريم، أن وتائر التضخم العالمي بلغت ٨١% فقط خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦، في حين أن أسعار النفط لم ترتفع، خلال الفترة المذكورة، إلاّ بمقدار ١٠%. وأشار كذلك إلى أن بناء مصفاة للنفط في العراق كلف عام ١٩٧٤ قرابة /٢٤/ مليون دولار، في حين أنه قد يكلف /١٠٠/ مليون دولار عام ١٩٧٦ (٢).

وحسب معطيات مجلة "ورلد فاينانشال ماركيت"، فقد توزعت الموارد الحرة لدول الأوبيك خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ (بمليارات الدولارات على الشكل التالي (٣):

	١٩٧٤	١٩٧٥	النصف الأول من ١٩٧٦
الفائض الايجابي لميزان المدفوعات في العمليات الجارية	٥٥	٣١,٧	١٤,٩
استثمارات في الولايات المتحدة (*)	١٢	١٠	٦,٥
استثمارات في إنكلترا (*)	٧,٢	٠,٢	ــ ٠,٨
استثمارات في سوق العملات الأوروبية	٢٢,٧	٩,١	٣,٧
حصص في المؤسسات المالية النقدية الدولية	٤	٢,٩	١,٨
قروض للدول الرأسمالية المتطورة (عدا بريطانيا وأميركا)	٤,٥	٢	٠,٧
قروض واعتمادات للدول النامية	٢,٥	٤	٢,٥
مجالات اخرى	٢,١	٣,٥	٠,٥

(*) تشمل هذه الاستثمارات الودائع المصرفية وسندات الخزينة والقراطيس التجارية والاستثمارات العقارية.

يتضح من هذه الأرقام أن حجم الموارد النقدية الحرة المؤقتة لدول الأوبيك، يتخذ مساراً هابطاً ويعود السبب في ذلك إلى تزايد النفقات على تنمية الاقتصاد الوطني، بما في ذلك شراء التجهيزات الصناعية والآلات والمواد الضرورية، واستخدام الخبراء الأجانب.. الخ. وهكذا، فإنه إذا كانت نفقات الاستيراد لدى دول النفط قد بلغت /٣٦/ مليار دولار عام ١٩٧٤، فإنها ارتفعت عام ١٩٧٥ إلى /٥٩/ ملياراً، وارتفعت عام ١٩٧٦ إلى /٧٠/ ملياراً ويفترض أن هذا المؤشر وصل عام ١٩٧٧ إلى /٨٢/ مليار دولار (٤).

وقد ارتفع حجم مشتريات البضائع الصناعية في الدول النفطية العربية بصورة خاصة بوتائر متسارعة. فخلال الفترة الواقعة بين الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٤ وحتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٥، زاد استيراد الكويت من دول المجموعة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بمقدار ١٦% واستيراد السعودية بمقدار ٦٥%، والإمارات العربية ٨١% (٥).

شهدت دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية أكبر برامج التنمية الاقتصادية. فخلال الأعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ خصص للاتفاق على أغراض التنمية في هذه البلدان حوالي /٢٢٥/ مليار دولار (٦). ومما لا شك فيه، أن لطابع البناء الاقتصادي وحجومه في بلدان مختلفة، مميزات خاصة، وسبب ذلك في المعالجات المختلفة لحكومات هذه البلدان في حل هذه المشكلة، وفي مستوى التنمية الاقتصادية ووجود المصادر الطبيعية. وفي الأقطار ذات الهيكل الاجتماعي ــ الاقتصادي المتخلف، ومن بينها السعودية والإمارات والكويت وغيرها، يجري حل مسائل محدودة

للانماء لا تقود إلى تطورات جذرية، رغم وجود إصلاحات هامة هناك أيضاً. وفي أقطار اخرى من أقطار المنطقة مثل العراق والجزائر وليبيا، حيث توجد حكومات ذات توجه تقدمي، نجد اتجاهاً نحو بناء اقتصاد عصري، وقد تم بالفعل تحقيق عدد من الإنجازات على هذا الطريق.

فقد لحظت خطط التنمية لدى كل من الجزائر وليبيا والعراق تخصيص مبالغ ضخمة للاستثمار في تطوير الصناعة والزراعة والبناء التحتي. ففي الجزائر كان من المقرر أن يبلغ حجم الاستثمارات في الاقتصاد خلال الأعوام ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٧ وفق الخطة، /٢٦/ مليار دولار، وهو ما يزيد بمقدار أربع مرات ونصف عما أنفق في السنوات الثلاث السابقة (٥,٥ مليار دولار) (٧). ولحظت خطة التنمية الثلاثية الجديدة، إيلاء أهمية خاصة للتصنيع ولإنجاز بناء مشروعات الصناعة الثقيلة التي بوشر بها من قبل.

ويجري في الآونة الأخيرة تطوير لصناعة استخراج النفط بوتائر سريعة. فبينما كانت طاقة هذه الصناعة /٤٩/ مليون طن سنوياً في ١٩٧٤، فإنها قد ارتفعت إلى /٥٥/ مليون طن عام ١٩٧٥. وثمة اهتمام كبير ببناء مصانع الفولاذ. وسوف تصل طاقة مجمع "الهاجرة" للفولاذ عن التشغيل الكامل في نهاية السبعينات إلى مليوني طن في السنة، مقابل /٤٠٠/ ألف طن عام ١٩٧٥. وهناك مجمع آخر يجري بناؤه في وهران، ستصل طاقته الانتاجية إلى ما يتراوح بين ١٠ ـــ ١٢ مليون طن سنوياً (٨). كما يجري في البلاد بناء مصانع لإنتاج الإسمنت وأسمدة الفوسفات والأنسجة القطنية، وتنفيذ عدد من المشروعات الزراعية ومشروعات البناء التحتي.

وقد أنفقت الجزائر في عام ١٩٧٥ على استيراد السلع الصناعية مبلغاً يزيد عن وارداتها من تصدير النفط بنسبة ٥٨,٨ % . بكلمة اخرى، إن الجزائر تنفق على أغراض التنمية الاقتصادية أكثر مما تتلقى من الموارد (٩). وقد باتت تدعى، بفضل وتائر التنمية فيها، "يابان أفريقيا".

كذلك تولي الحكومة العراقية أهمية بالغة لتطوير اقتصاد البلاد الوطني. وبدءاً من عام ١٩٦٨ وحتى وقتنا الحاضر [*]، ترتفع الاستثمارات المخصصة لأغراض التنمية الاقتصادية سنوياً بمقدار ٢٢% (١٠). وقد بلغ حجم المخصصات الحكومية لتطوير الصناعة والموارد الطبيعية وحدها في السنة المالية ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بدءاً من اول نيسان دولار (١١). ويجري في العراق بناء العديد من مصانع الإسمنت والبتروكيماويات، ومنشآت التعدين، والنسيج والمواد الغذائية. كما تُبنى مجمعات لتصفية النفط في كل من البصرة والموصل، وخط لأنابيب النفط بين البصرة وبغداد، ويجري توسيع إنتاج النفط في شمال الرميلة، وتنفيذ عدد من مشروعات الري.

وتولي ليبيا أيضاً اهتماماً كبيراً لتنمية اقتصادها الوطني. وقد بلغت الاستثمارات في مجال الصناعة خلال الفترة ١٩٦٩ ـــ ١٩٧٣ قرابة ١,٣ مليار دولار، بينما لم ينفق على أغراض التنمية خلال السنوات الخمس التي سبقت قيام الثورة الليبية عام ١٩٦٩ سوى /٧٥/ مليون دولار (١٢).

وفي عام ١٩٧٥ وحده أنفق، وفقاً للخطة، ما يزيد عن ٢,٧٥ مليار دولار (١٣).

---

[*] قبل الحرب العراقية ـــ الإيرانية بالطبع ـــ المترجم.

وفي السنوات الأخيرة، باشرت في ليبيا مجموعة من المشاريع الصناعية بالإنتاج، منها، عدة معامل إسمنت، ومُجمع لتكرير النفط، ومصنع لتعليب الأسماك واثنان لتصنيع الأغذية في طرابلس الغرب وبنغازي. ومن المقرر تشييد مصنع لسبك الفولاذ وآخر لتجميع سيارات النقل والجرارات والمعدات الزراعية.

ووفقاً لخطة التنمية في ليبيا خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، خصص من أجل الاستثمارات في اقتصاد البلاد وتحقيق المهمات الرئيسية للخطة الخمسية ــ الاكتفاء الذاتي بالسلع الصناعية والزراعية الأساسية ــ مبلغ ٢٤,٣ مليار دولار، منها ١٨% لتطوير الصناعة الثقيلة والطاقة واستخراج النفط، و١٧% لاحتياجات الزراعة، و١٤% لتطوير النقل والمواصلات... الخ (١٤).

وبالرغم من العقبات الحقيقية الماثلة أمام طريق التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية، فإنها تسعى لاستغلال الجانب الأعظم من مداخيلها لتطوير الاقتصاد الوطني، وخاصة بناء مجمعات تصفية النفط ومصانع الألمينيوم ومواد البناء.. الخ. ففي عام ١٩٧٥ أنفقت كل من السعودية والإمارات وقطر على استيراد التجهيزات والمواد الصناعية على التوالي: ٢٢% و٣٨,٨% و٣٢,٦% من مداخيلها النفطية، مما يدل على امكانات كبيرة لزيادة الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار.

وأنفقت العربية السعودية على مشروعات التنمية في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ملياري دولار، أي ما يزيد مرتين عما أنفق في السنة السابقة. وقد لحظت خطة التنمية الخمسية السعودية ١٩٧٥/ ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩/ ١٩٨٠، إنفاق مبلغ /١٤٢/ مليار دولار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٥).

وتتخذ الكويت أيضاً خطوات فعالة على طريق انعاش الصناعة وتعزيز الاقتصاد الوطني والتقليص من تابعية النفط كمصدر وحيد للدخل (الذي يشكل في الوقت الحاضر ٩٦% من الدخل، وهذا ما تتصف به جميع دول الخليج العربي). وفي العام ١٩٧٤ / ٧٥ أنفقت الحكومة الكويتية على أغراض التنمية الاقتصادية/ ٣٦٠/ مليون دولار، وارتفع هذا الإنفاق في السنة التالية إلى /٨٤٤/ مليون دولار. (١٦) وخلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ يقدر مجموع ما ستنفقه الكويت على أغراض التنمية بـــ /١٥/ مليار دولار.

وتمتاز الكويت باستخدام المبالغ الضخمة من أجل إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات المالية، التي ترتبط بشكل وثيق بسوق النقد الدولية. ويُهدف من وراء ذلك إلى البدء بتأسيس مركز مالي إقليمي، ولاحقاً دولي، حيث يمكن تجميع كل الموارد الحرة مؤقتاً للدول النفطية في الشرقين الأدنى والأوسط. ومن المفيد ذكره أنه أنشئت في الكويت مجموعة من الشركات المالية الضخمة، ومنها "انترناشيونال فايننشل ادفايزرز" و"آراب فايننشل كونالتنس كومباني" وغيرها.

وتخصص دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية، مبالغ ضخمة لدفعها للشركات الأجنبية الاحتكارية تعويضاً عن تأميم منشآت هذه الشركات الموجودة في أراضيها. وقد أنفقت الكويت مثلاً لمالكي شركة "كويت أويل كومباني" المؤممة مبلغ /١٧٨/ مليون دولار (١٧).

وتتميز عملية التنمية الاقتصادية في دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية، بالاتجاه نحو زيادة الإنفاق الاستثماري على الصناعة أكثر من الزراعة. فقد خصصت السعودية مثلاً، في إطار خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، ١,١ مليار دولار لاحتياجات الزراعة و١٧ مليار دولار للصناعة. وخصصت الجزائر خلال الأعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ للزراعة ٣,٣ مليار دولار، بينما خصصت للصناعة ٩,٨ مليار دولار. وخصص العراق في الخطة

الخمسية الماضية (١٩٧٠ ــ ١٩٧١/ ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥) مبلغاً اجمالياً للاستثمارات، مقداره ١,٤ مليار دولار أنفق بالتساوي تقريباً على الصناعة والزراعة، أما في الخطة الخمسية الحالية فقد خصص للتصنيع من الموارد ما زيد عدة مرات عن الزراعة التي خصص لها /١٠,٢ / مليار دولار. وتخطط الحكومة العراقية لزيادة حجم الانتاج الصناعي في البلاد عام ١٩٩٥ بمقدار ٢٨ مرة، في الوقت الذي سيزداد فيه حجم الانتاج الزراعي بمقدار خمس مرات فقط (١٨).

ووفقاً لدراسة أعدها المعهد الياباني لاقتصاديات الشرقين الأدنى والأوسط، سوف يبلغ الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة (بما فيها النفطية) عام ١٩٨٥: ١٨٤,٢ مليون برميل في اليوم (حوالي ٩,٢ مليار طن في العام)، وهو ما يزيد بمقدار ٥٥% عن مستوى الاستهلاك عام ١٩٧٥، وسيصل نصيب النفط منها إلى ٤٦,١% مقابل ٤٥,٦ عام ١٩٧٥. وهذا يعني ان استهلاك النفط سيزداد، وان الاقتصاد الرأسمالي سيظل أسيراً لتدفق النفط من دول الأوبيك (١٩).

ومن المفترض أن يرتفع استخراج النفط في هذه الدول حتى عام ١٩٨٥ إلى ٢,١ مليار طن (فيما كان ١,٤ مليار طن عام ١٩٧٥)، أما الفائض الإيجابي لميزان المدفوعات في العام ١٩٨٠ فسيصل إلى ٢٣,١ مليار دولار. بيد أن هذا الفائض في موازين المدفوعات، سيبقى ناشطاً في كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر فقط. أما لدى باقي دول الأوبيك، فسوف يزيد الإنفاق على مشروعات التنمية عن وارداتها من تصدير النفط. كما سيرتفع الثقل النوعي لصناعة تصفية النفط لدى بلدان المنطقة النفطية إلى ١٨% من مجموع طاقة التصفية في العالم الرأسمالي عام ١٩٨٠، مقابل ٦% في عام ١٩٧٣ (٢٠).

ويوجد في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط في الوقت الحاضر /١١/ مصفاة ضخمة للنفط، تنتج سنوياً ١٦٦ مليون طن. وسيرتفع عددها في نهاية ١٩٨٠ إلى /٧٤/ مصفاة بطاقة إنتاجية إجمالية مقدارها /٣٥٠/ مليون طن، منها /١٢٨/ مليون طن في إيران، و٩٤ مليون طن في السعودية.

ومن المقرر أن تنفق دول المنطقة على تطوير صناعة تصفية النفط وإنتاج الغاز حتى عام ١٩٨٠، ما مقداره /٧٥/ مليار دولار. وبذا سوف تزيد نفقاتها في هذه الوجوه عن مجموع ما تنفقه الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية بمقدار ٣,٥ مرات. من هذا المبلغ الإجمالي سيكون نصيب إيران من الإنفاق / ١٨/ مليار دولار، والسعودية /١٦/ مليار دولار، والعراق /٨/ مليارات، وكل من الجزائر وليبيا ٤ مليارات (٢١).

وبهذه الصورة، سوف تحقق اقتصاديات العراق والجزائر وإيران أسرع معدلات التنمية، حيث ستبلغ هذه المعدلات خلال خطة التنمية الخمسية الأخيرة (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) لكل بلد على التوالي: ١٢,٢% و١٠,٥% و٩% وينبغي أن نشير إلى أنه من بين أخطر العوائق في طريق تحقيق برامج التنمية في دول المنطقة، هو نقص الأيدي العاملة الماهرة وعدم كفاية مستوى نمو البناء التحتي (٢٢).

وقد طرأ تغيير على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النفطية النامية، فإذا كانت الأولى، في السابق، تفرض شروطها الاقتصادية ــ التجارية على الثانية، ففي الوقت الحاضر تُجبر دول مجموعة الأوبيك ــ التي تبادل بالنفط وتُقدم الضمانات الطويلة الأجل بإمداده ــ الدول الرأسمالية على إقامة علاقات ثابتة وطويلة الأمد على أسس ثُنائية.

ولا تحصل دول المنطقة في تنفيذها لبرامج التنمية الاقتصادية من الدول الرأسمالية المتطورة التجهيزات والخبرة التقنية فقط، بل تسعى كذلك إلى توفير تطوير مستمر للتكنولوجيا في مصانعها خلال فترة زمنية طويلة. ومثال ذلك، الاتفاقيات التي عقدها كل من العراق مع فرنسا واليابان، والسعودية مع أميركا واليابان، وليبيا مع فرنسا وإيطاليا والسويد.

وفي السنوات الأخيرة تم إنشاء مصارف وصناديق للتنمية وشركات واتحادات مشتركة، متخصصة في تمويل برامج التنمية في فروع متعددة من فروع الاقتصاد وقد أنشئت في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٤ على سبيل المثال، الشركة العربية للاستثمارات برأس مال قدره/ ٢٠٠/ مليون دولار، كان غرضها الرئيسي توظيف استثمارات في صناعة البتروكيماويات وتصفية النفط، مع استجلاب التقنية المتقدمة من الدول الرأسمالية. والدول المؤسسة لهذه الشركة هي. السعودية والكويت والعراق والإمارات وليبيا وقطر.

تدرس بلدان الشرقين الأدنى والأوسط في الآونة الأخيرة، امكانية تأسيس ما يسمى بجمعية القطاعات. ونشأت فكرة تأسيسها على أساس دراسة نشاط الشركة الأوروبية للفحم والحديد. ويعتبر أن التعاون الاقتصادي العربي، المرتكز على مبادئ مماثلة، هو الأكثر تناسباً في صناعة استخراج النفط وتصفيته بالنسبة لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط. ويفترض تأسيس مثل هذه الجمعية، القيام بالتجارة الحرة للمنتجات النفطية بين سائر أقطار المنطقة وقد تستطيع دول هذه الجمعية ضمن إطار هذه التجارة. من أن تنسق خططها التنموية ومن أن تضع فاصلاً موحداً للتعريفة الخارجية.

وبإمكان تأسيس مثل هذه الجمعية، أن يعطي لأعضائها عدة امتيازات: أولاً، بما أن بلدان الشرقين الأدنى والأوسط تسعى باستمرار لتطوير صناعتها في استخراج النفط، فإن تنسيق خطط التنمية سيعطيها الامكانية في تجنب الزيادة الفائضة في الطاقة، بالمقارنة مع احتياجات دول المنطقة والسوق العالمية من المنتجات النفطية. إذا، وفي إطار هذا المجال، يمكن تخطيط الإنتاج تبعاً للتقدير العام لسعة السوق العالمية.

ثانياً، إن تخطيط الانتاج يعطي الامكانية في الحصر ضمن الحجوم المثلى للانتاج في المصانع الكبرى، لكي يتم بشكل أفضل استخدام التجهيزات التقنية الحديثة. فضلاً عن ذلك، فإن هذا حافز لدفع تخصص دول المنطقة في طرق مختلفة من إنتاج المنتوجات النفطية. وبالنتيجة، فإنه يجب أن يجري تقسيم لإنتاج المنتوجات النفطية، بحيث قد يساعد بشكل أفضل على استخدام التراكم النفطي والأيدي العاملة لدى بلدان الشرق الأوسط.

إن سعي دول المنطقة المنتجة للنفط إلى استخدام مواردها الضخمة من صادرات النفط، في تطوير الاقتصاد الوطني يعتبر عاملاً تقدمياً مهماً. بيد أن حل هذه المشكلة ليس بالمهمة السهلة.

فالتخلف الاقتصادي العميق، وضيق نطاق الأسواق الداخلية والمصاعب المرتبطة بها في امتلاك رؤوس الأموال، وضيق مجال توظيف رؤوس الأموال، وفقدان الأيدي العاملة الضرورية، تخلق جميعها عوائق كبيرة على طريق الاستخدام المنطقي لرؤوس الأموال، لمصلحة التنمية الاقتصادية السريعة للدول المذكورة.

لقد كان لأزمة الطاقة ولا يزال، تأثير بالغ ولا شك على مجرى التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية كلها في الدول النفطية. فهي قد أدت قبل كل شئ إلى تنشيط عملية التنمية الاقتصادية التي تميزت في دول الشرقين الأدنى والأوسط على درجة الخصوص. بالقفزات الحادة كماً ونوعاً. وليس بالصعود المستمر فقط.

لقد استعرضنا فيما سبق القفزة الاقتصادية الكبيرة في دول المنطقة. أما بالنسبة للقفزة النوعية. فهي تكمن في أن دول المنطقة أخذت تبني لديها مؤسسات ذات حجم ومستوى تقني، يجعلها واحدة من أكثر المنشآت تقدماً في العالم. وهذا ينطبق بصورة خاصة على دول الخليج العربي، التي تملك الشرط الأولي الضروري لتحقيق مثل هذه المنشآت وهو الموارد النقدية الضخمة. والحق إنها كانت مضطرة إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة بهدف توفير الأيدي العاملة التي تفتقر إليها هذه الأقطار بشدة. ومن المعروف، أنه وبفضل إنشاء المؤسسات الضخمة المجهزة بأحدث ما وصلت إليه التقنية المتطورة، يمكن تخفيض نفقات العمل الحي من أجل الحصول على وحدة من المنتوج.

إن الترسيات الاقطاعية، والنظام الملكي، والأوساط الحاكمة الطفيلية المتكونة من كبار وجهاء القبائل، تؤثر بدرجة كبيرة على التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي في دول الشرقين الأدنى والأوسط المصدرة للنفط، خاصة في بلدان الخليج العربي، أضف إلى ذلك الدور السلبي الذي يلعبه جهاز الدولة المتضخم، والسئ التنظيم، والمنغمس بالفساد، الذي يؤدي بدرجة كبيرة إلى عدم التنظيم في الحياة الاقتصادية لبلدان المنطقة.

ثمة ظاهرة مهمة في عملية التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي لدول الشرقين الأدنى والأوسط، وهي النمو السريع لتعداد العمال. والظاهرة الأخرى هي تشكل طبقة اقتصادية وإدارية لها خصائص البرجوازية الصغيرة. فالنقص الحاد في الكوادر المؤهلة، وخاصة في الجهاز الإداري ــ الاقتصادي يؤدي، بغض النظر عن المستوى المتدني للكفاءات العلمية، إلى أن يحتل مثل هذا النمط من الاختصاصيين مراكز المسؤولية الرفيعة، واستغلال هذه المناصب لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب التنمية الاقتصادية.

كما تجري في صفوف الطبقة العاملة، كذلك عملية فرز أفقياً وعمودياً. وتبرز من بين صفوف هذه الطبقة مجموعة صغيرة من الخبراء ذوي التأهيل العالي، يتلقون أجوراً أعلى بكثير من الآخرين، ويتمتعون بكثير من الحقوق والامتيازات ومن بين صفوف هذه المجموعة تكونت غالبية الكوادر الاقتصادية ــ الإدارية ومختلف صفوف المستشارين والخبراء من أصحاب المؤسسات.

أفقياً يجري فرز العمال إلى مجموعتين: العمال الوطنيين، والعمال الأجانب، ووضع كل فئة من هاتين الفئتين لا يخلو من الجوانب السلبية. فغالبية العمال الوطنيين مثلاً لا تملك الحد الكافي من المهارات المهنية من أجل تشغيل التجهيزات الحديثة، ولهذا تجد الإدارة نفسها مضطرة إلى خبرة العمال الأجانب.

ووضع العمال الأجانب بدوره له متاعبه بسبب عدم انتمائهم إلى مواطنية بلد الإقامة، وعدم تمتعهم ببعض التسهيلات مثل حق الحصول على قرض لبناء مسكن وحق التعليم المجاني للأولاد، والمعالجة الطبية المجانية.. إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اتفاق غير معلن بين أرباب العمل المحليين حول وضع جميع العراقيل الممكنة، أمام تزايد عدد العمال الأجانب ذوي الخبرة المتوسطة.

ويجد العاملون الأجانب، وخاصة القادمون من الأقطار الرأسمالية المتطورة، صعوبة بالغة في التكيف مع ظروف الحياة المحلية الخاصة وأعباء العمل المرهقة. وهذا ما يؤدي إلى استيائهم وإلى توتر العلاقات بينهم وبين الإدارة، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى الإضرابات. ففي عام ١٩٧٥ مثلاً، حدثت إضرابات واسعة النطاق من جانب العمال الأجانب، العاملين في حوض السفن الجاف في "دبي" وبعض المصانع في عُمان.

لقد اكتشفت حكومات دول الشرقين الأدنى والأوسط النفطية في السنوات الأخيرة أنها مضطرة، أكثر بكثير من ذي قبل، إلى توفير عمال مؤهلين. وهذه الحاجة لها تأثير كبير على تنفيذ خطط التنمية الخمسية. وترى حكومات

المنطقة، أنها بالإسراع في إعداد الكوادر الوطنية، تستطيع أن تواجه كلياً احتياطات الاقتصاد الوطني إلى العاملين المؤهلين في غضون عشر سنوات. ولهذا السبب بالإضافة إلى صعوبة إعداد الاخصائيين الوطنيين بالمستوى المطلوب، تلجأ حكومات المنطقة إلى استدعاء العمال الأجانب.

لقد وجدت الحكومة السعودية مثلاً، أثناء وضع مشروع خطة التنمية الخمسية لفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، أنها تحتاج إلى نصف مليون عامل إضافي من أجل استيعاب ناجح لمبلغ الــ / ١٤٢ / مليار دولار، الذي كان مقرراً استثماره في الاقتصاد الوطني. ومن أجل إنجاز خطة التنمية بنجاح، سنت الحكومة في بداية عام ١٩٧٦ قانوناً يمنح الشركات التي تقوم بتنفيذ تعهدات حكومية كبيرة في السعودية حق توظيف واستجلاب القوى العاملة الوطنية والأجنبية بنفسها.

وينطبق القانون على المشروعات (التعهدات) التي لا تقل مدة تنفيذها عن ثلاث سنوات، وحجم استثمارها عن ٢٨ مليون دولار، وعدد عمالها عن ٥٠ فأكثر.

وتسمح حكومات دول المنطقة النفطية عادة باستجلاب العاملين الأجانب وتمنحهم سمات الدخول. وقد أخذت الحكومة السعودية في الوقت الحاضر تطبق نظام سمات الدخول الجماعية، أي إعطاء سمة دخول واحدة لمجموعة كاملة من العمال يتعاقد معها رب عمل ما، أو شركة معينة.

والوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها حكومات وشركات دول المنطقة لاجتذاب العمال الأجانب هي الأجور العالية. فالأجانب يمكن أن يتقاضوا هنا مثلاً، عشرة آلاف جنيه استرليني في العام لقاء عمل لا يتلقون عنه في إنكلترا سوى ستة آلاف جنيه استرليني (مع الأخذ بعين الاعتبار أن، ضريبة الدخل في هذه الأقطار هي أدنى بكثير).

وتقوم بإدارة شؤون وتجنيد العمال الأجانب في مؤسسات دول الشرقين الأدنى والأوسط، شركات استشارية خاصة، أسسها رجال أعمال الدول النفطية في البدلان الرأسمالية... وتقوم هذه الشركات بتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها بنجاح، وخاصة في فترة الركود الاقتصادي الذي أهلك الدول الرأسمالية وترافق مع ازدياد نسبة البطالة، وانخفاض المستوى المعيشي للكادحين.

كذلك، فإن بعض العالمين الذين وقعوا في وضع حرج، بدأ بتوقيع عقود العمل وتوجه إلى دول المنطقة، لكي يدخر مبلغاً كبيراً من المال خلال أربع أو خمس سنوات (المدة الدنيا لتوقيع العقد)، ويعود به إلى الوطن.

ومن أحد شروط عقد العمل في البلدان الشرق أوسطية هو، أن يتعهد الخبير الأجنبي العامل في إحدى المؤسسات (أو الشركات) بتدريب العمال المحليين على المهارات الضرورية وإعدادهم، خلال فترة عقده، لكي يحلوا محله.

وتسعى الشركات الاستشارية لإجراء عقود لفترات زمنية طويلة قدر الإمكان، كما تحاول أن تتعاقد مع العاملين الذين لا يعلقون أهمية كبيرة على ظروف البيئة المتدنية ثقافياً، والقادرين على التكيف بسرعة مع ظروف الحياة المحلية.

وتدفع الجهات المتعاقدة عادة للعاملين الذين تتعاقد معهم، نفقات الانتقال لهم ولأسرهم وبدل السكن ونفقات تعليم الأولاد وقدرها عشرة آلاف جنيه استرليني سنوياً. وتقدر المصادر المعنية بالعقود، أن كلفة التعاقد مع خبير أجنبي ذي مستوى رفيع للعمل في إحدى دول الخليج العربي، مع أسرته ومع توفير السكن وأعباء المعيشة والراتب، تصل إلى حوالي /٧٢/ ألف جنيه استرليني في العام (حوالي ١٢٥ ألف دولار).

ولا يحمل استجلاب العاملين الأجانب معه مشكلات اقتصادية فحسب، بل يحمل كذلك مشكلات ديموغرافية وقومية. فمن بين الملايين الثمانية الذين يقطنون البلاد السعودية اليوم، هناك أربعة ملايين فقط من مواطني هذه البلاد، ويمكن أن نحصي من المواطنين السعوديين في أوساط القوى العاملة قرابة ١,٦ مليون وفي الوقت نفسه كان يقطن البلاد (حسب أحصاء ١٩٧٥) قرابة مليون مهاجر من اليمنين الشمالي والجنوبي، وحوالي /٣١٤/ ألفاً من الدول الصناعية المتطورة. وإذا وضعنا في حسابنا احتمال ارتفاع هذا الرقم بمقدار نصف مليون مهاجر في الوقت القريب، فمن الممكن أن نفترض أن هذه المشكلة ستكون حافزاً إضافياً على تفاقم المسألة القومية.

ورغبة في التخفيف قليلاً من حدة التناقضات القومية، تسعى حكومات المنطقة إلى أن يكون العدد الأكبر من العمال ــ ذوي التأهيل المتوسط أو غير المؤهلين مستقدماً من الخارج من الأقطار العربية المجاورة، وكذلك من الهند وباكستان. ويعمل في السعودية من العمال العرب (ذوي التأهيل المتوسط أو غير المؤهلين في الوقت الحاضر، عمال من اليمنين والسودان ومصر وسوريا والأردن (بما فيهم الفلسطينيون).

ونشأ في السنوات الأخيرة وضع مُميز في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، إذ ازداد عدد الأخصائيين غير القادرين على تحمل ظروف العمل والحياة المحلية، وهم يتحملون بصعوبة الطقس، والنقص في وسائل الراحة، وفراق عائلاتهم. وتجبى الأموال المدفوعة سابقاً، على شكل زيادات ومدفوعات سلف لقاء ظروف الحياة والعمل الخاصة، من المتعاقد الذي يرغب بالعودة إلى وطنه قبل انتهاء مدة العقد، إضافة إلى اضطراره لشراء تذكرة السفر على حسابه الخاص.

ونتيجة للصعوبات الجمة التي واجهت العمال الأجانب في بلدان المنطقة والذين لم يستطيعوا التكيف مع ظروف العمل والحياة فيها، حدثت في الآونة الأخيرة إضرابات تطالب بتحسين ظروف العمل والحياة، إضافة إلى تخفيض فترة العقد. وليس من العبث أن يُقر أصحاب العمل في بلدان المنطقة، أنه وبنتيجة نضال الشغيلة سترتفع في أقرب وقت أجرة الأخصائيين الجدد والقدماء.

ويسعى الكثير من العمال الأجانب الذين قضوا فترة طويلة في العيش والعمل في بلدان المنطقة، للحصول على جنسية البلد الذي يحتاج إلى شغلهم من أجل تنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي وهذا يؤمن لهم الكثير من التسهيلات التي يستفيد منها مواطنو هذا البلد.

ومن أجل التخلص من اتساع مشكلة مطالبة العاملين بحقوقهم، لجأت حكومات الخليج العربي في الآونة الأخيرة إلى استجلاب عمال من كوريا الجنوبية والفيلبين، ممن هم مستعدون للعمل بدأب في ظروف صعبة مقابل أجور ضئيلة نسبياً، والتكيف بسهولة مع الشروط المعيشية الشاقة.

وسرعان ما يقتبس هؤلاء الثقافة المحلية في البلدان التي يعملون فيها، وهذه ظاهرة تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لمسألة المحافظة على الثقافة الوطنية في بلدان الخليج.

وحتى نهاية ١٩٧٦ كان يعمل في شركات بلدان المنطقة، وخاصة السعودية وإيران والبحرين حوالي / ٣٧/ ألف مهاجر من كوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن يصل عددهم حتى نهاية ١٩٨٠ إلى /٢٤٠/ ألف شخص.

إن حكومات دول الشرقين الأدى والأوسط النفطية، وخاصة منطقة الخليج العربي ذات الكثافة السكانية الضئيلة، باستجلابها للعمال الأجانب على نطاق واسع، تُبدي التخوف باستمرار من الآثار السلبية لهذه الخطوة. ومن المعروف أن تدفق الأجانب إلى دول المنطقة لا يزد من تفاقم المسألة القومية فحسب، بل يؤثر كذلك على النمط

المعيشي للسكان المحليين، ويعتبر، قبل كل شئ، عامل عدم استقرار بالنسبة للأوضاع السياسية الداخلية. وتحاول الأنظمة الرجعية في عدة دول من الخليج العربي، أن تعرقل بمختلف الوسائل تغلغل الأفكار والوجهات التقدمية إلى المنطقة، وتسعى إلى كبح تأثير العمال الأجانب.

وفي محاولة لتقليل الاعتماد المستمر على تدفق العمال الأجانب، بدأت حكومات المنطقة تنفق موارد جمة على إعداد الكوادر الوطنية، بعد أن اتضح لها، أن اعتمادها على العمال الأجانب لتنمية الإنتاج يستمر لفترة زمنية قصيرة فقط، وأنه لا بد في المستقبل من الاعتماد على كوادرها الذاتية في مشروعاتها الصناعية ومشروعات البناء التحتي.

وهكذا، كان من شأن معدلات النمو الاقتصادي في بدلان الشرقين الأدنى والأوسط، بتأثير ارتفاع المداخيل من صادرات النفط، أن يؤدي إلى تفاقم عدد من المشكلات القديمة وظهور من المشكلات الجديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد بات تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المرسومة، يتطلب حل هذه المشكلات ومواجهتها بدون إبطاء.

في تحليلنا لمسيرة التنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، ينبغي أن نشير إلى أنها تساعد ولا شك على تطوير اقتصاد هذه البلدان، وعلى تحولها التدريجي والثابت إلى شركاء ذوي حقوق متساوية في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى رفع المستوى المعيشي لسكانها مادياً وثقافياً. ويُسجل عدم استقرار كبير للأيدي العاملة بين العمال الأجانب نظراً لظروف الحياة والعمل الصعبة جداً حيث وصلت هذه النسبة في العربية السعودية عام ١٩٧٥ إلى ٦٠% وترك إيران ٢٥% من الأخصائيين الأميركيين قبل انتهاء عقود العمل. ويُعزى هذا الارتفاع إلى عدم الاطلاع الكافي للعمال على ظروف الحياة والعمل التي تنتظرهم، إضافة إلى قلة انتباه شركات الاستشارة إلى المواصفات الشخصية للعمال وقدرتهم على التكيف مع الظروف المحلية.

وللحد من عدم استقرار الأيدي العاملة، لجأت حكومات بلدان الشرقين الأوسط والأدنى إلى الاستعانة بالأخصائيين من الدول المجاورة، فهم يتكيفون بسرعة مع الظروف الجديدة للعمل والحياة، أضف إلى ذلك الارتفاع الكبير والفرق الشاسع في الأجر الذي يتقاضاه العاملون من الدول الرأسمالية، مع الأجر الذي يتقاضاه العاملون نظائرهم من الدول النامية لقاء العمل نفسه.

الفصل الرابع

الدولارات النفطية والتضخم

ر.و. أندجيكيان

أصبح التضخم إحدى العلل المزمنة للرأسمالية المعاصرة، وترجع الأسباب الباعثة لهذه الظاهرة إلى التداول النقدي على حد سواء. لقد نشأ التضخم. كعملية مرمية، ونما في ظروف انهيار التداول الذهبي ونتيجة لتنامي نفوذ الدولة والاحتكارات على اقتصاد المراكز المتقدمة للاقتصاد الرأسمالي. وبدأ ينتشر في دائرة الاقتصاد الرأسمالي عبر النظام غير المتكافئ للعلاقات الاقتصادية الدولية.

اشتد تأثير العوامل الداخلية على التضخم في الأقطار النامية، وأصبح مسيطراً في نهاية الخمسينات، وفي الستينات، بعد أن حصلت هذه الأقطار على استقلالها واتجاهها إلى برامج التنمية الاقتصادية. وينبغي أن نذكر من

بين هذه العوامل: التمويل الناقص الذي فرضته حاجة التنمية السريعة في ظروف التراكم المحدود، واختلال التناسب الهيكلي الناجم عن الحركة الضعيفة للإقتصاد المتعدد الأنماط، وضعف فعالية المؤسسات المالية ــ التسليفية، وابتعاد الإنتاج المحلي عن المنافسة الأجنبية بسبب القيود الجمركية العالية.. إلخ.

إن عدم التناسب بين الطاقة الاقتصادية للولايات المتحدة ووضع الدولار كعملة إحتياطية من جهة، وبين التدهور المستمر لعملات الدول الرأسمالية في أسواقها الداخلية، و"الاستقرار" المدعم اصطناعياً لهذه العملات في الأسواق الخارجية من جهة اخرى، قد حسم جزئياً بالأزمات النقدية في الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٣. وبغض النظر عن التوازن غير المتكافئ بين الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات الجاهزة، والذي استمر حتى بداية السبعينات، فقط حافظ ارتفاع الأسعار على التوازن الصارم بين الذهب والدولار، وبالتالي بين الدولار وعملات الدول الرأسمالية الأخرى. وأدى الامتناع عن تبديل الدولار الأميركي بالذهب إلى تعويم العملات واستمرار ارتفاع أسعار الذهب بالنسبة للعملات. وخرج التضخم عن الأطر الوطنية واتخذ بالفعل طابعاً دولياً.

في الوقت نفسه كانت تشتد أزمات الطاقة والمواد الخام، عاكسة أزمة النظام النيو كولونيالي في استغلال الموارد الطبيعية للأقطار النامية، والقائم على أساس الأسعار المتدنية للمواد الخام والوقود والاستهلاك الواسع لهذه السلع "المفضلة" بالنسبة للثورة العلمية ــ التقنية. بيد أن اشتداد ساعد النظام الاشتراكي العالمي، ونمو نضال الأقطار النامية من أجل تحقيق سيادة فعلية على مواردها الطبيعية الخاصة، قد خلقا الشروط الأولية للنهوض الاقتصادي لهذه الأقطار. وأخذت تطالب برفع الأسعار المنخفضة بدون مبرر للنفط والمواد الخام، وزيادة مداخيلها من الصادرات أمام التضخم المتصاعد. وكانت أفضل فترة لتحقيق هذه الأهداف. هي مرحلة صعود الدورة الرأسمالية في عام ١٩٧٣، عندما ترافق العجز المزمن بالوقود وبعض أنواع المواد الخام مع عجز الطلب.

وجاءت حرب تشرين في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ لتفجر التناقض، وأثناء هذه الحرب وبعدها مباشرة ارتفع سعر النفط بمقدار أربع مرات.

وأصبحت دول الأوبيك، التي كانت في طليعة هذا النضال، مالكة لموارد نقدية ضخمة باتت تعرف باسم الدولارات النفطية. وقد زاد الدخل الإجمالي لدول الأوبيك من النفط عام ١٩٧٤ عن مائة مليار دولار، في الوقت الذي كانت قيمة إنتاج النفط العالمي كله عام ١٩٧٠ تقدر بـــ /٢٥/ مليار دولار. وثرت بصورة خاصة دول الخليج العربي وليبيا التي تراكم لديها ٧٠% تقريباً من الاحتياطات الذهبية لدول الأوبيك. ولما كانت هذه الأقطار غير قادرة على امتصاص هذا التدفق الضخم من الدولارات النفطية ضمن الأطر الضيقة للأسواق الوطنية، فقد تحولت إلى مصدرة لرؤوس الأموال على نطاق واسع. وارتفعت احتياطاتها الذهبية ومن العملات من ١٤,٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ٥٥ مليار دولار عام ١٩٧٦ (١). وتوجهت الموارد المالية المتبقية لتسديد قيمة مستوردات دول الأوبيك، وإلى تصدير رؤوس الأموال بأشكال مختلفة.

كانت تحرك الدولارات النفطية في جميع مراحله خاضعاً لضغط التضخم الشديد بعوامله الداخلية والخارجية المتنوعة. وفي الوقت نفسه، أصبح ارتفاع أسعار النفط بدوره أحد أسباب التضخم في الدول المستوردة للوقود السائل، وهو ما انتقل عبر آلية العلاقات الاقتصادية الخارجية إلى الدول المصدرة له.

وتقع دائماً الدولارات النفطية، المصدرة من الدول الأعضاء في الأوبيك على شكل ودائع مصرفية مختلفة (٢)، أو سندات مالية حكومية وخاصة، أو مساعدات اقتصادية، تحت تأثير التضخم القائم في الدول الرأسمالية المتطورة.

إن هذا التدهور في قيمة الدولارات النفطية تجاه الاقتصاد الوطني لدول مجموعة الأوبيك، لا يؤثر بشدة على التضخم في هذه الدول، لأن نظامها النقدي لا يتفاعل بقوة مع انخفاض الاحتياطات الذهبية ــ النقدية، والموارد الناجمة عن نقل الرأسمال في ظروف موجودات موازين الدفع والتجارة. وفيما يخص استيراد دول الأوبيك للسلع والخدمات بشكل خاص من الدول الرأسمالية المتطورة، فإن هذا العامل يبدي تأثيره المباشر والحاسم على التضخم في تلك الدول.

الدولارات النفطية والتضخم
في الدول الرأسمالية المتطورة

لنعالج أولاً الصلة المشتركة لمختلف أشكال حركة الدولارات النفطية، مع التضخم في الدول الرأسمالية المتطورة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل. ينبغي قبل كل شئ أن نتوقف عند الصلة المباشرة، أي عند تأثير ارتفاع أسعار النفط على وتائر التضخم في الدول المستهلكة الرئيسية.

تستورد أقطار أوروبا الغربية واليابان على التوالي حوالي ٩٧% و١٠٠% من احتياجاتها النفطية (٣). وأما نصيب الولايات المتحدة من ذلك النفط المستورد إبان الارتفاع الحاد في أسعار النفط، فقد كان بحدود ٢٩%، وارتفع عام ١٩٧٦ إلى ٤٠%(٤). هذه التبعية السطحية لاستيراد الوقود السائل، كانت أحد أسباب انخفاض معدلات التضخم نسبياً في الولايات المتحدة بالمقارنة مع أوروبا الغربية واليابان.

ولهذا السبب بالذات، كان لاستيراد النفط من دول الأوبيك، تأثيره الأكبر على ميزان مدفوعات عدد من أقطار أوروبا الغربية واليابان. ومع هذا، فقد ظل نصيب العامل النفطي في وتائر التضخم في تلك البلدان غير كبير. وحسب معطيات اللجنة الاقتصادية لدول التعاون الاقتصادي الأوروبي (EEC)، فقد كان هذا العامل متأرجحاً بين ٢ ــ ٤% في أقطار هذه المجموعة (٥).

ولا بد أن تكون زيادة أسعار النفط التي حدثت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦، قد رفعت من التضخم العام في العالم الرأسمالي بنسبة متوسطة قدرها ٠,٢ % (٦). وينبغي أن نضيف إلى ذلك، أنه لو كانت الاحتكارات النفطية وحكومات الدول الغربية قد تنازلت عن جزء من أرباحها الضخمة في صناعة النفط، ولم تحمّل عبء النفقات الإضافية على كاهل المستهلكين، لكان التأثير المباشر لرفع أسعار النفط على التضخم في أقطار الغرب أقل من ذلك. وقد سعت الاحتكارات بجميع الوسائل، متكئة على الارتفاع التضخمي للأسعار، لتحميل دول الأوبيك ذنب التضخم في بلادها.

الدولة	المعدلات العامة للتضخم%	نسبة تأثير ارتفاع أسعار النفط%
بلجيكا ولوكسمبورغ	١٥,٧	٤,٢
بريطانيا	١٨,٣	٢,٧
هولندة	١١	١,٥
الدانمارك	١٦,٥	١,٩
إيرلنده	٢٠	١,٧
إيطاليا	٢٥,٢	٣,٦
فرنسا	١٤,٩	٢,٥
ألمانيا الإتحادية	٥,٩	١,٥

ومن الواضح أن حركة المبالغ الضخمة من الدولارات النفطية في الأسواق الغربية لرؤوس الأموال، وخاصة سوق العملات الأوروبية، كان لها التأثير الفعال على التضخم في الغرب وعدم استقرار النظام النقدي للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أدى ظهور فوائض مالية ضخمة لدى عدد من الدول المصدرة للنفط من جهة، وعجز كبير في ميزان المدفوعات لدى الدول المستهلكة من جهة ثانية، إلى تصدير رؤوس الأموال من دول الأوبيك (٧). ويتجه قسم من رؤوس الأموال هذه إلى مساعدة الأقطار النامية المستوردة للنفط، فيما تذهب حصة الأسد منها إلى أقطار الغرب لتدعم احتكارات ومصارف وحكومات هذه الدول.

وبالرغم من سعي أوساط رجال الأعمال الغربيين للحصول على الدولارات النفطية لفترات متوسطة وطويلة الأمد، فإنها لم تتوفر إلاّ بشكل ودائع مصرفية قصيرة الأمد. وهذا يعود إلى أن الدول المصدرة، وظفت المبالغ الأساسية من الدولارات النفطية في المنظومة المصرفية، لأنها لم تجد الامكانيات الواسعة لتوظيفها بأرباح عالية في الاقتصاد الغربي. وانصرف أصحاب الودائع العرب إلى المضاربة برؤوس الأموال الموظفة لفترات قصيرة، خشية "ذوبان" رأسمالهم تحت تأثير التضخم وهبوط سعر صرف العملات "الضعيفة"، إذا ما أودعوها في المصارف الغربية لفترات متوسطة وطويلة الأمد.

إن تحويل رؤوس الأموال عن العملات، التي يهددها التدهور في القيمة، إلى عملات أكثر استقراراً من شأنه أن يزيد من تفاقم عملية التضخم في البلد الذي يحصل على عملة منخفضة القيمة، نتيجة استنزاف احتياطها من الذهب والعمولة.

ويؤدي ذلك كله إلى الاخلال في ميزان المدفوعات، بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد وبالتالي ارتفاع الأسعار في الأسواق الداخلية. وينطبق ذلك أيضاً على البلد، الذي يتعرض لتدفق "الأموال الحارّة" التي يزداد الطلب عليها في الأسواق المحلية. فضلاً عن ذلك، فإن الجزء الأكبر من الودائع القصيرة الأجل، والتي يعود ٩٥% منها إلى المودعين العرب، من شأنها أن تحد من إمكانات المصارف الغربية في تأمين عمليات التسليف المتوسطة والطويلة الأجل، من أجل تغطية عجز ميزان المدفوعات لدى الدول المستوردة للنفط (٨).

وتسعى حكومات ودوائر الأعمال الغربية اليوم، إلى تغيير بنية تصدير رأس المال من دول الأوبيك، عن طريق بيع السندات الحكومية والخاصة على نطاق واسع، وكذلك بيع مختلف أشكال العقارات. وتأسيس الشركات والمجموعات المصرفية والاستثمارية المشتركة. واجتذاب الدولارات النفطية إلى المؤسسات المالية الدولية وغير ذلك من الاجراءات. وبهذا يحاول رأس المال الغربي، ربط دول الأوبيك بأواصر وثيقة من الصلات الاقتصادية.

الدولارات النفطية والتضخم في دول الأوبيك

إذا لم يكن لارتفاع أسعار الوقود السائل تأثير كبير بصورة عامة على وتائر التضخم في مراكز الرأسمالية الثلاثة، (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) فإن التأثير المعاكس للتضخم العالمي على القدرة الشرائية للدولار النفطي كان أكبر بكثير. وقد كانت التجارة الخارجية هي القناة الأساسية لتسلله. وكانت دول الأوبيك كمن يستورد تضخماً "مزدوجاً": فأسعار البضائع الاستثمارية والاستهلاكية، التي تتدفق على الأسواق الداخلية للدول المصدرة للنفط، تضم نسبة التضخم في الدول الرأسمالية المتطورة، وعلاوة مضاربة الاحتكارات الساعية إلى الإثراء من وراء الفورة التجارية التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط.

وبالنسبة للاحتكارات التي تساهم في تصنيع الدول المنتجة للنفط، يجري رفع الأسعار عن طريق إعادة حسابات الكلفة الأولية للعقود وتعلل الشركات سبب ارتفاع أسعار المشاريع الصناعية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والى ظروف اخرى غير متعلقة بهذه الشركات. بيد أن حجوم رفع الكلفة الأولية للغالبية الغالبة من العقود تتحدث عن نفسها، فبينما كانت كلفة العقد الذي ستبني بموجبه شركة (متسوبيشي) مصنعاً لإنتاج الاتيلين في السعودية، بطاقة/ ٣٠٠/ ألف طن في السنة، هي ٣٤٦ مليون دولار، ارتفعت إلى /١٧٠٠/ مليون دولار (٩)، أي بمقدار خمس مرات. وفي عام ١٩٧٣ وقعت إحدى الشركات البريطانية عقداً مع إمارة دبي (الإمارات العربية المتحدة) بقيمة /٩/ مليون جنيه استرليني لبناء مصنع للإسمنت، بطاقة قدرها /٥٠٠/ ألف طن سنوياً، ارتفعت قيمة هذا العقد بعد سنة واحدة إلى /٢٦/ مليون جنيه (١٠).

وحسب معلومات الحكومة الإيرانية، ارتفعت أسعار السلع المباعة من قبل الدول الرأسمالية المتطورة إلى دول الأوبيك عام ١٩٧٥ بمعدل وسطي قدره ٥٥% (١١). وبهذه المناسبة، رفعت الحكومة الإيرانية في مطلع ١٩٧٥ حجم الإنفاق المخصص للاستيراد في فترة تنفيذ خطتها الخمسية من ٣٦ إلى ٦٩ مليار دولار، أي بنسبة ٩٠% آخذة بالإعتبار التضخم المستورد بالدرجة الاولى (١٢). وترددت معطيات مماثلة في تصريحات قادة أقطار اخرى من منظمة الأوبيك. وفي عام ١٩٧٦ زاد الدخل الإجمالي لأعضاء الأوبيك إلى ١١٣,٢ مليار دولار، مقابل ٩٦,٢ مليار دولار عام ١٩٧٥؛ ولكن في الوقت نفسه تقلصت فوائضها المالية من ٣٥,٧ إلى٣٣,٢ مليار دولار (١٣). ومن المشكوك فيه، أن حركة المداخيل والفوائض الديناميكية والمتنوعة الاتجاهات حدثت نتيجة اتساع ملحوظ في الإمكانيات الاستيعابية لسوق أعضاء الأوبيك، رغم أنه ليس بخاف، أن أحد عوامل تزايد الاستيراد هو ارتفاع الاستهلاك الطفيلي للنخبة الحاكمة في غالبية هذه الأقطار. ومن الطريف أن نشير، إلى أن النشرة الشهرية لصندوق النقد الدولي "انترناشيونال فايننشال ستاتيستكس" التي تنشر دورياً معلومات عن حركة مؤشرات أسعار الصادرات والواردات في الدول الأعضاء في الصندوق، لا تورد أية معلومات عن أسعار البضائع الموردة إلى دول الأوبيك.

وحسب معلومات هذه المجلة، كانت هذه المؤشرات في الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٥ كالتالي(١٤).

الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الصادرات	١١٤	١٣٦	١٧١	١٩١
الواردات	١١٣	١٣٩	١٩٧	٢١٥
دول الأوبيك				
الصادرات	١٣٥	١٨٦	٥٨٤	٦٢٩
الواردات	—	—	—	—
الأقطار النامية الأخرى				
الصادرات	١٠٢	١٣٩	١٩٣	١٨٦
الواردات	١١١	١٣٨	٢٠٢	٢١٧

وتشير معلومات بعض الدول النفطية، إلى أن مؤشرات أسعار الواردات لدى مجموعة الدول هذه أعلى من نظيراتها لدى سائر الأقطار النامية. وتحاول رؤوس الأموال الدولية جاهدة، من خلال استغلال الوضع الاحتكاري لتوريد السلع إلى دول الأوبيك، أن تستعيد جانباً من الأرباح النفطية الهائلة. وتشير الوقائع إلى أنها لا تصيب نجاحاً في ذلك. بيد أن غالبية دول الأوبيك، وهي ترى الآثار السلبية للتوجه الوحيد الجانب لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية، تتجه اليوم إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع الدول الاشتراكية وتوسيع الارتباطات الإقتصادية الإقليمية بين الأقطار النامية.

ولدى تحليل الترابط بين الدولارات النفطية والعوامل الداخلية للتضخم في دول مجموعة الأوبيك، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الكبيرة في مستويات التطور الاجتماعي ـــ الاقتصادي لهذه الدول، ومقاييس المداخيل التي تتلقاها من مبيعات النفط، ونسبة هذه المداخيل في مجمل الإنتاج الوطني، واتساعها الجغرافي وتعدادها السكاني... إلخ. ويمكن تصنيف هذه الدول حسب مقاييس التوجه الاجتماعي ـــ الاقتصادي، والسياسة الحكومية الإقتصادية الداخلية.

وسنتوقف في هذه المقالة عند مسألة مستوى التراكم في دول الأوبيك، آخذين بعين الإعتبار التراكم النقدي قبل كل شئ. ومن المعروف أن مستوى التراكم المنخفض في الدول النامية، والذي يعكس التخلف والجمود في الاقتصاد ذي الأنماط المتعددة، يكبح تطورها ويشكل السبب الأساسي في اللجوء إلى التمويل المقرون بالعجز. وهذا الإجراء اضطراري بدوره، بسبب التضخم في غالبية الدول الفتية.

يعد "ثورة الأسعار" النفطية، زادت كتلة التراكم في عديد من الأقطار النفطية بصورة ملحوظة ولكن مع بعض الإنخفاض في المعادلات: وارتفع متوسط دخل الفرد في كل من الكويت والإمارات العربية على التوالي إلى ١١٥١٠ و١٠٤٨٠ دولاراً، وهو ما يفوق هذا المؤشر لدى دول ذات مستوى رفيع من التطور مثل السويد وسويسرة (١٥). وتكدست احتياطات ضخمة من العملات والذهب لدى العربية السعودية، التي باتت تحتل المكان الثاني في هذه الاحتياطات بعد ألمانيا الاتحادية. كما أصبحت الدول المشار إليها، المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال بين دول الأوبيك.

أما الدول النفطية الأكثر تطوراً والتي تتمتع بمداخيل ضخمة من النفط، فهي قادرة على استيعاب جميع المداخيل تقريباً (١٦). بل إن العديد من هذه الدول التي تضطلع ببرنامج متسارع للتنمية الاقتصادية، بدأت تواجه مصاعب مالية، جمة واضطرت إلى طلب قروض ضخمة من الأسواق المالية الدولية، وخاصة من سوق الدولار الأوروبي (١٧).

وتعتبر أندونيسيا أكبر هذه الدول في حجم قروضها التي بلغت عام ١٩٧٦، ١١,٤ مليار دولار (١٨). وقد حسنت زيادة صادرات النفط قليلاً من الوضع المالي الحرج لهذه الدولة الكبيرة. وقد كان الإصدار الزائد للأوراق النقدية والعجز المالي، يشكلان بعض الأسباب الأساسية في الواقع لمعدلات التضخم الفلكية في هذا البلد في الستينات.

وبالنسبة للغابون والإكوادور، وكلتاهما من أعضاء اوبيك، فإن وضعيهما لا يختلفان كثيراً عن أوضاع باقي الأقطار النامية غير المصدرة للنفط، وذلك لضآلة حجم صادراتهما النفطية.

وتسعى الدول الأعضاء في الأوبيك، من خلال لجوئها إلى الدين الخارجي، إلى تحريك أفضل لمصادر تراكمها الداخلية. وبالتالي فهي تستخدم وسائل التراكم التقليدية، ومن ضمنها التمويل المقرون بالعجز.

وتصبح الحالة مختلفة تماماً في ظروف التراكم الزائد جداً للدولارات النفطية، ولا يعود هناك حاجة موضوعية للتمويل المقرون بالعجز، وكأن ذلك سيؤدي إلى إبطاء ظاهرات التضخم.

وبالرغم من هذا، يُلحظ في بعض دول الخليج العربي، خاصة في العربية السعودية، إرتفاع سريع لوتائر التضخم.

إن أسباب التضخم في الأقطار النامية، التي تعاني بدرجات مختلفة من نقص الموارد المالية لتغطية احتياجاتها المتزايدة، قد بُحثت من مختلف جوانبها في الأدبيات الاقتصادية السوفياتية (١٩). بيد أن المشكلات المتعلقة بالتضخم في بلدان الأوبيك، التي تملك ما يزيد عن حاجتها من موارد العملات والذهب لتمويل التنمية الاقتصادية، أي التي تتمتع بمستوى عال من التراكم النقدي، لم تبحث بدرجة كافية، ويأتي في طليعة هذه البلدان: السعودية والكويت والإمارات وقطر وليبيا.

هنا يعود التضخم إلى جملة متميزة من العوامل الداخلية والخارجية، مع غلبة العوامل الخارجية (ربما باستثناء السعودية). وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية، لعل أبرزها تخلف البناء التحتي الانتاجي والاجتماعي، أي أهم عناصر التراكم وأصعبها تحققاً، والتي يمكن للتراكم النقدي بالإضافة إليها أن يخلق الشروط الضرورية لنمو اقتصادي سريع.

وتتضح درجة تأثير العوامل المذكورة المختلفة على وتائر التضخم العامة إلى حد كبير، بفضل الاستراتيجية الحكومية المختلفة للتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة.

اتخذت ديناميكية أسعار السلع الاستهلاكية في بعض أقطار الشرقين الأدنى والأوسط النفطية، خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٦ المسار التالي (٢٠)، (مع اعتبار عام ١٩٧٠ سنة الأساس أي تساوي ١٠٠).

وتعود المعدلات المنخفضة للتضخم من كل من ليبيا والعراق، وكلتاهما تنهج طريق التنمية التقدمية، إلى الامكانات المتزايدة لدى الدولة في كلا البلدين في ممارسة المراقبة المباشرة على الأسعار،

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
العراق	١٠٣,٦	١٠٩	١١٤,٣	١٢٣,٨	١٣٥,٧	١٤٨,١
إيران	١٠٤,٢	١١٠,٩	١٢١,٨	١٣٨,٩	١٥٦,٩	١٧٣,٥
الكويت	ـ	١٠٠	١٠٨,٤	١٢٢,٧	١٣٣,٣	١٣٧
ليبيا مع اعتبار عام ١٩٦٩ تساوي ١٠٠	٩٧,٣	١٠٤,٥	١١٢,٥	١٢٢,٩	١٢٢,٩	١٢٧
السعودية	١٠٤,٥	١٠٩	١٥٤,٢	١٥٤,٢	٢٠٧,٦	٢٤٨,٧

(*) إحصاءات عام ١٩٧٦ ليست معدلة.

ويتم ذلك عن طريق التوفيق في وضع الأسعار الثابتة على المنتوجات الوطنية في نظام تشريعي لدعم الواردات. أما ارتفاع الأسعار في الكويت، نسبياً أقل من غيرها وهي لا تمارس مثل هذه الرقابة، فيعود إلى اتساع عمليات هذه الدولة التسليفية في الخارج بعد الارتفاع المفاجئ لمداخيل النفط والنمو الاقتصادي هنا لا يعتمد على إمكانات توسع البناء التحتي الإنتاجي والاجتماعي. وقد ساهمت الخبرة الواسعة في تنظيم النظام التسليفي ــ المالي، وكذلك الرسوم الجمركية المتدنية على السلع المستوردة، في عدم ارتفاع الأسعار كثيراً في الكويت. أما ارتفاع الأسعار في إيران، فيعود إلى سياسة أصحاب المشروعات المحليين، والى قيود الحماية الجمركية في وجه البضائع الاستهلاكية الأجنبية وبصورة عامة لقد ارتفعت الأسعار بتأثير الارتفاع التضخمي لأسعار المواد المستوردة.

وترتفع الأسعار في السعودية بوتائر منذرة بالخطر في الواقع. فالتضخم في أغنى قطر نفطي، لا يختلف كثيراً عن وتائر تدني عملات الكثير من الأقطار النامية المستوردة للنفط. وإذ كان الارتفاع الكبير في مجمل الإنتاج الوطني والكتلة النقدية في عدد من الأقطار العربية لم يؤد إلى ارتفاع مماثل في الأسعار، فغن هذا لم يحدث في السعودية. على العكس من ذلك لقد سبق نمو الأسعار هنا زيادة الكتلة النقدية. وقد كانت وتائر نمو الدخل القومي والكتلة النقدية والأسعار الاستهلاكية، في عدد من الأقطار العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٤، على النحو التالي (عام ١٩٧٣ = ١٠٠ (٢١).

الدولة	الدخل القومي	نمو الكتلة النقدية	الأسعار الاستهلاكية
العراق	٣٤٠	٤٣	١٠
ليبيا	٢٠٥	٤٧	٩
الكويت	٢٨٥	١٣	١٥
السعودية	٣٧٠	٤٢	٥٣

لم يؤد ارتفاع المداخيل في كل من العراق وليبيا والكويت إلى ارتفاع مماثل في الأسعار، لأن تزايد إنتاج السلع والخدمات هنا رافقه سياسة حكومية، رامية إلى الحد من الاستيراد ودعمه بقصد التخفيف من حدة التضخم المستورد.

أما في السعودية، فلم تستطع التدابير المماثلة من المحافظة على المستوى المتدني للتضخم، وأدت به إلى الهاوية بسبب تسارع وتائر النمو الاقتصادي أمام إمكانات التوفير الواقعي، من جهة البنية التحتية الإجتماعية والإنتاجية. وقد وضعت السعودية في تطلعها إلى تحقيق التوازن بين طاقة البلاد المادية وطاقتها الاقتصادية والسياسية ــ العسكرية، والى تعزيز الحكم القائم وتعزيز دورها في السياسة الدولية، خطة خمسية طموحةً ترمي إلى تحديد اقتصاد البلاد وزيادة طاقته بأسرع وقت ممكن. وخصص للإنفاق على هذه الخطة الخمسية (من تموز (يوليو) ١٩٧٥ حتى أيار (مايو) ١٩٨٠)، مبلغ ٤٩٨ مليار ريال سعودي (حوالي ١٤٤ مليار دولار) (٢٢). ومن دواعي الإنجاز الناجح لهذه الخطة، لاعداد المتسارع للكوادر الوطنية، وإقامة بنية تحتية حديثة في فترة قصيرة. ومن المنتظر أن تلعب البرجوازية المحلية، التي توفرت لها شروط ملائمة، دوراً في "المعجزة السعودية".

بيد أن النمو الضعيف للبناء التحتي، وعدم كفاية الأيدي العاملة ومشكلة توزيعها، تعتبر عوائق أساسية تقلص من فرص تحقيق هذه الأهداف البعيدة. كما أن من شأن هذه العوامل، أن ترفع بشدة من وتائر التضخم الداخلي، الذي يلازم جميع مراحل تنفيذ الخطة. كما أن ضعف طاقة الموانئ على استيعاب وتوزيع السفن العديدة، يجعل الحكومة السعودية ملزمة بدفع الغرامات للشركات الأجنبية المالكة لهذه السفن، وهي غرامات باهظة تصل إلى ٧٥ ــ ٨٥% من قيمة البضائع المشحونة في ميناء جدة، والى ٣٥ و٤٥% من ميناء الدمام (٢٣). ويتطلب بناء أرصفة ومرافئ جديدة، مدة زمنية تتراوح بين سنتين وأربع سنوات. ويتم نقل البضائع داخلياً بواسطة الطرق المعبدة بالدرجة الاولى. بيد أن نقص الشاحنات الكافية لنقل كميات البضائع المستوردة الضخمة، وعدم ازدهار شبكة الطرق، يزيدان من كلفة السلع. كذلك ارتفعت أسعار وأجور المساكن بشدة، بسبب عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد، الناجم عن التدفق الهائل للخبراء والعمال الأجانب إلى البلاد، والذين باتوا يشكلون نصف سكان البلاد الأصليين (٢٤).

وقد أدى الارتفاع في مداخيل السعوديين، والأجور المرتفعة للعمال الأجانب من ذوي الكفاءة العالية والمتوسطة، إلى زيادة الطلب. إزاء العرض؛ وسبب ذلك، أنه في ظروف الإمكانات غير المحدودة عمليا لتمويل الواردات،

يُلاحظ أن الاقتصاد المتخلف للبلد، وتحديداً التجارة والنقل، غير قادر على التجاوب سريعاً مع زيادة الطلب، بزيادة مماثلة لعرض السلع والخدمات.

ويزداد الطلب أيضاً، بسبب الارتفاع الحاد للاستهلاك من جانب النخبة الحاكمة المتعددة ونتيجة لذلك، قفزت أسعار السلع الاستهلاكية، وبالدرجة الاولى أسعار المواد الغذائية.

ويؤدي التنظيم السئ للإنتاج، والتنسيق الضعيف لمختلف الخدمات القائمة على تنفيذ المشروعات، وصعوبات تأمين الأيدي العامة والحصول على مواد البناء والتقنية، إلى إطالة أمد البناء وبالتالي إلى ارتفاع تكاليفه. أما الطلب المتزايد، فلا يلاقي عرضاً مقابلاً نتيجة عدم تسليم المشاريع في مواعيدها. ويؤدي هذا الوضع، في حال توفر معدلات الاستيراد المخططة سابقاً وشروط اخرى مماثلة، إلى ارتفاع الأسعار. وينبغي أن ننوه عن أن القطاع الخاص لا يساهم في تصنيع البلاد. ونتيجة لذلك، زاد نصيب المشروعات الحكومية، غير النفطية، من ٦,٦ إلى ٩,١% من مجمل الإنتاج الوطني في ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ (٢٥)، مع أنه كان مقرراً حسب الخطة، انخفاض هذا المعدل إلى ٣% وعلى العكس، نجد أن رأس المال المحلي يتجه ويتركز في القطاعات المربحة، مثل التجارة والمضاربة بالأراضي والبناء العقاري (عمارات فنادق) ووسائل النقل والخدمات. وحالما يظهر له أن فرص الإثراء في قطاع من القطاعات قد استنفدت، سرعان ما يتجه إلى قطاعات اخرى.

ويعتبر ضعف التداول النقدي، في ظروف تسريع التنمية الاقتصادية، أحد أسباب التضخم وضعف الإشراك الحكومي. فالنظام المصرفي السعودي لا يشتغل على مدار العام إلاّ بـــ ٢٠% من الكتلة النقدية المتداولة، بالمقارنة مع ١٤٠% في الولايات المتحدة و١٠٠% في ألمانيا الإتحادية (٢٦). أما الـــ ٨٠% الباقية، فتتركز في أيدي التجار والمستثمرين، وكذلك في أيدي السكان الذين لا يثقون، بالتعامل مع المصارف، بحكم تخلف نظامها.

وفيما يتعلق بالودائع المصرفية، فإنها تكون غالباً من الودائع القصيرة الأجل، ولا يمكن لها أن تستخدم في الاستثمار الطويل الأجل في قطاعات الإقتصاد القاعدية. وفي ظروف معدلات التضخم المرتفعة، وضمن إطار سياسة الحكومة الإقتصادية المستفزة والتلاعب المتزايد للتجار والمضاربين؛ تبدأ الريالات، المُسلفة من قبل رجال الرباء، بالتدفق إلى الأسواق رافعةً بذلك الطلب على السلع المستوردة. وبهذا، فإن الفائض من الموارد المالية، يتكون عن طريق توسيع الإصدار الحكومي، الذي يخدم الارتفاع الحاد للإستيراد ويثبت ارتفاع مداخيل السكان من جهة، وعن طريق إيراد الأوراق النقدية المدَّخرة، وتنشيط عمليات التسليف من جانب رأس المال الربوي من جهة اخرى.

ويمكن القول إن الأسباب الداعية إلى التضخم الشديد في ارتفاع الأسعار في السعودية، هي أسباب عامة بصورة أو بأخرى، بالنسبة لباقي دول الأوبيك. بيد أن أشكال هذا التضخم تختلف تبعاً لحجم التنمية الاقتصادية فيها، وحجم مداخيلها النفطية، والسياسة الاقتصادية لحكوماتها.

والعيوب البنيوية التي تظهر أثناء التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية السريعة، تؤدي بصورة عامة إلى تزايد التضخم في تلك البلدان.

إن تدني قيمة الدولارات النفطية في الدول الرأسمالية المتطورة، والتضخم المستورد وكذلك العمليات التضخمية الداخلية، تترك آثارها السلبية على تحقيق برامج التنمية في بلدان الأوبيك. كما تنعكس وتائر التضخم العالية في هذه البلدان، سلبياً على الظروف المعيشية للقطاعات الجماهيرية الأساسية. وفي تلك البلدان النفطية، التي اختارت طريق

التنمية الرأسمالية، تتعاظم الفوارق الاجتماعية، التي تعمل على تأزيم التناقضات الطبقة. وتحاول الدوائر الحاكمة في مثل هذه الظروف التوفيق بين تزايد الأسعار وتزايد المداخيل، محاولةً منها في نفس الوقت للحد من وتائر التضخم.

ولكن في تلك الأقطار التي أعطي فيها للمبادرة الخاصة المجال الرحب، يسعى رأس المال الخاص المحلي، عن طريق المضاربة بتكاليف التنمية السريعة، إلى أكثر قطاعات الاقتصاد تضخماً، رافعاً الأسعار على بعض أنواع السلع والخدمات إلى مستوى باهظ. ولا تؤدي محاولات الحكومات للحد من ارتفاع الأسعار عن طريق التشريعات، إلى أي نجاح في هذا المجال.

إن تفاقم الطاقة والمواد الخام، والارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للنفط، وما تلاه من ارتفاع السلع الجاهزة، قد أضر كثيراً بالوضع الإقتصادي الحرج أصلاً في الأقطار النامية المستوردة للنفط. ولما كانت هذه الأقطار غير قادرة على تصحيح وضع التجارة الخارجية لديها، عن طريق زيادة التصدير بدرجة ما أو دعم دور مصادر التراكم الداخلي، فهي مضطرة إلى تقليص الاستيراد وإلغاء العديد من مشروعات التنمية. كما أن عدم قدرة غالبية هذه الأقطار على تسديد التزاماتها تجاه المقرضين، حرمها من فرصة تمويل التنمية لديها عن طريق زيادة حجم القروض الخارجية. وتقصر مساعدة دول الأوبيك، ومؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية عن تلبية هذه الحاجة بصورة واضحة.

وقد عانت من هذا الوضع بصورة خاصة، الأقطار النامية الأقل تطوراً (وعددها ٤٥ قطراً) وكذلك الأقطار النامية التي يشكل النفط جزءاً كبيراً من حجم مستورداتها. فقد شكل استيراد النفط، على سبيل المثال، في عجز الميزان التجاري لكل من الهند بمقدار ٧٦% وكينيا ٦٥% والفيليبين ٤٨% عام ١٩٧٥ (٢٧). في هذه الأقطار كانت زيادة التضخم تتم في ظروف التدهور، وكانت تعود بالدرجة الاولى، إلى الزيادة الحادة في أسعار النفط المستورد والمشتقات النفطية والسلع الجاهزة المصنّعة. في هذه الظروف، عملت الاحتكارات على تعزيز أرباحها الباهظة مع السلع المصدرة إلى دول الأوبيك وسائر الأقطار النامية على حد سواء.

إن تحليل تأثير التضخم على الأقطار النامية نتيجة لأزمة الطاقة والمواد الخام، يكشف بجلاء عواقب الهيمنة التي يمارسها الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأدواته ــ الاحتكارات. ومن الواضح أيضاً، أن نجاح الأقطار النامية في ممارسة سيادتها على مواردها لطبيعية، وحل عدد من المشكلات المتعلقة بالتراكم، لم ينجها من استغلال الدول الرأسمالية المتطورة. وبغض النظر عن أن هذا الاستغلال يتحقق باستمرار بصورة غير مباشرة، في مجال التداول، فهو لا يزال يلحق ضرراً مباشراً باقتصاد الدول الفتية.

ومما يلاحظ، أن اقتصاد الدول النامية يعاني من أكثر الآثار سلبية في التضخم، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأزمة المالية ــ النقدية التي تعاني منها الرأسمالية في السبعينات. ذلك أن الطاقة الاقتصادية الضخمة للغرب والمرونة المعروفة للإدارة الحكومية ــ الاحتكارية، تتيحان للاقتصاد الرأسمالي المتطور إيجاد سبيل للتخفيف من حدة التضخم. أما الاقتصاد الضعيف للأقطار النامية، الذي ترتبط أشكاله المعاصرة إلى حد كبير بالسوق العالمية، أكثر مما يرتبط اقتصاد الدول المتطورة، فيقف أعزلاً أمام ضربات التضخم وإزاء وتيرة واحدة من وتائر التضخم، نجد أن الدولة النامية تعاني أكثر بكثير مما تعاني الدولة المتطورة. وأكثر من ذلك نجد، بالنسبة لدول الأوبيك أن الاحتكارات الدولية تصدر لها التضخم عن طريق الزيادة المفتعلة في أسعار سلعها وخدماتها التي نراها تكلف أقل

بكثير في أسواق الغرب. وعلى هذا، فإن مستوى التضخم المرتفع في الأقطار النامية ليس حصيلة تأثير القوانين العفوية للرأسمالية فحسب، بل هو حصيلة النشاط المتعمد لرأسمالية الدولة الاحتكارية في استغلال هذه القوانين بقصد الاستغلال النيوكولونيالي للأقطار النامية.

لعل من الممكن التخفيف من حدة التأثير السلبي المتضخم على اقتصاديات الدول النامية إلى حد ما، عن طريق استخدام إجراءات حكومية صارمة للمراقبة على التجارة الخارجية والتداول النقدي الداخلي، وتحقيق خطط مدروسة إقتصادياً لتطوير الإقتصاد الوطني وهناك إمكانات معينة لتخفيف وطأة التضخم عن مستوى حياة الكادحين في الأقطار النامية. وتستخدم هذه الإجراءات بشكل ناجح، في الدول النامية ذات التوجه الإشتراكي. بيد أنه لا يمكن التخلص من التضخم نهائياً، كما هو الأمر بالنسبة لأساليب الاستغلال الأخرى التي يستخدمها رأس المال الاحتكاري، طالما أن القطر النامي واقع في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

الفصل الخامس

مساعدة الدولارات النفطية "عامل جديد في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية

ي.ب. إيفانوفا

ترتبط الإتجاهات الجديدة لحركة رأس المال العربي التي ظهرت في السبعينات، بظاهرة تقديم موارد الدولار النفطي من الدول النفطية العالمية البارزة، بصورة مباشرة أو عن طريق الصناديق التمويلية الإقليمية والدولية على شكل منح أو مساعدات، أو قروض طويلة الأجل معفية من الفوائد، أو اعتمادات إنمائية بشروط سهلة للدول العربية الأخرى.

أقرّ أول برنامج للمساعدة لثلاثة أقطار عربية (مصر، الأردن، سورية) في اجتماع القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧. وتعكس هذه الواقعة نقطتين جوهريتين: الاولى رغبة الدول النفطية الشديدة (وخاصة السعودية) في مساهمة فعالة في حل النزاع الشرقي أوسطي، ودلت الثانية على رغبة هذه البلدان في استخدام الدولارات النفطية، في ذلك الموقف المعقد، لتسوية العلاقات المتشابكة مع الدول العربية الأخرى، على اساس الوضع الجديد للقوى السياسية في العالم العربي. وبالتالي فقد اعتبر تقديم المساعدة الاقتصادية منذ البداية من جانب هذه الدول، وسيلة للتأثير الفعّال على اتجاه السياستين الداخلية والخارجية للدول العربية.

قبل النزاع المسلح العربي ــ الإسرائيلي عام ١٩٧٣ لم تكن المساعدة الاقتصادية كبيرة الحجم نسبياً، ولم تزدد عن حجمها المقرر. وبعد حرب ١٩٧٣، كان ثمة زيادة ملحوظة في تدفق الدولارات النفطية. في هذه المرحلة أصبحت مصر محور سياسة المساعدة النفطية. وحسب مختلف التقديرات، ارتفع الرقم الإجمالي للموارد النقدية المقدمة من الدول النفطية العربية (أعضاء منظمة الأوبيك) إلى مصر، في ١٩٧٤ من ١٩٦٨ مليون إلى ٣٦٣١ مليون دولار (١).

وبفضل السياسة الجديدة التي أعلنها الرئيس السادات في بداية السبعينات بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وجد المستثمرون العرب في مصر تسهيلات واسعة لتوظيف رؤوس أموالهم. وفي عام ١٩٧١ أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً "عن الاستثمارات العربية والمناطق الحرّة"، الذي أعطى ضمانات ضد التأميم، واستخدام الحجز على رؤوس الأموال المودعة، وأعلن عن افتتاح المناطق الحرة (٢). وأعطى المرسوم الصادر ١٩٧٤، امتيازات

أوسع لرؤوس الأموال الأجنبية تضمنت: الاعفاء من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات (مددت فيما بعد إلى ثمان سنوات) بدءاً من تاريخ عمل رأس المال، وحرية نقل جزء من الأرباح إلى الخارج، وحق الاعفاء من عدد من الرسوم الأخرى.

وقد سعت القيادة المصرية ـــ في أكثر من مناسبة، إلى الرغبة في اجتذاب رأس المال العربي إلى البلاد على أوسع نطاق ممكن. وعند وضع الخطة الخمسية للفترة ١٩٧٦ ـــ ١٩٨٠، وضعت الحكومة في حسابها تأمين ٦٠% من المبلغ العام للقروض والاعتمادات الأجنبية، الضرورية لتنفيذ هذه الخطة من رأس المال العربي (٣). وحسب معطيات الصحافة المصرية، كان نصيب رأس المال العربي عام ١٩٧٧ ما نسبته ٤٧% من الاستثمارات الأجنبية، التي صادقت عليها الحكومة المصرية خلال العام المذكور، والبالغة ٦٦٥ مليون دولار (٤).

بيد أن سياسة الليبرالية الاقتصادية و"الباب المفتوح" لم تفلح، كما أظهرت تجربة التنمية في مصر، في حل جملة المشكلات الاقتصادية المعقدة التي تقف عقبة في وجه اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستخدامها، والتي تطلب من الحكومة المصرية المزيد من التسهيلات والامتيازات. ووفقاً لتقرير إدارة الاستثمارات العربية والأجنبية، فقد أجازت الحكومة المصرية خلال فترة تنفيذ سياسة "الباب المفتوح"، ٨٣٨ مشروعاً بكلفة إجمالية مقدارها ١,٩ مليار دولار. من هذه المشروعات لم يتحقق سوى ٢٤٣ مشروعاً بمبلغ ٢٢٠ مليون دولار (٥).

إن تدفق رأس المال الأجنبي، بما فيه العربي، إلى مصر لا يعود في رأينا إلى أهدافها في التوسع الاقتصادي، بل يرجع بالدرجة الأولى إلى جملة متشابكة من المسائل، الرامية إلى تغيير النهج السياسي لمصر لصالح الرجعية الدولية والمحلية. ولهذا يمكن أن نلاحظ في المثال المصري، الاتجاهات النموذجية لنمو المساعدة الدولار نفطية، وتناسب العلاقة بين الأهداف السياسية والاقتصادية، الخاصة ببعض الدول النفطية الدائنة.

والصفة المميزة للمساعدة الدولار نفطية السعودية لمصر، هي الصفة السياسية الواضحة. وليس من قبيل الصدفة، أن يكون الجانب الأكبر من هذه المساعدة في صورة هبات ومساعدات غير قابلة للرد. وقد بلغ حجم المساعدة السعودية لأغراض التنمية الاقتصادية المقدمة لمصر في صيف ١٩٧٦، قرابة ربع المبلغ الإجمالي للموارد النقدية المخصصة لهذا الغرض (٦).

أما نشاط رأس المال السعودي في مصر على صعيد الشركات المصرية ـــ السعودية المشتركة المختلفة، والمصرف السعودي ـــ المصري المشترك للاستثمارات، فهو نشاط موجه بالدرجة الأولى للتعاون مع القطاع الخاص. وأفادت صحيفة "الجمهورية" أنه تّم الاتفاق بين الجانبين، على أن تقدم السعودية قروضاً لتمويل بناء مشروعات للصناعة النسيجية والطرق الحديدية وتطوير شبكة الاتصالات وتنفيذ مشروعات إحياء منطقة قناة السويس (٧).

ويتجلى الطابع السياسي للمساعدة الدولار نفطية في عام ١٩٧٩ أيضاً، عندما انضمت السعودية والكويت وأقطار عربية اخرى إلى المقاطعة العربية الشاملة لمصر، بسبب عقدها للمعاهدة المنفردة مع إسرائيل. وقد نصحت السلطات السعودية آنذاك الممولين السعوديين، بوقف توظيف رؤوس أموالهم في مصر وسحب رؤوس الأموال الاستثمارية منها (٨).

أما رأس المال الكويتي في مصر، فقد فضّل العمل في المنطقة الحرة. وكان من المنتظر انتقاله إلى المساهمة في برامج أوسع للتعاون الاقتصادي، بما في ذلك مساهمة الكويت في مشروعات اقتصادية مشتركة بقيمة ١,٣ مليار

دولار، من بينها مشروعات بتروكيماوية وزجاجية وإسمنتية وورق ومصائد أسماك والنقل البحري واستصلاح الأراضي والسياحة. وتحدثت وسائل الإعلام المصرية عن إنشاء شركتين مشتركتين، إحداهما لإنشاء مجمع سياحي في الاسكندرية، والأخرى لإنشاء مصنع للأحذية (وكلفة المشروعين حوالي ٢٠ مليون دولار لكل منهما) (٩). وفي عام ١٩٧٨، قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية قرضاً لمصر بحدود /٢١/ مليون دولار، وناقش كذلك احتمال مساهمته في تمويل مشروع بناء محطة كهربائية حرارية في منطقة أبو قير لاستخراج الغاز الطبيعي. بيد أن وضع الشروط والمواعيد التفصيلية لتنفيذ المساعدة الكويتية متوقف في الوقت الحاضر.

ويختلف العراق عن الدول العربية النفطية المذكورة في حجم المساعدات الدولار نفطية التي يقدمها، نظراً لأنه يفضل استخدام مداخليه من النفط في اقتصاده الخاص. ومع هذا، فقد سمح النمو الكبير في وارداته النفطية، في أن يساهم مساهمة فعالة في تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأخرى. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ أنشئ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية برأس مال قدره /١٦٩/ مليون دولار للإستثمارات في الخارج (١٠). وينبغي أن ننوع عن، أن جغرافية المساعدة العراقية تتحد غالباً ضمن حلفائه السياسيين، ولذلك فإنها لا ترتبط بالسياسة الدولار نفطية التي تنتهجها الأنظمة الرجعية العربية، وتتجه المساعدة العراقية نحو تعزيز جبهة القوى العربية المناهضة للامبريالية. وتحتل الاستثمارات من أجل الصناعة مكاناً بارزاً في المساعدات المقدمة من العراق للدول العربية الأخرى.

ففي إطار اتفاق التعاون الاقتصادي الموقع مع مصر عام ١٩٧٤، أدرجت مشروعات إنشاء شركات مختلطة للاستثمارات الصناعية برأس مال قدره /١٠٠/ مليون دينار عراقي، وذلك من أجل إنتاج جرارات وسيارات خفيفة (١١). بيد أن سير مصر في خط التفاوض المباشر مع إسرائيل، وقف حجر عثرة في طريق تنفيذ الاتفاقيات المذكورة، وتطبيع، وتوسيع العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي، والتي تتميز بماض عريق.

ويمكن تسجيل القواسم المشتركة التالية في النشاط الاقتصادي للرأسمال العربي في مصر:

١ ــ هيمنة الشكل التقليدي لتوظيف رأس المال، أي تمويل القروض التجارية وتطوير البنية التحتية والمشاركة في برامج التنمية الاقتصادية في المناطق الحرة. وجُذبت هذه الرساميل، بمقاييس أقل بكثير، إلى الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد. وارتبط نشاط الرأسمال العربي في مصر، بشكل ملموس، بإنشاء فروع للبنوك العربية ولشركات الاستثمار والتأمين. ولم يُوظَف الرأسمال العربي عادة، في المشاريع الاقتصادية الضخمة (باستثناء مشروع بناء خط أنابيب النفط "صامد"، والذي يُستحسن تصنيفه في المشاريع الإنتاجية للبنية التحتية. إضافة إلى ذلك، استُعملت الدولارات النفطية العربية من أجل سد العجز التجاري في المدفوعات، وتسديد الديون وفوائدها، ووظُفت جزئياً في إطار البرنامج الإنتقالي لاستقرار الاقتصاد المصري.

٢ ــ حملت الكثير من الاتفاقيات الطابع التمهيدي، دون الإشارة إلى الشروط الملموسة، والفترات الزمنية، وحجم التعاون الاقتصادي.

٣ ــ امتياز الرأسمال العربي بسياسة انتظار التسهيلات الأفضل، والإصرار على المطالبة بتخفيف التقييدات القائمة على نشاط المشاريع الخاصة.

برزت هذه الميزة في الفترة الأخيرة، وتكمن بالتشديد على الوظيفة الاقتصادية لسياسة الدولارات النفطية. أضف إلى ذلك، التطور الملحوظ لتجربة تنظيم المساعدة المشتركة من قبل الدول المصدرة للنفط.

من المعروف أن الرئيس السادات كان قد توصل إثر مباحثاته مع ملوك وشيوخ خمس دول عربية نفطية (السعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين)، إلى عقد اتفاق عام ١٩٧٦ لتأسيس صندوق لمساعدة مصر إقتصادياً برأس مال قدره ملياري دولار (١٢). ولحظت الاتفاقية إعطاء وضع إمتيازي لنشاط الصندوق (إعفاء رأس مال الصندوق والموارد الأساسية لتمويله من الضرائب المحلية). ومن حق هذا الصندوق أن طلب ويستخدم موارد المؤسسات المالية العربية الأخرى، أي الإشتراك معها في تمويل المشروعات الإقتصادية المصرية. عدا ذلك، أشير في الاتفاقية إلى الاتجاهات الأساسية لمشاركة الصندوق في تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية الحالية، ومن ضمنها تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأمد، وإنشاء شركات لتنفيذ مشاريع الإنماء الاقتصادي، وإقرار المخصصات لسدِ العجز في ميزان المدفوعات.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦، تم التوصل إلى إتفاقية لتقديم قرض لمصر بحدود /٢٥٠/ مليون دولار يسدد بعد عشر سنوات، مع فترة إعفاء لمدة سنتين، وذلك لتغطية عجز ميزان المدفوعات المصري (١٣). وقد توقف نشاط هذا الصندوق مؤخراً.

وامتازت سياسة الدول العربية النفطية، عدا عن تنظيم التمويل المشترك، بسعيها لتوسيع نشاطها ليطال الدول الأخرى في العالم العربي. وهي كما في مصر، تميزت في الدول العربية الأخرى بنمطية واحدة بارزة للعمل المشترك، دون النظر إلى خصائص التنمية الاقتصادية ومستواها في كل قطر عربي (ويتضمن هذا النشاط بالدرجة الاولى إقامة شركت استثمارية مشتركة لتمويل مشروعات البناء التحتي والسياحة والإسكان).

من غير الممكن ألا تترك سياسة المساعدة الدولار نفطية بصماتها الواضحة على اقتصاديات المنطقة. فهي تؤثر أولاً: على تطوير العلاقات بين البلدين العربية، وعلى عمليات التكامل الاقتصادي العربي ثانياً: والاتجاه الجديد في تطوير العلاقات الاقتصادية في المنطقة العربية هو توسيع العلاقات الاقتصادية ــ التجارية، والعلاقات التمويلية ــ التسليفية بصورة خاصة، بين الدول العربية على اختلاف بنياتها الاجتماعية ــ الاقتصادية. ومن المعروف أن تطور حركة التحرر الوطني يفترض توسيع العلاقات السياسية، بشكل أساسي، بين الدول الحلفاء في النضال ضد الامبريالية، ذات الأنظمة الراديكالية، والتي تقوم بالتغييرات الثورية في الداخل، وتدعم في الوقت نفسه لنضال ضد الرجعية الخارجية. وبنتيجة ذلك، تكون القاعدة السياسية والإيديولوجية المشتركة أساساً لتقاربها الاقتصادي.

وتعطي تجربة تطوير البلدان العربية للعلاقات فيما بينها في المرحلة الراهنة، نماذج للتعاون تحمل طابع "التسوية". إذ يلاحظ في الوقت الحاضر تقارب الأقطاب المختلفة في العالم العربي. ويتجلى هذا في التعاون الاقتصادي، الذي يعكس واقع التعايش الاضطراري بما فيه من تناقض خفي.

وبسياسة المساعدة العربية الدولار نفطية، ترتبط دون شك مسألة تقوية العلاقات العربية الاقتصادية، وبشكل رئيسي المالية، بالرغم من أن أشكال العلاقات الأخرى، الأكثر تقليدية، قد حققت قفزة نوعية في هذا المجال، ومنها التجارية.

لقد أصبح النشاط المتزايد للصناديق العربية المختلفة، حقيقة متميزة من حقائق التنمية الإقليمية في المرحلة المعاصرة. فالصندوق الكويتي لتنمية البلدان العربية، الذي تأسس عام ١٩٦١، زاد حجم رأس ماله الأساسي في السنوات الأخيرة بمقدار خمس مرات (مليار دينار كويتي) (١٤). وقد قدم هذا الصندوق في العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ فقط عشرة قروض كبيرة من بينها قروض لسوريا ومصر (لمدة ٢٠ عاماً بفائدة ٤%) (١٥). ويقدم الصندوق كذلك

قروضاً أطول أجلاً، كالقرض المقدم لجمهورية اليمن الجنوبي بحدود /٤,٢/ مليون دينار كويتي، لمدة ٥٠ عاماً بنسبة ضئيلة من الفائدة مقدارها ٠,٠٥% ومن المحتمل أن يكون هذا التسهيل في تقديم القروض لهذه الدولة، مرتبطاً بنشاط الشركة الحكومية الكويتية ــ اليمنية الجنوبية لتخزين السفن، والتي تأسست سنة ١٩٧٣.

ويشمل النشاط الحالي للصندوق المذكور، توسيع توظيف رؤوس الأموال في مجالات النقل والصناعة النسيجية والغذائية والخفيفة. ويجري في الوقت الحاضر التباحث حول مسألة مساهمة الصندوق في تمويل المشروعات الإنمائية المغربية، وخاصة مشروع بناء سديّ منطقة وادي المخازن.

وتم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، لإنشاء صندوق مغربي ــ كويتي مشترك للاستثمارات برأس مال قدره /٢٠/ مليون درهم، لتمويل مشروعات الصناعة الغذائية في المغرب. والتزمت الكويت كذلك بتقديم قرض للجزائر، بمقدار ١٠ ملايين دينار كويتي، لتمويل شركة جزائرية حكومية لبناء أسطول من الناقلات.

وثمة صندوق إقليمي آخر زاد من نشاطه في الآونة الأخيرة، هو الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي أنشئ في الكويت عام ١٩٦٨ تحت اشراف جامعة الدول العربية (١٦). وقد أقر الصندوق عام ١٩٧٦ تمويل عدد من المشروعات في سورية بمبلغ /٤٥/ مليون دولار. ويقوم الصندوق في الوقت الح اضر بتقديم ٥٠% من مصادر التمويل الأجنبية، لشروع إصلاح وتوسيع شبكة مياه الفيجة وجرها إلى دمشق. كما قدم /٤٠/ مليون دولار قرضاً لمصر، لتمويل عدد من المشروعات النسيجية في كفر الدوار، والبيضا. وقد طرحت مساهمة الصندوق في عدد آخر من المشروعات في مصر، مثل توسيع قناة السويس وتطوير شبكة التغذية الكهربائية والإتصالات، والنقل البحري.

وإلى جانب اتساع النشاط التمويلي للمؤسسات المذكورة، انتعشت كذلك فكرة إقامة شركات استثمارية جديدة في جميع أرجاء المنطقة، على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. فقد أنشئت عام ١٩٧٤ مثلاً، شركة استثمارية مشتركة برأس مال قدره /٢٥٠/ مليون دولار، لتمويل تطوير الزراعة وصيد الأسماك والنقل البحري في ١١ قطراً عربياً (١٧).

ويميل رأس المال العربي في نشاطاته، بالإضافة إلى توسيع نطاق عملياته، إلى تنسيق جهود الدول المصدرة للنفط في استخدام الدولارات النفطية لأغراض تسليف الدول العربية الأخرى. ويعتبر تأسيس صندوق مساعدة الأقطار النامية، تحت إشراف الأوبيك، نموذجاً لهذا النشاط. وقد حُددت مسبقاً حصص الدول العربية النفطية المساهمة في الصندوق كالتالي: السعودية / ٢٠٤/ مليون دولار، الكويت /٧٢/، العراق وليبيا/ ٤٠/ لكل منهما، الإمارات/ ٣٣/، الجزائر /٢٠/، قطر /١٨/ مليون دولار (١٨). ويلحظ نشاط الصندوق طابعاً هادفاً للتسليف، وبالدرجة الأولى تحسين شروط تسويق النفط. وقد وقع الصندوق حتى بداية عام ١٩٧٧، اتفاقيات مع ٢٤ بلداً لتقديم مساعدات وقروض طويلة الأجل بدون فائدة ولمدة ٢٥ سنة بمبلغ اجمالي قدره /١٠٧,٥/ مليون دولار، منها ١٤,٤٥ مليون دولار لمصر و٢,٤ مليون لليمن الديمقراطي و٢,٢٥ مليون لليمن الشمالي، و٢,١ مليون للصومال، و١,٦ مليون لموريتانيا. وقد كان في طليعة الدول المقترضة من الصندوق، الدول العربية المستوردة للنفط (١٩).

ولكن بغض النظر عن النشاط الفعال للصناديق والشركات الاستثمارية العربية المختلفة، فإن سياسة المساعدة الدولار نفطية، لا تحل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية للمنطقة. فتوسيع التسليف بالدولار النفطي، له تأثير معاكس على شروط تقديم القروض. فهو من جهة، يقدم المساعدة لبعض البلدان في تسديد التزاماتها، مقدماً لها التسليف

لتسوية المدفوعات الجارية ودفع الأقساط والفوائد المترتبة عليها. ولكن من جهة ثانية، ونظراً لاستمرار "الفورة النفطية" في تصميم السياسة الدولار نفطية، وفي ظروف ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، يتزايد عجز ميزان المدفوعات لدى غالبية الدول بصورة حتمية، وبالتالي يزداد الطلب على القروض وارتفاع الفائدة، مما يُسهل تزايد الديون.

وتشكل العلاقات النشيطة لأغلبية الدول العربية بالبلدان النفطية في المنطقة، مقدمات لتطور العمليات التكاملية في الاقتصاد العربي.

إن آفاق توسيع المنظمات التكاملية الإقليمية القائمة، (مثلاً، السوق العربية المشتركة) على أثر اشتراك الدول النفطية فيها، هي قليلة الإحتمال في المدى القريب، لأن شروط تأسيس سوق عربية مشتركة، كما بينت التجربة، غير ملائمة للدول النفطية. إلاّ أن سياسة الدولارات النفطية، تمتلك إمكانية التأثير على تطور العمليات التكاملية الداخلية في اقتصاد بعض الدول العربية المنفردة، وذلك عن طريق تعميق وتوسيع التغييرات في البنية الاقتصادية للدول النفطية نفسها. ولكن حتى في هذا التوجه، لن يكون لتأثيرها المدلول نفسه.

إن تحقيق الاشراف الكامل على الثروات النفطية، وإقامة صناعات تكرير النفط في عدد من الأقطار العربية النفطية مثل الكويت والبحرين، يمكن أن يعني تنويع الصناعة النفطية، بوصفه الشرط الاولي لتطوير عملية التوزيع الاجتماعي للعمل، مع أخذ تعاظم العلاقات الاقتصادية إقليمياً بعين الاعتبار. وتنعكس مهمة تنويع مصادر الاقتصاد بصورة مختلفة، في ميزانيات التنمية لدى مختلف الأقطار النفطية. فنلاحظ مثلاً في ميزانية دبي للعام ٧٧/١٩٧٦ اتجاهاً أساسياً للتوظيف في مشروعات بناء مثل الألومينيوم، والحوض الجاف، ومصانع إنتاج الغاز السائل (٢٠). ولحظت الميزانية السعودية للعام ١٩٧٦/ ٧٧، ثلثي اعتمادات الميزانية لبناء المساكن وتوسيع الموانئ، وتطوير ميادين الخدمات العامة (٢١).

تتخذ الآن في الكويت إجراءات لتطوير صناعة التكرير بقصد التخفيف، وحسب إعلان مدير المصرف الصناعي في الكويت، من ارتباط إقتصاد البلاد الكلي بالنفط (٢٢). وسوف يستدعي هذا في المستقبل المنظور، تحولاً حتمياً للدولارات النفطية الكويتية نحو أسواق المنطقة العربية.

كما نلاحظ مثل هذا الاتجاه بصورة أكبر، في كل من العراق والجزائر وليبيا. والإتجاه الأساسي لتوظيف الدولارات النفطية في هذه البلدان، مرتبط بالدرجة الأولى بتنمية الصناعة الوطنية والبناء التحتي الإنتاجي.

ويلاحظ لدى مجموعة الدول الأخرى، المستهلكة للمساعدات الدولار نفطية، اتساع صلاتها الاقتصادية مع الدول النفطية. ويلاحظ هنا، تحول تدريجي عن استخدام القروض والاعتمادات المختلفة، إلى اجتذاب الموارد الحرة بصورة منتظمة على حساب المساعدة الدولار نفطية، من أجل التغلب الجزئي على مصاعبها المالية.

ولكن يتولد تصوّر، أن ميدان توظيف الرأسمال العربي محدود بمجال البنية التحتية الإنتاجية العامة. وهو لم يوجه إلى الخدمة الداخلية للإنتاج الوطني، بقدر ما وظف في توسيع العمليات الاقتصادية والتجارية الخارجية للبلد الحاصل على القروض الدولار نفطية. فمثلاً، وظُف الرأسمال العربي في مصر، في المنطقة الحرة، وبشكل أساسي، في إعادة بناء قناة السويس، إضافة إلى تمديد أنابيب النفط "صامد" لضخ النفط من السويس حتى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وبالرغم من أن الرأسمال العربي ساهم، بشكل معين، بالمشاركة في تطوير عدد من قطاعات الاقتصاد المصري، إلاّ أن تأثيره على آلية تكون العلاقات بين القطاعات كان محدوداً جداً.

وبالتالي، فإن توسيع العلاقات الاقتصادية على أسس شبيهة بالدولارات النفطية، لا يؤثر عملياً على تطور العمليات التكاملية في اقتصاد البلد الحاصل على قروض من الدول النفطية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ننتبه اتجاه جديد آخر للتنمية الإقتصادية في المنطقة العربية. حيث يلاحظ في الوقت الح اضر، اتجاه لادماج المساعدة العربية الدولار نفطية، بخطط التنمية الإقتصادية لعدد من البلدان العربية البارزة. ويجري الحديث عن إمكان مساهمة أقطار الخليج العربي، بتمويل خطط التنمية الإقتصادية في سورية والأردن ولبنان وغيرها. وفي الأردن مثلاً، بلغت حصة القروض السعودية في خطة التنمية الإقتصادية للفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، حوالي ١٠% من مجموع المخصصات (٢٣).

والمزيد من هذا الدمج الوثيق للمساعدة الدولار نفطية بخطط التنمية الاقتصادية، سوف يخلق في المستقبل إمكانات أقوى، للتأثير على اتجاه التنمية الاقتصادية للأقطار المذكورة، وكذلك على تبدل توجهاتها السياسية.

وهكذا فإن تأثير المساعدة الدولار نفطية، كحقيقة جديدة في تطوير اقتصاد المنطقة العربية، لهو بالغ التناقض. فمن جهة مستوى الصلات الاقتصادية، والصلات المالية ــ التسليفية بالدرجة الأولى، الذي تم التوصل إليه، يوسع امكانات تطور المشروعات المشتركة، ويخلق الظروف لميلاد مرحلة جديدة في نمو العلاقات التكاملية في الأقطار العربية. ومن جهة ثانية، فإن الأثر السلبي لهذه السياسة، هو تكون ظروف إضافية لتغلغل رأس المال الغربي الإحتكاري، إلى ميدان العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية: إذ يلاحظ في مجال هذه العلاقات، اعتماد الأقطار العربية على شركات أميركية ويابانية وأوروبية عربية من أجل استخدام الدولارات النفطية العربية مع الخبرة الفنية للدول الرأسمالية المتطورة. والنتيجة هي، أن هذه الدولارات النفطية توسع الطريق أمام الشركات الاجنبية في اسواق الأقطار العربية.

مع أخذ هذه الاتجاهات الجديدة بعين الإعتبار، سوف يظهر في المستقبل تهديد خطير، يحمله تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين العربية لصالح رأس المال الدولي، الذي يسعى لإبقاء البلدان العربية في إطار نفوذه الاقتصادي والسياسي.

الفصل السادس

الدولارات النفطية وبعض مشاكل التطور الاجتماعي الاقتصادي لبلدان الخليج العربي

أ. ل. غاينولينا

استحوذت البلدان المستخرجة للنفط في الخليج العربي في الفترة الأخيرة على اهتمام خاص. واستطاعت في ظل أزمة الطاقة، وبفضل دعم البلدان أعضاء الأوبيك، ومجمل حركة التحرر الوطني العربية، أن تحقق تغييرات في مبادئ التعاطي مع الشركات ذات الإمتيازات، وأن ترفع سعر النفط.

وقد غيرت "ثورة مستلمي الريع" مع نتائجها، بشكل محدود، هذه البلدان في سوق النفط الرأسمالية، وفي الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخلقت فيه ظاهرة جديدة، واشتدت عملية التحول الاجتماعي ــ الاقتصادي حسب النموذج الرأسمالي، ونتج عن ذلك دفعاً الاقتصاد الوطني للبلدان النفطية.

وفي عام ١٩٧٦، بلغت مداخيل هذه الدول، المرتكزة إلى موارد النفط والتصدير التجاري والفوائد المتلقاة من الخارج، ٥٣,٤ مليار دولار (كانت في عام ١٩٧٠ توازي ٢,٤ مليار دولار) (١). إلاّ أنه يوظف جزء غير كبير

من هذه الواردات ــ حوالي الثلث فقط، وذلك بسبب امكانيات الاستثمار القليلة، وتخلف البنية الاجتماعية السياسية في السوق الداخلية لهذه الدول. أما المتبقي من الواردات، أي الثلثان (٣٦,١ مليار دولار) فيمثل مجموع الموجودات في ميزان مدفوعاتها.

ومن الضرورة الإشارة، إلى تزايد استيعاب السوق الداخلي لكمية الرأسمال. فمثلاً، بلغ الحجم النسبي المثمر لموارد النقد المستعمل، حوالي ٢٦% في عام ١٩٧٤، بينما وصل في عام ١٩٧٦ إلى ٣٧% (٢).

ووراء المعطيات العامة للفائض النقدي في بلدان الخليج العربي، تتستر الامكانيات المالية ــ النقدية المختلفة لكل دولة على حدة. فمن جهة، هناك الدول الممتلكة لفوائض هائلة، كالعربية السعودية والكويت، ومن جهة اخرى، دول الخليج الصغيرة، كقطر والإمارات العربية المتحدة، ذات الأهمية الأقل من حيث "توليدها" للدولارات النفطية. عدا عن التباين الحاد القائم في الإمارات العربية المتحدة نفسها.

بلغ الفائض النقدي لبلدان الخليج العربي (عام ١٩٧٦) (٣)، حوالي ٨٥% من المبلغ العام للفائض النقدي لكل مجموعة دول الأوبيك وتستمر، بالتحديد، هذه الدول الإقطاعية ــ الملكية بادخار القسم الأكبر من الموارد النقدية "الحرة" للدول النفطية (وهذا سيستمر في المستقبل). إن هذا العامل يلعب دوراً مهماً، كما في "جغرافية" حركة التدفق العام للدولارات النفطية، وفي شكل توظيفها، كذلك في النتائج الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية، لاستخدام هذه الموارد في الدول النامية ــ المدينة للرأسمال، وكذلك في الدول الدائنة.

ويتجه، في الوقت الحالي، التدفق الأساسي للموارد النقدية "الحرة" لدول الأوبيك، إلى الأسواق النقدية الوطنية في الدول الرأسمالية، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية. ويساعد على ذلك الوضع النقدي الأفضل في الولايات المتحدة، أكثر من أية دولة رأسمالية أخرى، وهذا يقلل من خطر إجراء تغييرات نقدية. عدا ذلك، فالسوق النقدية الأميركية من حيث اتساعها. وبنيتها المتشعبة، تتفوق على الأسواق النقدية للدول الصناعية المتطورة الأخرى، لأن القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية هي الأقوى. وهذا ما يسمح لها بتقديم الإمكانيات الأوسع والأضمن للتوظيف (٤). إن توثيق العلاقات الاقتصادية، في السنوات الأخيرة، مع دول الخليج العربي، يساهم بالدخول النشيط للموارد "النفطية" إلى الولايات المتحدة الامريكية.

وقدَّرت معطيات بنك انكلترا توظيفات الدول الأعضاء في الأوبيك، في السندات المالية الأميركية الطويلة الأمد (الحكومية والخاصة)، ومن ضمنها أسهم الشركات، في النصف الأول من عام ١٩٧٧ بـــ ٦,٣ مليار دولار، أي ما يوازي ٢١% من مجموع الموارد النقدية العام للدول النفطية في الخارج (٥). إن هذه الدول في الوقت الحالي، هي أكبر مالك للسندات المالية الأميركية (٦).

ويبلغ الثقل النوعي الدولارات النفطية الموظفة في الولايات المتحدة الامريكية في السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥ و١٩٧٦، على التوالي، ٢١% (١٢ مليار دولار)، ٢٦% (١٠ مليار دولار) و٣٤% (٦,٥ مليار دولار) من مجموع الموارد المتحركة. ويُشهد بالتالي، إزدياد ملحوظ للقِيَم النسبية لتوظيفات الدول النفطية في السوق النقدي الاميركي، على حساب تقليص استثمارها في السوق الرأسمالية التقليدية ــ الإنكليزية (حيث بلغت ٤,٥ مليار دولار في النصف الأول من عام ١٩٧٧، في حين كانت ٢١ مليار دولار في عام ١٩٧٤)، وفي السوق العالمية الدولار ــ أوروبية ١٩٧٧، في حين كانت ٢١ مليار دولار في عام ١٩٧٤)، وفي السوق العالمية الدولار ــ أوروبية (التي بلغت ٣,٧ مليار دولار في النصف الأول من عام ١٩٧٦، في حين كانت ٢٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٧٤).

وبلغ الثقل النوعي للسوق العالمية الدولار ــ أوروبية، في مجموع مبلغ الموارد المتحركة، ١٨% في النصف الأول من عام ١٩٧٦، في حين وازى ٤٠% و ٢١% في أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ على التوالي (٧).

وبلغ الثقل النوعي للدولارات النفطية، الموظفة في المنظمات المالية الدولية، كالبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وصندوق النقد الدولي وغيرهما (الإشتراكات، القروض بالدولارات الأميركية أو بالعملة الوطنية، امتلاك السندات، قروض للبنوك)، ١٣% في النصف الأول من عام ١٩٧٦ عدا عن ١١% من مجموع الموارد المالية، التي كانت مخصصة لمساعدة الدول النامية المستوردة للنفط (٨). هذه هي الطرق الأساسية لدوران الموارد النقدية "الحرة" المصدرة للنفط.

حصلت في الفترة الأخيرة، تغييرات في أشكال توظيف الدولارات النفطية في الدول الرأسمالية المتطورة. ومن المعروف، أن القسم الأساسي من هذه الموارد، كان يُحفظ كودائع في حسابات مصارف البلدان المتطورة صناعياً. ولتفادي الخسارة الناجمة عن التغييرات في أسعار صرف النقد، ارتأت الدول النفطية (باستثناء الكويت) توظيف هذه الموارد على فترات قصيرة الأمد، من ٣ حتى ٦ أشهر، بحيث يمكن تحويلها، عند الضرورة، بسرعة إلى عملة اخرى من أجل الحفاظ على قيمتها الحقيقية.

إلاّ أن هذا الشكل من توظيفات الدولارات النفطية، لم يناسب قبل كل شئ الدول الرأسمالية المتطورة، لأن ودائع الدول النفطية الممكن تحويلها بسرعة إلى نقد، حُوّلت إلى قروض متوسطة وطويلة الأمد. وكان عدم التناسب في بنية استحقاق القروض، هو السبب في أزمة التحويل إلى نقد في سوق الرأسمال التسليفي.

تهتم الدول المُصدرة للنفط في الفترة الأخيرة بشراء السندات المالية الحكومية في الدول المتطورة صناعياً، كذلك السندات الصادرة عن المنظمات المالية الدولية، وذلك، في ظروف عدم الإستقرار المستمر للعملات الأساسية في الدول الرأسمالية ــ الدولار الاميركي والجنيه الاسترليني. ويحمي هذا الشكل من "رسملة" الموارد النقدية، إلى حد ما، المشتري من الخسارة الممكنة، لأن قسماً من لصفقات يتم على أساس حقوق خاصة من الحصول على القرض (حقوق السحب الخاصة) (٩).

ويُسهل ازدياد العمليات التسليفية ــ المالية بين الدول الرأسمالية المتطورة و الدول النفطية، إنشاء مؤسسات نقدية مشتركة (إتحاد المصارف العربية الفرنسية، اتحاد المصارف العربية اليابانية)، والتي شرعت في الوقت الحالي بالقيام بنشاط كبير، كما في الدول المتطور صناعياً، كذلك في الدول النامية.

وتهتم دول الخليج العربي، النفطية بشكل خاص، بالتوظيف المباشر للدولارات النفطية في شركات الصناعة، والتقليات، والتأمين في الدول المتطورة، أو بامتلاك أسهم هذه الشركات.

ولوحظ في عام ١٩٧٧ هبوط في المقاييس المطلقة للاستثمارات المباشرة للدول المصدرة للنفط في البلدان الرأسمالية المتطورة. واشترت الدول النفطية في النصف الأول من عام ١٩٧٧، حسب معطيات بنك إنكلترا، أسهم الشركات الأميركية بمبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار، مقابل ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦. ويتوقع أن حجم الصفقات في النصف الثاني من عام ١٩٧٧، لن يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار (١٠). وبالرغم من اهتمام الدول النفطية بهكذا شكل من التوظيفات لرأسمالها، تبقى حصتها في المبلغ الإجمالي للموارد غير كبيرة، بصرف النظر عن أنها تزيد من سنة لأخرى. وإذا كان من نصيب الموارد المالية الموظفة في عام ١٩٧٧، على شكل سندات مالية حكومية وحوالات خزينة، ١٣% من الموارد المستثمرة في النصف الأول من العام ذاته، فهذه النسبة لم تتعد ٦% في عام

١٩٧٦ (١١). وحتى اليوم، لا يزيد نصيب الموارد الموظفة على شكل سندات مالية وأسهم في الدول الرأسمالية المتطورة عن الثلث (١٢).

يطغى شكل المناصب على الاستثمارات في الشركات الصناعية، والنقل، والمؤسسات الأخرى في الدول المتطورة. وهذا يعود قبل كل شئ، إلى التقيد الشديد للدول الغربية بحدود سوق الرأسمال التسليفي، كميدان لتوظيف الموارد النقدية، دون السماح لها بالدخول إلى ميدان الاستثمارات المباشرة، اضافة إلى حجم الرأسمال ذاته، ويعمل في الكثير من الدول الرأسمالية المتطورة بالإجراءات، التي تحدد شراء أسهم الشركات الوطنية بنسبة خمسة إلى عشرة بالماية من المشاركة.

بالرغم من أن تصدير الرأسمال على شكل استثمارات مناصبية بلغ قدراً كبيراً، فإنه سيبقى قليل الاهمية في النظام الاقتصادي العالمي ما لم تحدث التغييرات في بنيته، أي طالما لم تكبر نسبة الاستثمارات غير المباشرة.

ونتيجة لسياسة الدول الغربية، المقيدة لنسبة الاستثمارات المباشرة لودائع الدول المصدرة للنفط، سيبقى القسم الكبير من الفوائض النقدية موظفاً، كما في السابق، في الودائع المصرفية القصيرة الأمد. وغالباً ما تكون الفوائد الحاصلة من هذه الودائع، غير كافية لسد الخسارة، الناجمة عن الهبوط التضخمي لأسعار صرف عملات الدول الرأسمالية المتطورة. وفي عام ١٩٧٦، كان يوجد في حسابات مصارف الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً حوالي ٣٥% من مجموع "فائض" الموارد المالية، التي وظَّفتها الدول النفطية في الغرب بأشكال مختلفة.

وكما أشرنا سابقاً، فإن السوق الداخلية لبلدان الخليج العربي تستوعب النسبة القليلة فقط من وارداتها النقدية، والتي تمثل بالقيمة المطلقة أرقاماً كبيرةً جداً. وتُحدد الخطة الخمسية الثانية في العربية السعودية، لسنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، المخصصات لأهداف التنمية الداخلية بقيمة ١٤٢ مليون دولار، أي بمعدل وسطي يوازي ٢٩,٦ مليون دولار في السنة (١٣)، في الوقت الذي خُصص في ميزانيتها لعام ١٩٧٤/ ٧٥، مبلغ يساوي ملياري دولار لهذه الأهداف (١٤). وخصصت الكويت في الخطة الخمسية الثانية لأعوام ١٩٧٦/ ٧٧ ــ ١٩٨٠/ ٨١، مبلغ ١٥ مليار دولار (١٥) للمشاريع الانمائية، في الوقت الذي خصصت فيه الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٧ / ٦٨ ــ ١٩٧٠/ ٧١) مبلغ ٢,٥ مليار دولار (١٦). وتلحظ مخصصات إنماء الاقتصاد الوطني، ازدياداً متسارعاً في كل بلدان الخليج بشكل عام.

وتأخذ الخطط المستقبلية للانماء الاقتصادي في هذه البلدان بعين الاعتبار، إنشاء وتطوير المجمعات الصناعية، الهادفة لاستخراج النفط والغاز وتكريرهما، وصولاً حتى إنتاج الأصناف المختلفة من المشتقات البتروكيميائية، وتشييد ترسانات بناء السفن، والمؤسسات الضرورية لخدمة هذه المشاريع. كما عني باهتمام لتطوير البنية التحتية.

من الواضح، أنه من الصعب على الدول الخليجية "الصغيرة جداً"، أن تعمل على التطوير الشامل والمتكامل لقواها الانتاجية، نظراً لضيق سوقها الداخلية. وبالتالي، فإن أياً من المؤسسات الصناعية الحديثة، المنشأة هناك، تحدد مقاييس وتوجه إنتاجها على أساس التسويق الخارجي. إذا، فهي مرتبطة إلى حد كبير بالسوق الخارجية، أي بالسوق الرأسمالية العالمية. ويصح هذا الكلام، بدرة معينة، على العربية السعودية، بصرف النظر عن أن سوقها الداخلية أكبر مما هو عليه في الإمارات، لكنها تبقى عاجزة عن استيعاب كل ما تُنتجه مشاريعها.

وتسعى الدول المذكورة، إلى إنشاء القطاعات الصناعية، التي تأخذ بعين الاعتبار، الموارد الطبيعية (وقبل كل شئ ثروتها من النفط والغاز) (١٧) والموارد النقدية الهائلة، المتراكمة في السنوات الأخيرة، وصغر مساحة الأراضي وقلة عدد السكان، كذلك مصلحة الرأسمال الأجنبي في إنشاء هذه أو تلك من المشاريع التقنية.

وتفترض هذه العوامل، من الناحية الاقتصادية البحتة، تشييد مشاريع تكرير النفط، والبتروكيميا، حسب مبدأ التوجيه الطاقي، كذلك بناء ترسانات تصليح السفن، وإقامة مركز تسليف نقدي ذي أهمية إقليمية. أضف إلى ذلك، أن إقامة المؤسسات النفطية في هذه البلدان تستجيب لمصالح الدول الرأسمالية المتطورة، التي تسعى في الفترة الأخيرة إلى نقل القطاعات الصناعية، المستوعبة للطاقة وللرأسمال، والمضرة بالبيئة المحيطة، إلى الدول النامية.

ويستجيب نموذج التطور الاقتصادي للدول الخليجية الصغيرة، الآنف الذكر، وبدرجة كبيرة، إلى متطلبات الثورة العلمية ــ التقنية الحديثة، لأن البتروكيمياء، حتى في الدول المتطورة جداً، تعتبر من القطاعات الطليعية في البنية الاقتصادية المعاصرة. إن تطور قطاعات تكرير النفط والقطاعات البتروكيميائية، يساعد على إنشاء كوادر وطنية ماهرة من العمال، والمهندسين، ومدراء الأعمال. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لبناء السفن وبشكل جزئي، بالنسبة للقطاع النقدي المالي.

وتستطيع الدول الخليجية، حتى في حالة انخفاض الطلب على النفط بنتيجة التقدم العلمي والتقني، أو في حالة استنفاذ مصادر الوقود السائل، وإذا ما انتهجت سياسة عقلانية في استخدام الموارد النفطية، أن تحافظ على مستوى عال من الدخل القومي، بغض النظر عن أنه سيكون أقل مما هو عليه الآن في الكويت، أو في الإمارات العربية المتحدة (١٨).

اصطدمت الدول الخليجية، بعد عدة أشهر من البدء بتنفيذ المشاريع، بمجموعة من الصعوبات الاقتصادية الجدية، التي أثارت الشك في واقعية المهام البرنامجية. وهذا يخص قبل كل شئ، البنية التحتية القائمة، والتي لا تستطيع تحمل عبء "الفورة" الصناعية، الناجمة عن برنامج الاستهلاك الحكومي.

يعتبر التضخم من المشاكل المميزة. فالبلدان الخليجية تقع تحت ضغطه من جانب الدول الرأسمالية. والذي ما زال قائماً فيها، فالتضخم المستمر هناك، يؤثر سلبياً على عملية التصنيع في الدول النفطية، المضطرة لشراء المعدات والآلات من المراكز الصناعية الرأسمالية بالأسعار المتزايدة الارتفاع.

يؤدي التضخم، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف عملات الدول الرأسمالية المتطورة ــ الدولار والجنيه الإسترليني، والعملات الأساسية التي يُدفع بها ثمن النفط (١٩)، إلى انخفاض القدرة الشرائية لحصيلة الدول النفطية النقدية، والتي تقلصت منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٧ بنحو أكثر من ٧٩% (٢٠). وبلغ بنتيجة ذلك، السعر الرسمي للنفط في عام ١٩٧٨ بالاحتساب الفعلي، وحسب معطيات الاقتصاديين العرب، خمسة دولارات للبرميل الواحد (٢١)، وهذا يوازي قيمته في نهاية عام ١٩٧٣.

تتمثل المشكلة الثانية بالنقص في اليد العاملة. فالعمال المحليون غير كافين، وحتى التدفق الكبير للمهاجرين، الذين أصبح عددهم في بعض الدول الخليجية، حالياً، يزيد عن عدد السكان المحليين، لا يكفي لسد النقص في اليد العاملة. ويساوي عدد المهاجرين في الكويت ٥٣% من مجموع السكان (وحتى ٦٣% حسب بعض المعطيات غير الرسمية). ويساوي هذا المؤشر ٥٠% في الإمارات العربية المتحدة. كذلك هناك عدد كبير من المهاجرين في قطر والبحرين.

وتعاني العربية السعودية بشكل خاص، من هذه المشكلة، وهي بحاجة إلى ٧٠٠ ــ ٨٠٠ ألف عامل (٢٣) إضافي لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية، ويمكنها بنفسها تأمين ثلث هذا الرقم فقط. ويجبر هذا الوضع الصعب جداً، على استقدام القوة العاملة ذات الكفاءات المختلفة، ومن ضمنها العمال غير الأخصائيين. وتشير بعض المعطيات، إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٨٠، سيشكل الأجانب ٣٥% من مجمل القوة العاملة في العربية السعودية (٢٤).

إن النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا الارتباط ، القوي باستيراد اليد العاملة الأجنبية، هي حتمية، وهذا مدرك في بلدان الخليج. وتمنع حدة المشكلة، من اتخاذ أي إجراء باتجاه الحد من تدفق العمال الأجانب، أو تخفيض مستواه المطلق، إذ أن البروليتاريا "المستعارة" هي في الوقت الحالي عنصر إضافي هام جداً في القدرة الاقتصادية لهذه البلدان، وأي إجراء لتقييد هذا العنصر، يمكن أن يسبب نتائج سلبية مختلفة.

ويصعب التكهن في الوقت الحالي حول كل الأشكال الممكنة لتأثير الهجرة على السكان الأصليين ولكنه يمكن الافتراض فقط، أن الهجرة ستستمر لوقت طويل، وتأثير المهاجرين لا بد وأن يظهر. وما الأزمة السياسية في عام ١٩٧٦ في الكويت، إلاّ خير دليل على ذلك، وحل أمير الكويت، بنتيجتها، مجلس الأمة وأوقف العمل بعدد من موارد الدستور. وكان من بين أسباب هذه الأزمة، وجود عدد كبير من المهاجرين في البلد، خاصة من الفلسطينيين، والمتميزين بمستوى عال من النشاط المعادي للإمبريالية.

اتخذت الهيئات الحكومية في بلدان الخليج العربي عدداً من الاجراءات، على أمل إضعاف التأثير الممكن للعمال الأجانب. إن ظروف حياة الأجانب في العربية السعودية مثلاً، محددة، ويجري توزيعهم في كل البلد في أماكن سكن خاصة، بعيدة عن المدن، إضافة إلى عدم تقديم الجنسية لهم، ويتوجب عليهم ترك البلد بعد انتهاء مدة العقد. إلاّ أنه من المستبعد، أن تستطيع حكومة العربية السعودية، حتى بوضعها لهذه القيود، أن تمنع بالكامل تأثير اليد العاملة الأجنبية على مواطنيها، خاصة وأن حاجة البلد إلى القوة العاملة الأجنبية، لن تقتصر على خطة خمسية واحدة. وهؤلاء الخمسماية ألف شخص، الذين سيصلون إلى البلد، حتى لو لم يؤثروا على تركيبه الديموغرافي، فهم سيؤثرون بالتأكيد على ظروف الحياة الاجتماعية لسكان العربية السعودية الأصليين والمتخلفين.

ويعمل بالتضييقات الاجتماعية والسياسية على الأجانب، أيضاً في دول الخليج الأخرى. فالكويت، والإمارات لاعربية المتحدة، هي مناطق "قديمة" في جذبها لليد العاملة الأجنبية، خاصة وإن مستوى الحياة في الإمارات أعلى مما هو عليه في السعودية، والذي كان حتى زمن قصير من أدنى المستويات في العالم. هذا بالتأكيد من عوامل الجذب المهمة للمهاجرين إلى الكويت وإلى الإمارات.

ومن المعروف، أن المدخول الوطني لكل نسمة في هذه المناطق هو الأعلى في العالم، ويساوي ١٥١٩٠ و١٣٦٠٠ دولار بالتتالي (في عام ١٩٧٦) (٢٥). ويزيد هذا المؤشر عمّا هو عليه في الكثير من الدول الرأسمالية المتطورة؛ فالدخل الوطني للنسمة الواحدة في الولايات المتحدة الأميركية وازى في العالم نفسه ٧١٢٠ دولاراً (٢٦).

والحق يقال، إن المهاجرين والأشخاص الذين تجنسوا، محرومون من الكثير من حقوق المواطنين الأصليين. فلا يحق لهم الإنتساب إلى النقابات، ويبقى خطر إبعادهم القسري من البلد مسلطاً فوق رؤوسهم، حسب تعسف السلطات المحلية، أما التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية فلا تطالهم إلاّ بجزء محدود.

إن مقاييس غنى الأوساط الحاكمة في هذه البلدان النفطية، هي التي تحدد مؤشر الدخل الوطني العام والدخل الوطني للنسمة الواحدة، وليس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، أو مستوى حياة كل من أفراده. وتقدم لنا هذه الدول، النماذج الواضحة عن محدودية بعض المقاييس، كالدخل الوطني عامة، وحسابه لكل نسمة خاصة.

في البلدان الإقطاعية ــ الملكية الخليجية، أنشأت الأوساط الحاكمة حول نفسها، فئة مميزة، تفسدها بصدقاتها المالية المختلفة عن سابق وعي، لكي تفصل ما بين الشغيلة المحليين والمهاجرين، عن طريق الإستفادات الكبيرة والحواجز الاجتماعية، معيقة بهذه الطريقة، توحيد كل الشغيلة ضد المستغلين. والمهاجرون، هم من العمال والمستخدمين، الذين، بشقهم الأكبر، أمضوا سنوات طويلة من حياتهم في هذه الدول، وأثروا بعملهم، على امتداد سنوات طويلة، أصحاب العمل المحليين والأجانب، ويقعون من حيث مكانتهم المادية والاجتماعية في وضع منبوذي المجتمع.

لا بد من الإشارة إلى وجود مشاكل خاصة جداً. فامتلاك دول الخليج العربي لثروة نقدية هائلة، يمكن أن يتحول إلى مصدر خطر كامن، لأن توفر الموارد النقدية قد يؤدي إلى عدم العقلانية في توظيف الرأسمال.

وفي دول الخليج، يجري حالياً، إنشاء عدد من المشاريع الصناعية من طراز واحد. وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار ضيق السوق الداخلية لهذه الدول، يمكن التوقع أن كل دولة على حدة لن تستطيع استيعاب كل منتوجات هذه المؤسسات الحديثة، وستضطر إلى التصدير، هذا الوضع سيؤدي إلى نشوء خطر المضاربة الحادة، مع كل ما يتبع ذلك من نتائج (٢٧). وستعيق العوامل المذكورة، من حل المهمات التي وضعتها هذه الدول أمامها. من أجل تطوير الاقتصاد الوطني. وبالتالي سينُفق في السوق الداخلي للدول الخليجية، كما في السابق، الجزء غير الكبير فقط من الواردات النقدية، والذي سيسبب في الإجهاد الجدي للاقتصاد.

يقدم التحليل، للتوجهات الاجتماعية ــ الاقتصادية القائمة في منطقة الخليج العربي، الأساس للقول، إنه لا يمكن استعمال الموارد النفطية الهائلة بشكل فعال في السوق الداخلية لدول المنطقة (حتى لو تم التوزيع الأفضل لتوظيف الرأسمال)، أكان في القطاعات الاقتصادية، أو في المشاريع الانمائية الطويلة الأمد، إن إمكانيات التوظيف في صناعاتها مقيدة جداً بالبنية الاجتماعية ــ الاقتصادية المتخلفة، وبالثقل النوعي الكبير لأنماط ما قبل الرأسمالية مع قيود كبيرة على عملية إعادة الإنتاج، وحتى مع إنتاج غير سلعي، إضافة إلى تخلف بنية العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية.

يتقيد استخدام الموارد الفعال لأهداف التنمية الاقتصادية، بسعي الأنظمة المحافظة على انتهاج سياسة تحفظ لها امتيازاتها على حساب حقوق الجماهير الشعبية الواسعة، ومن ضمنها المهاجرون. يؤدي هذا إلى التناقضات الاجتماعية ــ الاقتصادية الداخلية الكبيرة. والوضع في العربية السعودية خير مثال على ذلك. حيث تبدو في الوقت الحالي ملامح التصادم الكامن بين مهام الخطة الخمسية الثانية، والسعي للحفاظ على نموذج الحياة التقليدي لأغلبية السكان.

إن عدم القدرة في الوقت الحالي، على الإستخدام المجدي للموارد النقدية في السوق الداخلية لبلدان الخليج العربي، وقبل كل شئ تحويل الرأسمال المالي إلى فعلي، تسهل تسربه إلى الدول الغربية. وفي الأحوال المخالفة، إذا ما وظفت الموارد النقدية "الحرة" للبلدان الخليجية في المصارف الوطنية، فهذه الأخيرة، ستحول على أغلب الظن، هذه

الموارد إلى الغرب، لعجزها عن استخدام الرأسمال في بلدها، نظراً لإمكانيات التوظيف الضيقة. وإذا لم تفعل ذلك، فستساهم في تقوية التضخم بسبب فائض الرأسمال المالي، وهذا سيُعرضها للإفلاس كونها مؤسسات تجارية.

وبلغ معدل التضخم في الوقت الحالي، في البلدان المذكورة ٢٠ ـــ ٣٠% (٢٨)، بصرف النظر عن أن الجزء الضئيل فقط من واردات التصدير، موجود في السوق الداخلية، ويقوي التدفق الإضافي للموارد النقدية في اقتصاد هذه البلدان من معدل التضخم. وسبق للمنطقة أن شهدت ظواهر مماثل، فبعد تخفيض قيمة الدولار مثلاً، في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٧١، واعتماد سعر الصرف المائع للجنيه الإسترليني، توجه الرأسمال السعودي، الموظف في المصارف والأسواق النقدية في الدول الرأسمالية إلى العودة من الخارج إلى السعودية. أما المصارف المحلية، التي كانت حتى زمن قصير تتنافس فيما بينها لاستمالة الموارد، فقد طفحت بالمصادر، واشتدت بنتيجة ذلك البوادر التضخمية، وازداد الوضع سوءاً لعدم وجود الخبرة في العربية السعودية، في معاملات الديون الحكومية الداخلية. على ضوء هذا، اتخذت الحكومة كل الإجراءات من أجل تحوي الرأسمال مجدداً إلى الغرب (٢٩).

إن المصارف الكويتية فقط، والتي تمتلك موجودات خارجية هائلة، بلغت ٢١,٦ مليار دولار (٣١) في بداية عام ١٩٧٧، يمكنها أن تأخذ على عاتقها دور الوسيط بين رأسمال بلدها والسوق العالمية الكبيرة. ولا يسمح التنظيم السئ للأعمال المصرفية في دول الخليج الأخرى أن تقوم بمثل هذه العمليات من الوساطة.

لنتوقف ببضع كلمات عن الكويت. فهذه الإمارة تتميز عن باقي الدول العربية، وهي في الوقت الحالي أضخم مصدر ومقرض للرأسمال، وهذا ناجم عن السياسة الاقتصادية للحكومة، التي لا تركز على توظيفات الرأسمال الحكومي والخاص في الاقتصاد، بقدر ما تهتم بتوسيع عمليات التسليف الخارجية. وتخصص كل عام المبالغ المتزايدة لتصدير الرأسمال (٣١)، بهدف امتلاك أسهم الشركات الصناعية في الدول الرأسمالية المتطورة (تحمل التوظيفات بشكل عام، طابع "المنصب")، والعقارات، وإنشاء شركات الاستثمار المشتركة، والمشاركة في مصارف الانماء الاقليمية. إن الواردات من توظيفات الرأسمال في الخارج، والتي تخطت في عام ١٩٧٧ مليار دولار (٣٢)، تشكل المصدر الأهم (بعد النفط) لمجمل الدخل الوطني، وهي تزيد بكثير الواردات الناجمة عن توظيف الرأسمال في الوطني ٢٦,٦% في عام ١٩٧٤، بينما بلغ ١١,٧% من الواردات الناجمة عن توظيف الرأسمال في الدخل (٣٣). وأنشئت في البلد الشركات الاستثمارية التي تعمل بنشاط في السوق العالمية للرأسمال.

وتدرس الأوساط الحاكمة في الكويت مسألة إنشاء مركز تسليف مالي ذي أهمية إقليمية، مما يحول الكويت إلى دولة ذات دخل ثابت، وتعيش من الواردات النفطية "المرسملة".

وتجري هذه العملية بوتائر سريعة، وفي عام ١٩٧٧ بلغ حجم العمليات في صندوق البورصة الكويتي ملياري دينار كويتي (٣٤) متخطياً الحجم المماثل في بورصة ميلانو، التي تعتبر الأضخم في أوروبا الغربية. وفي بعض الحالات، تزيد قيمة بعض الصفقات في البورصة الكويتية مؤشر صندوق البورصة في لندن. والحقيقة تقال، إن النشاطية المذكورة ليست دائماً نتيجة لعوامل عادية.

فالحكومية في أحيان كثيرة، تثير نشاطية مصطنعة، عبر شرائها للأسهم المتداولة في البورصة. وساعدت هذه الإجراءات بالذات في السنة الأولى من نشاط البورصة في ظروف البيع في السوق، من رفع نشاطية البورصة إلى ١٣٥% وبلغ حجم العمليات ٩٥٠ مليون دينار كويتي (أي ٢٤٧ مليون دولار)، وبلغ سعر الأسهم في هذا الوقت

٢٤٠٠ مليون دينار كويتي (٨,٢ مليار دولار) وزادت سرعة دوران الأسهم في البورصة أربع مرات مما هي عليه في صندوق بورصة نيويورك (٣٥).

وتنشط سوق الديون السندية بالدينارات الكويتية، حيث بلغت الديون الصادرة حتى عام ١٩٧٧ ملياراً (٣٦). إن حجم الإصدارات، وتبيان تركيبة الدائنين يسمحان بالاعتبار، أن تحتل العملة الوطنية الكويتية بالتدريج الأسواق العالمية وتصبح عاملاً مالياً مهماً.

ولتأكيد هذا الاستنتاج نشير إلى الحجم العام للديون الأوروبية، الصادرة حتى عام ١٩٧٧، والذي بلغ ٤٠ مليار دولار، منها ١٣ مليار دولار ديون غير صادرة بالدولارات الأميركية، أي العملة الأساسية، التي تصدر بها الديون الأوروبية، وبلغت نسبة السندات الأوروبية بالدينار الكويتي ٨٠%، ويشهد هذا الحجم من السندات الأوروبية بعملة الكويت الوطنية على الدور المتزايد للدينار الكويتي كمركز للسندات (٣٧).

والحقيقة، أنه في السنوات الأخيرة، لم تسع الكويت وحدها على لعب دور مركز مالي. فالحرب الأهلية في لبنان أخلت جدياً بالنظام المصرفي الشرق أوسطي، وأجبرت المصارف على البحث عن أماكن أخرى لنشاطها في الشرق الأوسط، حيث انتقل قسم من هذه النشاطات إلى البحرين ودبي ومدن اخرى في المنطقة. ويبدو أنه سيستمر في المستقبل بالتخلي عن بيروت، التي كانت تقريباً المركز المالي الوحيد في الشرقين الأدنى والأوسط، وسيُعمل على إنشاء مراكز أقل حجماً وأكثر تخصصاً (٣٨). لقد سرعت الأزمة اللبنانية فقط في سعي عواصم المنطقة الأخرى، لتتحول إلى مراكز مالية. وقرر البحرين مثلاً بإنشاء نظام مصرفي لم يكن مرتبطاً بالأحداث في لبنان، كذلك الكويت التي تنشئ نظامها المصرفي والاستثماري دون أن يكون لذلك علاقة بالأحداث المذكورة، وهذا ينطبق أيضاً بدرجة معينة على دبي وأبو ظبي.

يكمن الطابع المميَّز للمراكز المالية الناشئة بارتباطها بالأسواق الغربية، وليس ببعضها البعض، وهذا يفسر جزئياً بمحافظة الأوساط الحاكمة في هذه البلدان على العلاقات القديمة والمتينة التي تربطها بالطغمة المالية في الغرب. فالعلاقات القائمة مثلاً، بين بنك إنكلترا ووزارة المالية الإنكليزية من جهة، والبلدان الخليجية من جهة اخرى، تمتد جذورها إلى تلك الفترة عندما كانت هذه الدول في نطاق التبادل بالإسترليني. وساهم بنك إنكلترا مؤسسات مالية من دول خليجية كثيرة. الآن يتبوأ الأخصائيون من سيتي (المركز المصرفي والمالي للندن City ملاحظة المترجم) المراكز المهمة في الإمارات، ويرأسون مثلاً، الإدارة النقدية للبحرين، والمصرف الوطني في قطر، ويعمل الأخصائيون الإنكليز في "كويت غافرنمنت انفيستمانت أوفيس" في لندن (٣٩).

ويتولى موظفون أميركيون من "تشايز منهاتن بنك "و" مورغان غارنتي تريست" و" بنك أوف أميركا" إدارة بعض المؤسسات النقدية في الكويت (٤٠).

تتخذ في الفترة الأخيرة، في منطقة الخليج، الخطوات باتجاه التوحيد الإقتصادي، التي يبغى منها تأمين الأطر لإنشاء مركز قوي ومتنوع للعمليات المصرفية والمالية وتثير الاهتمام الكبير، الإجراءات (المتخذة بمبادرة أساسية من الكويت) الهادفة إلى إصدار مشتركة لبلدان الخليج العربي (٤١)، مما يهئ الأرضية لإنشاء سوق إقليمية للرأسمال في هذه المنطقة.

إن المشاركة في برامج مساعدة الدول النامية المستوردة للنفط، في أحد أشكال "رسملة" واردات دول الخليج النقدية. ووصل في عام ١٩٧٥، مجموع العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط إلى ٤٥ مليار

دولار (٤٢) (بلغ ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٧٤ (٤٣). وحسب معطيات سكرتاريا منظمة الأونكتاد، فإن ازدياد العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في عام ١٩٧٥ نجم بشكل أساسي عن ارتفاع أسعار البضائع الصناعية المشتراة من الدول المتطورة، وليس بسبب أسعار النفط كما كان في عام ١٩٧٤، عندما شكلت مشتريات النفط المستورد القسم الأساسي من العجز. وبلغت في عام ١٩٧٤، حصة المدفوعات النفطية ١٨,٥ مليار دولار (٤٤).

في أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥، بلغ الثقل النوعي للدول الخليجية في الحجم العام الفعلي للموارد النقدية، التي قدمتها دول الأوبيك (حسب اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف) ٦٦% (٤٥). وبلغت القيمة المطلقة للمساعدة الفعلية، التي قدتمها الدول الخليجية في الفترة نفسها ٨,٤ مليار دولار، في حين كانت القيمة التي قدمتها كل دول الأوبيك تساوي ١٧,٧ مليار دولار (٤٦)، أي أن مقار المساعدة السنوية وازى ٦,٣ مليار دولار (٤٧). وللمقارنة نشير، إلى أن المساعدة الحكومية، التي قدمتها الدول الأعضاء في لجنة مساعدة الإنماء (داك) وفي منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي في سنوات ١٩٦١ ــ ١٩٧٢، إلى الدول النامية، بلغت ٦,٥ مليار دولار سنوياً كمعدل وسطي (٤٨). إن عدم توفر المعطيات التفصيلية، لا يسمح بتحديد حجم المساعدة الحكومية من المبلغ العام للموارد النقدية، التي قدمتها دول الأوبيك، بالرغم من هذا، وحتى اعتماداً من المعطيات الواردة أعلاه، يمكن اعتبار أن الدول الأعضاء في الأوبيك، بمقاييس الموارد النقدية التي تقدمها إلى الدول النامية، تقترب جداً من الدول الصناعية المتطورة. عدا ذلك، فالوزن لنوعي للمساعدة التي قدمتها الدول النفطية في عام ١٩٧٥، للدول المستفيدة من المساعدة بلغ ١,٣٥%، متخطيا بذلك المؤشر الحاصل على مساعدة دول منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي، الذي ساوى ٠,٣٥% (٤٩).

أضحى للمساعدة التي تقدمها الدول النفطية، أهمية خاصة في ظروف الأزمة الاقتصادية، التي طالت الدول الرأسمالية المتطورة في عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، ،ألقت بعبئها على الدول النامية، مصعبة وضعها النقدي والمالي. وتحت عبء المصاعب الاقتصادية والنقدية المتزايدة، بدأ في هذه الفترة الكثيرة من الدول الرأسمالية المتطورة، بانتهاج سياسة التخفيض لبرامج المساعدة الرسمية. وبالرغم من أن معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي تشير، إلى أن الحجم المطلق للمساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء في (داك) بلغ ١١,٣ مليار دولار (٥٠) في عام ١٩٧٤، فقد انخفض الحجم النسبي، كما تردت شروط تقديم المساعدات.

وانخفض الثقل النوعي للموارد، الممنوحة بتسهيلات، في نقل الرأسمال من الدول المتطورة. وتزايد الثقل النوعي للموارد النقدية الممنوحة بشروط تجارية، من ٤١% في أواسط الستينات وإلى ٦٦% في أواسط السبعينات في ظروف تخفيض نسبة الإعانات، وحتى بإلغائها الكامل أحياناً.

ارتفعت حصة المساعدة المشروطة، أي الديون المشروطة، بشراء أنواع معينة من البضائع، من الدول المساعدة، وصعب الحصول على الديون والقروض في السوق العالمية للرأسمال، إذ إنها منحت بالدرجة الأولى إلى الدول، التي اعتبرتها المصارف العالمية قادرة على وفاء الديون. عدا ذلك، حصلت في السنوات الأخيرة زيادة على سعر القرض العالمي، واختصار في مواعيد تسديده، وانخفاض كبير في مجموع القروض المسددة بالعملة المحلية.

إن العربية السعودية والكويت، هما من أهم الدائنين في الوقت الحالي في منطقة الخليج العربي. وبلغت القيمة المطلقة للمساعدات التي قدمتها العربية السعودية والكويت ٦٧٨٩ مليون دولار في أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥، أي ما يوازي ٣٥% من مجموع حجم الواردات، التي منحتها دول الأوبيك في الفترة المذكورة (٥١).

تتحدد مشاركة العربية السعودية في برامج المساعدات، حسب رأينا، بمجموعة من العوامل، وأهمها:

١ ــ الخوف قبل كل شئ من العزلة، واحتمال خسارة المواقع التي تحتلها في العالم العربي، بنتيجة سعيها للبروز كقوة مدافعة عن الإسلام وأماكنه المقدسة.

٢ ــ ترتبط هذه المشاركة في المنظمات المالية العربية بسعيها لضبط نشاط هذه المنظمات، وتوجيهها بما يتلاءم مع مصلحة الأوساط السعودية الحاكمة، وفي الوقت ذاته، إضعاف دور البلدان ذات التوجه الاشتراكي، الأعضاء في هذه المنظمات. وللأسباب نفسها على ما يبدو، تشترك السعودية أحياناً في بعض التحركات المعادية للإمبريالية، ومع أن التجربة تبين، أن هذه المشاركة لا تتخطى الأطر المرسومة بما لا يشكل أي خطر على ارتباطها بالقوى الإمبريالية وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية.

ولا يقل أهمية نمو دور العربية السعودية في العالم العربي في الفترة الأخيرة، والمرتبط بازدياد قدرتها المالية (في عام ١٩٧٧ بلغ حجم وارداتها ٣٧,٨ مليار دولار (٥٢))، وبتسريع تصدير رأسمالها إلى الدول النامية (في أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٨٥ بلغ حجم القروض الفعلية السعودية الممنوحة ٣,٥ مليار دولار (٥٣))، في السنوات الأخيرة، يستعمل النظام الرجعي السعودي في غالبية الأحيان، قدراته المالية والسياسية للقيام بدور الوسيط في الصراعات العربية (بين الجزائر والمغرب، في لبنان، الإتفاقية بين سوريا والعراق بموضوع الفرات..).

وابتدأت السعودية عملياً بتنفيذ برنامج المساعدة الواسع بعد عام ١٩٧٣. ففي الأعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣، قدمت المساعدة فقط لمصر والأردن حسب ما نصت إتفاقية الخرطوم في عام ١٩٦٧، ولم تمنح هذه المساعدة (بقيمة ١٧٠ مليار دولار) مباشرة، إنما بالتقسيط. تستطيع الدول المساعدة بهذه الطريقة، أن تفرض بفعالية أكبر، شروطها على المستفيدين من العون. ولهذا السبب يبدو، أن العربية السعودية فضلت إقامة العلاقات على أساس ثنائي.

تحمل مشاركة العربية السعودية، حسب رأينا، في المنظمات الإقليمية وما بين الإقليمية للمساعدة، ومنحها لها على أساس ثنائي، طابعاً سياسياً يأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم، وتستعمله في صراعها من أجل الزعامة في العالم العربي. لهذا، ليس صدفة أن توازي القروض الفعلية الممنوحة ٤١% فقط، من قيمة تلك التي وعدت بتقديمها في سنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ (٥٤).

أما مشاركة الكويت في المؤسسات المالية العربية، التي تهتم بقضايا المساعدات ومنحها على أساس ثنائي، فهي ليست سوى تكملة منطقية لسياستها الاقتصادية، والتي يحوز اهتمامها الأساسي كما ورد سابقاً، على توسيع عمليات التسليف في الخارج. والكويت إحدى أولى الدول في منطقة الخليج التي بدأت بتقديم المساعدات، حيث قدمت في عام ١٩٥٢ إعانات لمشاريع الإنماء الاجتماعي في الإمارات الخليجية الأخرى. وفي أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ بلغت مساعداتها بالقيمة المطلقة إلى الدول النامية ٣,٢ مليار دولار (٥٥). في عام ١٩٥٢ أنشئت اللجنة الدائمة لمساعدة الإمارات في الخليج العربي وفي جنوبي الجزيرة العربية، والتي كانت من أولى المنظمات المخصصة للإعانة، وساهمت هذه اللجنة في تشييد مشاريع الصحة العامة وتنظيم حملات محو الأمة، وحتى عام ١٩٦٥تم بمساعدتها إنشاء: ٣٢ مدرسة، مستشفيين، ٧ مستوصفات، إضافة إلى تمويلها لعدد من المشاريع الأخرى (٥٦).

وقدمت الكويت، عدا من نشاطها في اللجنة الدائمة لمساعدة بلدان الخليج العربي، وفي المصرف العربي الأفريقي، الذي أنشئ عام ١٩٦٤ ولأسباب عديدة أوقف نشاطه بعد بعض الوقت، المساعدات بالموارد المأخوذة من

الصندوق الاحتياطي العام. حتى آب (أغسطس) من عام ١٩٦٦ بلغ المجموع الكامل للمساعدات الممنوحة عبر هذا الشكل ٣٨٤ مليون دولار (٥٧).

ومنذ عام ١٩٦٦ توقفت الكويت عن تقديم الاعانات من الصندوق الاحتياطي العام، باستثناء الحالات الخاصة، كالمساعدات إلى الدول العربية المجابهة لإسرائيل (قدمت الكويت حسب بعض المعطيات لهذه الدول ما مجموعه ٣١٠٠ مليون دولار). وفي عام ١٩٧٧، منحن من هذا الصندوق مبلغ ٣٠ مليون ليرة لبنانية لمساعدة المتضررين من الحرب الأهلية في لبنان (٥٨).

منذ عام ١٩٦٦ صارت القروض والديون المخصصة لمشاريع الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تمنح من الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي في البلدان العربي، والذي يعتبر حتى الآن، من أضخم المؤسسات ذات الأهداف المشابهة في العالم العربي. لقد تأسس هذا الصندوق في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦١، وحالياً يوازي رأسماله مليار دينار كويتي (٥٩). وقدم خلاله سبعة عشر عاماً من وجوده، ١١٠ قروض بمبلغ إجمالي يوازي ٤٣٥ مليون دينار كويتي (٦٠).

عدا ذلك، تعتبر الكويت من المشاركين النشطاء، وفي بعض الأحيان من المؤسسين، للمؤسسات المالية الإقليمية، والشبه إقليمية، وما بين الإقليمية، مثلاً: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (برأسمال قدره ١,٤ مليار دولار)، الصندوق العربي لمساعدة الدول الافريقية (١٨٥ مليون دولار)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في دول أفريقيا (٢٣١ مليون دولار)، صندوق مساعدات الأوبيك (رأسماله ١,٦ مليار دولار)، صندوق الخليج العربي (٦١).. الخ.

وقعت الكويت في السنوات الأخيرة، على عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية، لتمويل مشاريع لانماء الاقتصادي في الدول النامية، ومنها في جمهورية مصر العربية، سوريا، نيبال، البرازيل، المكسيك، السنغال وغيرها.

وهكذا يلحظ في الوقت الحالي تحرك كبير في نشاط الكويت لمد يد المساعدة للدول النامية، ويمكن الافتراض بهذا الصدد، إن المصلحة التجارية تعلو فوق كل شئ. وما الفوائد المرتفعة نسبياً على الموارد الممنوحة، والتي تصل في بعض الحالات إلى ١٤% (٦٢)، سوى خير دليل على ذلك.

في الخلاصة يمكن القول، إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، اصطدم في أواسط السبعينات بظواهر جديدة، وجدت تعبيراً لها في تصدير الرأسمال من الدول النفطية، خاصة من بلدان الخليج العربي، كما إلى الدول الرأسمالية المتطورة، كذلك إلى الدول النامية. ولم يعد يقتصر دور الدول النفطية المذكورة، على توريد مصادر الوقود الخام إلى الدول الصناعية المتطورة، إنما تحولت أيضاً إلى مقرض لها. إن ازدياد عمليات التسليف المالي بين دول المنطقة العربية والدول الرأسمالية وإنشاء مؤسسات مالية مشتركة، قد أدى إلى حلول الارتباط المتبادل للمصالح مع دور معين للبلدان الرأسمالية المتطورة، بدلاً من الارتباط الوحيد الجانب للدول النفطية.

إلاّ أن تعمق وتعقد هذه العلاقات الاقتصادية والمالية، يؤديان إلى عواقب اخرى على الدول المصدرة للنفط. فهذا، يسهل قبل كل شئ، زيادة تشابك مصالح الطرفين، والانجذاب التدريجي للدول النفطية إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لتشكل جزأه الغني، وكما في السابق، التابع. والحق يقال، إن هذه التبعية تحمل طابعاً مختلفاً بعض الشئ وتتحدد بعوامل اخرى. فهي تتجلى مثلاً، أن الدول المستخرجة للنفط، بتصديرها لرأسمالها إلى الغرب، تستطيع استخدامه في ميادين توظيف محددة ومقيدة جداً، تؤمن لها فوائد مرتفعة فقط، دون أن يكون عندها أي إمكانية

لمراقبة القطاعات الاقتصادية الرأسمالية. وبالتالي، فإن وظيفة الدول الأعضاء في الأوبيك تتحدد عملياً بكونها مصدرة للموارد المالية دون أن يقابل ذلك أي تأثير على نشاط الشركات. أضف إلى ذلك، الانخفاض العملي لمستوى الموارد الفعلية، بنتيجة التضخم وفقدان العملات الطليعية في دول الغرب لقيمتها. وتستخدم بالنتيجة الدول المتطورة صناعياً، الدولارات النفطية لتقوية قدرتها المالية الذاتية.

ويسهل هكذا نوع من التعاون على تغلغل الدول الامبريالية وتقوية نفوذها، كما في الدول النفطية، كذلك في الدول النامية من خلال نشاط المصارف والشركات المشتركة.

لا بد من الاقرار، إن المساعدات التي تقدمها البلدان الخليجية النفطية إلى الدول النامية الأخرى، تسهل كثيراً الوضع المالي الصعب لهذه الأخيرة، وتساعدها على تخطي مشاكلها الاقتصادية. ولا بد هنا من لفت الانتباه، إلى أن تدفق الموارد المالية من هذه البلدان، من حيث توزيعها على الدول النامية، يرتبط مباشرة بالأهداف السياسية والاقتصادية للدول النفطية. ويخصص القسم الأكبر من الموارد الممنوحة عن الطريق الحكومي، لبناء مشاريع البنية التحتية، التي يعتبرها الرأسمال الأجنبي من العوامل الأساسية، التي تخلق مناخاً استثمارياً أكثر ملاءمة للتوظيفات الخاصة. عدا ذلك، فهكذا شكل من التوظيفات يهدف إلى تحميل عبء المصاريف الناجمة عن السعة الكبيرة للرأسمال وطول الفترة الزمنية الضرورية لتسد المشاريع نفقاتها، على كاهل الدولة المستوردة للرأسمال.

ولوحظ في الفترة الأخيرة، منحى باتجاه بعض التخفيف لنسبة المصادر المالية المخصصة للبنية التحتية، وبزيادة نسبة الموارد المخصصة لتمويل المشاريع الصناعية. وساهم إلى بعض الحد بتطوير هذا المنحى، أن بعض الدول المدينة للرأسمال، والتي تعاني من وضع نقدي ومالي صعب جداً، تكون مضطرة إلى عدم تقييد وظيفة الدولارات النفطية كمصدر إضافي، بل أن تخصها بدور رئيسي في تمويل الاقتصاد. هذا يجب أن يساعد في التطوير الاقتصادي للبلاد من جهة، ولكن، ومن جهة اخرى، هكذا تبعية للاقتصاد بمصدر تمويل خارجي سترتبط هذه الدول بعلاقتها بالدول التي منحت القرض، ومنها الدول الإقطاعية ــ الملكية في الخليج العربي. وتسعى الأنظمة الرجعية في المنطقة إلى أن تستعمل هذه المساعدات لشبك سلاسل التبعية على الدول ذات التوجه الاشتراكي. إلاّ أن مساعدة الدول ذات التوجه الرأسمالي، تحتل المركز الأساسي في سياسة الدولارات النفطية للدول الخليجية، التي تستخدمها من أجل دفع تطور الدول المدينة بالطريق الرأسمالي، وهي تتماثل بالتالي مع المساعدات التي تقدمها الدول الامبريالية.

سيصبح بشكل عام، تسارع التطور الاقتصادي لبلدان الخليج العربي على اساس الدولارات النفطية، بالمقارنة مع الدول الأخرى غير المستخرجة للنفط، سبباً لتسارع عملية التمايز ضمن العالم العربي، مما سيؤثر على التطور الاجتماعي، كما لكل دولة على حدة، كذلك على المنطقة بأكملها.

وبالتالي، فإنه في الوقت الحالي من غير الممكن بمدلول واحد، تصنيف جوهر نقل وتحويل الرأسمال. الذي تقوم بهما الدول الخليجية. وتبرز تأثيرات إيجابية وسلبية للدولارات النفطية، على مسيرة نضال الدول النامية من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

مصادر البحث:

الفصل السابع

تأثير الدولارات النفطية السعودية
على الموقف السياسي في المشرق العربي

ن. ف. فالكوفا

تحتل العربية السعودية المكانة الثالثة عالمياً في استخراج النفط بعد الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وبالنسبة لحجم مواردها المالية، احتلت في الآونة الأخيرة المكان الثاني بعد ألمانيا الإتحادية، متخطية الولايات المتحدة. واستناداً لإحصاءات صندوق النقد العالمي، بلغت احتياطات ألمانيا الإتحادية ٣٣,٢ مليار دولار، والسعودية ٢٠,٥ مليار دولار، والولايات المتحدة ١٦,٧ ملياراً واليابان ١٤,٦ ملياراً، وذلك في أواسط عام ١٩٧٥. وفي الوقت الحاضر تزيد الاحتياطات النقدية للسعودية عن /٨٠/ مليار دولار (١).

هذه الموارد الضخمة تتدفق على السعودية بفضل استخراج النفط، الذي يعطيها أكثر من ٩٠% من موارد ميزانيتها (٢)، ذات الآفاق المحدودة للانفاق داخل البلاد التي ما يزال اقتصادها ضعيف التطور باستثناء استخراج النفط. ولقد سعى المسؤولون السعوديون منذ أواسط الستينات، إلى تطوير اقتصاد متعدد الفروع، بيد أن تنفيذ هذه السياسة يصطدم بصعاب كثيرة. فالدول الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، التي كانت تحاول أن تبقي السعودية مجرد مصدر للمواد الخام، ظلت طوال سنوات تضع جميع العراقيل الممكنة، في وجه تطوير فروع الاقتصاد الأخرى في البلاد. غير أن الأوساط الحاكمة في العربية السعودية، كانت تسير على النهج السياسي والاقتصادي الموالي للغرب، مما حمل الدول الامبريالية، مغيرة تكتيكها إزاء السعودية، إلى الولوج إلى الميادين النامية في الاقتصاد السعودي. وفي ظروف النمو الهائل لتدفق الدولارات النفطية في السبعينات، ظهرت إمكانات توقيع عقود ضخمة، لبناء المشروعات الاقتصادية وتوريد الآلات والتجهيزات.

ويتصف الاقتصاد السعودي الحديث، بتوجهه الوحيد الجانب إلى الأقطار الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة ، مما يخلق صعوبات جمة بالنسبة لتحقيق برامج التنمية. فالنمو الضعيف للبناء التحتي والنقص الحاد في الكوادر المؤهلة، يضعان كذلك العوائق على طريق بناء اقتصاد متنوع. ومنذ نهاية الستينات، أخذت تتطور بوتائر سريعة نسبياً الطاقة الكهربائية وصناعة مواد البناء وأعمال الري وشق الطرقات الحديدية. وتعرقل الأشكال الاقطاعية وشبه الاقطاعية لاستغلال الفلاحين، استخدام التقنية الحديثة والأسمدة في الزراعة. كما يتم نقل السكان البدو إلى نمط الحياة الحضري بوتائر سريعة في الآونة الأخيرة، وهذا ما يبدل البنية الريفية للسكان. وتتسع كذلك دائرة الخدمات التعليمية والصحية، ولكن هذا الاتساع لا يجري بالوتائر السريعة، التي يتطلبها بلد متخلف كالسعودية.

إن المستوى المرتفع لاستخراج النفط بالمستوى الحالي من الأسعار، يعطي ميزانية الدولة من الموارد ما لا تستطيع إنفاقه، حتى في ظروف النشاط الاقتصادي الواسع داخل البلاد. وهذا ما يوفر لها احتياطات نقدية ضخمة، وما يجعلها موقع اهتمام من قبل الدول الامبريالية. وفي الوقت نفسه، وباعتماد الأوساط الحاكمة في السعودية على هذه الاحتياطات من الموارد النفطية والنقدية، تملك إمكانية انتهاج سياسة خارجية نشطة تؤثر على الأقطار

المحتاجة للمساعدة، مظهرة بعض المرونة في علاقاتها مع الدول الإمبريالية، المهتمة باستيراد النفط السعودي والمشاركة في استثمار دولاراتها النفطية.

ومنذ بداية السبعينات، وبعد وفاة جمال عبد الناصر، أظهر المسؤولون السعوديون نشاطاً بارزاً من أجل زعامة العالم العربي، وأبدوا اهتماماً خاصاً في استخدام الدولار النفطي، لأغراض استخدام نفوذهم على الأقطار التي تحتاج إلى مساعداتهم المالية. وأصبح الدولار النفطي الركيزة الاساسية للاسرة السعودية الحاكمة، في سعيها لتعزيز مواقعها في العالم الاسلامي، وفي الاقطار العربية عام، وفي الأقطار العربية السائرة في طريق التحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية، والاجتماعية ــ السياسية التقدمية، وبذل الجهود الرامية إلى تعزيز الرجعية والامبريالية في العام العربي.

وقد ذكرت صحيفة "المدينة"السعودية عام ١٩٧٤، أن السعودية خصصت في ميزانية الدولة لعام ١٩٧٥/٧٤ وحدها، تقديم اعتمادات وقروض لدول أجنبية بحدود ٤ مليارات و٦٤٨ مليون ريال سعودي، أي ما يعادل ١٠% من الميزانية. وأكدت أن السعودية تولي من الاهتمام لمساعدة "الدول الصديقة"، مالا يقل عن اهتمامها بالبرنامج الخاص بتنميتها الاقتصادية (٣). ويصف المعلق الفرنسي بوليا تورو طبيعة المساعدات، التي تقدمها السعودية للدول "الصديقة"، أنها ترتبط بدرجة الخضوع السياسي (٤).

وفي السبعينات نشطت السعودية في استخدام الدولار النفطي، من أجل تحقيق غرضين أساسيين في المشرق العربي هما: تعزيز مواقعها من أجل تزعم العالم العربي، وتأييد القوى اليمينية في الأقطار الغربية ذات الأنظمة التقدمية، وفي الشرق الأوسط بشكل عام. وتحظى هذه الجهود بتأييد الدول الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة.

وتولي السعودية كذلك اهتماماً كبيراً، لاستخدام الدولار النفطي في تعزيز مواقعها في المؤسسات الدولية والإقليمية. ويشكل الإسهام السعودي في المصرف الاسلامي للتنمية، وفي الصندوق الأفريقي ــ العربي لمساعدة الدول التي تعاني من ارتفاع أسعار النفط، وصندوق التضامن الاسلامي، الذي تأسس وفقاً لمقررات مؤتمر لاهور للقمة الإسلامية (شباط/ فبراير ١٩٧٤)، ومؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية في كوالا لامبور (حزيران / يونيو ١٩٧٤) ــ القسم الأكبر من بين جميع المساهمين (٥). وبموجب مقررات مؤتمر الرباط للقمة العربية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤)، ساهمت السعودية في صندوق مساعدة دول المواجهة العربية، الذي تقرر له مبلغ مليارين و٣٥٠ مليون دولار. كما ساهمت في الصندوق العسكري (مليار دولار)، الذي ألحق به من أجل تمويل قيمة السلاح المورد إلى هذه البلدان (٦).

وليس من قبيل الصدفة أن تؤكد مجلة "ايكونوميست" البريطانية البارزة، أن الملك السعودي لا يعتبر الخليفة الروحي للإسلام فحسب، بل هو الخليفة المالي أيضاً (٧). وقد تجلى بوضوح، منذ بداية استخدام النفط، كسلاح سياسي في فترة الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة عام ١٩٧٣.

وتقدم السعودية مساعداتها الدولار نفطية بصورة خاصة، عن طريق اتفاقيات ثنائية، إلى الدول التي يهم المسؤولون السعوديون أن يعززوا القوى الحاكمة فيها (٨).

وبموجب مقررات مؤتمر الخرطوم في آب (أغسطس) ١٩٦٧، الذي جاء بعد "حرب الأيام الستة" مباشرة، بدأت السعودية تدفع سنوياً مساعدة لمصر والأردن ــ ضحايا العدوان، مقدارها / ٥٠/ مليون جنيه استرليني"، الكويت /٥٥/ مليوناً، وليبيا/ ٣٠/ مليوناً، وقد ذهب ثلثا هذه المساعدة تقريباً إلى مصر (٩).

وهكذا نجد، أن مصر حتى في أيام جمال عبد الناصر بدأت بتلقي المساعدة السعودية، حتى أنها كانت مضطرة في وضع الهزيمة العسكرية، أن توافق على سحب القوات المصرية من جمهورية اليمن العربية كشرط إجباري لتلقي هذه المساعدات. واضطر الملك السعودي لتقديم هذه المساعدة لمصر، تحت تأثير ضغط الاتجاهات المعادية لإسرائيل في العالم العربي كله. ولقد كانت هذه الخطوة ضرورية لحكام السعودية، من أجل أن يحافظوا على مركزهم داخل البلاد، وفي العالم الاسلامي كله بصورة عامة.

ويمكن القول، استنتاجاً انه في هذه الحالة، تم التوصل إلى حل وسط بين مصر والسعودية. ولم تستطع السعودية آنذاك، أن تملي على مصر شروطاً سياسية، إذ ظلت تسير في طريق تنموي تقدمي.

وبعد وفاة عبد الناصر، أخذت مصر تتلقى مبالغ ضخمة جداً من المال السعودي، حيث أخذت السعودية تبذل نشاطاً مكثفاً، لتقريب مصر من القوى الرجعية في العالم العربي والدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة. وقد ساعدت الدولارات النفطية السعودية بدرجة كبيرة، على تحول القيادة المصرية الجديدة عن خط السياستين الداخلية والخارجية، الذي كان ينتهجه الحكم الثوري ــ الديمقراطي الذي كان عبد الناصر على رأسه.

بدأ التقارب السعودي ــ المصري مع زيارة الملك السعودي فيصل لمصر في حزيران (يونيو) عام ١٩٧١ حيث وعد أنور السادات، كما ذكرت الصحف، بعدم تدخل مصر في الشؤون الداخلية للجزيرة العربية وعدم تقديم الدعم لليمن الجنوبي. ورداً على ذلك، قدمت السعودية لمصر منحة بحدود /٣٠/ مليون جنيه استرليني، مع الوعد بزيادة حجم المساعدة المالية السنوية لها. وتلا ذلك التسهيلات، التي قدمها السادات للقوى اليمينية داخل البلاد، وإضعاف التعاون مع الإتحاد السوفياتي، وإبعاد مصر تدريجياً عن الأنظمة العربية التقدمية، وتقريبها من الأنظمة الرجعية، وعلى رأسها السعودية، وأخيراً الصفقة المنفردة مع إسرائيل.

إن استعمال العربية السعودية للنفط، كسلاح سياسي خلال الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة، ساهم، إلى درجة كبيرة بتقريبها من مصر، وتلا ذلك الدخول المباشر للدولارات النفطية إلى هذا البلد.

ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٤، قدمت السعودية لمصر ما يزيد عن مليار دولار من المساعدات، بما في ذلك تسديد قيمة صفقة طائرات "الميراج" الفرنسية. وأثناء زيارة الملك فيصل لمصر في آب (أغسطس) ــ ١٩٧٤، قدمت السعودية لمصر هبة بمقدار / ٣٠٠/ مليون دولار (١٠). وفي تموز (يوليو) ــ ١٩٧٥ قدم الملك خالد لمصر، أثناء زيارته الرسمية لها، "هدية" اخرى مقدارها /٦٠٠/ مليون دولار للتخفيف من الأعباء المصرية. (١١).

وينبغي التنويه عن، أن مصر كانت تتلقى حتى أيلول (سبتمبر) ــ ١٩٧٥ الدولارات النفطية السعودية، بوصفها من دول المواجهة مع إسرائيل. ومن المعروف أن مصر وقعت منذ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، الاتفاق المنفصل مع إسرائيل، الذي ينهي الأعمال العسكرية بين مصر وإسرائيل (١٢). وقد ذكرت صحيفة "تايمز"، في معرض تعليقها على اتفاقية سيناء، أن مصر ما كانت لتقدم على هذه الخطوة لو لم تتلق تأييداً من جانب السعودية؛ سندها السياسي والمالي الأساسي (١٣). وألمحت مجلة (الايكونوميست) أيضاً إلى هذه الفكرة حين قالت: "إن مصر لا يمكن أن تتوصل إلى مثل هذه الاتفاقية، إلاّ بعد أن تحصل على موافقة السعودية التي تقدم لها المساعدة المالية الضخمة" (١٤).

وبعد اتفاقية أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥، بدأت مصر تتلقى مساعدات سعودية دولار نفطية، من أجل التحول عن سياسة الصداقة والتعاون مع الدول الاشتراكية، وخاصة الإتحاد السوفياتي، والتقارب مع الولايات المتحدة والقوى الرجعية في العالم العربي، والابتعاد عن مبادئ الثورة المصرية داخل البلاد (١٥).

وفي شباط (فبراير) عام ١٩٧٦، وافقت السعودية على أن تقدم لمصر مبلغ مليار دولار لشراء أسلحة من الدول الغربية، وقدمت لها خلال يومين /٣٠٠/ مليون دولار كمساعدة (١٦). ويمكن اعتبار هذه المساعدة، عربوناً مقدماً لمصر عن الغائها من طرف واحد في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٦، لمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية ــ السوفياتية التي عقدت في ٢٧ أيار (مايو) ــ ١٩٧١.

كذلك بذلت السعودية جهوداً كبيرة، من أجل ممارسة النفوذ على الدولتين الأخريين المواجهتين لإسرائيل، وهما الأردن وسورية.

وقد قدم الملك فيصل، في أول زيارة رسمية لسورية في كانون الثاني (يناير) ــ ١٩٧٥ ، مساعدة مقدارها / ٥٠/ مليون دولار بوصفها من دول المواجهة (١٧). وكانت حصة سورية من صندوق مساعدة دول المواجهة مليار دولار، أي ما يقارب نصف مخصصات الصندوق (١٨).

أما الأردن، فقد بدأ يتلقى المساعدة المالية السعودية منذ ١٩٦٧، بوصفه إحدى ضحايا العدوان، وذلك بموجب مقررات مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم في آب (أغسطس) عام ١٩٦٧. كما تلقى بعد ذلك جزءاً من مساعدات صندوق دول المواجهة، والذي كانت السعودية الممول الأول له. وتلقى الأردن هبة من السعودية مقدارها /٥٧/ مليون دولار، وذلك أثناء زيارة الملك فيصل في كانون الثاني (يناير) ــ ١٩٧٥، تبعها اتفاقية بين البلدين تعهدت السعودية بموجبها، بتمويل مشتريات الأردن من السلاح الاميركي وذلك في آب (أغسطس) ١٩٧٦. وأشارت الصحافة البريطانية آنذاك، إلى أن السعودية أعلمت الأردن أنها لن تقدم له المساعدة النقدية، إذا كان الأردن يرغب في شراء الأسلحة من الإتحاد السوفياتي (١٩).

كذلك توصلت السعودية إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، لتقديم المساعدة المالية. ولم تتوفر منذ فترة طويلة أية معلومات لدى وسائل الاعلام عن حجم هذه المساعدة. وبعد مؤتمر قمة الرباط في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٤، واعتراف السعودية الرسمي بالمنظمة، قدم السفير السعودي في بيروت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ لرئيس المنظمة السيد ياسر عرفات، مساعدة مالية مقدارها ٨,٥ مليون دولار تقريباً (٢٠). ويعتبر هذا المبلغ هزيلاً، بالمقارنة مع حجم المساعدات التي تقدمها السعودية لبعض الأقطار العربية، ومن الممكن الافتراض، أن المنظمة كان بوسعها أن تتلقى مبالغ أكبر من ذلك بكثير، لو أنها تقاربت مع الدول الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومع القوى الرجعية في العالم العربي وعلى رأسها السعودية.

في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٥، كتبت مجلة "تايم" الأميركية تقول "إن الملك السعودي فيصل، هو الممول الأول للمصريين والسوريين والأردنيين ولمنظمة التحرير" (٢١). وعلى الرغم من أن حجم المساعدات لكل من سوريا والمنظمة، لا يمكن مقارنته مطلقاً بحجم المساعدة التي قدمت لمصر، يعطي هذا القول أساساً إضافياً للافتراض، أن الواردات السعودية من الدولارات النفطية إلى الأنحاء المختلفة في العالم العربي في الكثير من الأحيان، غير مصرح عنها.

كذلك استخدام حكام السعودية الدولارات النفطية، من أجل حل المشكلة اليمنية لصالح القوى الرجعية في اليمن، على الرغم من بقاء الحكم الجمهوري. بصرف النظر عن الضغوط، التي مارسها ملوك اليمن والعربية السعودية.

وبدأت السعودية بتمويل الملكيين اليمنيين وعملائهم، بعد انتصار الثورة اليمنية في ٢٦ أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٢، محاولة تسهيل إشعال حرب أهلية في شمال اليمن. وبعدما بدأ الملكيون اليمنيون بتلقي المساعدات السعودية، طلبت حكومة الجمهورية العربية اليمنية المساعدة من الرئيس عبد الناصر، الذي أرسل إلى اليمن وحدات عسكرية مصرية، من أجل مساعدة الجمهورية اليمنية. وهكذا اصطدمت عملياً في اليمن القوتان الكبيرتان المتصارعتان في العالم العربي: مصر الناصرية، المتزعمة للقوى الطليعية في العالم العربي، والسعودية العربية الملكية، حصن القوى الرجعية في المشرق العربي.

وافق الحكام السعوديون في آب (أغسطس) عام ١٩٦٧، أي بعد حرب الأيام الستة، على تقديم المعونة المالية إلى مصر، التي تضررت بشدة من العدوان، شريطة سحبا لقوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية. ولم يوافق الملك فيصل على تقديم هذه المساعدة شهرياً، إنما خلال ربع السنة، لكي يتم البدء بتقديمهما فقط، بعد الانتهاء من سحب القوات المصرية (٢٢). وهكذا استغلت الأوساط الحاكمة في العربية السعودية الوضع المعقد، الناشئ بعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، التي اقمت بها إسرائيل ضد الدول العربية، لتضعف مواقع القوى الجمهورية في اليمن الشمالي.

وفي نيسان (أبريل) ١٩٧٠، توصلت السعودية، واليمن الشمالي إلى اتفاقية، تنهي رسمياً الحرب التي دارت سنوات طويلة داخل اليمن الشمالي (٢٣). ووصفت صحيفة "الأهرام" هذه الاتفاقية، أنها ألحقت ضربة شديدة بالجمهوريين، وحرمتهم من المكتسبات الأساسية للثورة (٢٤). أما مجلة "الايكونوميست" البريطانية، فقط ذكرت، في معرض تعليقها على الاتفاقية، أن مواقف الحكومة اليمنية وتوجه سياستها الخارجية، سترتبط من الآن إلى حد كبير بالسعودية (٢٥).

وفي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧١، اعترفت السعودية رسمياً بجمهورية اليمن الشمالي، وأخذت العلاقات الثنائية بين البلدين تتطور، وبدأت اليمن تتلقى المساعدات السعودية. وفي الوقت نفسه، بدأت اليمن تتقارب مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة (٢٦).

حاولت العربية السعودية للوهلة الاولى، أن تلعب في لبنان دور "مصلح سلام" ، وكان واضحاً، أن حكام السعودية، من خلال صرفهم للمبالغ النقدية الهائلة في تمويل قوات الردع العربية العاملة في لبنان، والمشاركة المباشرة في تركيب هذه القوات (بالرغم من الضعف الكبير للقوات العسكرية في السعودية)، حاولوا تثبيت مواقعهم في هذا البلد العربي المهم من الناحية الاستراتيجية، ورفع، بموازاة ذلك، شأن العربية السعودية في العالم العربي. وخصصوا الدولارات النفطية لتحقيق، قبل كل شئ، أغراضهم السياسية الخاصة. وهنا يدور الحديث بشكل أساسي، حول الصراع من أجل الزعامة في العالم العربي، ولتثبيت مواقع الأوساط الحاكمة في السعودية، في العالم الاسلامي، وعلى الساحة العالمية عامة.

بالإضافة إلى استخدام الدولارات النفطية، لممارسة النفوذ على الأقطار العربية، استخدم الحكام السعوديون هذه الدولارات في المشروعات الاقتصادية وخاصة تكرير النفط، في الدول الغربية والولايات المتحدة، وكذلك في طلب الشركات والخبراء من الدول الغربية، للمساهمة في لأعمال الجيولوجية وإقامة مشروعات صناعية في السعودية.

ومعنى هذا، أن الدولارات النفطية استخدمت هنا، لتطوير أشكال جديدة من التعاون من الدول الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مما يؤثر بصورة طبيعية على وضع القوى في الشرق الأدنى.

يمكن أن نبرز، استنتاجاً، المهمات الأساسية التالية التي يضطلع بها الحكام السعوديون، معتمدين على الدولارات النفطية وعلى مساندة الدول الامبريالية، التي تعتمد على السعودية كخيط وصل مع العالم العربي.

١ ــ تعزيز النفوذ السعودي في العالم الاسلامي، وفي المشرق العربي بصورة خاصة، وتحقيق الزعامة على العالم العربي.

٢ ــ تصحيح مسار الأنظمة في الأقطار النامية.

إن أحداث الشرق الأوسط الأخيرة، أدخلت تصحيحات على السياسة السعودية الدولار نفطية. فعلى اثر توقيع اتفاقية الصلح المنفردة المصرية ــ الإسرائيلية، أعلنت السعودية رسمياً عن وقف مساعدتها المالية لمصر وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية اخرى ضد نظام السادات. ولما كانت هذه الاتفاقية قد أعدت ووقعت تحت إشراف الولايات المتحدة ، فقد أدى هذا إلى تردي العلاقات السعودية ــ الأميركية. وأصبح الهدف للسياسة السعودية تعزيز التحالف المعادي للسادات. ولكنها في الوقت نفسه، تسعى إلى تعزيز هذا التحالف تحت شعار الإسلام والقومية العربية لإضعاف الاتجاه المعادي للامبريالية لهذا التحالف.

الفصل الثامن

الدولارات النفطية في مصر

ب. ن. غاشيف

اعتبر اجتذاب الدولارات النفطية إلى مصر ما بين أعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨، جزءاً لا يتجزأ من السياسة المسمّاة بسياسة "الانفتاح"، التي هدفت لخلق ظروف تؤدي إلى تطور سريع للرأسمالية في جمهورية مصر العربية. لذلك، فإن استعمال الدولارات النفطية لم يؤثر على المجالات المالية الاقتصادية فحسب، وإنما على المجالات الاجتماعية والسياسية أيضاً.

وباعتراف كثير من المصادر، ومن ضمنها المصادر الغربية، فإن سياسة "الإنفتاح" أظهرت بشكل جذري عجزها عن حل المصاعب الاقتصادية التي تواجه البلاد. وحسب شهادة المجلة اللندنية "إيكونوميست"، قدر نقص تجارة مصر الخارجية عام ١٩٧٦، بـــ ٢,٥ ــ ٣ مليار دولار من البضاعة الوطنية المقدرة بـــ ١١ مليار دولار، وقدر الدين الخارجي ما بين ١٥ و١٨ مليار دولار. وهدر ثلث الميزانية على شراء الأسلحة واحتواء الجيش، الذي يبلغ تعداده ٨٥٠ ألف جندي (١). وفي عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، زادت المصاريف العسكرية عن نصف الاستهلاك الاجتماعي (٢).

تميزت زيادة الاستيراد من البلاد الرأسمالية، بنمو سريع للعجز في العمليات الجارية لميزان المدفوعات وفي سنوات معينة على سبيل المثال (٣)، تضاعف العجز تقريباً من ٢٢٤ مليون في عام ١٩٧٣ إلى ٥٢٥ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٤. وغطت موارد التصدير نصف وأحياناً ثلث حجم الاستيراد، وبلغ العجز المشار إليه في عام ١٩٧٥/ ٩٥٠/ مليون جنيه مصري، وقدر في عام ١٩٧٦ بـــ ١,٢ مليار جنيه مصري (٤).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن مصر تدفع سنوياً ٢٥٠ مليون مليون جنيه مصري سداداً لدين مقسط طويل ومتوسط المدى، فإنها تضطر إضافة إلى ذلك، للالتجاء إلى الاستلاف المصرفي القصير الأمد، لمبالغ تقدر بـــ ٩٠٠ مليون جنيه مصري في العام، بفائدة تتراوح ما بين ١٤% و١٨%. وقد وصل عجز ميزان المدفوعات (قبل الحصول على الاعلانات) في عام ١٩٧٥ إلى ٢,٤ مليار جنيه مصري. وفي عام ١٩٧٦ كان يجب أن يرتفع هذا الرقم (٥).

وفي الفترة الواقعة ما بين حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٦، أشير إلى نمو عجز المدفوعات في الحسابات الجارية، بأربعة أضعاف وتضاعف دينها الخارجي (٦). (قبل الحصول على الاعلانات).

وحسب قول نائب وزير الاقتصاد في جمهورية مصر العربية، فإن اجتذاب الموارد الحالية من الخارج لتحقيق المهمات التخطيطية، قد ارتفع من ٥٠ مليون عام ١٩٧٣ إلى ٦٠٠ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٦. وبما أن هذه الموارد المالية كانت غير كافية إطلاقاً، فإن الحكومة اضطرت لتوسيع الاستلاف من المصادر الداخلية (عن طريق نقص التمويل بشكل رئيسي) من ٣٣٠ مليون جنيه إلى ٦٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٦ (٧). وبالنتيجة ظهر نمو سريع للأموال المتداولة، الذي وصل في السبعينات وسطياً إلى ٢٥% في العام، بتضخم بلغ ٧,٥% من الانتاج الوطني (حسب الأسعار الجارية) . وتزايدت عمليات التضخم بشكل مفاجئ. ووصلت الزيادة في الأسعار والخدمات إلى ٢٠ ـــ ٢٥% سنوياً. وفي عام ١٩٧٦ وصلت إلى ٣٥% (٨).

وزادت مصاريف الاستهلاك الخاص. فقد زادت أسعار المواد الغذائية، وخاصة المستوردة من بلاد الغرب أكثر من ١٠٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٥، ووصلت إلى ٢٦٧ مليون جنيه مصري من أصل المبلغ المخصص للاستيراد، والمقدر بـــ ١,٥ مليار جنيه مصري. وارتفعت وتيرة شراء السيارات، المستوردة من قبل قسم من السكان الأغنياء بشكل ملموس، بفضل اتساع الاستيراد بدون نقل العملة الصعبة وتخفيف قيود الاستيراد. وزادت تكلفة استيرادها من ١٢٤ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٤ إلى ٢٦٠ مليون في عام ١٩٧٥ (٩). وكذلك يمكننا أن نقول عن الكثير من مواد الرفاهية.

وساعد الارتفاع السريع للاستهلاك الخاص والعام على خفض كبير لمستوى التراكم الداخلي. الذي وصل في عام ١٩٧٤ إلى ٦,٦% (١٠) بالمقارنة مع ١٥% في عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ و٩% في ١٩٦٩/ ١٩٧٠. وفي السبعينات انخفض حتى ٢% عن الناتج الوطني الداخلي (١١).

وبسبب الامكانات المحدودة لتوسيع مصادر التراكم الداخلية، فإن الحكومة المصرية تقوم بجهود هامة في سبيل البحث عن الوسائل المفقودة في الخارج. ان جمهورية مصر العربية، كبلد دخل في طريق التطور الاقتصادي السريع، لا تستطيع أن تسمح باختزال مفاجئ لمخصصات أهداف التطور، لأن هذا سيسبب هزات اقتصادية واجتماعية، نتيجة تخفيض المدخولات وعدد الموظفين، العاملين في المؤسسات. وزادت مصاريف توظيفات الأموال من ٤٧٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٣ (وحتى في ظروف التضخم، يكاد لا يزيد عن مستوى أعوام ١٩٦٥ ـــ ١٩٦٦)، إلى ١١٦٩ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٦ (في الأسعار الجارية) (١٢).

بدأت الدولارات النفطية تدخل مصر بحجوم مختلفة بعد حرب عام ١٩٦٧. وحسب قرارات مؤتمر الخرطوم في العام نفسه، تسلمت مصر ١٠٨ ملايين مصري على شكل هبة سنوية بالعملة القابلة للتحويل، وانخفضت بعد ذلك على اساس المقررات المشار إليها. وكان يجب أن تزيد هذه الارساليات عن ٦٠ مليون جنيه مصري ف عام ١٩٧٧، وخاصة بسبب إيقاف المساعدة من جانب ليبيا (١٣).

أنشئت في مصر في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧١، أولى المؤسسات المالية من أجل اجتذاب العملة الصعبة إلى البلد، وهي "المديرية العامة للاستثمارات العربية والأجنبية" و"البنك المصري العالمي للتجارة الخارجية". بعد ذلك في عام ١٩٧٢، دخلت في تمويله، بالإضافة إلى ودائع دبي وأبو ظبي البالغة أكثر من ٥ ملايين جنيه استرليني، رؤوس الأموال الكويتية (٢ مليون جنيه استرليني) والليبية (١٠ ملايين جنيه استرليني) والعمانية (٢ مليون جنيه استرليني)، وأعيدت تسمية هذا البنك "بالبنك العربي العالمي". وهكذا انتقلت جمهورية مصر العربية إلى سياسة نشيطة، للتعاون مع رأس المال النقدي للبلاد العربية المصدرة للنفط (١٤).

ازداد اهتمام الزعماء المصريين، بعد حرب عام ١٩٧٣، بهذا المصدر الجديد لإدخال العملات الصعبة. وقد قال الرئيس أنور السادات، في خطابه يوم ٣ أبريل (نيسان) عام ١٩٧٤: "مهما استطعنا أن نجند من المصادر المحلية، فإننا سنكون دائماً بحاجة إلى المصادر الأجنبية.. ولهذا فإني أردت أن أشير إلى أهمية الرأسمال العربي. فإن الدول العربية المصدرة للنفط. تملك فوائض مالية ضخمة، والتي ستزداد عدة مرات بفضل زيادة الأسعار النفطية بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول). ويهتم أصحاب رؤوس الأموال هذه باستغلال قسم منها في مصر، وكذلك في دول عربية اخرى. انهم بعملهم هذا يتبعون شعورهم القومي وحسابهم الاقتصادي الصحيح، أخذا بالاعتبار تأرجح النظام النقدي العالمي، وخطر الاستثمار في بقع اخرى عديدة من العالم" (١٥).

ولم تتحقق حسابات القيادة بشكلها الكامل. ومن الضرورة أن نشير، إلى، أنه حتى عام ١٩٧٧ تزايد الثقل النوعي للقروض، التي تقدمها البلاد العربية المصدرة للنفط إلى مصر. فحسب معطيات الصحافة المصرية حول الوضع حتى منتصف عام ١٩٦٦، فإن حصة البلاد العربية في تقديم القروض إلى مصر لم تزد عن ١٠ ــ ١٥% واستعمالها عن ١٠% (١٦)، بينما وصلت حصة كل من البلاد العربية وإيران في تقديم الدين إلى ٨٠% تقريباً في عام ١٩٧٥ (١٧).

وخصصت لمصر في عام ١٩٧٤ نسبة ٣٠% من مجموع تعهدات أعضاء الأوبيك، المتضمنة تقديم مساعدات على أساس مزدوج لبعض البلدان المستوردة للنفط. وعدا عن ذلك، فإن الدولارات النفطية دخلت إلى مصر عن طريق المؤسسات المالية العالمية والغربية. وخصص إتحاد البنوك الفرنسية العربية. الذي يتألف احتياطه من الدولارات النفطية، جانباً رئيسياً من الاستثمارات والقروض للبلاد العربية وبصورة خاصة لمصر، وذلك من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥. ولكن كان من الصعب الاستفادة من القروض المتلقاة منه، نظراً لأن توظيفات الأموال العربية فيه هي توظيفات قصيرة الاجل، تتراوح مدتها من عدة أيام إلى ستة اشهر.

كانت السعودية والكويت الموردين والدائنين الأساسيين لمصر في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥، (حوالي ٣/ ٢) وكذلك إيران. أما الامارات العربية المتحدة وأبو ظبي وقطر، فقد خصصت مبالغ قليلة.

وجه القسم الرئيسي من الدولارات النفطية لتخفيف عجز ميزان المدفوعات المصري. أما القسم الثاني من حيث الأهمية، فكان لإعادة تجهيز قناة السويس. كما خصص قسم مهم للمساعدة العسكرية. ولم يشر إلى موضوعات معينة في الالتزامات المتعلقة بتمويل التطور الاقتصادي والتي تحتل كقاعدة حصة قليلة.

ونشير على سبيل المثال إلى الاستثناءات التالية القليلة من هذه القاعدة. فقد أسست في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٤، شركة عربية "صامد"، لأجل تمويل بناء خط أنابيب للنفط من السويس إلى الاسكندرية، برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار، ووافقت كل من السعودية والكويت وقطر وأبو ظبي على توظيف ٢٠٠ مليون دولار في

الشركة، ووقعت مصر في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٦ في الكويت مع الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية على قرض بــ /٤٠/ مليون دولار، لتمويل مشروع زيادة قوة المحطة الكهربائية في مرفأ أبي قير بالاشتراك مع فرنسا ومدة القرض هي ١٥ سنة، من ضمنها فترة سماح لمدة ٥ سنوات بفائدة ٤% سنوياً (١٨). ويعتبر الصندوق السالف الذكر من المؤسسات الاقليمية، التي تمول مصر، فقط ازداد رأس ماله في عام ١٩٧٦ من ١٠٢ إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي (١ دينار كويتي = ١,٣٠ جنيه مصري = ٣,٤ دولار). وحسب تصريح وزير الاقتصاد المصري، فإن مصر زادت من مساهمتها في الصندوق من ١٠,٥ إلى ٤٠,٥ مليون دينار كويتي. وكان يجب على الصندوق أن يشارك في تحقيق القسم الثاني من مشروع توسيع قناة السويس بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه مصري (بالعملة الصعبة) (١٩).

ومنذ بداية عام ١٩٧٤ وحتى منتصف عام ١٩٧٦، وصلت الالتزامات النقدية للصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالنسبة لتمويل مصر إلى مبلغ ٧٧,٥ مليون دينار كويتي، منها حوالي الثلث على شكل هبة دون مقابل، والباقي على شكل أقساط سنوية لمدة ٢٠ عاماً بفائدة قدرها ٦% سنوياً مع فترة سماح الخمس سنوات. والتزم الصندوق في جمهورية مصر العربية بتمويل بناء معمل سماد في طلخ، وتوسيع معمل الإسمنت في نور، ومشروع ارواء القاهرة، وبناء خزانات مياه في حلوان ويقدر مجموع التزامات الصندوق لاحدى عشرة دولة، خلال هذه الفترة بــ ٣٤٧,٨ مليون دينار كويتي، خمسها لمصر التي احتلت المركز الثاني بعد الجزائر من بين البلدان المستفيدة، حيث منح الصندوق للجزائر / ٨٤,٤/ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٤، لتجهيز الموانئ بمنشآت لتصدير الغاز السائل في أرزيف (وقد حظي هذا المشروع كما هو معلوم باهتمام الولايات المتحدة الأميركية بشكل بالغ وكذلك البلدان الرأسمالية في أوروبا الغربية). ويتلقى السودان من الصندوق مبلغاً ليس بالقليل، وهو /٣٠/ مليون دينار كويتي. وبالمناسبة، يقوم السودان بدور هام في تنفيذ الخطط المحلية في حوض البحر الأحمر، والتي تتعهدها جماعة من الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها السعودية المتميزة بمسايرتها للامبريالية (٢٠).

وهكذا تنعكس بوضوح، المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المصدرة للنفط في الخليج العربي مع الأنظمة المحافظة، وكذلك المصالح المرتبطة بالأوساط الامبريالية الغربية في توجيه السياسة التسليفية للصندوق. وبهذا فإن دوراً هاماً في تنفيذ أهداف الأوساط المشار إليها يقع على مصر.

تم في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٦، التوقيع على اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وبين السعودية، لتحقيق مشروع مشترك لمجمع زراعي ــ صناعي بمساحة ٣٠ ألف فدان (١ فدان = ٠,٤٢ هكتار) في محافظة التحرير. ويبلغ الانتاج السنوي لهذا المشروع ٥٠ ألف طن من أنواع الخضار والفواكه المعدة للتصدير (٢١).

وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٧٦، ذكر أن كلا من أبو ظبي وقطر ستوظف / ٢٢٥ / مليون دولار في مصر. وقد تم الاتفاق على هذا في فترة زيارة أنور السادات إلى بلدان الخليج العربي في شباط (فبراير). وفي ذلك الشهر أيضاً، قدمت عمان مبلغ ٤,٠٦ ملايين دولار "لتدعيم الاقتصاد المصري" (٢٢).

في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٦، افتتح في القاهرة مكتب جمعية الاستثمارات العربية برأس مال /٣٠٠/ مليون دولار، وشاركت فيها السعودية والسودان ومصر وقطر وأبو ظبي والبحرين وسورية والعراق والأردن وتونس ومراكش وليبيا وعمان (٢٣).

وفي هذا الشهر نفسه، وافقت المديرية العامة للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر، على المشروعات المشتركة المصرية ــ السعودية ــ الكويتية بكلفة ١٦٠ مليون جنيه مصري. وقد تضمنت هذه المشروعات بناء بيوت سكنية وتطوير المواصلات وإنتاج مصاعد كهربائية ورافع، وبناء فنادق ومستشفيات، وكذلك إنتاج كرتون ومواد تجميل. عدا عن ذلك، وافقت المديرية على ٢٠ مشروعاً مصرياً ــ كويتياً بتكلفة ٥٨,٦ مليون جنيه مصري. واقترح استخدام هذا الرأسمال في بناء البيوت في كل من منطقة الزمالك والمقطم في القاهرة، وفي الانتاج السمكي والمرافق السياحية والخ... (٢٤).

وأثنت لجنة مجلس الشعب للشؤون الصناعية في جمهورية مصر العربية، على توقيع الحكومة لاتفاقية الدخول في الشركة العربية للخدمات النفطية برأسمال عام قدره ١٠٠ مليون دينار كويتي. وتتألف الشركة من تسع دول عربية، أعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية، سورية، العراق، ليبيا والجزائر. وبلغت أسهم مصر في هذه الشركة ٧٥٠ ألف دينار كويتي (٢٥).

وقد تم تأسيس شركة عربية عالمية للسياحة والفنادق برأس مال قدره /٢٠٠/ مليون دولار، وصلت حصة مصر فيها إلى ٢٥% بالعملة المحلية. أما الباقي ٧٥%، فقد خصص للمشاركين الآخرين بالدولار ومن ضمنهم البنك العربي العالمي (مصر) ٤٠ مليون دولار، ليبيا ــ ٤٠ مليون دولار، أبو ظبي ــ ٤٠ مليون دولار، الكويت ــ ٣٠ مليون دولار، السعودية ــ ١٠ ملايين دولار وشارك من الجهة المصرية كل من المؤسسات الحكومية التالية: البنك الوطني المصري، بنك مصر وشركة التأمين "مصر" (٢٦).

وقد تعاونت إيران في عهد الشاه مع مصر على أساس ثنائي. ففي تموز (يوليو) عام ١٩٧٦، وبعد المحادثات المصرية ــ الإيرانية للتعاون الاقتصادي، تم التوقيع على اتفاقية لتأسيس شركة النسيج المصرية ــ الإيرانية، برأسمال ثابت قدره ١٥ مليون جنيه مصري مقدم من الجهتين مناصفة. وقدمت إيران للشركة قرضاً بـــ ١٠ ملايين جنيه مصري. واتفق كذلك على زيادة رأس مال شركة السفن المصرية الإيرانية من ١ إلى ٣ ملايين دولار.

ومن المعتقد أن إيران ستشارك [*] في إنشاء المجمع الكبير لإنتاج السماد على أساس الفوسفور المصري والكبريت الإيراني. وبلغت تكلفة المشروع ٤٠٠ مليون دولار. وتبغي إيران تقدم قرض سنوي بحدود ٦٠ مليون دولار، "لأجل حل مشكلات عدم كفاية المنشآت الصناعية" في الصناعة النسيجية المصرية وصناعة السكر (٢٧).

وأخيراً فإن أحد مصادر الدولارات النفطية، هي المبالغ التي يحولها المصريون الذين يعملون في الدول العربية المصدرة للنفط.

ويجب أن نشير إلى أن القسم الرئيسي من مشروعات الحكومة المصرية، لاجتذاب الدولارات النفطية بهدف تشغيلها لا تزال قيد المخططات.

---

[*] من المفهوم أن هذه المشروعات قد أوقفت بعد الإطاحة بالشاه.

وحتى عام ١٩٧٦ فإن القسم الرئيسي من الدولارات النفطية قد دخل إلى مصر على شكل هبات. وحسب مقررات مؤتمر القمة في الرباط عام ١٩٧٤، فإن مصر وسورية حصلتا معاً على مليار دولار. وكانت هذه هي الدفعة الوحيدة التي تمت في عام ١٩٧٥، وبعد ذلك لم تتلق مصر مثل هذه الدفعات.

وعقد في ١٠ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧ في الرياض، اجتماع لوزراء خارجية الدول المناهضة لإسرائيل، مع حضور ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة زملائهم من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين.

وأعلن بعد الجلسة الاستثنائية، التي عقدها وزراء خارجية الدول العربية النفطية في القاهرة في ١٥ كانون الثاني (يناير)، أن في عام ١٩٧٧ ستتلقى مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مساعدة من هذه الدول بقدر ١٤٦٨ مليون دولار. واقترح تقسيم القيمة المشار إليها في عام ١٩٧٧ على الشكل التالي: لكل من مصر وسوريا ــ ٥٧٠ مليون دولار، الأردن ٣٠٠ مليون دولار، منظمة التحرير الفلسطينية مليون دولار (٢٨).

وصلت جملة الهبات لمصر في عام ١٩٧٣ إلى ٢٨٦ مليون جنيه مصري، وفي عام ١٩٧٤ إلى ٤٣٩ مليوناً، وفي عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٦ مليون جنيه مصري: والمجموع خلال ثلاث سنوات ــ ١١١١ مليون جنيه مصري أو حوالي ٣ مليارات دولار (٢٩). عدا عن ذلك، فقد اقترحت البلاد العربية وكذلك إيران على مصر في عام ١٩٧٥ ديوناً وقروضاً بمبلغ إجمالي قدره /١٦٥٠/ مليون دولار، من ضمنهم السعودية ــ ٦٠٠ مليون، الكويت ٥٠٠ مليون، أبو ظبي ١٥٠ مليوناً، قطر ١٠٠ مليون، إيران ٣٠٠ مليون دولار (٣٠). وحسب ترتيب استخدام مصر للديون المشار إليها من البلدان العربية وإيران بهذا المبلغ، فإنها بالواقع لم تستطع في عام ١٩٧٥ استلام أكثر بقليل من مليار دولار.

وهكذا كانت المدخولات العامة لمصر من الدول العربية المصدرة للنفط وإيران، خلال ثلاثة أعوام (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) على ما يظن حوالي ٤ مليارات دولار، أو ١,٣ مليار دولار في العام، وهذا أقل من الحد الأدنى المطلوب وهو (٢,٤ مليار دولار).

وتعقد الوضع بالنسبة لمصر بانخفاض مدخولاتها من الدولارات النفطية في عام ١٩٧٦، فازداد الضغط المشترك في هذا العام للدول الامبريالية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية وكذلك الأنظمة العربية الرجعية على حكومة مصر، من أجل إرغامها على السير بطاعة أكثر في الخط المناسب لهم. ويمكننا القول إن السادات قد خضع لتأثير "السلاح النفطي".

ومنذ عام ١٩٧٥، اتفقت الأنظمة العربية الرجعية على تنسيق مساعداتها لمصر. وأنشئ حينئذ "صندوق بلدان الخليج من أجل تطوير مصر" (فيما بعد ــ صندوق الخليج) برأسمال قدره ١,٣ مليار دولا، ويزيد في أغسطس (آب) عام ١٩٧٦ إلى ملياري دولار، واشتركت فيه السعودية بــ (٤٠%) والكويت (٣٥%)، والإمارات العربية (١٥%) وقطر (١٠%) (٣١). وصرح أنور السادات أن صندوق الخليج سيراقب من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والإعمار (٣٢). وأشارت وكالات الأنباء الغربية كذلك إلى "أن وظيفة وشكل هذا الصندوق، يعكسان التفهم (والحذر في الوقت نفسه) من قبل البلاد التي وافقت على طلب مصر تقديم مساعدة لها في مضمار التطور" (٣٣).

وقد اقترح استعمال موارد صندوق الخليج في المجالات الأربعة التالية:

١ ــ تأسيس أو مشاركة في تأسيس الشركات التي تنفذ مشاريع التنمية في مجالات الصناعة والزراعة والبناء. ويمكن أن ينصب هذا التمويل في الشركات الموجودة لتوسيعها.

٢ ــ تمويل أو المشاركة في تمويل حصة مصر في المؤسسات ذات الرأسمال المشترك مع الشركات الأجنبية ومن ضمنها صندوق الخليج نفسه، (على سبيل المثال ضمانة القروض).

٣ ــ تقديم قروض طويلة ومتوسطة المدى في المشاريع الإستثمارية.

٤ ــ للمشاركة في المؤسسات المختصة بسد العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري (٣٤).

وقد أثار الساسة المصريين، حجم رأس المال القليل نوعياً الذي يقدمه صندوق الخليج. ففي أغسطس (آب) عام ١٩٧٦، صرح أنور السادات قائلاً: "تلك المليارات التي قرر الصندوق العربي تقديمها إلى مصر لا تكفي، وأنا أتوجه إلى الأخوة العرب برجاء إعادة النظر في قرارهم...

ونرجو من الأخوة العرب أن يتفهموا وضعنا. إنهم يقدمون لنا مليارين من الدولارات خلال خمس سنوات، ولكن هذا قليل". بعد ذلك عدد أنور السادات تلك المصادر الجديدة للموارد، التي ستتعدد بكثرة حسب رأيه في الأعوام القادمة: ضريبة المرور في قناة السويس، تصدير النفط والسماد، المدخولات من استثمار نفط السويس ــ الإسكندرية، والخ... (٣٥).

وبعد تصريح أنور السادات، عقدت جلسة لوزراء المالية لكل من السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية ومصر، بحثت تصحيح ميثاق الصندوق الخليجي، وحسب معطيات الجلسة فإن مبلغ ملياري دولار، يعتبر رأس مال للصندوق فقط، ويمكن أن يزاد، والمبلغ لا يمثل حجم نشاطه لخمس سنوات (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠). وكان من المعتقد أن الصندوق سيقدم خلال الفترة المشار إليها، ما لا يقل عن ١٢ مليار دولار حسب متطلبات المصريين (٣٦). ولكن هذا الموضوع لم يقرر في ذلك الوقت.

وقد درست في هذه الجلسة، امكانيات تقديم صندوق الخليج لمصر قرضاً بمقدار ١,٢ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٧٦، لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي وصل إلى ٢٠% من الناتج الوطني الداخلي، ولتمويل مشاريع التطور. وترك هذا الموضوع حينئذ مفتوحاً، بالرغم من أن الوزراء قد وعدوا مصر بقبول رجائها.

واتخذ صندوق الخليج قراراً في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٦، بتقديم مبلغ يسير حتى نهاية العام ــ ١٤ مليون دولار ــ لأجل تغطية عجز ميزان المدفوعات المصري (٣٧).

وبغض النظر عن الاتفاق المبدئي لتقديم ١,٢ مليار دولار لمصر في عام ١٩٧٦، فإن الصندوق لم يخصص في كانون الأول (ديسمبر) من هذا العام سوى ٢٥٠ مليون دولار فقط، اضطرت مصر لتخفيض اعتمادات توظيف الأموال للنصف الثاني من عام ١٩٧٦، من ٤٤٠ إلى ١٠٠ مليون جنيه مصري، ولتجميد تنفيذ بعض المشاريع من أجل تغطية عجز ميزان المدفوعات.

وقد صرحت وكالة الأنباء المصرية في هذا الشأن، أن الصندوق لم يوافق في الظروف الحالية على تقديم دين نقدي، بل وافق فقط على ضمانة لقرض تقدمه لمصر إحدى المؤسسات المالية العالمية (٣٨). ومن الواضح في هذا الموضوع، أن صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنماء والإعمار، يقومان بدور تتزايد أهميته في معالجة الأمور، المتعلقة بتقديم مساعدة الدولارات النفطية لمصر، حتى لو أن هذه المساعدة كانت مقدمة من قبل الدول العربية المنتجة للنفط.

وكتبت "نيويورك تايمس" حول هذا الموضوع في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٦ تقول: "في هذا الخريف، انضمت الحكومات العربية المحافظة، مثل العربية السعودية التي تتحكم في الواقع بالاقتصاد المصري إلى هذه الحملة (الضغط الغربي على مصر). وقد رفضت تقديم أكثر من مبلغ رمزي كمساعدة إلى مصر، إلى أن ترافق القاهرة على الاصلاح المقترح من جانب صندوق النقد الدولي" (٣٩). وهكذا، فإن المؤسسات المالية الامبريالية الموضوعة تحت رقابة الولايات المتحدة الأميركية، أخذت على عاتقها دور المنظم في توجيه تدفق الدولارات النفطية إلى مصر.

ويقوم البنتاغون كما هو معروف بهذا الدور. فقد أنشئ في ربيع عام ١٩٧٥ "صندوق الصناعة الحربية"، يمول بشكل رئيسي من العربية السعودية وكذلك قطر والإمارات العربية. أما العضو الرابع للصندوق فهو جمهورية مصر العربية، التي كان من الواضح أن الصندوق أنشئ لتمويلها. واتفق السادات خلال زيارته إلى إنكلترا في بداية عام ١٩٧٦، على شراء طائرات "جاغوار" لمصر. ومن المعتقد أن ممولي هذا الاتفاق هي الدول العربية المصدرة للنفط. ولم يحدث ذلك بالطبع بضغط من وزارة الحربية الأميركية التي لا تريد السماح بزيادة هامة للمعدات الحربية المصرية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية في نهاية عام ١٩٧٥، رفضت رفضاً قاطعاً تقديم الأسلحة الأميركية إلى السادات.

وفي يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٧، وصل إلى القاهرة وزير الدفاع الفرنسي ي. بورج، الذي اقترح على الزعامة المصرية تنظيم عملية تجميع طائرات "الميراج" في مصر، والمساعدة في توسيع الانتاج العسكري. ومن المعتقد أن المصاريف في هذه الحالة سيتحملها صندوق الصناعة العسكرية. ولكن في هذه المرة أيضاً، وبضغط من الاميركيين فإن نتائج المحادثات كانت سلبية. ولم تجد محاولة وزير الخارجية المصري السابق إ. فهمي في إقناع الصندوق بتغطية هذه الصفقة، وهذا ما جعله "يشعر بالحزن"، كما كتبت "لومانيتيه"، وينسحب من المؤتمر الذي عقد لوزراء خارجية الدول العربية المصدرة للنفط، والدول المعادية لإسرائيل في ٩ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٧.

وعدا عن محاولة عدم السماح في تقوية مصر عسكرياً، فإن الصندوق العسكري للصناعة، أظهر عدم رغبته في تقديم مساعدة كاملة لتكثيف الصناعة العسكرية في مصر. وهذا ما يفسر أن الامبريالية الأميركية، تستعمل نفوذها لمنع فرنسا من تقوية مواقعها في شرقي البحر المتوسط. ومن المعروف أن أحد البنود الرئيسية للمحادثات، التي أجراها وزير الدفاع الفرنسي في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٧ مع الزعماء المصريين، كان موضوع اشتراك فرنسا في الصندوق العربي للصناعة العسكرية. وعلى هذا الأساس، طلبت الشركة الفرنسية المتحدة المؤلفة من "داسو" و"ايراسباسيال" و"مارتا" و"تومسون" ٤٩% من الأرباح، الناتجة عن المؤسسات العسكرية لصناعة الطيران المنشأة في مصر بمساعدتها. ومن المعتقد أن هذه البضاعة ستجد تصريفاً لها ليس في مصر فقط، وإنما في البلاد العربية الأخرى (٤٠).

والدليل على تناسق أعمال الدول الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية مع الأنظمة العربية الرجعية، بالنسبة لتمويل مصر في تلك السنوات، أنه ألفت من قبلهم في نهاية عام ١٩٧٦ لجنة عالمية استشارية، لتمويل الخطة الخمسية للتنمية في جمهورية مصر العربية، تمثلت بـــ ١٣ بلداً عربياً وغربياً و٥ مؤسسات عالمية وعربية محلية مالية تحت رعاية المصرف الدولي للإنماء والإعمار. وكان من المقرر عقد الجلسة الأولى للجنة

الاستشارية في باريس في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٦ (٤١). ولكن تأخير اللقاء مدة طويلة، أعطى مصر الوقت كما قيل، للقيام بتنازلات حاسمة أكثر للدول الغربية وللأنظمة العربية المحافظة.

عن أي تنازلات جرى الحديث؟ أصبح واقعاً حتى عام ١٩٧٦ أن تطبيق سياسة "الانفتاح" يجري ببطء شديد. فحسب إحصائيات وزارة الاقتصاد وحتى أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، أقرت طلبات لوضع الموارد المالية الخاصة بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه مصري في/ ٢٨٥/ مشروعاً، ولكن نفذ منها ١/٢٠ فقط (٤٢). وأوصت المؤسسات العالمية والعربية للتمويل وكذلك صندوق النقد الدولي مصر، بتنشيط المؤسسات لتحسين "الجو الاستثماري" في البلاد في ربيع عام ١٩٧٦. وبذلك فإن التوصيات الرئيسية أو بالأصح المطالب، كانت تخفيض قيمة العملة المصرية وإلغاء أو تخفيض الدعم المالي لتثبيت الأسعار. وكانت بعض الأوساط البرجوازية في الغرب تقوم هذه التوصيات "أنها غير مقبولة سياسياً"، لأنها كانت مشحونة بالتعقيد الشديد للوضع الاجتماعي والهزات السياسية في البلاد.

أجبر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنماء والإعمار، حكومة جمهورية مصر العربية على تنفيذ مطالبها كشرط لتقديم القروض. وانضمت إليهما الأنظمة العربية الرجعية. وفي أحد المصادر الغربية أشير إلى: "أن الحكومات العربية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمساعدة، قد أفهمت مصر أن هباتها تتوقف على قدرتها على استتباب النظام في أراضيها. وأفهمت الحكومات العربية المحافظة مصر، أنها موافقة على توصيات صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنماء والإعمار" (٤٣). وهذا هو بالذات سبب تأخير القروض في عام ١٩٧٦، من قبل المؤسسات المالية العالمية ومن صندوق الخليج.

وأعلنت الحكومة المصرية خلال عام ١٩٧٦، عدة مرات عن عزمها على تخفيض الدعم المالي لتثبيت الأسعار بنسبة ٢٠%، كما وعدت بألا يمس هذا التخفيض البضائع ذات الاستهلاك الواسع. ولكن في مشروع قانون الميزانية لعام ١٩٧٧، المقدم من الحكومة إلى مجلس الشعب لتصديقه في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧، جرى الحديث عن تخفيض مخصصات الدعم المالي بنسبة ٤٢%، وكذلك عن زيادة هائلة للضرائب والأسعار (٤٤). وتنص هذه المشروعات، فيما لو نفذت، على زيادة أسعار المواد الغذائية (خبز، أرز، لحم، سمن، شاي) من ٥ إلى ٢١% والمواد المستوردة (تبغ، غاز البوتان، وإلخ) من ٢٥ إلى ١٠٠%.

اضطر اشتعال الانتفاضة الشعبية والمسيرات العامة، ضد زيادة الأسعار المقترحة التي عمت كل البلاد في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧، الرئيس أنور السادات إلى إلغاء الإجراءات الاقتصادية المقدمة من الحكومة، لتخفيض عجز ميزان المدفوعات والميزانية، على حساب تردي الظروف الحياتية للجماهير الواسعة. وهكذا فإن محاولة تخفيض العجز في الميزانية، من ١,٧ مليار جنيه مصري في بداية عام ١٩٧٦ إلى ١,٣ مليار جنيه مصري في بداية ١٩٧٧ ٤٦)، عن طريق تردي مستوى حياة العاملين لم تنجح.

وابتلع الدعم المالي لتثبيت الأسعار في عام ١٩٧٦ نصف مليار جنيه مصري، ونظر إلى تخفيضه إلى النصف تقريباً كاحتياط داخلي رئيسي لو نفذ، لأمكن إيجاد حل لمشكلة تخفيض عجز الميزانية وميزان المدفوعات. وكما صرحت وكالات الأنباء، فإن أنور السادات قد كلف الحكومة بالبحث عن وسائل اخرى، لإلغاء العجز دون المساس بما يتعلق بأكل أو لباس السكان. واقترح قبل كل شئ، إجراء إصلاح في تطبيق الضرائب من أجل ضمانة "توزيع عادل للأعباء الضرائبية" (٤٧).

وتعتبر امكانية القيام بهذا الاصلاح في فترة قصيرة متعبة جداً. وهذا يصعب من ناحية التوجه السياسي للحكومة الحالية في البلاد. والأكثر من ذلك، أن مصر تحتل بالنسبة لمستوى الضرائب أحد المراكز الأولى في العالم.

وقد ظهر للزعامة الساداتية، أن الالتجاء إلى المصادر التمويلية الخارجية، ومن ضمنها البلاد العربية المصدرة للنفط، هو المخرج الأكثر واقعية من المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تمخضت عنها اضطرابات كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧. ولكن استمالة هذه البلدان لزيادة المساعدات المالية لمصر بالمقارنة مع عام ١٩٧٦، حين انخفض حجمها، كانت بالنسبة للرئيس أنور السادات مهمة صعبة بعد أن اضطر إلى إلغاء المشاريع، التي أملاها عليه الدائنون الغربيون والعرب. وبقي كل من الحكومة المصرية من جهة، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات التمويلية والأنظمة العربية المحافظة من جهة اخرى، في الموقع نفسه تقريباً في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧، كما في بداية المساومة في ربيع العام السابق. وكما أشير سابقاً، فقد طلب من مصر تخفيض الدعم المالي لتثبيت الأسعار بشكل جذري، والقيام بإصلاح نظام الضرائب وتخفيض قيمة العملة المصرية.

وذكرت الوكالات الغربية أن نائب وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية في ذلك الوقت أ. القيسوني توجه إلى الرياض بعد أحداث كانون الثاني (يناير) المحزنة عام ١٩٧٧، للحصول على قرض بملياري دولار. وذكرت كذلك، أن وفداً من مجلس الأمة في جمهورية مصر العربية، واتحاد الصناعة المصرية، والحزب الاشتراكي العربي قد توجه للهدف نفسه إلى البلاد العربية المصدرة للنفط. كما توجه الرئيس أنور السادات. إلى صندوق النقد الدولي وإلى الولايات المتحدة الامريكية وإلى بعض البلدان العربية، بطلب تقديم مليار جنيه استرليني لمصر من أجل "إحياء الاقتصاد". و"بطبق المتسول تجول السادات في العالم" ــ هكذا علقت "ديلي ميل" على خطوات الزعامة المصرية (٤٨).

تقبلت المؤسسات المالية الغربية طلبات الزعامة المصرية حول المساعدة بتحفظ شديد. واستغلت المصاعب التي عاشتها مصر من أجل ارضاخها لشروطها. ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧، جرت في القاهرة محادثات بين القيسوني وغانتر مدير عمليات صندوق النقد الدولي في بلدان الشرق الأوسط، الذي صرح أن الصندوق مستعد لتقديم قرض بـــ / ١٤٠/ مليون دولار، إذا ما قامت مصر في عام ١٩٧٧ بمشروع "الاستقرار الاقتصادي"؛ وهو خطة لخلق ظروف مناسبة لأصحاب المصانع الخاصة، ووعد بزيادة حجم المساعدات المالية في تلك الحالة لمصر خلال السنوات الثلاث القادمة (٤٩). كذلك وقفت الأنظمة المحافظة للبلاد العربية المصدرة للنفط مواقف مشابهة.

وعلى كل حال، اضطرت حدة المصاعب السياسية التي واجهت الزعامة المصرية بعد أحداث كانون الثاني (يناير)، الدائنين العرب والرأسماليين لزيادة كبيرة في حجم المساعدات المالية لجمهورية مصر العربية، دون أن يفرضوا مطالب قاسية كشروط للدفع السريع. وحصلت مصر حتى نيسان (ابريل) ١٩٧٧، على مبلغ ٤ مليارات دولار لإنفاقها خلال ذلك العام. ووعدت الدول العربية بتقديم أكثر من نصف المبلغ (بالدولارات النفطية في البنوك المصرية)، والقسم الآخر ــ الولايات المتحدة الامريكية وبلدان أوروبا الغربية واليابان وإيران والمؤسسات المالية العالمية (٥٠).

وبهدف زيادة الموارد المالية من الدول العربية، قُبل رجاء الحكومة المصرية أخيراً، بزيادة رؤوس أموال الدول العربية النفطية في صندوق الخليج؛ وزيادة حجم مدفوعاته لمصر. وفي آذار (مارس) عام ١٩٧٧ أعلن القيسوني، بعد انتهاء مقابلته لولي العهد السعودي الأمير فهد، الاتفاقية التي تم التوصل إليها حول تقديم بلدان الخليج لمصر

قرضاً بمبلغ ١,٥ مليار دولار، لتثبيت تدهور الاقتصاد المصري في عام ١٩٧٧. وأعلن في الوقت نفسه عن رفع قيمة الاعتمادات في صندوق الخليج، لتقديم المساعدة إلى مصر من ٢ إلى ٤ مليارات دولار (٥١).

وفي تقديرنا لأهمية المساعدة الاقتصادية المقدمة من هذه البلدان، ومن إيران في عهد الشاه إلى مصر، يجب ألا ننكر أنها ساعدت كثيراً في أعوام معينة، على اجتياز العقبات المالية الراهنة. وهكذا وصلت في عام ١٩٧٥، مدخولات الدولارات النفطية على شكل هبات دون مقابل، حسب مقررات مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ مع مبالغ القروض العربية، إلى حوالي ١,٥ مليار دولار. وهذا ما سمح، مع الموارد الأخرى، بسد العجز العام في ميزان المدفوعات للسنة الفائتة، والمقدر بـــ ٥٠٠ مليون دولار، وتخفيض التزامات القروض القصيرة الأجل الباهظة، من ٢,٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٤ حتى ١,٨ مليار دولار في نهاية ١٩٧٥ (٥٢).

وكذلك ساعد رفع حجم مساعدات الدولارات النفطية في عام ١٩٧٧، على حل بعض المشكلات المالية الحادة في جمهورية مصر العربية.

ويجب أن ينظر إلى موضوع أهمية الدولارات النفطية، بالنسبة لمصر، من الناحيتين النوعية والكمية. إذ لم يساهم تقديم الدولارات النفطية، رغم المساعدة الجزئية لإيجاد حل للمصاعب المالية، في التطور الجزئي للاقتصاد. فإن أغلب المشروعات التي تهتم بتنفيذها الخطة الخمسية، لتطور الصناعة من ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، باستخدام الدولارات النفطية، لا تزال في مخططاتها ــ عدا الاستثناءات القليلة (على سبيل المثال، بناء خط أنابيب النفط الواصل بين السويس والإسكندرية وزيادة قدرة المرور في قناة السويس، أي المشروعات التي تهم مباشرة بلدان الخليج المصدرة للنفط). وقد أشارت "نيويورك تايمس" إلى الهدف الرئيسي لسياسية "الانفتاح"، التي أعلنها الرئيس أنور السادات: زيادة توظيف الأموال الأجنبية في الصناعة، بأنها بعيدة عن التحقق (٥٣).

وعوضاً عن ذلك، فقد استثمرت الدولارات النفطية، في القطاعات ذات الأهمية الضئيلة للتطور الاقتصادي الحقيقي، أو في إقامة الفروع غير الضرورية وغير المناسبة وحسب شهادة المجلة الأسبوعية القاهرية "الطليعة"، فإن رأس المال العربي ابتعد عن الاشتراك في تمويل مشروعات التنمية الصناعية، وانتقل إلى امتلاك العقارات، وخاصة الأراضي. ومثل هذا النشاط لرأسمال الدول العربية المصدرة للنفط، حسب قول المجلة، أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وتولدت نتيجة للإحتكارات الواسعة للأراضي والغلاء الفاحش للإيجارات السكنية أزمة سكنية حادة (٥٤).

وهكذا لم تقم مدفوعات الدولارات النفطية إلى مصر، بتأثير ملموس في تحسين ظروف التطور الاقتصادي، ولكنها ساهمت في تفاقم التناقضات الاجتماعية وبفضل استخدام الدولارات النفطية، ظهرت فئة من الأغنياء الرأسماليين الجدد، على حساب تردي الظروف المعيشية لسائر طبقات الكادحين، ومن الواضح تماماً ان الاعتماد على الدولارات النفطية لملوك النفط العرب، حتم على مصر أن تسير بخط سياسي بتجاوب مع مصالحهم. وعلى كل حال، عندما بدأ يتضح طابع الاتفاق المخزي بين إسرائيل ومصر، فإن العربية السعودية والكويت وإمارات اخرى في شبه الجزيرة العربية، بدأت بشكل مفاجئ بتخفيض مساعداتها من الدولارات النفطية المخصصة لنظام السادات.

وفي عام ١٩٧٨ قطعت العربية السعودية مساعدتها المالية كلياً، أما الكويت وأبو ظبي ومنظمة الأوبيك والصندوق المالي العربي، فقد خصصت لمصر قروضاً بمبلغ ٥٦,١ مليون دولار فقط (٢,٤% من المبلغ المخصص في عام ١٩٧٧)، وهذا يعني أنه في عام ١٩٧٨ كانت مصر مضطرة للبحث عن مصادر خارجية بديلة للتمويل.

وفي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٨، وبعد ذلك في آذار (مارس) عام ١٩٧٩ في مؤتمرات بغداد، لم تنظم الأنظمة الملكية النفطية العربية إلى جبهة الدول المناهضة لسياسة السادات الخائنة فحسب، وإنما ساعدت بقوة على تطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسية، المقررة في هذه المؤتمرات، والموجهة إلى عزل النظام المصري الحالي.

وأعلنت هذه الدول مع البلاد العربية الأخرى، عن وقفها لتقديم أية مساعدة اقتصادية لمصر، وعن سحبها لودائعها في المصارف المصرية، وطرد ممثلي السادات من جميع المؤسسات المحلية الاقتصادية والمالية العربية العامة.

ونقضت العربية السعودية والكويت والإمارات العربية وقطر، المعاهدة الخاصة ببناء مؤسسات عسكرية على أراضي مصر، في حدود "المؤسسة العربية للصناعة العسكرية". وقد صرحت العربية السعودية، أنها ألغت الاتفاقية الخاصة بدفع ثمن الطائرات E5-F المقدمة من الأميركيين إلى نظام السادات حسب العقد المشترك، المصدق من جانب الولايات المتحدة الامريكية في أيار (مايو) عام ١٩٧٨.

ومن الصعب التكهن الآن، ما إذا كانت العقوبات السياسية والاقتصادية للدول العربية، ستؤدي إلى تغيير الخط الانعزالي لحكومة السادات، ولكن مما لا شك فيه، أنها ستعقد التطور الاقتصادي لمصر بشكل فعال، في حال ما إذا طبقت هذه العقوبات جميعها بشكل تام وعلى التتابع.

مصادر البحث:

الفصل التاسع

الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي

أ.أ. فيلونيك

تتفاوت التحولات في القاعدة التحتية والبناء الفوقي التي جرت في سورية في السنوات الأخيرة، في الأهمية؛ من حيث طابعها وأهدافها، ومن حيث النتائج التي حققتها. على أن التقدم المحدود في المجال الانتاجي وفي الحياة الاجتماعية قد وضع هذا القطر في مصاف الدول النامية الأكثر تطوراً في ميدان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وتأكيداً لذلك، يمكننا شرح المعطيات عن النتائج الرئيسية، لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتطور الاقتصادي والاجتماعي لأعوام ١٩٧١ ــ ١٩٧٥. فقد زاد مجموع الناتج الوطني السوري بوتائر متوسطة مقدارها حسب الخطة ٨,٢ % في العام، من عام ١٩٧١ إلى نهاية عام ١٩٧٣ وبمعدل وسطي بلغ ٧,٣%، ووصلت الزيادة في عام ١٩٧٤ إلى ١٩,٣ % وفي عام ١٩٧٥ إلى ١٢,١% (حسب أسعار ١٩٦٣) (١). وزاد مجموع الناتج الوطني حسب الأرقام المطلقة، من ٩,٦ مليارات ليرة في عام ١٩٧١ إلى ٢٤,٢ مليار ليرة في عام ١٩٧٥ (حسب العملة السورية). وازداد الدخل القومي للفرد خلال هذه الفترة أكثر من مرتين ونصف المرة (٢).

وفي الأعوام ١٩٧١ ــ ١٩٧٣، نمت ميزانية التنمية من ١٤٢٦ مليون ليرة إلى ١٧٤٣ مليون ليرة (وسطياً ١٠% في العام)، وفي عام ١٩٧٤ ــ إلى ٣٥٩٨ (أي بمقدار مرتين)، وفي عام ١٩٧٥ ــ إلى ٥٨٥٠ مليون ليرة، أي ٦٣% خلال عام (٣). ووصلت ميزانية الدولة لعام ١٩٧٥ إلى حجم ١٠,٥ مليار ليرة، وهو أعلى مستوى في تاريخ البلاد.

وتعتبر مقاييس تمويل المشروعات الإنمائية كبيرة جداً، رغم عدم تحقيق برنامج الاستثمارات بحجمه الكامل (وهذه نقطة لها أهميتها. فالمخصصات الموضوعة، على سبيل المثال، جندت جزئياً بسبب النقص في التخطيط، المتعلق بتحقيق الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦ ــ ٧٠ بمقدار ٧٠%)، فإن مساهمة الخطة الخمسية الثالثة في رفع الاقتصاد الوطني واضحة. وهكذا، فقد زاد حجم الانتاج الصناعي خلال أعوام الخطة الخمسية الثالثة في سورية ٣ مرات (٤). ووفرت الظروف المادية والشروط التمهيدية من أجل زيادة مستوى الانتاج في فرع الاقتصاد الهام جداً للبلاد ــ الزراعة.

ومن المهم أن نشير إلى، أن الثقل النوعي للقطاع العام في أعوام ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ من المبلغ الكلي للاستثمارات، قد ازداد بوضوح ــ من ٦٤ % إلى ٧٥%، وقدرت المصروفات العامة لمشروعات التنمية الصناعية التي يقوم بها القطاع العام بـــ / ١٠/ مليارات ليرة سورية (٥).

تبين الأرقام المذكورة سابقاً أن اقتصاد سورية في أعوام الخطة الخمسية الثالثة قد تطور بنجاح، كما تشهد على أن تقدم اقتصادها لم يتضرر حتى من حرب أكتوبر (تشرين الأول)، حيث مني البلد خلالها بخسارة جدية في المجالات العسكرية كما في المجالات الاقتصادية. وفي عام ١٩٧٤، العام الذي أعقب الحرب، استمرت الحكومة في تصعيد وتائر الأعمال الاقتصادية في الفروع الهامة للاقتصاد الوطني وبشكل خاص، فقد زاد إنتاج النفط إلى ٦,٥ مليون طن، وزاد حجم الانتاج في مؤسسات مواد البناء، وأعيد بناء نظام التغذية الكهربائية المهم في البلاد، وذلك عن طريق بناء سلسلة من المحطات الكهربائية الضخمة ذات المولدات الغازية، وزاد إنتاج الطاقة الكهربائية

في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤، من ٦٩٠ مليون كيلو واط إلى ١٠٩١ مليون كيلو واط، ووصل في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ١٥٠٠ مليون كيلو واط (٦).

وتوفر هذا النمو بتشغيل المحطة الهيدروكهربائية على الفرات في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٤، والتي بدأت تعطي طاقة صناعية. وبدأ العمل في عدد من المشروعات الصناعية ومن ضمنها معامل الإسمنت، ومعامل صناعة النسيج، وبنيت منشآت ضمن البيئة التحتية: طريق برية، خطوط حديدية، وجددت أجهزة الموانئ. كما جرت وتجري أعمال البحث واستغلال الينابيع النفطية الجديدة، وتوسيع استغلال الفوسفات والخامات الحديدية والمواد الخام الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فخلال أعوام الخطة الخمسية، دخل في حيز العمل معمل السماد الآزوتي ومعمل تصفيح الفولاذ، ووصلت الفروع الصناعية الغذائية والكيميائية والتكنيكية الكهربائية والمشروعات الأخرى إلى مرحلة أبعد في النمو. وسمحت هذه النجاحات الاقتصادية المعينة للحكومة السعودية، بعد سنتين فقط من حرب أكتوبر (تشرين الأول)، أن تضع خطة برنامج لتنمية الاقتصاد الوطني، يتطلب تحقيقه خمسة أعوام وينتهي في عام ١٩٨٠.

ومع ذلك، فإن نهاية الخطة الخمسية الثالثة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد قد بينت أن عدداً من المؤشرات في بعض الفروع لم يتحقق، لقد كان من المفروض في السنة الأخيرة للخطة الخمسية على وجه الخصوص، أن يصل إنتاج النفط إلى ١٠ ــ ١٤ مليون طن، ولكن استخراجه في عام ١٩٧٥ وصل إلى ٨,٧ مليون طن (٧). ولم يصل إنتاج الفوسفات إلى المستوى المراد، فعوضا عن ١,٣ مليون حسب الخطة استخرج ٩٠٠ ألف طن فقط (٨). وكان عدم تنفيذ الخطط بالنسبة لصناعة التعدين، يعني انخفاض رافد الموارد الإضافية إلى الخزينة السورية من بيع المواد الخام في الأسواق الخارجية.

وهكذا وصلت الموارد من بيع الفوسفات في عام ١٩٧٥ إلى /٦٠/ مليون دولار، في حين أنه لو نفذت خطط التعدين، لكان يمكن أن تزيد حوالي / ٢٠/ مليون دولار عن هذا المبلغ. وزادت أرباح تصريف النفط في السوق العالمي خلال خمسة أعوام عدة مرات، فمن ١٧٦ مليون دولار في عام ١٩٧١ إلى ٧٣٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ (٩). ولكن في هذه الحالة، حسب بعض المعطيات، لم تستطع سورية الحصول على زيادة أكثر من ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ عن العام السابق، بسبب عدم تنفيذ الخطط الإنتاجية لاستخراج النفط. ومثل هذا النوع من التأخير، يمكن اعتباره على الأرجح خللاً في الوظائف التخطيطية. ولا يستبعد أن تكون الخطط الأولية مبالغاً فيها، أو تكون قد اعتمدت إلى حد معين على الخيال الواسع. ويجدر بالذكر، أن طموح سورية إلى عضوية "أوبيك" كان يتطلب منها، كأحد الشروط أن تستخرج من النفط ما مقداره ١٠ ملايين طن في العام.

وإذا كانت سورية قد استطاعت في فترة وجيزة أن تتخطى المصاعب الاقتصادية العديدة، فيمكن إرجاع ذلك، إلى حد ما، إلى أنها عززت خلال أعوام الاستغلال بشكل محسوس من مقدرتها الاقتصادية، وأنشأت القطاع العام الهام، وحققت نجاحات معينة في حقل التصنيع. وبالنتيجة أظهرت البلاد مقدرتها، ليس فقط على إعادة بناء المنشآت الصناعية الأساسية التي هدمتها الحرب، وإنما السير إلى الأمام في طريق البناء الاقتصادي.

ويجب أن نشير إلى المساهمة الكبيرة في أعمال إعادة البناء بعد حرب عام ١٩٧٣ ــ وفي تطور الاقتصاد السوري بعد ذلك ــ التي قدمتها الدول الأخرى لسورية، عن طريق المساعدات الفنية والمالية والاقتصادية.

والمعطيات عن هذه المساعدات التي تسلمتها سورية، متناقضة أحياناً وتتأرجح في حدود واسعة نسبياً، ولهذا فإن التناقض في تقويم المساعدات يدعو إلى شكوك معينة حول الأرقام الواردة في مصادر مختلفة. وينجم هذا الوضع في عدة أحيان، عن أن التزامات القروض المعطاة من قبل الغرب وخاصة من قبل الدول العربية، كثيراً ما أعيد النظر فيها وكثيراً ما تغيرت وأضيف إليها، وكثيراً ما لم يجر تنفيذها بشكلها الكامل، ولذلك فإن حجم مساعدات هذه البلدان الفعلية لسورية يصعب أحياناً وضعه في حدود حقيقية، وبشكل مفصل، يمكننا أن نأتي بهذا المثال. فقد وعدت البلدان العربية المصدرة للنفط سورية، خلال حرب أكتوبر (تشرين الأول) بـ /٣٤٠/ مليون دولار، ولكن لم يقدم من هذا المبلغ على كل حال في المراحل الاولى، أي حتى نهاية عام ١٩٧٣، سوى ٤٠% فقط (١٠). ولم يزل مصير القسم الباقي ومقداره ٢٠٠ مليون دولار غير واضح. ولكن ظهرت أبناء بعد عدة شهور تفيد، أن كلا من ليبيا والعراق والكويت والإمارات العربية، قدمت مساعدة لسورية في الأشهر التالية بحجم ٢٨٥ مليون دولار (١١). ومن الصعب جداً أن نجد كيفية الارتباط بين هاتين المساعدتين، هل الأولى متممة للثانية، أم أن للثانية طابعاً مستقلاً؟ من الواضح أن رافد المساعدات المقدمة من الدول العربية بعد انتهاء الحرب لم ينقطع. إذ قدمت البلاد الغنية بالنفط لسورية، خلال عام (من أكتوبر ١٩٧٣ إلى أكتوبر ١٩٧٤) حوالي ٧٨٠ إلى ١٠٠٠ مليون دولار، على شكل هبات وديون وقروض، لدعم القوة العسكرية ومقدرة البلاد الاقتصادية (١٢). وهذا ما دفع سورية إلى المركز الرابع من بين البلدان ــ المدينة، والحاصلة على مختلف المساعدات من الأوبيك بعد مصر والهند وباكستان، ووصلت نسبة المبلغ المقدم لها ١٠% من جميع التزامات برنامج المساعدات لهذه المؤسسة الدولية (١٣).

والتزمن خمسة بلدان، هي العربية السعودية والكويت والإمارات العربية وقطر والبحرين، بعد مؤتمر الرباط في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٤ أن تقدم لسورية، بوصفها من بلدان المواجهة مع إسرائيل، مبلغ مليار دولار سنوياً، من أجل ضمانة المجهود الحربي واحتياجات التطور الاقتصادي.

وليست هناك إمكانية لمعرفة الحجم الحقيقي للمساعدة المقدمة حسب مقررات المؤتمر. ولكن المعطيات الرسمية، عن سرعة تطور الاقتصاد السوري تشهد بشكل غير مباشر، على أنها كانت كبيرة نسبياً. وكما أشير فإن هذه الوتائر لم تنخفض، رغم أن انخفاضها كان حتمياً، ولو لم تكن هناك تلك المساعدة الضخمة من الخارج، لما أمكن الاحتفاظ بالاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي. وتشهد على ذلك تصريحات عديدة لرجال الدولة في سورية، أن "الثقة في اقتصاد سورية، قد شجعت الدول الأجنبية والشركات على تقديم القروض لها من أجل التنمية"، ونتيجة لذلك، "فمنذ بداية عام ١٩٧٣، زادت قروض الاستثمارات من الخارج إلى البلاد بشكل واضح" (١٤).

لذلك تظهر المعطيات التالية، مدى الاهتمام بحركة نمو الاحتياط النقدي السوري (من عام ١٩٦٧ وإلى ١٩٧٥ بملايين الدولارات (١٥):

وتشهد الأرقام المذكورة على نمو احتياطات العملة الصعبة القابلة للتحويل بشكل حر.

وبعد حرب عام ١٩٧٣، وفي ظروف زيادة الإنفاق على الدفاع والاحتياجات الاقتصادية،

العام	ملايين الدولارات
١٩٦٧	٧٤
١٩٦٨	٦٧
١٩٦٩	٥٩
١٩٧٠	٥٥
١٩٧١	٨٨
١٩٧٢	١٣٥
١٩٧٣	٤٨١
١٩٧٤	٨٣٥
إلى أبريل ١٩٧٥	١٢٤٠

استطاعت سورية أن تؤمن وتائر عالية لتوفير الموارد المشار إليها، بشكل رئيسي بفضل مساعدات الدول الأخرى.

ولذلك، وبالرغم من نمو المداخيل السريع من تصدير النفط والفوسفات والقطن، تبقى سورية مهتمة جداً في توسيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصادها، وتظهر الزعامة السورية في هذا المجال نشاطاً واسعاً. ومن الواضح أن اجتذاب رأس المال الأجنبي، ومن ضمنه رأس المال الخاص إلى البلاد، ينجم عن ضرورة اقتصادية ملحة. وتظهر بوضوح أكثر، الحاجة للحفاظ على وتائر النمو في ظروف مجابهة مستمرة مع إسرائيل وسحب مبالغ ضخمة من الاستهلاك الإنتاجي لهذا السبب.

إن الاستفادة إلى أكبر حد ممكن من الامكانيات التي توفرها الدولارات النفطية الغزيرة، أوجبت تقوية نشاط الحكومة الاقتصادية في هذا المجال، مثل تأمين الظروف الملائمة لتشغيل رأس المال الأجنبي، وبالدرجة الأولى من الدول العربية، في الاقتصاد الوطني.

ويجدر أن نشير هنا، إلى الارتباط الوثيق لهذه السياسة مع تدابير "ليبرالية" الاقتصاد السوري، التي تعني علاقة طيبة من التعاون مع القطاع الخاص.

وقد بدأت هذه الناحية للسياسة الاقتصادية بالتطور في بداية السبعينات، عندما أوجدت الحكومة مخرجاً لحل مشكلة قطاع الأعمال الخاصة.

وعزماً منها على زيادة نشاط قطاع الأعمال في البلاد، وإعطاء الدفع لتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق "التسامح" (الليبرالية)، أوجدت الحكومة تدابير معينة تهدف إلى تنشيط وتشجيع القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعت إجراءات لدفع فوائد لجميع مساهمي الشركات المؤممة، وتعويض الديون المصرفية المتخلفة للقطاع الخاص بشكل تام. ومن المعتقد أن تستكمل هذه الإجراءات في العام ١٩٨٢.

إن مثل هذه الاجراءات وغيرها الكثير، مثل ضمانة حصانة المؤسسات الصناعية الخاصة، وتقديم الإمكانيات للمغتربين لوضع أموالهم في الصناعة، وخاصة التي تعمل من أجل السوق الداخلي والبنية التحتية، ستساعد على إنعاش النشاط الاستهلاكي الخاص.

وتنعكس "ليبرالية" الاقتصاد، بإعادة نظر الحكومة في نضام الحسابات بالعملة الصعبة المتعلق بالعمليات الاستيرادية ــ التصديرية وسعر الصرف وسمحت بسوق مواز للبضائع ومن ضمنها مواد الاستهلاك المختلفة.

وقد عززت مجموعة الاجراءات المعلنة من مواقع البرجوازية الوطنية، المرتبطة بالتجارة. بعد أن ضمنت توافد الرأسمال الأجنبي فقد حصلت هذه الفئة بعد ضمانها لمساعدة الدولة، على إمكانية تقوية مواقعها الاقتصادية والسياسية، وأعادت جزئياً وضعها القوي في المجتمع.

إن احتياجات التنمية الاقتصادية في ظروف عدم كفاية الموارد المالية الذاتية، والحاجة إلى الديون الكبيرة والطويلة المدى، التي تريد الحكومة السورية اجتذابها من البلاد العربية المصدرة للنفط ذات الأنظمة المحافظة، تحدد إلى حد معين الخط السياسي للحكومة المضطرة أن تفعل ذلك، من أجل أن تجذب اهتمام أصحاب رؤوس الأموال الفعالة، والقادرة على تخصيص الموارد اللازمة.

ويتوقع الزعماء السوريون، في اعتمادهم على المصادر التمويلية الخارجية خلال السنوات العشر هذه، أن يصلوا إلى مستوى اقتصادي عال. وتعطى المساعدات الأجنبية في هذا دوراً هاماً. من أجل أن تساعد في تصحيح ميزانية الدولة. وهذا مهم، لأن الفرق بين المداخيل والمصاريف يتزايد باستمرار ــ من ٦٣٤ مليون ليرة في عام ١٩٧١ إلى ٨٠٠ مليون ليرة في عام ١٩٧٣ (حسب بعض التقديرات) وإلى ٣ مليارات ليرة عام ١٩٧٤ (١٦).

وإذا تزايدت المداخيل الداخلية من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ بنسبة ٦% سنوياً، فإن النفقات خلال عام واحد تزايدت بنسبة ١١% كمعدل وسطي.

وتضطر الحكومة السورية، في ظروف عجز التمويل من أجل تطبيق برامج الدولة في توظيف رؤوس الأموال، إلى بذل جهود هامة لتوفير الموارد المالية اللازمة. إن الخروج من الوضع المعقد، الذي ينعكس في عدم التناسق بين الطلب والعرض، ووجود كميات متزايدة من الأوراق النقدية في التداول، مما يساعد على ارتفاع الأسعار وظهور ظواهر التضخم المالي، قد تصوره الزعماء السوريون في الاستخدام الواسع للأرباح الآتية من النفط المحلي، ومن المداخيل المتراكمة في البلاد والآتية من الدولة المصدرة للنفط.

ولذلك فإن الاستناد إلى اجتذاب الموارد من الخارج، كان نقطة حاسمة في تحديد طابع تمويل المشروعات الإنمائية الجديدة. وكانت الدولة في السابق تسعى إلى التقليل من القروض اللازمة من الدول الأخرى. وتنسيقاً لهذا الأسلوب فإن دور القروض والتسليفات الأجنبية في تمويل مشروعات التنمية في الخطط الخمسية السابقة، كان منخفضاً إلى حد ما. ولكن في الخطة الخمسية الرابعة، أعطيت أهمية كبيرة لمصادر التمويل الخارجية، التي كان يجب أن يصل نصيبها إلى ٣٥ ــ ٤٠% (١٧).

إن تحديد الموقف من المساعدات الخارجية الهامة، وما يتعلق بها من ظروف سيئة، ناتجة عن تلاعب رؤوس الأموال في السوق أو متغيرات في اتجاه حركة رؤوس الأموال، يمكن أن يفشل مبادرة الحكومة ان يقلل من امكاناتها في التأثير المباشر على الأحداث الجارية في الهيكل الاقتصادي للبلاد، وأن يهدد تحقيق المؤشرات التخطيطية في حال قيام الدائنين بخطوة غير متوقعة.

وفي هذا الصدد، نذكر رفض السعودية لالتزاماتها، المتعلقة بتقديم القروض اللازمة لتنمية الاقتصاد السوري منذ بداية عام ١٩٧٦ (١٨). ويظهر هذا الحادث، أن الخط الهادف لضمان المداخيل الواسعة إلى سورية، والتي تتعلق عليها الآمال في ارتفاع مفاجئ، وتنشيط الحياة الاقتصادية السورية، لا يأتي دائماً بالأثر المأمول. وفي نهاية المطاف، فإن هذا الخط لا يمكن أن يدافع عن نفسه إلى حد كبير، لأنه يتحدد بعوامل خارجية كثيرة قد لا تستطيع الحكومة السورية أن تؤثر عليها، أو في كثير من الأحوال ان تحسب لها حساباً.

وعلى كل حال، فإن سورية مستمرة في اعتمادها على البلاد النفطية، وفي بحثها عن أشكال التعاون معها ومساعداتها التي يمكن، حسب اعتقاد القيادة السورية أن تصل بالبلاد إلى تحقيق الأهداف المنشودة...

ومما يلاحظ، أن ثمة زيادة في حقل اجتذاب الموارد المالية حسب المخطط الحكومي. وعلى وجه الخصوص، أعطت العربية السعودية لسورية من أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٤ وإلى أكتوبر (تشرين الأول) هبات بمقدار /١٨٥/ مليون دولار، وكذلك التزمت بتقديم مساعدة في العام نفسه بحجم /٣٥٠/ مليون دولار، منها/ ١٥٠/ مليوناً من أجل "تلبية الحاجات العاجلة" أما القسم الباقي فقد اعتبر ديناً لتنفيذ المشروعات الإنمائية. وعندها أكدت العربية السعودية عزمها على تقديم /٢٢٠/ مليون دولار لسورية، من أجل تمويل بناء معمل لمعالجة الحديد المصهور، ومعمل للأسمدة الكيماوية وبعض المشروعات الصناعية الأخرى (١٩).

كما وقعت الامارات العربية المتحدة مع سورية، اتفاقية تقدم بموجبها قرضا طويل الأمد بمقدار ١٧١ مليون دولار لحاجات البناء الصناعي ـ تجهيز مصنع السيليلوز وثلاثة مصانع للسكر وكذلك فندقين (٢٠). وعقدت إتفاقيات مع الكويت، تتضمن تقديم مخصصات هامة للاقتصاد السوري. وتقدم البلاد الأخرى المصدرة للنفط مساعدات مماثلة مثل قطر والبحرين وأبو ظبي.

والتزمت إيران مع الدول العربية بتقديم مساعدة لسورية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، تستخدم في تجهيز المشروعات الزراعية في الفرات، ومن ضمنه مبلغ ٥٠ مليون دولار لبناء معمل للأسمدة الطبيعية (٢١).

من الواضح ان سورية، قد عززت من نشاطها في علاقاتها مع المؤسسات التمويلية العربية العربية المشتركة. ففي بداية عام ١٩٧٥ خاصة، انضمت إلى عضوية "آراب إنفستمنت K" والتي تدخل بلدان الخليج المصدرة للنفط في عضويتها. وبما أن هدف الشركة هو ـ توفير الودائع للمشروعات الانمائية في الوطن العربي على اساس تجاري، فإن سورية تامل بزيادة رافد الموارد إلى البلاد بمساعدة رؤوس أموال هذه الشركة.

وتظهر سورية اهتماما باعمال الصناديق المختلفة المنشاة في البلاد المصدرة للنفط، عازمة بذلك على استعمال رؤوس اموالها في حاجات التنمية الاقتصادية وقد اقر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، قرضاً بـ ٣٥% مليون دولار لسورية، من اجل بناء محطة تغذية كهربائية في المحردة على نهر العاصي، وكذلك قدم قبل عام أكثر من ٦٠ مليون دولار لتطوير الطاقة الكهربائية والصناعة (٢٢).

تضمن سورية كما اشير سابقاً في محاولتها لتأمين الحد الأقصى من رافد الموارد المالية، فرص امكانية توظيف رؤوس الاموال العربية الخاصة. ولهذا ينساب بحرية رأس المال السعودي الخاص إلى البلاد وبادرت شركة الاستثمارات الخاصة (سعودي ريسرتش ديفيلوبمنت كوربوريشن)، إلى تمويل عدد من المشروعات الصناعية الإنمائية. ووعدت هذه الشركة بتخصيص مليار دولار لتوظيفه في تجهيز معمل تكرير النفط في بانياس الذي بني

بمساعدة رومانيا، ومعمل الأدواب الإلكترونية الذي بني بمساعدة فرنسا، ومعمل تجميع السيارات، ومعمل أنابيب الإسمنت، ومعمل الأثاث المنزلي ومشروعات اخرى (٢٣).

وقدمت الشركة الكويتية الخاصة بالعمليات العقارية، ٢٠٠ مليون دولار من أجل البناء السكني والفندقي (٢٤).

كان إنشاء الشركة الحكومية المشتركة نقطة بارزة في نشاط سورية، المتعلق بتثبيت الموارد المالية الخارجية. فقد شكلت سورية والسعودية شركة استثمارات مشتركة، لتمويل التنمية الصناعية والزراعية برأسمال قدره /٥٠/ مليون دولار، على أساس المساهمة من كلا البلدين بمبدأ المناصفة (٢٥). وثمة خطوة اخرى في هذا المجال، هي الاتصالات مع اتحاد المؤسسات العقارية الكويتية الذي يستطيع تحريك رؤوس الأموال الحكومية والخاصة في مشروعات التنمية في البلاد العربية.

وإحدى مهمات الشركة السورية ــ الكويتية للعمليات العقارية، التي سيعمل البلدان ضمنها على أسس متساوية هي الاشتراك في البناء السكني وفي إنشاء المجمعات السياحية. وتسلم الكويت في المقابل أراضي على شاطئ البحر المتوسط في سوريا، ستستغل على اساس تجاري (٢٦).

وتتضمن العلاقات الثنائية بين سورية والعراق، تجهيزاً مشتركاً للخط الحديدي بغداد ــ دير الزور، وكذلك تقديم "مناطق تجارية حرة" للعراق على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وبنظرة سريعة لنشاط سورية في السوق العربية لرؤوس الاموال، يظهر ان اشكال التعاون التي تعتمدها بهدف الحصول على الموارد المالية اللازمة مختلفة جداً. ولكن يجب أ، نشير إلى، أن هذه الاشكال ليست ناجحة كلها إلى الحد الذي تريده سورية.

ان الاتفاقيات الدولية مع الدول المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية، حول تقديم القروض والتسهيلات لا تنفذ غالباً بشكلها الكامل كما أشير سابقاً. يكفي الإشارة على سبيل المثال إلى، أن العربية السعودية تعد أكثر مما تعطي، وتؤخر أقساط المدفوعات الملتزمة بها، وهي تلجأ إلى هذه الاجراءات كوسيلة للضغط على سورية.

إن التعاون مع المؤسسات والمنظمات التمويلية العربية والعربية المختلطة، لا يخلو من تناقض المصالح، ولذلك فهو لا يلبي تماماً مطامح سورية، فعلى سبيل المثال، بحث بنك التنمية الاسلامي الذي تموله العربية السعودية بالدرجة الاولى، وعلى مدى وقت طويل إمكان تقديم قروض إنمائية لسورية. وفي تمديده لفترة دراسة الوضع السوري، تعمد المصرف تأخير بداية العمليات التمويلية المعينة في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٥.

ومثل هذا يمكننا أن نقوله عن العلاقات مع الشركات الخاصة، القليلة العدد الداخلة في علاقات عمل مع سورية. ويجب أن نعترف ان محاولات تشجيع التدفق الواسع لرأس المال السوري المغترب إلى البلاد، وكذلك رأس المال الخاص من الدول العربية المصدرة للنفط، لم تصب إلاّ نجاحاً محدوداً وفي هذا المجال، فان الاجراءات "الليبرالية" وكذلك محاولات تسهيل دخول الموارد الاجنبية الخاصة إلى البلاد، لم تصب إلاّ نجاحات قليلة، على الرغم من وعود الحكومة السورية بضمان السلامة لرأس المال الوطني والعربي، وحمايته من خطر التأميم أو الحجز أو المصادرة. وفي مثل هذا الوضع، فإن بلوغ الهدف بالنسبة لسورية لا يتعلق بها وحدها، بل يتعلق بثقة المتعهدين الاجانب بتصريحات الحكومة السورية، وباهتمامهم بالشروط التي يستثمر على اساسها رأس المال، وباستعدادهم للتعرض إلى مخاطر معينة. ومع أن الحكومة السورية تعرض استعدادها لتنفيذ وعودها، فإن النشاط العملي لرؤوس الأموال العربية الخاصة لم يتبلور بعد، وسيأخذ أصحاب رؤوس الأموال على الأرجح، الآن، وفي

المستقبل، مواقف الانتظار، حتى يعود الوضع في المنطقة إلى حالته الطبيعية، أو على أقل تقـدير، حتـى تتـوفر الضمانة لعدم وقوع أعمال حربية.

هذه الاتجاهات التي تعكس تمسك الدولة العربية المصدرة للنفط برؤوس أموالها، وصلت كما اشير سـابقاً، إلـى تطور جديد في عام ١٩٧٥، عندما قلصت العربية السعودية بشكل مفاجئ من مساعداتها وجمدتها بعد ذلك لفترة من الوقت. وتبعت الكويت مثال العربية السعودية، وكانت هذه الاجراءات ترمي إلى الضغط على سـورية، وجعلهـا تسير في خط سياسة خارجية، يتجاوب مع مخططات الأنظمة المحافظة في الوطن العربي.

ومن الواضح أن انخفاض المساعدات، يمكن تفسيره بأسباب سياسية وبعوامل اقتصادية كذلك. ويجـب أن نأخـذ بعين الاعتبار، أن الدول المنتجة للنفط (وخاصة العربية السعودية والكويت) تبدي التباطؤ في تقديم القروض للدول، التي تتصف بعجز ميزان المدفوعات لديها، نظراً لأن استرجاع الموارد المالية المستثمرة لا يعود مضموناً تماماً في هذه الحالة. وما كانت بلدان شبه الجزيرة العربية المصدرة للنفط. مهتمة بالاستثمار المجـدي للأمـوال "النفطيـة"، عوضاً عن تقديم القروض والتسهيلات للدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، حيث تجـري دورة رأس المـال واسترجاع الموارد ببطء شديد، فإن توظيف وإيداع الموارد فيها ربما كان أقل ربحاً بالمقارنة على سبيل المثال، مع الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى العموم يجب ألا نستنتج، أن الدول العربية المنتجة للنفط تستثمر جل مواردها في الاقتصاد الغربي، ولكـن رافد المساعدات إلى الدول النامية، وخاصة إلى سورية، يمكن أن ينخفض أو أن "يجمد" عند مستوى معين.

ويمكننا أن نستشهد على صدق هذا بالمعطيات التالية. فحسب بعض التقديرات ، تبلغ احتياجـات سـورية إلـى الموارد في الخطة الخمسية الجارية(*)، وتسديد هذه الاحتياجات على حساب التمويل من بلاد شبه الجزيرة العربيـة المصدرة للنفط (الارقام الآتية بملايين الدولارات) (٢٧):

العام	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاحتياجات	٦٩٨	٨٠٢	٩٢٣	١٠٦١	١٢٢٠
تمويل الدول العربية المصدرة للنفط	١٧٤	٢٠٠	٢٣١	٢٦٥	٣٠٥

(*) أي الخطة التي تنتهي عام ١٩٨٠ ــ المترجم.

وتظهر هذه المعطيات، انه على الرغم من تزايد الحجم المطلق للتمويل، على حساب مدخولات النفط لبلاد شبه الجزيرة العربية، تبقى أهميتها النسبية على مدى السنوات الخمس المشار إليها ثابتة، ولهذا فإن حصة هذه البلد في تقديم الموارد التسليفية لسورية لا تزيد عن ٢٥ % من احتياجاتها.

على أن تعثر الوضع المالي لسورية في منتصف السبعينات، لم يتوقف على رفض السعودية والكويت تنفيذ التزاماتها في تقديم القروض (حتى ولو كان وقتياً) فحسب، بل كان له صلة أيضاً بقرار العراق توقيف ضخ النفط عبر الأراضي السورية، حيث حرمت سورية من /٦٠٠/ مليون ليرة كانت تتسلمها سنوياً من العراق كضريبة مرور (٢٨).

ومثل هذه الظواهر غير المتوقعة، الناجمة عن تأزم الوضع المالي لسورية، لا بد أن ينعكس سلبياً على تطور الاقتصاد الوطني. ويمكن لنتائج هذه الحالة أن تكون أكثر خطورة، إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن سورية الآن تقف بالحقيقة على أبواب نهاية الخطة الخمسية الرابعة للتطور الاقتصادي الاجتماعي للأعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، والتي يتطلب تحقيقها مصروفات ضخمة بالنسبة لموارد سورية.

وتتضمن الخطة الخمسية الجديدة نفقات بمبلغ ٥٤ مليار ليرة. ومن المعتقد أن الزيادة السنوية المتوسطة للدخل القومي، ستصل في أعوام الخطة الخمسية إلى ١٢% وأن الوتائر السنوية المتوسطة للنمو الصناعي، ومن ضمنها فرع النفط والطاقة الكهربائية قد تحدد بـ ١٥,٤ %، وفي البناء ١٦%، وفي الزراعة ٨ ــ ١٠% والمواصلات والإتصالات ١٦,٤ % (٢٩).

وتظهر الأرقام، أن الخطة تضمنت وتائر عالية كافية لتنمية الاقتصاد الوطني. ولكن الوصول إلى مثل هذه الوتائر يعتمد في الواقع على عوامل كثيرة، وخاصة على المساعدات الخارجية، التي يمكن الحكم على حجمها من خلال طلب سورية في عام ١٩٧٦ فقط، حسب بعض المعطيات، الحصول على حوالي ٣ مليارات ليرة من المصادر الخارجية (٣٠).

ولهذا، أرغم انخفاض المدخولات الخارجية القيادة السورية، على تأجيل إعداد الخطة الخمسية الرابعة وإعادة النظر في ميزانية عام ١٩٧٦، بتخفيضها من ١٦,٥ مليار إلى ١٠ مليارات ليرة، أي إلى المبلغ الذي خطط في البداية لتنفيذ مشروعات التنمية (٣١). كما تأجل تنفيذ بعض مشروعات التنمية لمناطق معينة في المحافظات، والتي كان يجري تنفيذها من قبل السلطات المحلية بالاتفاق مع الوزارات، واقترح تخفيض احتياجات التربية والصحة.

أما بالنسبة للأعمال المتعلقة بتنفيذ المشروعات ذات الأهمية الحكومية العامة، فقد تقرر الاستمرار فيها عدا بعض الاستثناءات.

تسبب عجز الميزانية الجارية، والذي ظهر في بداية النصف الثاني من السبعينات، في زيادة قليلة في أسعار ٣٥ نوعاً من البضائع الضرورية، على رأسها المحروقات (٣٢).

استناداً إلى ما ذكر، يعتبر من الحق الإقرار أن الاقتصاد السوري، على الرغم من النجاحات التي أصابها، ليس قادراً حتى الآن، على ضمان أساس ذاتي لاستقرار تطور البلاد، ولهذا استمر في احتفاظه بتبعية قوية لمصادر التمويل الخارجية.

وتعترف القيادة السورية أن مدخولات الدولارات النفطية من البلاد العربية المصدرة للنفط، لا تعتبر مخرجاً من كل الأزمات وستكون غير كافية لتغطية بنود الميزانية. على كل حال، تظل مساعدة هذه البلاد مفيدة وهي تضطلع

بدور كبير في تحقيق الآمال الاقتصادية للدولة السورية؛ خاصة وأن موارد العملة الصعبة من نفط سورية، لا تكفي لتغطية كل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فضلاً عن احتياجات الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تصور أن المساعدة من الدول العربية، المنتجة للنفط يسهل الحصول عليها، لأنها تعتبر في هذا المجال واجباً وطنياً تجاه دول المواجهة العربية مع إسرائيل.

إن الحاجة الماسة للمساعدات والقروض الخارجية، التي ظهرت في الفترة الأخيرة، تدفع الحكومة السورية، إلى عدم التوقف عن محاولات البحث عن موارد جديدة لدى البلاد المصدرة للنفط، متجاهلة احتمالات رفض المساعدة.

ومن الممكن أن نشير إلى أن المساعدة ككل، على حساب التراكمات النقدية لدى الدول المصدرة للنفط، غير مستقرة، وهي تخضع لارتفاع وهبوط قد ينعكسان سلبياً على تنظيم أعمال الجهاز الاقتصادي السوري. إن حقيقة تقديم المساعدات، بغض النظر عن حجمها، يمكن أن تصبح في المستقبل موضع شك، إذ لا يمكن التكهن بصورة جازمة بطبيعة الاتجاهات التي تظهر في السياسية المالية لدول شبه الجزيرة العربية تجاه سورية.

وفي ظل هذه الظروف، تعتمد الحكومة السورية بصورة خاصة (بالإضافة إلى تطوير الصناعة والبناء التحتي) على توسيع استغلال النفط المحلي، وتأمل أن تستفيد من ارتفاع الاسعار النفطية لتزيد من ادخار الدولار النفطي.

وتحقيقاً لهذا الهدف، تجري أعمال تنقيب واسعة النطاق عن المصادر النفطية الجديدة، كما تتخذ اجراءات نشيطة لزيادة إنتاج النفط من المصادر العاملة. وفي الوقت الحالي يصل احتياطي سورية الفعلي من النفط، إلى حوالي ٣٠٠ مليون طن وهو يكفي، ضمن وتائر الاستخراج الحالية، لمدة طويلة نسبياً مع احتمال زيادة الإنتاج.

وقد اكتشفت بالإضافة للآبار المستغلة في مناطق السويداء ورميلان وكراتشوك، مصادر ضخمة من النفط حول حلب. كما تجري أعمال البحث في مناطق اخرى من البلاد، يمكن أن تجلب نتائج مثمرة. وتقدر الاحتياطات الجيولوجية للنفط في سورية، في بداية العقد الجاري بـ ١,١ مليار طن. وحسب أرقام آذار (مارس) عام ١٩٧٦ ــ ١,٩ مليار طن (٣٣).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة المتواصلة لاستهلاك النفط والمواد النفطية في الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك أمل سورية في الزيادة المستمرة لاستخراج النفط، يمكننا أن نستنتج أن آفاق نمو العائدات المالية من العمليات النفطية في السوق العالمي تبدو اليوم ملائمة. ومن الطبيعي أن تراكم المدخرات المالية الضخمة واكتفاء الإقتصاد السوري برؤوس أموال من الموارد الداخلية إليه أمر غير متوقع في المستقبل القريب، وهذا ما تشير إليه حقيقة عدم استكمال تنفيذ خطط استخراج النفط مثلاً. ولكن على العموم، يمكن أن نعتبر العناصر التالية، مثل استقرار الوضع الاقتصادي السوري الداخلي وتقلص تبعيتها المالية وتعزيز استقلالها الاقتصادي، عناصر يمكن تحقيقها إلى حد كبير.

الفصل العاشر

مشكلات استخدام ليبيا لمداخيل النفط
في المرحلة الراهنة

ف. ي. كوكوشكين

(١)

كانت ليبيا إحدى البلاد الأكثر تخلفاً من بين الدول النامية حتى ثورة أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٩. وهذا على الرغم مما جرى في الستينات من طفرة هائلة في تاريخ الصناعة النفطية، من استخراج وتصدير للنفط (تضاعف بـ ٢١٤ مرة خلال أعوام ١٩٦١ ــ ١٩٦٩) ومدخولات النفط (زادت في العام المالي ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ بالمقارنة مع مدخولات عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ بـ ١٩٨ مرة). وتم في عام ١٩٦٩ تصدير ١٤٤,٥ مليون طن من النفط (١)، ووصلت مدخولاته إلى /١١٣٢/ مليون دولار (٢). وقد احتلت ليبيا حسب هذين المؤشرين المركز الأول بين الدول العربية، وكانت الثانية بعد فنزويلا، حسب مستوى المدخولات من صادرات النفط بين البلدان الأعضاء في الأوبيك، وتأخرت عن إيران حسب الحجم الكمي للتصدير. ولكن هذه الموارد الضخمة استخدمت بشكل رئيسي في الانفاق على البلاط والحاشية الملكيين، وعلى الجهاز الحكومي المتضخم، وفي مصاريف غير إنتاجية اخرى.

وعلى الرغم من القانون، الذي يحدد استعمال ٧٠% من مداخيل النفط من التنمية لاقتصادية والاجتماعية، فإن توظيف الأموال الحكومية الليبية وصل خلال الأعوام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ــ ١٩٦٨ / ١٩٦٩ إلى ٣٨٥,٢ مليون دينار أو ٣١% من ميزانية المداخيل فقط.

وبالنتيجة، ورث النظام الثوري الاقتصادي السلعي الوحيد الجانب، القائم على تصدير النفط الخام، والذي أعطى حتى عام ١٩٦٩، أكثر من ٩٩,٧% من جميع مداخيل التجارة الخارجية... وقد زاد الثقل النوعي لصناعة استخراج النفط في مجموع الناتج الداخلي الليبي، من ١٠,٩% في عام ١٩٦٩ إلى ٧٠,٥% في عام ١٩٧٠، وفيما يخص الصناعة التحويلية فقد انخفض الثقل النوعي من ٧,٩% إلى ١,٨% على التوالي (٣). ولم تتأسس مشروعات تصنيعية ضخمة خارج حدود استخراج النفط عملياً، بل قامت مؤسسات ذات صفة غير مصنعية فقط. كذلك انخفضت مساهمة الزراعة في مجموع الناتج الوطني، بشكل فجائي في فترة السنوات العشر المذكورة، من ١٥,٥ % إلى ٢,٢% (٤). وتخلف الانتاج الزراعي في تطوره كثيراً عن الطلب، المتزايد بسرعة في الستينات على المنتوجات الزراعية. وكان أكثر من نصف البضائع المستهلكة في هذا المجال في عام ١٩٦٩ يستورد من الخارج (٥). وقد عاش هذا القطاع التقليدي بطابعه الجامد، وإنتاجيته المنخفضة فترة تعثر وانحلال في ظل تسارع الحمى النفطية. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد الاطاحة بالملكية في ليبيا في عام ١٩٦٩، جرى تأميم كامل للملكية الإيطالية للأراضي، والتي كانت اساس القطاع الزراعي الحديث. وهكذا برزت أمام البلد مشكلة إعادة بناء القطاع الزراعي على اساس جديد.

(٢)

إن التحولات الجذرية في السياسة الاقتصادية الليبية، والتي حدثت منذ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٩، شملت قبل كل شئ الصناعة النفطية الغازية. وقد وضعت لهذا الفرع مبادئ رئيسية تتفق تماماً مع مقررات الأوبيك، ونفذت بحذافيرها. وهذه المبادئ هي:

١ ــ الإستثمار المجدي لكل وحدة جزئية من المواد الخام المستخرجة، وقبل كل شئ وضع الأسعار التـصديرية المثلى؛

٢ ــ تنشيط شركة النفط الليبية الوطنية؛

٣ ــ إنشاء وتوسيع المؤسسات الحكومية في جميع مراحل "الدولة النفطية " ــ من التنقيب إلى الاستخراج وحتى التكرير؛

٤ ــ إنشاء فروع الكيمياء النفطية والغازية؛

٥ ــ تنظيم إنتاج المواد الخام لهدف الإحتفاظ باحتياطاتها، والحفاظ على المستوى المطلوب لمداخيل العملة الصعبة؛

٦ ــ الاستعمال الملائم لأكثر مداخيل التصدير في احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وهكذا صب النظام الجديد كل جهوده، من أجل تأمين الرقابة على الثروات الطبيعية الرئيسية لليبيا، ولوضعها في خدمة المصالح الوطنية.

وساعدت الظروف الملائمة لجميع البلدان النامية المصدرة للنفط في بداية السبعينات على نجاح هذه الاجراءات، بالإضافة إلى عدد من العوامل الخاصة، مثل النضال الحاد ضد الخضوع لاحتكارات النفط الاجنبية، وهو ما يتفق مع السياسة التكتيكية اللينة لليبيا، وكذلك ميزات موقع البلاد في السوق العالمية للنفط.

في عام ١٩٧٠ طلبت الحكومة الليبية، ولأول مرة في تاريخ صناعة استخراج النفط في الشرق الأوسط، من إحدى شركات الامتياز "أوكسيدنتال بتروليوم أوف ليبيا" أن توقف هدر الاحتياطات ضمن أراضي الامتياز. وكانت النتيجة أن انخفض الحجم العام لاستخراج الشركة من النفط خلال أربعة شهور، من أكثر من ٤٠ مليون طن إلى ٢٠ مليون طن (٦). وبعد ذلك تقدمت الحكومة الليبية بطلبات مماثلة إلى أصحاب الامتيازات الآخرين، حيث أجرت ليبيا معهم في وقت واحد محادثات حول زيادة العائدات المقررة عن النفط وحول طريقة دفع الضريبة. واضطرت أولى الشركات العاملة في ليبيا إلى قبول شروطها، وهي الشركة الأميركية المستقلة، "أوكسيدنتال بتروليوم كوربوريشن"، التي كانت تصدر كل النفط اللازم للعمليات الخارجية، والتي كانت حصتها من تعهدات هذا البلد خمس القيمة الإجمالية للموجودات (٧). وتتابعت بعدها شركات اخرى مستقلة حتى نهاية عام ١٩٧٠، وكذلك الاحتكارات الكبيرة ــ الاعضاء في الكارتل النفطي العالمي.

من الصعب أن نقوم أهمية هذا الانتصار الليبي. فهو قد وضع بداية تصفية النظام الاستعماري الجديد، الذي كان يتعمد تقليص العائدات من تصدير "الذهب الاسود" من البلدان النامية، وكذلك بداية "ثورة الأسعار" في السوق العالمية على النفط الخام. وكانت ليبيا الاولى من بين البلدان المصدرة للنفط، التي استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية أن ترفع الأسعار المقررة بنسبة ١١,٤%، وأن تلغي بشكل كامل التخفيضات، وكذلك أن تخرج عن القاعدة الثابتة خلال ٢٠ عاماً وهي قاعدة التقسيم التناصفي للأرباح، وأن تزيد الضرائب الموضوعة على الشركات النفطية الأجنبية من ٥٠% إلى ٥٥%. والأهم من ذلك، أن الخطوة الليبية كانت اول استخدام ناجح لقوى الضغط الاقتصادي، من قبل الدول النامية على الاحتكارات النفطية.

ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت ليبيا بتأميم ممتلكات الشركات النفطية الأجنبية أيضاً ابتداء من المراكز العائدة لها لتسويق وتوزيع المواد النفطية في البلاد. واتسعت هذه الاجراءات في عام ١٩٧١ لتشمل فرعاً رئيسياً في الاقتصاد الليبي

ــ وهو استخراج النفط. أصبحت ليبيا في عام ١٩٧٣ الدولة العربية الثانية بعد الجزائر، التي قضت بشكل نهــائي على نظام الامتيازات في الصناعة النفطية ــ الغازية، حيث قامت بتأميم ٥١% إلى ١٠٠% مــن أعمــال جميــع الشركات ذات الامتيازات، عدا مؤسستين أجنبيتين صغيرتين جداً (إستخرجتا في عام ١٩٧٧ أقل من ٤٤٠ ألف طن في النفط أو ٤٦% من حجم إنتاجها العام). وتستخرج الشركة الوطنية النفطية الليبية (ليبنوك) في الوقت الحاضــر النفط بصورة مستقلة، وكذلك يقوم على استخراجه نوعان من الشركات المختلطة ــ على أساس اتفاقيات المشاركة (Joint venture) والاتفاقيات المتتابعة عن تقسيم الإنتاج (Production shazing). وقد وصلت حصة الــشركة الوطنية النفطية الليبية، إلى ٦٦,٧% من حجم الاستخراجات النفطية خلال عام ١٩٧٧ بشكل مباشر، أو عن طريق نظام المشاركة (٨).

من الصعب على ليبيا حتى الآن أن ترفض رفضاً قاطعاً استخدام الرأسمال الأجنبي، وخاصة بسبب عــدم كفايــة عدد الاخصائيين ــ النفطيين لديها، وعدم وجود الخبرة التقنية. والظروف الطبيعية للتنقيب عن النفط وتكريره فــي الأراضي الليبية ليست سهلة بالمقارنة، على سبيل المثال، مع معظم دول منطقة الخليج العربي. فالآبار في الــبلاد تقل عن معدل استنفادها المتوسط. وقد بدأت أعمال مكثفة لاكتشاف الاحتياطات النفطية في الجرف القاري الواقــع على البحر الأبيض المتوسط. وقد استطاعت ليبيا تجاوز نتائج فترة المجابهة مع شركات الامتيــاز فــي الاعــوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤، عندما قلصت الأخيرة من اعمال الحفر بشكل مفاجئ، ولم تستبدل المعدات النفطيــة المــستهلكة بمعدات جديدة في الوقت المناسب.

إن مشاركة الشركات الاجنبية في الصناعة النفطية ــ الغازية، لا تمس السيادة الليبية الكاملة في استغلال ثرواتها الطبيعية. والدولة وحدها هي التي تحدد قانونياً وواقعياً السياسة النفطية في جميع مجالاتها. وهــذا المبــدأ يتــضح خاصة في نظام إدارة المؤسسات المشتركة، حيث ترجع الكلمة الأخيرة إلى الممثلين الليبيين.

وهكذا وضعت ليبيا مراقبة وطنية فعالة على مصادرها النفطية، وكانت الأولى في هذا المجال من بين البلدان ــ الأعضاء في الأوبيك مع دول عربية أخرى مثل الجزائر والعراق. وبفضل زيادة الأسعار وتوسيع القطاع العام في الصناعة النفطية ــ الغازية، فإن متوسط المداخيل السنوية الصافية للدولة الليبية من كل برميل للنفط المصدر، قــد زادت من ١,٠٩ إلى ١١,٠٢٩ دولاراً أو بمقدار ١١,٢ مرة خلال الأعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤، ووصلت إلى أعلــى مستوى بين بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٠). ولذلك زادت ليبيا خلال الفترة المذكورة، واردات الميزانيــة الصافية من تصدير "الذهب الأسود" بــ ٤,٨ مرة، على الرغم من التخفيض الكبير لإنتاج الــنفط فــي البلــدان ــ الاعضاء في الاوبيك في التعبير المطلق (٨٦,٢ مليون طن) والتعبير النسبي (٢,٣ مرة).

وسنورد أدناه المعطيات عن استخراج النفط في ليبيا، وعن المداخيل الصافية للدولة من تــصديره فــي الأعــوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ (١١).

وتتحدد قوة موقع ليبيا في السوق النفطية في بداية السبعينات بالعوامل التالية:

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مدخولات الدولة بمليارات الدولارات	١٥٧,٤	١٣٢	١٠٧	١٠٢,٤	٧١,٦	٧٢,٤	٩٢	١٠٠
استخراج النفط بملايين الأطنان	١,٣	١,٨	١,٦	٢,٣	٦,٢	٦,٦	٧,٥	٩,٤

أولاً: كانت حصتها حوالي السبع من طاقة دول الاوبيك المصدرة للنفط، أو ٧/ ١ من مجموع القدرة التصديرية لهذه المادة في الدول النامية والرأسمالية (١٢).

ثانياً: الموقع الجغرافي الملائم لليبيا بالنسبة للمستهلكين الرئيسيين للوقود السائل في أوروبا الغربية، مع حالة الأسواق المالية الملائمة لسوق النقل البحري لمستوردي النفط الليبي وتوفيره الكبير لمصاريف النقل.

ثالثاً: النوعية الجيدة لهذه المادة الخام ــ كثافة قليلة واحتواء قليل على الكبريت ــ كانت عامل تفوق في ظروف زيادة متطلبات المحافظة على البيئة. جميع هذه العوامل مجتمعة، جعلت النفط الليبي لا يمكن الاستغناء عنه، إبان العجز المتفاقم في هذه المادة الخام الطبيعية في السوق الرأسمالية العالمية.

ولكن في نهاية عام ١٩٧٤، أخذ النفط الليبي يفقد تدريجياً تفوقه في السوق العالمية. إذ إن ظهور الشحن البحري الحر، وكذلك الأفضلية التي أعطتها الشركات النفطية العديدة ــ بعد "ثورة الأسعار" على الوقود السائل في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ ــ للنفط الأقل نوعية والأرخص لبلدان الخليج العربي، زاد من قدرة المنافسة لديها بالمقارنة مع دول البحر الأبيض المتوسط المصدرة للنفط. وازداد الموقف تعقيداً بانخفاض عام لاستهلاك الوقود السائل في العالم الرأسمالي في عام ١٩٧٤، نتيجة الركود الاقتصادي بشكل رئيسي. وفي ظل هذه الظروف، ولمنع الآثار السيئة لانخفاض التصدير تحت المستوى المحدد، اضطرت الحكومة الليبية عدة مرات لتخفيض أسعار البيع الرسمية، ذات المستوى الاكثر ارتفاعاً من بين كل اعضاء الاوبيك، من ١٦ دولاراً للبرميل في ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٤ إلى ١١,٢ دولاراً في ١ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٥ (للنفط المحقق المستقل للنوع الليبي الرئيسي "برقة" بدرجة ٤٠)، دون الخروج من مقررات الأوبيك وبدافع التصدير، رفع كذلك الحظر عن تصدير النفط للولايات المتحدة الأميركية ابتداءً من ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٥، وعن مصانع تكرير النفط لبلاد الحوض الكاريبي، التي تمد الولايات المتحدة الامريكية. وكانت ليبيا قد حافظت على الحظر مدة أطول من جميع البلاد العربية (١٣). ونتيجة لهذه الاجراءات، أعيدت وتيرة إنتاج النفط في خريف عام ١٩٧٥ إلى حوالي /١٠٠/ مليون طن في العام، ولكن الحجم العام بقي في مستوى العام الماضي.

بعد ذلك ارتفع استخراج النفط إلى ٩٢ مليون طن في عام ١٩٧٦ وحوالي ١٠٠ مليون طن في عام ١٩٧٧. ووصل سعر البيع الرسمي للنفط نوع "برقة" بعد بعض الزيادات، إلى ١٤,٢ دولاراً للبرميل في نهاية ١٩٧٧. وارتفعت واردات التصدير، بعد الانخفاض المؤقت في عام ١٩٧٥، من جديد بصورة ملحوظة، ووصلت إلى مستوى قياسي بالنسبة إلى ليبيا ــ وهو ٩,٤ مليارات دولار.

وحسب المعطيات، التي قدمها في نهاية عام ١٩٧٧ ممثل إدارة الشركة الوطنية النفطية الليبية، فقد خطط لزيادة نسبية لاستخراج النفط في ليبيا، بحيث تصل إلى ١٢٤ مليون طن لعام ١٩٨٠. وهذا الحد من إنتاج النفط يقد بمقدار ٣٠% عن المستوى الأقصى من الناحية التقنية، وهو /١٦٠/ مليون طن في العام، وهو ما يحافظ على الاحتياطات لأطول فترة ممكنة (١٤). أما في عام ١٩٧٨ فقد استخرج ٩٥ مليون طن من النفط.

إن التخفيض المؤقت لأسعار صادرات النفط في عام ١٩٧٤ وفي النصف الأول من عام ١٩٧٥، كان إجراءً ضرورياً بالنسبة للحكومة الليبية، ولم يكن يعني الرجوع عن خط المستمر في زيادة الانتاج إلى حده الاقصى. وفي مؤتمر كانون الأول (ديسمبر) للأوبيك (عام ١٩٧٦) في عاصمة قطر (الدوحة)، صوتت ليبيا على قرار معظم أعضاء هذه المنظمة بزيادة أسعار النفط بنسبة ١٥%، في عام ١٩٧٧، في مواجهة الموقف المنفرد للسعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين وافقتا بغير إصرار على زيادتها بنسبة ٥% فقط. وطرحت البعثة الليبية كذلك في الندوات الأخيرة للأوبيك، اقتراحات جذرية في مجال سياسة الأسعار. وطالبت مع العراق والجزائر في المؤتمر الخمسين في كاراكاس (كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٧)، بزيادة الأسعار في عام ١٩٧٨ بنسبة ١٥% ــ ٢٣%، وتمسكت بعد ذلك بضرورة هذه الإجراءات في مؤتمر حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ في جنيف. وتتخذ ليبيا أيضاً أكثر المواقع تقدمية في المسائل الأخرى لنشاط الأوبيك.

بقي سعر النفط العربي الخفيف، الذي يناسب المعيار العالمي مجمداً في عام ١٩٧٨ بمستوى العام السابق، وخاصة بسبب معارضة السعودية وكذلك الإمارات العربية المتحدة وإيران وقطر. وتعرض هذا الجناح المحافظ للأوبيك إلى النقد العادل من جانب الممثلين الليبيين الرسميين، وكذلك من جانب الأعضاء الآخرين للمنظمة. ويقوم نفوذ هذا الجناح على ملكيته لطاقات ضخمة في استخراج النفط، والتي زادت بشكل جذري لدى السعودية وإيران والامارات العربية المتحدة خلال السبعينات، ووصلت عام ١٩٧٧ إلى مستوى إجمالي قدره /١٠٧٥/ مليون طن في العام، أو أكثر من ٥٥% من مجموع طاقة أعضاء الأوبيك. وفي الوقت نفسه، فإن الثقل النوعي لطاقة استخراج النفط الليبي (١٢٥ مليون طن)، وصلت في عام ١٩٧٧ إلى أقل من ٦,٥% أو أقل بمرتين بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ (١٥). ولذلك، فإن ليبيا لا تستطيع أن تؤثر بقوة على حالة السوق العالمية كما في بداية السبعينات.

(٣)

تحتل ليبيا بالنسبة لتوفر الثروات الطبيعية، التي يمكن أن تكون أساساً لتنويع الاقتصاد الوطني (إلى جانب الغاز والنفط)، بين مجموع الدول العربية المصدرة للوقود السائل، وضعاً متوسطاً بين الجزائر والعراق من جهة ــ المتمتعين بوضع أفضل ــ والدول الملكية في الخليج العربي من جهة ثانية، حيث ينعدم تقريباً، باستثناء العربية السعودية، وجود هذه الثروات.

وتبرز بين احتياطات المواد الخام الطبيعية في ليبيا، طبقات ضخمة من الحديد الخام في محافظة فزان. وقد تم اكتشاف الأورانيوم والنحاس والمنغنيز ومناجم كبيرة من الفوسفات. ويجري التنقيب عن الكبريت الطبيعي والجبس، وهناك مواد خام لصناعة مواد البناء.

وتقتصر آفاق التنمية الزراعية على المنتوجات الزراعية المحدودة، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٨,٨ ملايين هكتار (٥% فقط من مساحة أراضي البلاد). منها حوالي ٢,٤ مليونان هكتار فقط يمكن استعمالها في الأعمال الزراعية، أما الباقي فيستعمل بشكل رئيسي كمزارع للماشية فقط (١٦). وعلى العموم، فإن ظروف المناخ والتربة غير ملائمة، ولكن وجود الموارد المائية تحت الأرض يسمح بزيادة المساحة المرورية بصورة كبيرة. والعدد القليل لسكان البلاد، مع امكاناتها المالية الكبيرة، يجعل مخططات القيادة الليبية (في الوصول إلى تأمين السلع الغذائية الرئيسية عن طريق تقوية الإنتاج الزراعي) قابلة للتحقيق.

ويعتبر النقص الحاد في اليد العاملة، وليس فقط في اليد العاملة الجيدة والمتوسطة الاختصاص ـ العائق الموضوعي الرئيسي أمام تسريع وتائر النمو وتنويع بنية الاقتصاد الليبي. وفي هذا المجال، فإن وضع ليبيا لا يختلف تقريباً عن دول الخليج العربي. فقد وصل عدد السكان الأصليين للبلاد في منتصف عام ١٩٧٨ إلى أقل من ٢,٦ مليون نسمة، والثقل النوعي للقادرين على العمل، أي في عمر يتراوح بين ١٦ و٦٤ سنة، يبلغ تقريباً نصف عدد السكان. وقد ازداد عدد السكان الأصليين، العاملين في القطاعين العام والخاص إلى ٥٢٠ ألف مواطن. وبالنسبة لعدد الرجال القادرين على العمل (دون تلاميذ المؤسسات التعليمية العالية والمتوسطة والمتخصصة، والذين يخدمون في الجيش)، فقد وصل إلى أعلى من نسبة ٩٠%. ولا يمكن زيادة مجمل السكان العاملين إلاّ عن طريق اجتذاب أوسع للنساء، إلى ميادين العمل المختلفة، ومن الصعب أن تتحقق خطوات كبيرة في هذا المجال خلال السنوات القادمة، لأن ذلك يتطلب تحطيم العادات المتبعة عبر القرون. ولا يزيد الثقل النوعي لنشاط السكان من النساء اقتصادياً في الوقت الحاضر عن ٥,٢% فقط (١٧).

(٤)

وتستخدم القيادة الليبية بصورة مكثفة الامكانات المحدودة، من أجل استثمار المداخيل النفطية داخل البلاد لحاجات التطور الاجتماعي والاقتصادي، على أن يكون ذلك في المستقبل الاتجاه الاساسي لاستخدامها. وقد فاقت مخصصات الاستثمار في ميزانية. التنمية بعد ثورة أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٩ (الميزانية الاستثمارية)، زيادة المصاريف الجارية حسب الميزانية (الجارية) العادية. ومنذ عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وحتى نهاية عام ١٩٧٦، زادت الميزانية السنوية في العام الأول، وفي العام الثاني بـ ٣,٥ مرات وبلغت ٦٧٨ مليون دينار (٢٢٩٣ مليون دولار). ومن أجل استخدام انتاجي أفضل لواردات النفط، والتي وصلت إلى حوالي ٩٠% من مداخيل الميزانية الليبية، فقد وصلت مخصصات التنمية في العام المالي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ حسب الميزانية، إلى أقل من ٤٠% من مجمل هذه المداخيل. وفي عام ١٩٧٨ كان من المفروض أن تصل إلى حوالي ٦٥%. وبالإضافة إلى ذلك، زادت مخصصات الاحتياجات الاجتماعية حسب الميزانية الجارية لعام ١٩٧٨، ووزعت مخصصات ضخمة من المصاريف على التعليم ـ ٢٠٤ ملايين دينار (٦٩٠ مليون دولار)، أو بمقدار ٣٠,١% من المخصصات العامة، وللصحة ٨٥ مليون دينار (٢٨٧ مليون دولار)، أو ١٢,٥% (١٨). واضطرت الدولة كذلك إلى تخصيص مبالغ ضخمة على

شكل إعانات حكومية، لشراء المواد الغذائية من الخارج، وتغطية الفرق بين أسعار الاستيراد والاسعار المختلفة للسوق الداخلية. وخصصت لهذه الغاية في عام ١٩٧٦ أكثر من ١٠٠ مليون دينار (٣٣٨ مليون دولار).

ويقدر المبلغ العام للمصاريف الحكومية. وفقاً لميزانية التنمية والميزانية الجارية، بصورة عامة بما يقل بمقدار مليار ــ ١,٥ مليار (١٠ ــ ١٦%) عن مستوى المداخيل الصافية للدولة من النفط في العام المناسب. ومن المحتمل، أن يكون هذا أحد مبادئ السياسة المالية للحكومة الليبية، الرامية إلى تغطية جميع المخصصات للتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية بالواردات الآتية من تصدير النفط، وكذلك لتثبيت الاحتياجات الرسمية للموارد المالية السائلة على مستوى معين (٤٦٧٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٧)، التي وصلت إلى ٦٣% من تكلفة استيراد السلع والخدمات، وبلغت ٢١٨٥ مليون دينار (٧٣٨٢ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٨. وقد نجحت الحكومة الليبية إلى حد كبير في الحفاظ على هذه النسبة، على الرغم من أنها عانت من التأرجح الكبير "لمداخيل النفط" خلال الأعوام الأخيرة للأسباب التي ذكرناها سابقاً، وزاد الاستيراد في تلك الفترة بصورة مطردة وبوتائر سريعة. وانخفضت الاحتياطات العالمية لليبيا، عند الانخفاض المفاجئ جداً في استخراج النفط في عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، عن المستوى الأقصى / ٣٦٨٢/ مليون دولار في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٤، إلى /١١٩٢/ مليون دولار في آب (أغسطس) عام ١٩٧٥. ولكن نظراً لزيادة استخراج النفط والأسعار في نهاية عام ١٩٧٥، فإن هذه الاحتياطات أخذت تتحسن بسرعة كافية، ووصلت إلى ٢١٩٥ مليون دولار لنهاية عام ١٩٧٥، وزادت إلى ٤٦٧٠,٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٧ (١٩).

(٥)

في الأعوام الأولى من حكم النظام الثوري الليبي، لم يزدد المبلغ العام لمخصصات الميزانية الإنمائية إلى حد كبير فحسب، بل جرت تغييرات هامة في توزيعها الفرعي. فقد اعتمد للزراعة في عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ ــ ٩% فقط من المخصصات، وللصناعة ــ ٦,٣%. وبعد ثورة عام ١٩٦٩ تركز الاهتمام الرئيسي على نهضة قطاع الاقتصاد الزراعي. وتقرر أن تصل مخصصات هذا الفرع في الأعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢، وكذلك حسب الشكل المعاد دراسته للخطة الأولى الثلاثية لأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥، إلى أكثر من ٢٠% من المبلغ الكلي للمخصصات. وعينت استثمارات مماثلة لتطوير فرعين رئيسيين في الصناعة، يبرزان سوية في الخطط الوطنية العامة، وهما: الصناعة "غير النفطية" والصناعة "النفطية ــ الغازية" (٢٠). وظهرت الأخيرة لأول مرة في ميزانية عام ١٩٧١ ــ ١٩٧٢، أي بعد بداية سياسة التأميم للصناعة النفطية ــ الغازية، ولكن القسم الأكبر من المخصصات (أكثر من النصف حسب خطة الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) اعتمد من أجل تطوير البنية التحتية الانتاجية، (حوالي ٢٠% للطاقة الكهربائية والاتصالات والمواصلات) والمتعلقة بالشؤون الاجتماعية والسكنية (ومن ضمنها حوالي ١٤% للبناء السكني والانتاج العام و٩% للتعليم وتحضير الكوادر) (٢١). وفي الواقع احتلت مخصصات البنية التحتية الانتاجية الموقع الاكثر أهمية، حيث نالت الحصة الرئيسية للموارد المعتمدة لتطوير الزراعة: الري، والاعمال الاصلاحية وإلخ... ولكن قلة المعلومات لا تسمح لنا بإبراز هذه الموارد من المبلغ العام للاستثمارات في فرع الزراعة.

كما زاد المبلغ العام للاستثمارات التخطيطية "ثورة الأسعار" على الوقود السائل في عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ زيادة هام’، ووصل إلى ٢١١٥ مليون دينار (٧,١ مليارات دولار) في شكله النهائي. ونتيجة لزيادة الأسعار بشكل

رئيسي بالنسبة للتجهيزات والمواد المستوردة بصورة فاقت ما كان مقدراً، وكذلك المصاريف التابعة، فقد ارتفع حجم الاستثمارات ووصل إلى ٢٥٧١ مليون دينار (٩,١٥ مليارات دولار) (٢٢).

وحسب تصريحات وزير الاقتصاد الليبي، تم بناء ٧٦,٤ ألف شقة سكنية (٢٣)، خلال الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥. وزاد الرقم الكلي للشقق السكنية، وكذلك للمنازل الخاصة للعمال والفلاحين والمستخدمين، التي بنيت منذ عام ١٩٦٩ وإلى نهاية عام ١٩٧٧ عن ٢٠٠ ألف مسكن، شغلها ١٥٠ ألف أسرة كانت مضطرة بسرعة لاستلام أماكن السكن (مع العلم أن ٧٠ ألف أسرة قبل ثورة عام ١٩٦٩ كانت تعيش على العموم في الخيم وفي منازل من الصفيح) (٢٤). وتشهد هذه المعطيات على أن البلد قام بخطوة كبيرة إلى الأمام في حل مشكلة السكن.

وتعتبر الانجازات التي حققت في مجال التربية وتهيئة الكوادر، بارزة الأهمية بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي. وأصبح هذا الميدان بعد الثورة مجانياً لكافة المستويات. وقد وصل عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦، إلى ٥٣٤٢٠٩ تلاميذ. وفرض في البلاد التعليم الابتدائي الإلزامي. ويجري في الوقت الحاضر التركيز على التعليم المتوسط العام، الذي يحتوي على ١٣٣٤٦٩ تلميذاً في المدارس المتوسطة و٣٧٠٠ في المؤسسات التعليمية المهنية المتوسطة. وفي عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦، وصل الرقم الإجمالي لطلاب الجامعات إلى (١٣٥١٧) والمعاهد التعليمية إلى (٢١٢٤٦) أي بنسبة ١٥٣٧ طالباً وتلميذاً من مئة ألف من السكان الأصليين. وحسب هذا المؤشر، فإن ليبيا وصلت إلى حدود الدول الرأسمالية المتطورة في منتصف "الستينات". وحققت ليبيا أيضاً نجاحات هامة في مجال الصحة (٢٥).

وتنسب الحكومة الليبية والصحافة الأجنبية النمو السريع في القطاع الزراعي، إلى الانجازات الهامة جداً في ميدان الانتاج المادي. فقد زاد إنتاج المواد الغذائية الرئيسية بشكل واسع في عام ١٩٧٦ بالمقارنة مع عام ١٩٧٣، وخاصة الحبوب (الشعير والقمح) بـ ٢,٥ مرتي، ووصل إلى ٣٥٩ ألف طن، أي ما يعادل ٧٠ ــ ٧٥% من الحجم الوسطي السنوي لاستهلاكه خلال عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢. نستنتج أن ليبيا تحقق بنجاح برنامج التأمين الذاتي للمواد الغذائية. ولكن بنتيجة الزيادة السريعة للسكان، كزيادة طبيعية وكنتيجة لنزوح الأجانب، وزيادة الاستهلاك الفردي للبضائع الغذائية، فإن الاستيراد لا يزال كبيراً. وهكذا وصلت في عام ١٩٧٦ حصة القمح والدقيق المستورد إلى ٦٤% من الاستهلاك. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة عام ١٩٨٠ إلى ٢٤%.

كذلك زادت خلال تنفيذ الخطة الثلاثية منتجات الخضار والحليب واللحم زيادة كبيرة (٢٦).

ويعتبر معمل تكرير النفط في الزاهية، بطاقته البالغة ٦ ملايين طن في العام، من بين المشروعات الصناعية الضخمة. وقد أنجز هذا المعمل خلال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧، وهو يلبي بشكل كامل المتطلبات الداخلية من المنتجات النفطية. كما يتم بناء معمل أضخم لتكرير النفط في طبرق بطاقة ١١ مليون طن في العام، ويتوقع أن ينجز بناؤه في عام ١٩٧٩. وخصص القسم الرئيسي من ناتج هذا المشروع للتصدير، باستثناء النفط الخام الذي يستعمل كمادة إنتاجية لمجمع البتروكيماويات الذي، تم بناؤه هنا أيضاً. وقد وصل مجموع طاقة التكرير النفطي في ليبيا إلى ١٨ مليون طن في عام ١٩٧٩، بينما كانت قبل عام ١٩٧٥ أقل من مليون طن.

وقد تم في عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، إعداد برنامج لتوسيع صناعة التكرير النفطي الليبية خلال الأعوام الخمسة الجارية إلى ٤٨ مليون طن في العام، من أجل تصدير حوالي نصف النفط المستخرج على شكل منتجات نفطية. ولكن بسبب النقص الكبير في شحن طاقات التكرير النفطية في الدول الرأسمالية المتطورة (٣٩% في عام ١٩٧٧

في بلدان التعاون الاقتصادي الأوروبي)، وسياسة الحماية الجمركية بالنسبة للبضاعة الجاهزة من الدول النامية، اضطرت ليبيا إلى إيقاف عدد من المشاريع، وخاصة المعامل في الزيتونة ومصراطة في الخطة الخمسية (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠)، وتأخيرها إلى مدى بعيد (٢٧).

بعد إنجاز مصنع الإسمنت في بنغاري (مليون طن إسمنت في العام) وتوسيع منشآت جمصة، وصل مجموع طاقات هذه الصناعة إلى /١٤٤٠/ ألف طن، وأما إنتاج الإسمنت في عام ١٩٧٧ فقد ازداد إلى مليون طن بالمقارنة مع ٧٩ ألف طن عام ١٩٧٣. واستهلكت البلاد في عام ١٩٧٦/ ٣,٧ مليون طن في الإسمنت (في عام ١٩٧٠ ــ ٥٠٠ ألف طن)، أي ١,٤٢ طن لكل نسمة. وحسب هذا المؤشر، فإن ليبيا احتلت المكان الأول في العالم، وهذا يشهد على المجال الواسع للبناء في البلاد (٢٨).

كما وأنشئت أربعة مشروعات صغيرة في مجال التعدين وصناعة الماكينات والمعدات الكهربائية، وكذلك عدة مشاريع في الصناعة الخفيفة. غذائية ونسيجية وعدد من الفروع الأخرى، التي يملكها بشكل رئيسي القطاع الخاص.

ورغم الزيادة السريعة للقدرة الإستيعابية السنوية للموانئ (من ٥ ملايين طن في عام ١٩٧٢ إلى ١٠,٢ ملايين طن في عام ١٩٧٥)، كانت السفن تنتظر في ميناء طرابلس في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ ثلاثة شهور لتفريغ حمولتها، لأن وتائر النمو لسيل الحمولة المستوردة كانت تزداد دائماً (٢٩). وانخفضت فترات الإنتظار في عام ١٩٧٨ وسطياً إلى ١٠ ــ ١٤ يوماً.

وهكذا ، وبنتيجة النمو الكبير للاستثمارات منذ عام ١٩٧٠، وخاصة خلال تنفيذ الخطة الاولى للتنمية (أعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥)، استطاعت البلاد بنجاح كبير أن تحل مشكلات البناء التحتي الاجتماعي، مثل توسيع البناء السكني ونظام التعليم وشبكات الدوائر الصحية، وكذلك الوصول إلى نجاحات هامة في الانتاج الزراعي. وفي الوقت نفسه، ونظراً لقلة اليد العاملة والأخصائيين والعبء الكبير الواقع على نظام المواصلات والأخطاء في الحسابات، وهو ما يشير إلى ضعف تجربة جهاز التخطيط الليبي، فقد ظهرت صعوبات خطيرة في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة والبنية التحتية الانتاجية.

وتحاول ليبيا على مدى عدة سنوات أن تقلل من نقص اليد العاملة، وذلك بتنشيط الهجرة وخاصة من الدول العربية. وقد زاد بصورة خاصة عدد العمال والمستخدمين الأجانب بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، من ٨٠ ألفاً في عام ١٩٧٣ إلى ٢٥٢ ألفاً في عام ١٩٧٨ (أكثر من ثلاثة أضعاف)، وفي الوقت نفسه، زاد عدد القوى العاملة عموماً إلى ٥٨% (من ٤٨٨ ألفاً إلى ٧٧٣ ألفاً). ووصل الثقل النوعي للمهاجرين بالنسبة لتعداد السكان العام (ومن ضمنهم المقيمون الأجانب) في عام ١٩٧٨ إلى ١٣%، والقوى العاملة (العاملة كلياً) إلى ٣١% بالمقارنة مع ٢١% في عام ١٩٧٢ (٣٠).

يحتل العمال الأجانب في ليبيا وضعاً أكثر إنصافاً منه في دول الخليج العربي، حيث يتعرض المهاجرون إلى عنصرية واضحة ومقنعة. ففي ليبيا يطبق عليهم عدد من الأحكام الرئيسية لقانون العمل والقوانين الاجتماعية، ومن ضمنها الحد الأدنى من الأجور. أضف إلى ذلك، أن الأجانب يتمتعون على قدم المساواة مع المواطنين الليبيين، بنتائج سياسة تثبيت الأسعار بالنسبة للسلع الضرورية في البلاد، على عكس الدول المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية، حيث يتمتع بأسعار هذه البضائع الأساسية المخفضة السكان المحليون فقط. وحسب القانون الليبي الخاص باتحادات

العمال، يمكن أن يصبح أي عامل عربي القومية وأكبر من ١٨ عاماً عضواً فيها (٣١). وهذا يشهد على الجهود الجدية للحفاظ على هذه الكوادر في البلاد.

وعلى الرغم من الاجراءات المتخذة، فلا تزال ليبيا بعيدة عن القضاء على نقص اليد العاملة عن طريق الهجرة. وخلال عمل الخطة الخمسية للتنمية في الأعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، التي تتضمن استقدام ١٦٠٦٠٠ عامل وأخصائي أجنبي إلى البلاد، فقد ظلت في الواقع في عام ١٩٧٦ تفتقر إلى ٢٥٠ ألف عامل أجنبي (٣٢).

وحسب تقديرنا، المبني على أساس الحد الأدنى لأجر العامل، الذي حدد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧ بمستوى ١٠٠ دينار (حوالي ٣٤٠ دولاراً) في الشهر، فقد بلغ ما تنفقه ليبيا على احتواء القوى العاملة الأجنبية ٨٥٠ مليون دولاراً سنوياً على أقل تقدير. ولا بد أن يكون هذا الرقم في الواقع أكبر من ذلك، لأن الأجر المتوسط للأجانب أعلى من الحد الأدنى.

(٦)

توشك ليبيا في الوقت الحاضر أن تنجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠). وهي تتضمن زيادة كبيرة وجديدة للاستثمارات بالنسبة لكافة بنود ميزانية التنمية. ويقدر مستواها المتوسط السنوي بــ / ١٨٥٠/ مليون دينار (٦٢٥٠ مليون دولار)، بالمقارنة مع ٧٠٥ مليون دينار (٢٣٨٠ مليون دولار) في الخطة الثلاثية لأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥؛ ويجب أن يبلغ مجموع الاستثمارات خلال السنوات الخمس ٩٢٥٠ مليون دينار (٣١٢٠٠ مليون دولار).

وثمة بعض التغييرات التي يمكن ملاحظتها في تكوين بنود الاستثمارات المقررة. فقد خصص للزراعة ١٥% من مجموع الموارد، وهو ما يقل بــ ٥,٨% عن خطة التنمية الماضية. وفي الوقت نفسه، زادت حصة الاستثمارات المخصصة للصناعة غير النفطية، بحوالي ١% ووصلت إلى ١٣,٥%، واحتفظت حصة الصناعة النفطية الغازية بمستوى ٨,٩%. وبصورة عامة، خصص لتنمية الصناعة في هذه الخطة ٧,٤% من الموارد أكثر من الزراعة، بينما كانت مخصصات هذين الفرعين في الخطة السابقة متساوية تقريباً (٣٣).

ومن المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخصصة للصناعة "غير النفطية"، وهو / ١٢٠٥ / ملايين دينار (٤١٠٠مليون دولار)، خصصت موارد كبيرة جداً (حوالي ٧٢%) لنمو فروع: التعدين الحديدي وغير الحديدي (١٨,٣%)، الصناعية الكيمائية (١٨%) إنتاج مواد البناء (١٣,٤%)، وصناعة المعادن والماكينات (٢١,٩%). وتقل استثمارات الصناعة الخفيفة عن ذلك بكثير، الغذائية (٥%)، نسيجية وجلدية (١,٨%)، خشبية (٧%) (٣٤).

وكان المشروع الرئيسي في التعدين الحديدي، هو بناء القسم الأول من مجمع التعدين في مصراته بطاقة ٤٢٠ ألف طن من الفولاذ سنوياً، والذي يجب أن ينتهي في عام ١٩٨١. ويمكن لهذا الفرع على المدى الطويل، أن ينتج من ٥ ــ ٨ ملايين طن من الفولاذ سنوياً (٣٥). بالإضافة إلى ذلك، خطط في الأعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ لبناء معملين للحام الأنابيب، بانتاج إجمالي مقداره /١٠٠/ ألف طن، أما التعدين غير الحديدي فقد خطط لبناء المنشآت، التي تنتج /١١٠/ آلاف طن من الألمنيوم في العام، وكذلك معمل الأسلاك.

ويخطط لزيادة كبيرة في قدرة صناعة مواد البناء، وخاصة الإسمنت، الذي سيمكن بإنتاجه (أكثر من ٤ ملايين طن لنهاية عام ١٩٨٠) ليبيا من أجل أن تحتل المرتبة الأولى في الوطن العربي، وكذلك الآجر، والبلوكات الخرسانية، والزجاج المسطح، والإردواز، والمصنوعات الخزفية.

وينبغي أن تغطي هذه المنتجات الاستهلاك الداخلي إلى حد كبير. وسيسمح ذلك بتخفيض تكاليف البناء، الذي تــزداد أهميته في ليبيا يوماً بعد يوم.

ويخطط لبناء معملين لتجميع الجرارات (٥ آلاف جرار في العــام) والــشاحنات والمقطــورات (٤ آلاف، ٥ آلاف بالترتيب) ومعمل الأجهزة الألكترونية (٣٦).

وما تزال الجهود مستمرة لتنمية الصناعات غير النفطية، وهي تتركز على توسيع الإنتاج بقــصد الاســتغناء عــن الاستيراد. كما يجري التركيز على زيادة طاقة بعض الفروع، كالتعدين على سبيل المثال، من أجل تصدير منتجاتهــا إلى السوق الخارجية.

ومن المقرر توظيف ٦٧٠ مليون دينار (٢٢٦٠ مليون دولار) في فرع الصناعة النفطية الغازية. وسيستخدم الجانب الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من ٧٠% من أجل بناء المشروعات في الميادين التالية: اســتخدام الغــاز الطبيعــي فــي الصناعة الكيمائية التي تستخدم الغاز والنفط لإنتاج السماد، وفي بعض المنتجات البلاستيكية والأليف الصناعية.

وبدأت بالعمل في مرسى البرقة في المشروعات الغاز وكيماوية، لإنتاج النشادر والميتانول. وبنــي معمــل لإنتــاج البوليات. وتبلغ طاقة كل من المعامل الثلاثة ــ ألف طن من المنتجات الجاهزة يومياً وفي طبرق أيضاً يجــري بنــاء مشروعات بتروكيماوية (٣٧): معمل الأثلين، ومشروع الانتاج النايلون والبوليستر.

وسيستعمل القسم الأكبر من بعض أنواع منتجات هذه المشاريع في داخل البلاد. وينطبق هذا قبل كل شئ على غــاز النشادر (٧٠%) وعلى السماد الكيماوي أيضاً، الذي يزداد الاحتياج إليه بسبب نمو الانتاج الزراعي. ولكنــه ســيغلب على مشاريع هذه المجموعة الطابع التصديري.

وتبقى الاستثمارات في البناء التحتي تشكل أكبر بند للمصاريف (حوالي ٥٣,٤%) في الخطة الخمسية الحالية للتنمية، كما في الخطة الثلاثية السابقة.

وفي حدود البنية التحتية الانتاجية (٢٣%)، وخصص القسم الأكبر من الموارد /١٣٠٣,٣ ملايــين دينــار (٤٤٣٠ مليون دولار) أو ١٤% من جميع الاستثمارات الإنمائية لتطوير الاتصالات والمواصــلات، والمطــارات ١٢% أمــا الباقي/ فلتوسيع التجارة البحرية وكذلك شركة الطيران. وتأتي الطاقة الكهربائية في المرتبة الثانية، حيث تحتل ٨% من المبلغ الكلي لمخصصات الخطة. من المقرر أن تبنى محطات كهربائية حرارية ذات طاقة كلية تزيد عن ١,٥ مليــون كيلوواط، وقد أنشئت محطة للطاقة الذرية.

وخصصت مبالغ كبيرة (حوالي ٣١%) لتنمية البنية التحتية الاجتماعية الحياتية، والتي ترتبط بها بنود كبيرة في خطة أعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، مثل التعليم وتهيئة الكوادر ــ ٥١٢ مليون دينار (١٥٩٠ مليون دولار) أو أكثــر مــن ٧%، وكذلك البناء السكني العام ــ ٧٩٤,٢ مليون دينار (٢٦٨٠ مليون دولار) أو ١١% (٣٨). وفي مجال التعليم، فإن عدد الطلاب الجامعيين يجب أن يزيد من ١٣ ألفا في ١٩٧٥ إلى ٣٣,٣٥ ألفاً في عام ١٩٨٠، عن طريق توسيع الجامعــات في طرابلس وبنغازي فقط (٣٩).

يجب أن يعتبر التطوير المكثف للبناء التحتي في ليبيا مبرراً اقتصادياً، حيث تتوفر إمكانات تحقيق ذلك عــن طريــق الزيادة الكبيرة في موارد الدولة المالية، القادرة على تحقيق المشروعات التي تستوعب رؤوس أموال كبيــرة ولمــدى طويل، وتمليها ضرورة الحاجات التصنيعية، ومواجهة بعض مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووجود مساحات شاسعة، والتنوع غير المتكافئ للثروات الطبيعية، وكذلك تعلق الاقتصاد الليبي بالسوق العالمية بدرجة كبيرة، والــذي

سيستمر في المستقبل بعد التغييرات البنيوية في العلاقات الاقتصادية الخارجية لليبيا. وتسمح الاستثمارات في البناء التحتي بتحويل التراكم المالي إلى تراكم حقيقي، دون إضاعة مصاريف كبيرة للعمل الاختصاصي، مثل الاستثمار في الصناعة وهذا ما يعطي لليبيا الوقت لتحضير الكوادر الوطنية التي ستستخدمها إلى الحد الأقصى، وكذلك إمكانية اختيار المشروعات بدقة أكثر وتحليلها، لتطوير القطاع الإنتاجي بصورة مباشرة. ويمكن أن تستعمل المشروعات المحققة في الوقت الحاضر في مختلف فروع بنية الاقتصاد الليبي.

(٧)

شاركت المؤسسات الحكومية الليبية المختصة (كمتعاقد) والشركات الأجنبية بشكل رئيسي، وخاصة الأوروبية الغربية، وكذلك الأميركية بفروعها الأوروبية، في تنفيذ الأغلبية الساحقة من المشروعات الإنمائية في ليبيا. وتحتل شركات ألمانيا الاتحادية مواقع متقدمة بينها، والتي (حسب شهادة اللجنة الاقتصادية المشتركة الليبية ــ الألمانية الغربية التي اجتمعت في بون في ١ تموز (يوليو) عام ١٩٧٦) تسلمت إلى ذلك الوقت ما لا يقل عن ٧٠% من العقود الليبية لمشروعات التنمية (٤٠).

وبنت الشركات الإيطالية معملاً لتكرير البترول في الزاهية، وآخر في طبرق. ويقوم الفرنسيون بتجهيز مشروع كبير لإنتاج الاسمنت في جمصة بأدوات حديثة (٤١). ويعتبر العديد من الدول الغربية المستورد الرئيسي للنفط الليبي، وخاصة ألمانيا الاتحادية، التي أصبحت المستورد الأول لهذه المادة الخام.

بالنسبة للدول الاشتراكية، حصلت يوغوسلافيا على نجاحات كبيرة في إقامة علاقات إقتصادية وطيدة مع ليبيا. ربما يعود ذلك إلى الاستقرار في علاقاتها السياسية خلال السنوات الأخيرة، وكذلك إلى نشاط المؤسسات اليوغوسلافية المختصة في سوق الدول العربية، وتجاربها في إقامة أعمال البناء والأعمال الأخرى هناك بشروط تعاقدية. ومن المقرر أن تقوم الشركات اليوغوسلافية بتنفيذ مشروعات في ليبيا، بتكلفة عامة تتراوح بين ٢,٥ إلى ٣ مليارات دولا، أي أكثر من ١٠% من جميع الاستثمارات المخصصة لأعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠. وبدأت إحداها ببناء ميناء في مصراطة، حيث سينشأ مجمع تعديني، بالإضافة إلى الاشتراك في تجهيز معمل لإغناء الحديد الخام (٤٢).

وثمة آفاق لتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي ــ التقني في ليبيا ودول التعاضد الاشتراكي الأخرى، وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي، وكذلك مع بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبلغاريا ورومانيا، حيث عقدت هذه الدول مع ليبيا عدة اتفاقيات في هذا المجال. ومن المنتظر اشتراك الاتحاد السوفياتي في بناء المحطة الكهروذرية وأنابيب الغاز وخطوط الاتصال الكهربائي (٤٢)، وكذلك في عدد من المشروعات الأخرى، وفي تطوير عدة فروع هامة في الاقتصاد الليبي. كما يجري عقد اتفاقيات ثنائية ضخمة، على سبيل المثال، كتقديم بولونيا للمراسي العائمة وتجهيزات اخرى مقابل النفط الليبي.

زادت مدخولات ليبيا من تصدير النفط خلال الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧، والبالغة ٣١ مليار دولار، بمقدار ٦,٤ مليارات دولار (أي ٢١%) عن تكلفة البضائع المستوردة والخدمات وبعض البنود الثانوية الأخرى لميزان المدفوعات الجارية، بحجم إجمالي حوالي ٢٤,٦ مليار دولار. ووصلت الزيادة وسطيا في العام إلى ١,٣ مليار دولار. وسنطلق على هذه الزيادة فيما بعد، تسمية الباقي الحر (وحسب التسميات الغربية "الفائض") من الموارد بالعملة الصعبة، والتي تتوفر لدى ليبيا سنوياً ــ حسب ظروف تأرجح استخراج النفط بحوالي ١٠٠ مليون طن في العام، وحسب ظروف المحافظة على التوجهات الأساسية. التي ظهرت حتى عام ١٩٧٨ في حركة الاستثمارات والاستيراد وبالمؤشرات

الاقتصادية الأخرى. وهكذا تنفق ليبيا، خلافاً لدول الخليج العربي، قسماً كبيراً (حوالي ٨٠%) من مداخيلها من العملة الصعبة، التي يأتي معظمها من تصدير النفط على الاحتياجات الداخلية (٤٣).

ويحد هذا طبعاً من إمكانيات ليبيا في المشاركة بالعمليات المالية العالمية، ومن ضمنها تقديم مساعدات اقتصادية للدول النامية. فقد وصل المبلغ الكلي للدفعات الحقيقية الليبية في حساب الالتزامات حسب هذه المساعدات (كما على اساس ثنائي، كذلك على أساس متعدد الجهات، ومن ضمنها على شكل دفعات في المؤسسات المحلية والعالمية، منذ بداية عام ١٩٧٣ وإلى نهاية عام ١٩٧٦ إلى /١٥٣٠ / مليون دولار. وحسب المقاييس المطلقة للمساعدات، فإن ليبيا تتأخر بدرجة كبيرة عن باقي الدول المصدرة للنفط كالسعودية والكويت وإيران، وبدرجة قليلة عن الامارات العربية المتحدة.

ولكن الوزن النوعي للمساعدة الاقتصادية في إمارات ودول الخليج العربي، يتألف بالواقع من المبلغ الكلي المقدم للدول النامية من الباقي الحر للعملة الصعبة عندها خلال عامين ونصف، وهو ما يصل إلى ٢٠% عند الكويت (الحد الأقصى) وإلى ١٠% فقط عند "المانح" الأكبر ـــ العربية السعودية، ولا يتجاوز وسطياً ١٥%؛ خلافاً لليبيا التي صرفت على هذه الأهداف حوالي ٣٣% من الفوائض الحرة، التي وصلت خلال الفترة المقررة إلى حوالي ٤,٧ مليارات دولار (٤٤). وبذا يكون الدعم المالي للدول المتحررة بالنسبة لليبيا أحد الاتجاهات الاساسية لاستخدام هذه الموارد.

ويدخل حوالي ربع المبالغ المدفوعة من قبل ليبيا ضمن حساب المساعدات الاقتصادية، على شكل مساهمات في المؤسسات المالية العالمية. وتشترك ليبيا بالواقع في جميع صناديق المساعدة والبنوك الإنمائية المنشأة ضمن أوابيك (صندوق مساعدة الدول العربية المستوردة للنفط) وأوبيك، وجامعة الدول العربية، (الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، والمؤسسات التسليفية والمالية العربية ـــ الأفريقية تحت إشراف الجامعة العربية ومنظمات الوحدة الأفريقية، والبنك الاسلامي للتنمية، وشركات استثمارية عديدة ومتنوعة اخرى. غير أن ليبيا لا تشترك في الصناديق التابعة لصندوق النقد الدولي.

ويذهب القسم الأكبر من المساعدة الليبية إلى البلاد المدينة على أساس ثنائي. وفي الشرق العربي يتطور تعاون ليبيا باطراد، بما في ذلك التعاون المالي، مع أعضاء الجبهة الوطنية للصمود والتصدي التي تضم مع ليبيا، كلا من سوريا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي عام ١٩٧٨ تسلمت الجمهورية العربية السورية من ليبيا مساعدة بحجم مليار دولار لتعزيز القدرة الدفاعية. وعقدت اتفاقية بين البلدين كذلك للتعاون الاقتصادي، الذي يتضمن في عداد التدابير الأولى إنشاء شركة استثمارية مشتركة وبرأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار، من أجل تمويل المشروعات الصناعية والزراعية. وعلى صعيد التعاون مع القطر الجزائري أنشئ البنك الجزائري ـــ الليبي "بنك أنتركوتتينتال آراب"، والشركة المشتركة للمواصلات البحرية "كلترام"، وبوشر في بداية ١٩٧٩ بإنشاء شركة التأمين الليبية الجزائرية. وكذلك تسلمت كل من جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قروض وإعانات مالية ليبية. يتطور التعاون الاقتصادي والمالي كذلك بين ليبيا وتونس، حيث التزمت ليبيا بتقديم مساعدة لها بحجم ١٥٠ مليون ينار تونسي (٣٤٥,٦ دولار)، لتطبيق مشروعات الخطة الخمسية للأعوام ١٩٧٧ ـــ ١٩٨١، وبدأ بالعمل البنك التونسي ـــ الليبي الذي تأسس في بيروت.

يتوجه قسم أساسي من القروض والإعانات الليبية إلى بلدان افريقيا الاستوائية. والدول ذات التوجه الاشتراكي، هي من بين اكثر المستفيدين من هذه الموارد. فقد عقدت ليبيا مع انغولا في نيسان ٠ابريل) عام ١٩٧٦، اتفاقية للتعاون

الاقتصادي والثقافي والفني، وتقديم مساعدة بحجم ١٥٠ مليون دولار (٤٥). ووافقت كذلك على برنامج لتمويل بعض المشروعات في مدغشقر، في مجال معالجة البوكسيت وانتاج السكر وبناء الطرق، بتكلفة عامة مقدارها ٢٥ مليارا من الفرنكات المدغشقرية (حوالي ١١٣ مليون دولار). وقدمت ليبيا دعماً تمويلياً لعدد من البلاد الافريقية الأخرى مثل مالي، والنيجر، وتشاد، واوغندة، وغينيا وتوغو، وكذلك اثيوبيا وليبيريا ورواندا وبعض الدول الأخرى. وفي كل بلد من البلدان الستة الاولى، أسست ليبيا عددا من المنشآت الزراعية والصناعية، وانشأت في خمسة منها (عدا غينيا) مصارف للتنمية بمشاركة ليبيا بنسبة ٥١% (٤٦).

وينبغي ان نضيف ضمن صيغة المنشآت المشتركة والمؤسسات المالية في الدول النامية، استثمارات ليبيا الخارجية، حيث يصل اشتراكها احياناً إلى ٦٠ إلاّ أن معظمها يمكن اعتباره نوعا من المساعدة الاقتصادية والمالية، لانها لا ترمي إلى جني الارباح التجارية المباشرة، وهذا ينطبق قبل كل شئ على الشركات الزراعية المشتركة في الدول الاقل تطوراً، كمالي ونيجيريا وتشاد، حيث يعاني هذا الفرع، وخاصة تربية المواشي، من مصاعب كبيرة. وهذه المؤسسات تعتمد قبل كل شئ على المساعدة المالية لليبيا، على شكل قروض إنمائية وإعانات مالية.

وكذلك ينوم تعاون ليبيا الاقتصادي، والمالي مع تركيا ومالطا، وهناك مشروعات استثمارية مشتركة مقررة مع الباكستان.

وتعتبر ليبيا ــ أحد البلدان القليلة ــ المصدرة للنفط التي تقرض الدول الاشتراكية. وقد التزمت مؤخرا أن تقدم ليوغوسلافيا قرضا بمبلغ ٧٠ مليون دولار، لبناء انبوب نفطي يمر من شواطئ الادرياتيكي إلى المجر وبعدها إلى تشيكوسلوفاكيا، وقرضا اخر لتجهيز معمل تكرير النفط (٤٧).

واخيرا أصبحت الاستثمارات والعمليات المباشرة في الأسواق المالية العالمية، مجالاً من مجالات نشاط "الأموال النفطية الفائضة"، والتي لا نملك عنها معلومات كاملة. وتعتبر الايداعات المصرفية القصيرة المدى (لسنة واحدة) والنشاطات الأخرى لليبيا في بلاد الغرب، الشكل الرئيسي للحفاظ على الاحتياطات المالية للبلاد. وحسب تقديرنا، فإنها كانت تؤلف حوالي ٥ مليارات دولار في بداية عام ١٩٧٨.

وتنشط في الوقت الحاضر أعمال المصرف الحكومي الليبي، المختص بشكل رئيسي بالعمليات الخارجية "ليبيان أراب فرون بنك"، الذي أنشئ في عام ١٩٧١ برأسمال قدره ٢٥ مليون دينار (٨٣ مليون دولار). وتوضع أحياناً مبالغ ضخمة تحت تصرفه من قبل الحكومة، عن طريق البنك المركزي الليبي، الذي يشرف بشكل تام على أعمال ذلك المصرف. ومنذ زمن ليس بعيداً ساهم "ليبيان آراب فورن بنك" في عمليات الاقراض المتوسطة والطويلة المدى، عن طريق المؤسسة المالية الضخمة المشتركة العربية ــ الغربية، بمشاركة مصرفين فرنسيين و ٢٤ مصرفاً عربياً ــــ "يونيون دوبانك آراب أي فرانسيز" حيث يملك المصرف الحكومي الليبي ٦,٤% من أسهمه وفروعه. وينمو الدور المستقل للمصرف الحكومي الليبي في سوق القروض لرؤوس الأموال وخاصة في سوق الدولارات الاوروبية.

واشترك المصرف الحكومي الليبي في عام ١٩٧٨ فقط في حوالي ١٥ مؤسسة مصرفية مشتركة، حققت عمليات عالمية. وكان المساهمون الآخرون غالباً من الدول النامية والعربية، إضافة إلى مصارف الغرب واليابان. وأكبر حصة لاشتراك المصرف الحكومي الليبي كانت في البنك العربي ــ التركي في أسطنبول (٤٠% من الأسهم)، وفي البنك العربي ــ الإسباني في مدريد (٣٣,٣%)، وفي الفرع اللندني "لاتحاد البنوك العربية والفرنسية" (٢٥%)، وفي البنك

العربي ــ اللاتيني ــ الاميركي في ليما (٢٠%). وفي الحالات الأخرى فإن حصة أسهم رأس المال الليبي لا تزيد عادة عن ١٠%.

إن أكبر عملية استثمارية وفريدة حتى الآن من نوعها للمصرف الحكومي الليبي "ليبيان آراب فورن بنك"، هي ملكية أسهم وسندات تابعة للشركة الإيطالية فيات" بمبلغ ٣١٢ مليون دولار في كانون الأول (ديسمبر) عـام ١٩٧٦، وتسلم الكونسرن من ليبيا في الوقت نفسه، قرضاص بمبلغ ١٠٤ ملايين دولار. وبنتيجة هذه الاتفاقية بحجمها الكلي والبالغ ٤١٦ مليون دولار، وصل المصرف الحكومي الليبي على ما قيمته ١٣% من أسهم رأسمال (فيات) (٤٨).

ولكن الحجم العام لعمليات توظيف الدولارات النفطية الليبية في الدول الرأسمالية المتطورة، لا يمكن مقارنته مع النشاط المماثل للمشروعات المالية الحكومية والخاصة للكويت والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر، حيث يصل في هذه البلدان الاربعة إلى حد أعلى بكثير بسبب "الأموال النفطية الفائضة"، التي وصلت في الاعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ إلى أكثر من ٨٠% من مداخيل العملة الصعبة (عند الكويت أكثر من ٩٠%)، ومن هذه "المداخيل الفائضة"، استثمر، من ٨٠ إلى ٩٠% في عمليات مصرفية واستثمارية بشكل رئيسي في الدول الرأسمالية المتطورة. وثمة اختلاف واسع النطاق بين ليبيا ودول الخليج العربي في هذا الصدد؛ ذلك أن النشاطات الاستثمارية الليبية المتوسطة والبعيدة المدى في الغرب، لم تزد عن ملياري دولار حتى عام ١٩٧٨، أما العربية السعودية، فقد زادت استثماراتها في الولايات المتحدة الامريكية وحدها عن ٧٠ مليار دولار.

(٨)

تستفيد الجماهير الواسعة من سكان ليبيا من الفوائد الجلى لزيادة المداخيل النفطية. ويمكننا أن نضيف إلى الانتصارات المعروفة في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية، الإجراءات الموجهة لتحسين معيشة السكان، مثل زيادة الحد الأدنى للأجور، والإعلانات والتعويضات المختلفة، وكذلك الاعلانات الضخمة والاشكال الأخرى لمساعدة الفلاحين، التي تساعد في الوقت نفسه على سرعة النمو الزراعي، وجذب رافد القوى العاملة إلى هذا الفرع (٤٩). وعدا ذلك، وخلافاً لكثير من الدول الأخرى المصدرة للنفط، حيث تستنفد القيمة الحقيقية للتدابير المماثلة غالباً بالوتائر العالية للتضخم، استطاعت الحكومة في ليبيا أن تسيطر إلى حد معين على هذه العملية: فقد ارتفع المؤشر العام تكلفة المعيشة في هذه البلاد في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، إلى ثماني نقاط وتسارع في عام ١٩٧٥ وحده إلى ١٣ نقطة، وأما أسعار المواد الغذائية فقد كانت أقل منها في عام ١٩٦٩ (٥٠). وفي الفروع الرئيسية للاقتصاد الليبي، التي أضيف إليها بعد تأميمها في عام ١٩٧٦، فإن موقع السيادة فيها يحتله القطاع العام، حيث يقع على عاتقه كثر من ٨٠% من الإنتاج الصناعي (٥١). وبشكل عام، فإن سياسة القيادة الليبية موجهة نحو التطور المتكامل للاقتصاد ونحو القضاء على التخلف والتبعية.

الفصل الحادي عشر
دور النفط في التنمية الاقتصادية الاجتماعية للعراق

غ. س. شاهبازيان

يوجه عدد من الدول البارزة المصدرة للنفط في الشرق العربي (الجزائر، ليبيا، العراق)، المداخيل الآتية من تصدير "الذهب الأسود" بشكل خاص، إلى تنمية الاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال، فإن خبرتها في استخدام

مداخيل النفط تختلف بشكل ملحوظ، عن طابع وطرق استخدام الدولارات النفطية في بلاد شبه الجزيرة العربية ــ السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وكذلك إلى حد كبير عن إيران. إذ توظيف بلاد شبه الجزيرة العربية مبالغ مالية ضخمة في المؤسسات المالية للولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية الغربية، أو تضع قسماً من الدولارات النفطية في شركات صناعية وتجارية وبنائية وسياحية، وشركات اخرى للدول الرأسمالية الصناعية المتطورة (١).

ويعتبر من المهم جداً، البحث في طابع وطرق استخدام المداخيل النفطية في اقتصاد العرق في النصف الأول من السبعينات، وبالتحديد، بعد بداية أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣. ولا ترتبط التجربة العراقية الفريدة من نوعها في هذا المجال، خلافاً للجزائر وليبيا، بخصائص التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد فحسب، بل وطبيعة الظروف الطبيعية احتياطات النفط الضخمة، غنى الينابيع المائية، وجود المساحات الكبيرة الملائمة للزراعة أو الممكن استعمالها بعد القيام بأعمال الري، والمصادر الضخمة للمواد الخام غير المعدنية. كالكبريت والفوسفات، (على سبيل المثال). يضاف إلى ذلك، الطاقة البشرية الكافية لاستثمار جميع الثروات المذكورة. ويجب أن نشير إلى أن العراق، بالنسبة لتأمين الكوادر الاختصاصية للفروع المختلفة للاقتصاد كان في بداية السبعينات في وضع أفضل من الجزائر وليبيا.

ظهرت مشكلة استثمار الواردات النفطية في الجمهورية العراقية، قبل وقت طويل من ارتفاع أسعار النفط الخام بأربع مرات في عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤.

فمنذ عام ١٩٥٩ ، اتخذت الحكومة العراقية قرارا حول تخصيص ٥٠% من المداخيل المتوفرة لديها من تصدير النفط، لاحتياجات التنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية، وبالتحديد لبناء شامل في هذا المجال (٢). وبالاضافة إلى ذلك، فإن قسما من الموارد من الميزانية الاعتيادية، وكذلك الموارد المتعلقة بالميزانية الاضافية والمستقلة، قد صرف على هذه الاحتياجات.

ولا تتلخص أسباب زيادة مداخيل العراق من النفط بزيادة الاسعار العالمية لهذه المادة فحسب، بل وفي إجراءات التأميم في أعوام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣، بنسبة ٨٥% من نشاط الشركات الاجنبية لمجموعة "عراق بتروليم" في البلاد (أمم القسم المتبقي في عام ١٩٧٥). وكانت هذه الشركات تسيطر على قسم كبير من الموارد الآتية من تصدير المادة النفطية الخام. وتفسر زيادة المداخيل أيضاً بزيادة استخراج النفط في العراق، بسبب البدء باستثمار طاقات جديدة في الصناعة النفطية الوطنية (في عام ١٩٧٢ بدأ العمل بضخ النفط في الرميلة الشمالية، بدعم تقني واقتصادي من الاتحاد السوفياتي، ووصلت في عام ١٩٧٥ إلى ٤٢ مليون طن)، وزيادة الاستخراج من المضخات المؤممة (حيث أبطأت "عراق بتروليم" قبل تأميمها وخلال أعوام كثيرة، من وتائر زيادة استخراج النفط).

ونأتي هنا على ذكر المعطيات عن حجم استخراج النفط في العراق وعن تصديره وعائداته (٣).

تحتل العائدات من تصدير النفط مكانا رئيسيا في الناتج الوطني العام للبلاد (٢٤,٤ % في عام ١٩٧١) ، وفي الحاصلات التصديرية العامة (٩٨ % في عام ١٩٧٦) (٤).

وبعد الارتفاع المفاجئ لعائدات تصدير النفط الخام، أي منذ نهاية عام ١٩٧٣، ظهرت أمام البلاد مشكلة الاستخدام الأفضل لهذه العائدات لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتبر هذا الموضوع، أحد الأمور

الهامة لتقدم البلاد في المؤتمر الثامن الدوري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق (كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٤).

ولموقف الحزب الحاكم أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل نمو الصناعة النفطية المحلية. وقد خطط المؤتمر الثامن لبرنامج واسع لهذا الفرع الحياتي الهام للاقتصاد والعمل على تأميمه. وذكر في التقدير

الاعوام	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
استخراج النفط مليون طن	٧٥,٤٤	٨٣,٧٧	٦٨,٨٦	٩٤,٤٣	٩١,٣٥٤	١١١,٠	١١٢,٠	١١١,٠
التصدير مليون طن								
المدخولات مليون دولار	٧٣,٢٥	٧٩,٣٥	٦٨,٣٨	٩٤,٦٩	٩١,٠٤	١٠١,٠	١٠٥,٠	١٠٥,٠
	ـ	٨٤٠	ـ	١٥٠٠	٥٧٠٠	٥٧٠٠٠	٨٦٩٧	٨٦٣٦

السياسي للمؤتمر، أن تأميم الثروات النفطية يعتبر، هدفاً استراتيجياً للثورة العربية" وأن الحزب طرح شعار "نفط العرب ــ للعرب".

وبعد أقل من عامين من انعقاد هذا المؤتمر تم تأميم صناعة النفط بكاملها في العراق وذلك في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥.

ويتضمن البرنامج المشار إليه، والذي أقره المؤتمر الثامن للحزب، كشفاً كاملاً عن احتياطيات النفط الموجودة في البلاد. وقد حدد المؤتمر أيضاً موقفه من حجم استخراج وتصدير النفط على الشكل التالي: "تعتبر سياسة التخفيض من تصدير النفط الخام، سياسة متخلفة ولا تتناسب مع أمانينا الوطنية والقومية. فهي لا تؤمن لنا موقعاً فعالاً في القضايا النفطية العالمية". ومن أجل الاحتفاظ، بل وزيادة حجم استخراج وتصدير النفط، لتأمين القاعدة المادية الكافية لتطوير الاقتصاد، وضع المؤتمر الثامن في الوقت نفسه هدفاً آخر أيضاً وهو: زيادة حجم استخراج النفط في حدود معقولة، أي بتناسب مع إمكانيات الاستخدام الانتاجي للموارد المالية الضخمة، الآتية من تصديره أو بمعنى آخر، بما يتناسب مع قدرة الاستيعاب الاقتصادي للبلاد.

واهتم المؤتمر اهتماماً جدياً بمشكلة توسيع طاقة صناعة التكرير النفطية وبسبب زيادة استهلاك المنتجات النفطية، ونظرا لانتشار مكافحة تلوث البيئة الطبيعية في البلاد المتطورة، فإن صناعتها النفطية التكريرية، حسب رأي

زعماء الحزب في العراق، لن تتمكن من تلبية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية. وبهذا، فإن العديد من الدول الرأسمالية المتطورة... وكذلك الدول النامية "غير النفطية"، هي سوق واسعة للاستهلاك، ومن الطبيعي أن تهتم الدول المصدرة للنفط في الحصول حتى على جزء من الارباح، التي يحققها كارتل النفط العالمي من مبيعاته للمنتجات النفطية.

اهتم الحزب اهتماما كبيرا بانشاء الصناعات النفطية الكيمائية في النصف الثاني من السبعينات في العراق. وكما قيل في التقرير السياسي للمؤتمر الثامن للحزب، فإن "إنشاء الصناعة النفطية الكيمائية، يقوم بدور رئيسي في تقوية سياستنا النفطية، وبالتالي في تقوية استقلالنا الاقتصادي" (٥).

واقترحت في مقررات المؤتمر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، الطرق الأفضل لأساليب الاستخدام الفعال، للعائدات من تصدير النفط، من أجل تطوير الفروع "غير النفطية" في الاقتصاد، ومن اجل التطور الاجتماعي في البلاد. ومن بين أبرز المهمات في الخطة الخمسية (حتى نهاية السبعينات)، إلى جانب ضرورة إقامة إصلاح زراعي جذري، وتوسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع التعاوني والعام في اقتصاد البلاد، هناك مهمة رفع مستوى معيشة السكان عن طريق زيادة الأجور وتخفيض الضرائب وإلغاء بعضها، وتخفيض مدفوعات التجهيزات الكهربائية والمائية، وتحقيق التعليم المجاني الالزامي، وتطوير العناية الصحية، وتوسيع البناء السكني، وضبط أسعار البضائع ذات الاستهلاك الواسع. وقد أشير في برنامج المؤتمر، إلى أن الزيادة الكبيرة لعائدات النفط من جهة، والوضع الناشئ في الشرق الأوسط وفي كل العالم من جهة ثانية، "تتطلب ضرورة تحقيق التطور عن طريق "التفجير" بحيث يتحقق التطور السريع والكامل لكل جوانب حياة المجتمع العراقي" (٦).

إن دراسة التدابير الهامة الملموسة التي اتخذت، الاحصائية المتعلقة باستخدام مداخيل النفط لتنمية الاقتصاد الوطني، يقودنا إلى الاستنتاج أن وتائر تنمية الاقتصاد الوطني للبلاد قد تزايدت بشكل مفاجئ.

فقد بلغت المخصصات المعينة في العام الأول للخطة الخمسية للأعوام ١٩٧١/ ١٩٧٥، ١١٦,٥ مليون دينار (٧) حسب خطة التنمية الوطنية، وفي العام الرابع (١٩٧٣/ ١٩٧٤) زادت إلى ٣١٠ ملايين دينار، وأما في عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ فقد ارتفعت إلى ١,١٦٩ مليار دينار، أي كا نت أكثر بأربع مرات عن العام السابق. وبلغت مخصصات التنمية الاقتصادية للعام المالي ١٩٧٥ (من نيسان / أبريل إلى كانون الأول / ديسمبر، أي فقط ٩ أشهر) ١,٠٧٦ مليار دينار (٨).

ووصلت مخصصات برنامج الاستيراد لعام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ إلى ١,١٣ مليار دينار (ومن ضمنه ٩١٠ ملايين دينار لشراء التجهيزات الصناعية وقطع التبديل)، حيث خصص لهذه الأهداف في عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ أقل من ثلاثة أضعاف الموارد، أي ٣٥٠ مليون دينار فقط. وزادت مخصصات برنامج الاستيراد خلال التسعة أشهر الاولى، من العام المالي ١٩٧٥ إلى ١,١٥ مليار دينار (٩).

كانت زيادة الواردات من تصدير النفط، سبباً دافعاً للمقررات التي اتخذتها الحكومة العراقية في نهاية عام ١٩٧٣، بتسريع إنفاق الدولارات النفطية إلى الحد الاقصى، بهدف عدم السماح لزيادة ضخمة للاحتياطات المالية، وتقليل الخسائر المحتملة بنتيجة التضخم في السوق العالمية الرأسمالية. وقد خلقت هذه السياسة المالية للدولة، الشروط الأولية الملائمة لتسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

والهدف الرئيسي الذي يسعى العراق إليه في الوقت الحاضر في مجال التنمية الاقتصادية هو تنويع الاقتصاد وقد وجهت الجهود الرئيسية للدولة في ميدان الصناعة، نحو إنشاء تصنيع حديث ضخم بتروكيماوي، وتعديني (حديدي وغير حديدي)، وصناعة الأليات، والفروع الجديدة للصناعة الاستخراجية (استخراج الفوسفات والكبريت)، وكذلك لتوسيع وتطوير الفروع الموجودة للصناعة التحويلية والنسيجية والغذائية وإنتاج مواد البناء وإلخ...

وارتفعت مخصصات التنمية الصناعية (البناء الشامل) من ٦٠ مليون دينار في عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤، إلى ٢٢٥ مليوناً في عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥، و٤٤٨ مليون دينار (أي الضعف) في العام المالي ١٩٧٥ (١٠).

في نهاية عام ١٩٧٦، تم في العراق بتجهيز حوالي ٨٠ مشروعاً صناعياً جديداً. وكما اشير سابقاً، فإن اهتماماً رئيسياً في مجال التصنيع في السنوات الأخيرة انصب على تطوير الصناعة النفطية. ووجهت جهود كبيرة لإلغاء إحدى العقبات في تطور هذا الفرع، وهي مشكلة نقل النفط، أي بناء طاقات جديدة لنقل النفط والمنتجات النفطية وتحميلها على ناقلات البترول.

وكانت أهم مشكلة في هذا المجال، والتي حلت تقريباً في بداية عام ١٩٧٧، هي بناء ثلاثة أنابيب نفطية رئيسية. وقد تم بناء الأنبوب الأول الذي يسمى الأنبوب النفطي الاستراتيجي، والواصل بين الحديثة ــ الرميلة بطول ٦٥٥ كم ويربط موانئ تصدير النفط في الخليج العربي بموانئ البحر الأبيض المتوسط (داخل حدود لبنان، سورية وتركيا). وتقدر طاقة النقل لأنبوب النفط هذا، والذي بدأ استثماره في نهاية عام ١٩٧٥، بحوالي ٦٠ مليون طن في العام في الاتجاه الجنوبي وأكثر من ٥٠ مليون طن في الاتجاه الشمالي ويسمح هذا الأنبوب النفطي للعراق بحرية الحركة في توريد النفط. أما خط الأنابيب الثاني من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية، فهو خط كركوك ــ ميناء دروتيوك في خليج الإسكندرون (تركيا) ويبلغ طول هذا الانبوب الذي تم البدء باستثماره في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧ ــ ١٩٨٥ كم منها ٣٤٥ كم داخل الحدود العراقية، وقد بلغت قدرته على النقل في نهاية عام ١٩٧٩، / ٢٥/ مليون طن سنوياً، ويتوقع أن تصل في عامي ١٩٨٠ / ١٩٨٢ إلى ٣٠ مليون طن سنوياً. أما بعد عام ١٩٨٢ فستصل إلى ٣٥ مليون طن سنوياً. وقد كلف بناء الانبوب العراق ٢٠٣ ملايين دولار، وكلف تركيا ٣٥٤ مليون دولار، وحصلت تركيا بذلك على الحق بشراء ٤٠% من النفط المصدر من كركوك لتلبية حاجاتها.

أما الشريان النفطي الثالث الذي بوشر باستثماره في السبعينات، فهو الانبوب النفطي الواصل بين بغداد والبصرة، الذي تم تجهيزه بمساعدة من الاتحاد السوفياتي. يبلغ امتداد ٥٤٥ كلم وقدرته على النقل ١,٥ مليون طن من المنتجات النفطية سنوياً. وهذا الانبوب النفطي ــ من أهم المشروعات الاستراتيجية في العراق، لا يوجد له مثيل في المشرق العربي. فهو يربط مصفاتين كبيرتين لتكرير البترول في البلاد، في الدورة (بغداد) والبصرة، ويؤمن نقل أربعة أنواع مختلفة من المنتجات النفطية في آن واحد ــ غاز وكيروسين ونوعين من البنزين (عادي وممتاز)، تتمون بها المناطق الجنوبية والوسطى من العراق (١١).

وكان بناء الموانئ النفطية التصديرية الكبرى، الاتجاه الثاني في مجال توسيع قدرات نقل النفط. وقد بني في خور الامية قرب مرفأ الفاو، مرسى عميق تسمح طاقته بتفريغ ٦٠ مليون طن من النفط سنوياً، ويجري الان زيادتها إلى ٨٠ مليون طن. وفي غرب خور الامية على بعد ٢٠ كم، وعلى بعد ٥٠ كم عن الفاو، تم بناء ميناء نفطي جديد هو خور الخفجي، والذي تبلغ طاقة مرحلته الاولى، التي بوشر باستثمارها في عام ١٩٧٥، /٥٠/ مليون طن سنوياً ويمكن أن تزداد بعد انتهاء المرحلة الثانية إلى /٨٠/ مليون طن، ثم إلى /١٢٠/ مليون طن. ويرتبط المرفأ بأنابيب

آبار البترول في الرميلة الشمالية، وهو مجهز بأربع مراسي وصالح لاستقبال حاملات النفط، التي تصل حمولتها إلى ٣٥٠ ألف طن (١٢).

والعراق من أولى الدور المصدرة للنفط في المشرق العربي، التي بدأت بإنشاء أسطول وطني لناقلات النفط. وكان للشركة الحكومية في عام ١٩٧٣ سبع سفن حمولتها ٣٥ ألف طن وفي عام ١٩٧٦ حصل العراق على ناقلتين (حمولتهما ١١٨ و١٥٤ ألف طن)، للنفط تم بناؤهما بطلب منه في اليابان والسويد. ويبنى في هذين البلدين للعراق أيضاً ثلاث ناقلات، إحداها بـ ١٥٤ ألف طن، والاثنتان الاخريان بـ ١٤٤ ألف طن من الحمولة وحتى عام ١٩٨٠، سيبلغ تعداد اسطول نقل البترول العراقي مالا يقل عن ١٥ سفينة، بحمولة تصل إلى حوالي ١,٤ مليون طن (١٣).

ومع توسيع طاقة نقل النفط في البلاد، تم البدء باستثمار آبار بترولية جديدة: فعدا عن بئر الرميلة الشمالية المشار إليه سابقاً، بوشر في نهاية عام ١٩٧٦ باستخراج النفط من آبار البترول في بزرقان وأبو غراب في جنوب شرقي العراق، بطاقة ٥ ملايين طن مع احتمالات زيادتها إلى ١٢ مليون طن في عام ١٩٨٠ وثمة خطة للوصول باستخراج الوقود السائل عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠ مليون طن سنوياً (حسب تقدير الخبراء العراقيين إلى ١٤٠ مليون طن) (١٤)، ضمن برنامج تنمية الصناعات النفطية.

وكانت المشكلة الثانية من بين المشكلات الرئيسية القائمة أمام التصنيع النفطي في العراق، هي عدم كفاية الطاقة التكريرية للنفط، نتيجة للسياسة التي سارت عليها خلال أعوام طويلة الاحتكارات الغربية، والتي استثمرت الثروات الطبيعية للعراق. فقد كان الثقل النوعي لحجم تكرير النفط بالنسبة للحجم العام للاستخراج (حوالي ٥%) هو الثقل النوعي الادنى بين جميع البلدان المنتجة للنفط. وقد قلل هذا بشكل كبير من الامكانات المتاحة للعراق من العملة الصعبة، التي تتوفر من تصدير المنتجات، النفطية. وكان من الممكن، حسب رأي بعض الاقتصاديين العراقيين، زيادة الثقل النوعي لتكرير النفط بالنسبة لاستخراجه في السنوات القادمة وكحد أدنى بنسبة ٥٠% أي أن طاقات معامل تكرير النفط يمكن أن تصل إلى ٧٠ مليون طن قبل عام ١٩٨٠ (وصلت في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٩ ملايين طن). وحسب تقدير د. عبد الغني، فإن طاقات جميع معامل تكرير النفط، ومن ضمنها المخطط لبنائها، ستصل في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٣ مليون طن. وهذا يعني ضرورة بناء طاقات جديدة لتكرير ٤٥ ـــ ٥٠ مليون طن من النفط في بداية الثمانينات، وهو ما يعتبر الآن من الأهداف الصعبة التحقيق (١٥).

لا يمكننا المبالغة في تقييم الصناعة البتروكيماوية التي أنشئت في العراق، والتي تستخدم الغازات الطبيعية لإنتاج السماد الاصطناعي والبلاستيك والنسيج والمطاط والألياف ومواد التنظيف والتعقيم. فأول مشروع في هذا الفرع من فروع الاقتصاد كان معمل السماد الاصطناعي الذي يستعمل كمادة خام الغاز الطبيعي والكبريت، بطاقة /٣٧٠/ ألف طن من المنتجات سنوياً (سلفات الأمونيون/ النشادر، حامض الكبريت). وقد بدأ استثماره في ١٩٧١ في منطقة البصرة (محلة أبو فلوس). وفي نهاية عام ١٩٧٦، تم توسيع طاقة المعمل لانتاج اضافي سنوي يقدر بـــ / ٧٣٠/ ألف طن من المنتجات (الأمونيوم والبوليه). ووقعت الشركات اليابانية التي جهزت هذا المعمل في عام ١٩٧٦، على اتفاقية مع العراق حول توسيع جديد مضاعف لطاقة المعمل ـــ من ١,١ مليون إلى مليوني طن. وبدأ في عام ١٩٧٦ في منطقة الزبير (بالقرب من البصرة)، بناء مجمع بتروكيماوي جديد من نوعه في البلاد (أحد أكبر المجمعات في الشرق الأوسط بكلفة ٣٢٥ مليون دينار، أي أكثر من مليار دولار)، من أجل إنتاج السلع نصف

المصنعة لهدف إنتاج الألياف النسيجية. وخطط لبناء مجمع ثان مماثل أيضاً. وتبلغ طاقتا هـذين المجمعـين علـى التوالي، ٧٠٠ ألف و١٢٠ ألف طن في العام (١٦).

وفي بداية السبعينات، تم في البلاد وضع حجر الاساس لأحد الفروع الاساسية للتصنيع وهو التعـدين الحديـدي. وبمساندة الشركة الفرنسية "كريزو ــ لوار" في منطقة خور الزبير يتم منذ عام ١٩٧٤ تجهيز معمل لصهر الفولاذ بانتاج قدره ٤٠٠ ألف طن من المنتجات الفولاذية في العام.

وتبني الشركة نفسها معملين لانتاج الحديد الاسفنجي، الذي سيصنع من الحديد المستورد الخام عن طريق تعـدين مباشر للحديد باستعمال الغاز الطبيعي المحلي. (وبهذه الطريقة يتم إنتاج الفولاذ بدون الفحم الكوكي، وعند استعمال الغاز ــ بدل لافحم كلياً). وقد بلغ انتاج هذين المعملين ــ ٤٠٠ ألف و٧٥٠ ألف طن. وخـصص انتـاج المعمـل الأول للحديد الاسفنجي، لتصنيعه بعد ذلك في معمل صهر الفولاذ، بينما خصصت منتوجات المعمل الثاني للـسوق الخارجية ويتم تجهيز معمل التعدين غير الحديدي الأول في منطقة بصرة، لاسـتخراج الالومنيـوم مـن المـواد المستوردة (بوكسيت أو ألومينا) بطاقة انتاجية تتراوح بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف طن سنوياً.

وينمو في العراق فرع جديد نسبياً للصناعة في البلاد وذو أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد ككـل، وهـو تـصنيع الآليات. وقد بوشر بمساعدة الاتحاد السوفياتي بتشغيل معمل الآلات الزراعية. وأنشئت فـي الـسبعينات مـصانع لتجميع الجرارات والسيارات (١٧).

وفي الوقت نفسه، يجري في البلاد بناء فروع جديدة للتصنيع التعدين. فقد بوشر في عـام ١٩٧٢ فـي منطقـة المشرقة (جنوبي الموصل بانتاج، أول منجم في البلاد لاستخراج الكبريت الطبيعي بالانتاج، والذي تضاعفت طاقته إلى ١,٥ مليون طن سنوياً. ويوجه قسم كبير من هذا الكبريت للتصدير. وخطط في العراق في عام ١٩٧٨ لتجهيز أول منجم في "أكاشاته" بانتاج سنوي قدره ٣,٤٥ ملايين طن من الفوسفات. وبدئ بتجهيز مجمع كيميائي كبير فـي مدينة "القائم"، قرب الحدود الغربية، والذي يضم معملا لانتاج ١,١ مليون طن من السماد الحاوي على الفوسـفات، ومعامل وآلات لإنتاج الحامض الكبريتي والفوسفوري وفلورات الأمونياك ومنتجات اخرى.

ويكلف بناء هذا المجمع حوالي ٩٠٠ مليون دولار، وسيستعمل كمادة خام فوسفات منطقة أكاشاته. وتقدر مداخيل العراق من تصدير الفوسفات والسماد الفوسفوري، بما يساوي حوالي ٣٠٠ مليون دولار في العام الواحد. ويـشكل هذا المجمع، مع الفرع الأسبق الذي بوشر باستثماره في عام ١٩٦٩ في سامراء لانتاج المواد العـضوية المـضادة للجراثيم والأدوات الصيدلية، نواة التصنيع الكيميائي الحديث الضخم (١٨).

ويمكننا أن نذكر من بين الفروع الجديدة للصناعة المنشأة في السبعينات، مشروعات الطاقة الهيدرو كهربائية (في سامراء والتي تبنى في دوكان ودير بيدي خانة) والمحطات الكهربائية الحرارية في خارتة (قرب البـصرة) وفـي محافظة الناصرية، ومشروعات التقنية الكهربائية (في بغداد لانتاج المحـولات القويـة، والمحركـات الكهربائيـة وأجهزة التهوئة والأدوات الكهربائية).

وهكذا نلاحظ، أن واردات النفط في العراق لا تصرف على إنشاء فروع جديدة للتصنيع فقط، بل توجه أيضاً إلى توسيع وتحديث الموجودة منها. وينطبق هذا قل كل شئ على الطاقة الكهربائية وفروع الصناعة التحويلية وانتـاج مواد البناء (وبشكل رئيسي الاسمنت)، والصناعة الغذائية والنسيجية.

وهكذا يسير الخط الاستراتيجي في مجال التصنيع العراقي لانشاء البنية التحتية الصناعية الذي يتألف من الصناعة النفطية (استخراج وتكرير النفط) والكيمياء النفطية (باستعمال الغاز الطبيعي كمادة خام وطاقات ومنتجات تكرير النفط) وتصنيع المواد الخام المعدنية، من أجل تدعيم التركيب التصنيعي الموجود، والذي يعتمد على معالجة مواد خام أخرى ممنوعة (إنتاج مواد البناء، الفروع الصناعية النسيجية والغذائية والاخرى). إن إنشاء البنية التحتية الصناعية في العراق، والتي خطط لاستثمار ٣,٢٥ مليار دولار فيها في عام ١٩٧٧ (بزيادة ٣٦,٥% أكثر من عام ١٩٧٦)، يتناسق مع تأسيس البنية التحتية بالمعنى الضيق للكلمة ـــ ببناء طرق السيارات والطرق الحديدية والجسور وطرق المواصلات ـــ (خطط لاستثمار ١,١٩ مليار دولار لتطوير المواصلات والاتصالات في عام ١٩٧٧، بـــ ٤٦% أكثر من عام ١٩٧٦، بالاضافة إلى تجهيزات عديدة للري والاصلاح الزراعي، وللاخير اهمية كبيرة في تطوير الزراعة، وهو الفرع الاكثر تأخراً في الاقتصاد العراقي.

يقترح مشروع خطة التنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٧٦ ـــ ١٩٨٠ استثمارات أكثر في الزراعة، وقد اقترح لذلك في برنامج الاستثمارات لعام ١٩٧٧، تخصيص ١,٣٢٥ مليار دولار في هذا الفرع، أي بـــ ٤٤,٣% أكثر من عام ١٩٧٦. وقد خطط لزيادة الانتاج الزراعي بحيث يصل في العام ١٩٨٠ (بآلاف الاطنان) إلى القمح ـــ ٢٢٦٠ (١٣٤٠)، شعير ـــ ١٧٨٥ (٥٣٥)، أرز ـــ ٢٧٠ (٢٠٠)، تمر ـــ ٣٩٠ (٣٥٠) [تدل الارقام داخل الاقواس على الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٤].

وتعطى الاهمية الاولى في فرع الزراعة، للتحولات في مجال العلاقات الزراعية وانشاء القطاع العام ومن ضمنه القطاع الحكومي والتعاوني الزراعي. وقد تم حتى عام ١٩٧٧ في العراق انشاء ١٨١٠ من التعاونيات والجمعيات الزراعية، (وحسب معطيات اخرى ـــ ١٩٠٤) على مساحة ٤,٨ ملايين هكتار (هناك ١٢ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للاستعمال الزراعي). بالاضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٨٠ مزرعة وتعاونية حكومية. وتقدم الدولة مساعدة كبيرة للتعاونيات الزراعية؛ حيث خصص لها في عام ١٩٧٧ فقط ٢٣ مليون دينار (حوالي ٧٨ مليون دولار) (٩٩).

وتوجه الدولة الكثير من موارد تصدير النفط لاهداف التأمين الاجتماعي والصحة، والتعليم الشعبي. وقد اتخذت عدة قوانين في مجال التأمين الاجتماعي في السبعينات، والتي وجهت لزيادة مستوى معيشة الكادحين (قانون العمل لعام ١٩٧٠، قانون التقاعد للعمال والتأمين الاجتماعي لعام ١٩٧١، قانون زيادة الاجور لعام ١٩٧٤). ويسير جنباً إلى جنب، مع قانون التقاعد والتأمين الاجتماعي للعمال في العراق، بناء المستشفيات (وتجهيزها حسب خطط وزارة الصحة) ودور الحضانة وبيوت الاطفال والامهات، دور العجزة والشيوخ، وبيوت سكنية للعمال، معاهد فنية اختصاصية، ونواد للعمال (٢٠).

كما خصصت موارد كبيرة للتنمية الصحية (وخاصة في المناطق الزراعية)، ولتأمين مياه الشرب للسكان (تم في عام ١٩٦٨ تأمين مياه الشرب لـــ ٤% فقط من السكان الزراعيين) ولتنوير القرى، (في عام ١٩٧٤ لم يكن يستخدم الكهرباء سوى نسبة ١٥% فقط من السكان الزراعيين (٢١)). وتوصلت البلاد في مجال التعليم لنجاحات كبيرة. وقبل كل شئ يجب أن نذكر، إدخال التعليم المجاني منذ (أيلول) سبتمبر عام ١٩٧٤ في كل المراحل وللجميع ـــ من المدرسة الابتدائية والى الجامعات. (هناك خمس جامعات في العراق). وجميع المصاريف المتعلقة بتأمين الكتب والمواد التعليمية للطلاب أخذتها الدولة على عاتقها (٢٢). ويستمر إنشاء المدارس وخاصة في المناطق الريفية.

كذلك أنشئت في عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ فقط في المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي ١٥٣ مدرية، والآن تعمل هناك ٩٤٠ مدرسة، معدة لحوالي ٢٠٠ ألف تلميذ. كما يجري إنشاء مراكز لمحو الأمية وخاصة في القرية. وكان يعمل في العراق في عام ١٩٧٦ حوالي ١٣٤٠ من هذه المراكز. وافتتح في عام ١٩٧٤ في السليمانية، أول جامعة كردية في الشرق الأوسط حيث يجري التعليم باللغة الكردية.

وعلى العموم، يمكننا أن نحدد اتجاهات استخدام الدولة العراقية لمداخيل النفط على الشكل التالي:

١ ــ تنويع الاقتصاد، وخاصة تطوير التصنيع النفطي والنفطي ــ الكيمائي، تطوير الاصلاح الزراعي والممكنة والكهرباء، وتوسيع وتقوية القطاع التعاوني في المزارع.

٢ ــ تطوير القطاع الحكومي، وهو القطاع الاساسي في اقتصاد البلاد، وهذا بدوره يهئ الظروف لتوسيع مجال الأعمال الحكومية المبرمجة والمخططة للاقتصاد وقد زادت حصة القطاع الحكومي بالنسبة للناتج الوطني في عام ١٩٧٥ إلى ٦٨% (٢٣).

٣ ــ توسيع الخدمات الاجتماعية والصحية ونظام التعليم.

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العراق التي تعترض طريق تطور الرأسمالية، تتجاوب مع مهمات تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد.

الفصل الثاني عشر
مداخيل النفط ودورها في تمويل برامج
التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في الجزائر

أ. غ. فيرابوف

يتطلع نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائري إلى إنشاء قدرة اقتصادية قوية، وخاصة في مجال الانتاج الصناعي الذي يمكنه أن يؤمن كل الدورة الانتاجية: من المعالجة الاولية للمادة الخام وتحضير السلع نصف المصنعة إلى المنتجات النهائية.

ولما كان الشعب الجزائري قد ورث اقتصاداً ذا نمط استعماري. فقد استندت إقامة قدرة اقتصادية حديثة إلى حد كبير، على تحطيم جذري للنظام الاقتصادي القديم وإقامة بنى اقتصادية واجتماعية جديدة تتجاوب مع مقاييس التطور الحديثة، التي يتطلب تكوينها نفقات أساسية ضخمة. وعلى الرغم من النمو الكبير لمداخيل النفط، حيث تضاعفت أسعاره أربع مرات (زادت مداخيل نفط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٤ بأكثر من ٣٦ مرة)، فإن الامكانات المالية للجزائر ككل محدودة بالمقارنة مع حجم الموارد الضرورية، من أجل تنفيذ البرامج الهادفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترات تاريخية قصيرة.

تحتل الجزائر المكان العاشر بين بلدان الأوبيك، والمكان السادس بين البلدان العربية المصدرة للنفط من حيث استخراج النفط. ووصلت مداخيلها من النفط في عام ١٩٧٤ إلى /٣٧٠٠/ مليون دولار، وهي أقل بـ ٥,٥ مرات من مداخيل العربية السعودية وأقل بمرتين تقريباً من العراق (١). ومع ذلك وصل إنفاق الجزائر على الاستثمارات فقط خلال العام، إلى ما يقارب /٤٤٥٠/ مليون دولار (٢)، من ضمنها /٢٨٢٥/ مليون دولار زيادة على الاستثمارات المرصودة بالميزانية (٣).

إن المصدر الأكثر أهمية لتمويل الاستثمارات خارج إطار الميزانية، إلى جانب الموارد الذاتية الخاصة وقـروض النظام المصرفي الوطني، هو تسليفات وديون المصارف والشركات الاجنبية. فقد قدمت اليابان للجزائر فـي عـام ١٩٧٤، على سبيل المثال، ٤٠ مليون دولار من أجل إقامة مشروعات صناعية، وقـدمت الكويـت /٦٠/ مليـون دولار لبناء المرفأ، وقدمت ألمانيا الغربية ١٠٠ مليون مارك لبناء معمل إسمنت في ستيف (٤).

عندما تضاعفت أسعار النفط في عام ١٩٧٤، العام الملائم للجزائر، كان ميزان مداخيل ونفقات البلاد على الشكل التالي تقريباً:

بلغت النفقات المرصودة داخل الميزانية وخارجها (ومن ضمنها الموارد الذاتية للمؤسسات وتسليفات، وقـروض النظام المصرفي الوطني والشركات والمصارف الأجنبية) / ٤٤٥٠ / مليون دولار، منهـا ١٦٢٥ مليـون دولار داخل الميزانية. وصرف على الاحتياجات الاجتماعية (التأمين الاجتماعي، التقاعد، التعويضات، الاعانة الماليـة .. إلخ) ٨٤٥ مليون دولار (من ضمنها موارد هيئات التأمين الاجتماعي والموارد الذاتية للمؤسسات). وشكلت نفقـات الميزانية من أصل ٨٤٥ مليون دولار مبلغاً قدره /٤٦٠/ مليون دولار، للحفـاظ علـى أسـعار المـواد الغذائيـة المستوردة وحماية القدرة الشرائية للسكان. وبلغت قيمة النفقات الأخرى في الميزانية الجارية ١٤٦٥ مليون دولار. وهكذا بلغ الانفاق العام ٦٧٦٠ مليون د ولار، من ضمنها /٣٥٥٠/ مليون دولار تبعاً للميزانية.

وفيما يتعلق بمداخيل الجزائر، فإنها وصلت إلى /٥٦٢٠ / مليون دولار (دون حسبان الموارد النقديـة) موزعـة على لاشكل التالي: من النفط / ٣٧٠٠ / مليون دولار، ومن المداخيل الأخرى للميزانية / ١٩٢٠ / مليون دولار.

وهكذا، كان رصيد الميزانية إيجابياً (بمقدار ٢٠٧٠) مليون دولار، أما رصيد المداخيل والنفقـات ككـل (ومـن ضمنه غير الداخل في الميزانية)، فقد كان سلبيا (ـــ ١١٤٠ مليون دولار) (٥).

كان لميزان النفقات عام ١٩٧٤ رصيد فعال، بفضل الزيادة الهامة لعائدات النفط التي زادت عـن ٥٠٠ مليـون دولار، وهذا ما سمح للجزائر خلال عام واحد بزيادة الاحتياطي الذهبي النقدي مـن /١١٤٣/ مليـون دولار إلـى /١٦٨٩/ مليون دولار، وبتقديم معونة مالية للدول النامية، وبشكل رئيسي إلى الدول الأفريقية بمبلـغ قـدره /٤٣/ مليون دولار (قدمت في عام ١٩٧٣ ـــ ٣ ملايين دولار) (٦). ومع ذلك استمرت ديـون الـبلاد الخارجيـة فـي زيادتها. نتيجة للشراء الكبير للمعدات والمواد الغذائية من الخارج (في عام ١٩٧٣ ـــ ٦٢٥ مليون دولار، في عام ١٩٧٤ ـــ ٤٢٥ مليون دولار)، ووصلت لنهاية عام ١٩٧٤الى ٣٧٥٠ مليون دولار، وزادت بـــ ١٧٥٠ مليـون دولار في عام ١٩٧٥، حيث بلغت ٥٥٠٠ مليون دولار (٧). حدثت هذه الزيادة الكبيرة في ديون الجزائر الخارجية لعام ١٩٧٥، من جراء بعض التخفيضات على أسعار النفط الجزائري وتقليص استخراجه وتصديره بنـسبة ١٠%، وفي الوقت نفسه من جراء زيادة استيراد المعدات بنسبة ٥٧%. وبلغ عجز الميزان التجاري خـلال ذلـك العـام ١٥٠٠ مليون دولار، نتيجة لحالة الاسواق الناجمة وهذا ما أدى إلى تخفيض الاحتياطات الذهبية النقدية للبلاد لأول مرة خلال الأعوام الخمسة الاخيرة، بمقدار ٣٣٦ مليون دولار (٨).

يلاحظ من المعطيات المذكورة، أن الجزائر قد استخدمت من القسم الأعظم من مداخيلها المتزايدة من النفط، فـي تمويل استثماراتها وليس في تكوين الاحتياطيات الذهبية النقدية، خلافاً للعربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، التي استطاعت عن طريق عائدات النفط تكديس احتياطيات نقدية ضخمة، ولكنها لم تستطع استخدامها على الوجه الكامل في احتياجات التنمية الاقتصادية لجملة من الاسباب المعلومة وبالاضافة إلى ذلك، فإن الجزائر لا تنفق

على تحقيق الخطط الاقتصادية، وعلى خدمة الاغراض الاجتماعية قسماً كبيراً من مداخيلها النفطية ومن المصادر الداخلية الأخرى فقط، بل تضطر لاستخدام المساعدة المالية من المصادر الاجنبية، وخاصة من الدول العربية المصدرة للنفط، التي تتمتع باحتياطات نقدية ضخمة على نطاق واسع.

وتستطيع المعطيات التالية أن تعطينا تصوراً حول وتائر نمو النفقات الجزائرية. فقد زادت مصاريف الأغراض الاجتماعية في عام ١٩٧٥ ــ حسب الميزانية الجزائرية الجارية، بأكثر من ٢,٤ مرة بالمقارنة مع العام السابق، ومن ضمنها زيادة النفقات لدعم أسعار المواد الغذائية المستوردة، بحوالي ٣ مرات (٩).

وتتحمل الحكومة الجزائرية نفقات كبيرة للحفاظ على قدرة السكان الشرائية ولأهداف اجتماعية اخرى، وخاصة التعليم وتحضير الكوادر (وهو ما يصل إلى ٢٥% من موارد الميزانية).

وتنفق في الوقت نفسه مبالغ ليست بالقليلة على استيراد المواد الغذائية، وخاصة القمح، ومنتجات الألبان، والزيوت النباتية والسكر. فقد أنفق على هذه الأغراض في عام ١٩٧٤ على سبيل المثال ١٥% من نسبة المساعدات المالية، وهي تعادل بلغة الأرقام حوالي ٦٠٠ مليون دولار (١٠).

ويجب أن نشير، إلى أن من بين الاجراءات الاجتماعية التي تستنفد موارد كبيرة، هي "البرامج الخاصة" (١١) لتطوير أكثر المناطق تخلفاً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في البلاد منذ عام ١٩٦٦ ، بالإضافة إلى تطوير سائر المناطق بهدف تخطي الاختلال النسبي في توزيع المشروعات الصناعية والبناء التحتي، والاختلال على الصعيد الاجتماعي والثقافي أيضاً. ويساعد تنفيذ هذه البرامج على توزيع عادل للقوى المنتجة على كل أراضي الجزائر، وعلى استخدامها العقلاني، وهو يعتبر بداية لانشاء معايير جديدة وحديثة وملائمة. من حيث تركيبها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، لمناطق البلاد الأكثر بؤساً.

وتولي الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً لتحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة من السكان. ويلفت النظر في هذا المجال، إلغاء الضريبة على الأرض منذ أول كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٥، وعلى العاملين في استغلال الأراضي الزراعية، سواء في المزارع التعاونية أو في المزارع الفردية. كما ألغيت في الوقت نفسه تقريباً الضريبة من الاجور، التي لا تزيد عن ٥٠٠ دينار شهرياً. وقد تحرر من الضرائب، نتيجة للاجراءات المشار إليها، أكثر من ١,٥ مليون نسمة من ذوي الدخول المنخفضة، وشملت بالدرجة الاولى العاملين بالأجرة والمستخدمين الصغار، الذين يؤلفون تقريباً ثلثي السكان العاملين في البلاد (١٢).

ومن الطبيعي، أنه ما كان يمكن تصور تنفيذ هذه الاجراءات الاجتماعية في ظروف الجزائر، لولا العائدات الملائمة من النفط. يضاف إلى ذلك، أن هذه الاجراءات التي يتطلب تنفيذها نفقات كبيرة، تتم في ظروف الانفاق الواسع على تنمية اقتصاد البلاد.

ويجب أن نشير إلى أن الجزائر في وضعها المالي الحالي، حيث لا يتوقع زيادة كبيرة في المستقبل القريب في استخراج النفط وعائداته، وبهذا المستوى العالي من الانفاق الحكومي في السنوات القادمة (وخاصة زيادة شراء المعدات من الخارج من أجل التنمية الاقتصادية)، سوف تواجه استمراراً في زيادة الديون الخارجية للبلاد، وانخفاضاً في احتياطاتها الذهبية النقدية أيضاً. وحسب معطيات غير رسمية، من المحتمل أن تصل ديون الجزائر الخارجية في عام ١٩٨٠ إلى ١٢ مليار دولار.

هذه الظاهرة السلبية بالنسبة للوضع المالي الجزائري، قد تتقلص نتيجة لزيادة تصدير الغاز الطبيعي وإمكانات تسييله، التي تتزايد عاماً بعد عام، وقد خصص لهذا الغرض موارد كبيرة. ولكن البدء باستثمار معامل الغاز تأخر كثيراً بالمقارنة مع المواعيد المعينة سابقاً، وذلك من جراء مصاعب تمويل بناء معامل معالجة الغاز.

يتم تمويل مخصصات التنمية في الجمهورية الجزائرية عن طريق ميزانية الدولة، ومن خارج هذه الميزانية ـــ بواسطة المؤسسات نفسها، التي تستخدم لهذا الهدف الموارد الذاتية، وعن طريق قروض النظام المصرفي الوطني. والشركات والدوائر المصرفية الأجنبية.

وقد بلغ حجم موارد الميزانية للاستثمارات في عام ١٩٧٦، نفس المستوى في العام السابق (في عام ١٩٧٥ زاد بنسبة ٣٣,٨%، وزادت الاستثمارات المرصودة من خارج الميزانية بنسبة ٢% فقط مقابل ٥٠% في العام الذي سبق (١٣). وهذا يشير إلى المصاعب التي تواجهها الجزائر، في البحث عن الموارد المالية لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وليس صعباً أن نتصور الوضع الاقتصادي للجزائر، لو كان محروماً من عائدات النفط. فقد أعطت الدولارات النفطية، بتأمينها لنسبة ٦٥% من مجموع واردات ميزانية الدولة، دافعاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

حصلت البلاد من النفط على عائدات صافية مقدارها ١٢ مليار دولار تقريباً منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦، أي أكثر بـــ ٧,٥ مرات من الأعوام الأربعة السابقة (١٤). وبفضل هذه الموارد بالذات، تمكنت الحكومة الجزائرية من زيادة الاستثمارات في الخطة الرباعية للتنمية، بنسبة ٣٠% بالمقارنة مع الأرقام المحددة سابقاً، وإيصال حجمها في الخطة الرباعية الثانية إلى ٢٨,٥ مليار دولار، أي ما يزيد ثلاث مرات عن مبلغ النفقات الاستثمارية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وإلى نهاية عام ١٩٧٣ (١٥). هذه الموارد الاستثمارية الضخمة. التي سمحت لمعدل التراكم بالوصول إلى نسبة ٤٠% من مجموع الناتج الوطني (من ضمنها نسبة ١٨% في الصناعة) ــ كانت القاعدة المادية لتطور الجزائر على أسس اشتراكية ويعتبر بناء دولة متطورة على الصعيد الاجتماعي ـــ الاقتصادي، بكل ما تقوم عليه هذه الدولة من أسس عامة حقوقية واجتماعية وسياسية واقتصادية، أحد العناصر الاساسية لهذا التطور.

وتعتبر القدرة الاقتصادية القوية، التي تستند اساسا إلى الانتاج الصناعي، في رأي الزعامة الجزائرية، الحلقة الاساسية في بناء هذه الدولة في المرحلة الراهنة.

وتنحصر استراتجية التنمية الاقتصادية التي وضعتها الحكومة الجزائرية، بالوصول إلى قاعدة اقتصادية متناسبة مع مستوى البلاد المتطورة صناعياً حتى عام ١٩٩٠، حيث من المتوقع أن يقل استخراج النفط بسبب الانخفاض المحتمل لاحتياطاته، وبالتالي تقلص عائداته.

في عام ١٩٧٦، وقعت شركة سوناتراك عقداً جديداً ضخماً مع كونسرتيوم ياباني، يتضمن بناء معملين لمعالجة الغاز في موقع حاسي الرمل، بطاقة إجمالية مقدارها ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً. وقد بلغت تكلفة العقد / ٨٤٠/ مليون دولار. وقد تم الحصول على موارد تغطية بناء هذين المعملين، بقروض من المصارف الأميركية (٤٣٠ مليون دولار) واليابانية (٣٣٠ مليون دولار). وستعطي منتجات هذين المشروعين بعد بدء العمل وانتهاء بنائهما في عام ١٩٨٠، دخلاً يقدر بمليار دولار سنوياً خلال الثلاثة أعوام الأولى.

ومن المتوقع أن يصل المبلغ الكلي للموارد المتوفرة للجزائر، من تصدير جميع أنواع الوقود النفطي، ومن ضمنه الغاز السائل، إلى ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٨٠ (١٦).

ويبدو أن الحكومة الجزائرية لا تخشى من تزايد ديونها الخارجية، ومن تسريعها لتطوير القوى المنتجة للبلاد عن طريق اجتذاب الموارد المالية من المصادر الاجنبية، وذلك نظراً لاعتمادها على العائدات الكبيرة من تصدير الغاز. وبغض النظر عن المصاعب المعروفة، يجري تنفيذ برامج إقامة اقتصاد متكامل ومتنوع الفروع على قدم وساق، يكون بإمكانه تلبية احتياجات السكان من البضائع الصناعية وتأمين إنتاج المعدات لأجل تنمية اقتصادية على أساس الصناعة النفطية الكيميائية والتعدينية الوطنية، وإعداد انتاج متخصص لتصدير بعض أنواع الآليات والمواد الاستهلاكية، على أساس المادة الخام المحلية. وسوف يسمح تنفيذ البرنامج المرسوم، حسب تقدير الزعامة الجزائرية، بالوصول بالجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ ــ ١٩٩٥ إلى مرتبة الدول الصناعية المتطورة، المصدرة للمنتجات الصناعية، والتي تعادل المقاييس العالمية.

ومن أجل تحسين نظام الادارة الاقتصادي، صدر تشريع جديد للعمل كان موجهاً نحو زيادة الانتاجية. ويتم الآن في المصانع تأسيس مجالس عمالية، أعطي لها حق التأثير على الادارة لتحسين سير الانتاج والدفاع عن حقوق الشغيلة.

إن التغييرات البنيوية العميقة الجارية في الاقتصاد، وما تلاها من تطورات واضحة في الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، لهي نتيجة منطقة للبرنامج المحقق ذي الأهمية التاريخية بالنسبة لمصير البلاد. ويجدر أن ننوه عن أكثرها أهمية، إذ تتكون في البلاد قاعدة إنتاجية وطنية في الصناعة، كما في الفروع الاقتصادية الأخرى، بفضل بناء مشروعات القسم الأول وهي معامل التعدين الحديثة وتصنيع الآلات ومصانع البتروكيماويات. ويساعد بذلك بالضرورة، على تخفيف حدة تبعية الاقتصاد الوطني وإنتاجيته لاقتصاد الدور المتطورة صناعياً. ويتم بذلك النمو الاقتصادي مندمجاً مع الانتاج الواسع، على اساس وطني ومع المشاركة في التوزيع العالمي للعمل، ونتيجة هذا النهج ــ التغيير التدريجي لتركيب اقتصاد البلاد. فقد ازدادت حصة الانتاج الصناعي من اجمالي الانتاج الداخلي من ٢٨,٥ % إلى ٤٠,٢%، ومن ضمنها حصة الصناعة التحويلية من ٦,١% إلى ١٣%، خلال الفترة بين عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣. وأعطت فروع القسم الأول ٤٩,٣% من مجموع انتاجية الصناعة التحويلية حتى نهاية الخطة الرباعية الاولى (الاعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣). وهكذا ازدادت حصة القطاع العام، ضمن انتاج المنتجات الصناعية في الفترة بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٣، من نسبة ٢٢% إلى نسبة ٨٢% (١٧). وخصصت في الخطة الرباعية الثانية، كما في الاولى، لتنمية الصناعة أكثر من ٤٥% من مجموع الموارد المخصصة للاستثمار في الاقتصاد بينما لم تتجاوز نسبة ٢٣% فقط (حوالي ٢٠ مليون دولار) في عام ١٩٦٣ على سبيل المثال؛ أي أن مخصصات التنمية الانتاجية الصناعية، زاد حجمها المادي المطلق منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٥ بمقدار خمسين مرة.

وفي خطة التنمية الثانية، بلغ متوسط الزيادة السنوية للانتاج الصناعي نسبة ١٩% (ونسبة ١٠% ــــ للناتج الاجمالي). ويفترض أن تسمح تلك الزيادة في الانتاج الصناعي بزيادة حجم البضائع المنتجة من هذا الفرع بمقدار مرتين خلال الاعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧، أما حصة فروع الصناعة الثقيلة، فيجب أن تصل إلى نسبة ٥٠,٣% (١٨).

ومن المعروف أن الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً، تتمتع بإمكانية التأثير على مستوى أسعار بعض المنتجات الصناعية، كما على أسعار المواد الخام. فهي بامتلاكها لمقدرة صناعية قوية، تسعى للاحتفاظ في الاسواق العالمية

على الاسعار المنخفضة للمواد الخام، والمرتفعة للمنتجات الصناعية، بما في ذلك التجهيزات، وبذلك تستغل بالدرجة الاولى، الدول النامية المصدرة للمواد الخام والمستوردة للمنتجات الصناعية.

وقد ساهمت الجزائر مساهمة كبيرة بإقامتها لطاقة صناعية، مكنتها من معالجة المواد الخام المحلية في المشروعات الوطنية، ومن انتاج البضائع الصناعية الضرورية لمتطلبات البلاد، في إعادة بناء العلاقات الاقتصادية العالمية على اساس جديد عادل، مساعدة بذلك على التصفية التدريجية للوضع الاقتصادي غير المتكافئ، القائم في العالم بين الدول الصناعية الرأسمالية والدول النامية، ومخففة بذلك من مجال الاستغلال الرأسمالي.

ومما لا يقل أهمية نتيجة بناء اقتصاد متعدد الفروع، هو تعزيز الصلات بين هذه الفروع في الاقتصاد الوطني للبلاد. فعلى سبيل المثال، تعتبر منتجات المؤسسات البتروكيميائية في الجزائر مادة أساسية لانتاج السماد المركب، والمواد الصيدلانية ومنتجات الكيمياء المنزلية. ومثل ذلك، تستخدم الصناعة التعدينية وصناعة الآليات وصناعة مواد البناء والنفط ومنتجاته، وتزود بدورها الصناعة النفطية والبتروكيميائية ببعض الآليات والأنابيب ومواد البناء. كما تقوم مثل هذه الصلات بين الفروع الهامة الأخرى للاقتصاد الجزائري كالزراعة (إنتاج السماد الكيميائي والآلات الزراعية) والمواصلات (معامل صناعة السيارات، آليات صيانة الطرقات السفن الصغيرة) الخ... ويساعد هذا النوع من الصلات على تسريع عمليات التكامل في القدرة الاقتصادية ونشوء جهاز اقتصادي موحد في البلاد.

ويساعد توسيع القدرة الاقتصادية على حل المشكلات الهامة التالية في المجال الاجتماعي: عدم وجود أماكن العمل الشاغرة، وهذا ما لا يفقد قوته من جراء النمو السكاني الكبير في الجزائر؛ استبدال العمل غير المؤهل أو ضعيف التأهيل بالعمل المؤهل؛ تكوين طبقة عمالية حديثة وطبقة "انتلجنسيا" من التقنيين الوطنيين. وتنتشر في البلاد شبكة من المعاهد المهنية ــ الفنية العليا والمتوسطة.

يتزايد تعداد أماكن العمل دائماً في الجزائر. فقد زاد عدد العاملين في الصناعة فقط منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢، من ١٧٦,٦ ألف وإلى ٣٢٠,٩ ألف عامل (١٩). وكان من المقرر إيجاد /٤٥٠/ ألف مكان عمل جديد في الخطة الرباعية الثانية (١٩٧٤ ــ ١٩٧٧)، وبلغ عدد العاملين في الصناعة فقط إلى ٣٥٠ ألف عامل (٢٠). ولكن عد أماكن العمل المرسومة المتسارعة للنمو السكاني في البلاد، والتي وصلت في عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٣ إلى ٣,٤ % سنوياً، وهذا ما يجعل الجزائر في طليعة بلدان العالم بالنسبة لمؤشرات النمو الديموغرافي. تبلغ الزيادة السنوية للسكان ٥٠٠ ألف نسمة، وهذا يتطلب المساكن والغذاء وفيما بعد العدد المناسب من المدارس وأماكن العمل. وهكذا فإن عدم توازن النمو السكاني مع مستوى القوى المنتجة الحالي، يجعل من الضروري بصورة ملحة الاسراع بزيادة القدرة الاقتصادية للبلاد، وهو ما يمكن تحقيقه بالنسبة للجزائر عن طريق توسيع وتقوية دور القطاع العام في الاقتصاد.

أدى النمو الدائم للقطاع العام في الاقتصاد، عن طريق تأميم الملكية الاجنبية وبناء المشروعات الجديدة، إلى تطور ملحوظ في دور هذا القطاع بالنسبة للقطاع الخاص. فقد تم في عامي ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ تأميم المناجم والمقالع، وخلال الفترة ١٩٦٦ ــ ١٩٦٨ المصارف وشركات التأمين، وفي الاعوام ١٩٦٥ ــ ١٩٧١ التجارة الخارجية، وفي عام ١٩٦٨ القسم الأكبر من مؤسسات الصناعة التحويلية، وفي عام ١٩٧١ ــ الصناعة الغازية ــ النفطية. وفي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ أممت الحكومة (على أساس التعويض للمالكين السابقين) المؤسسات الاثنتين والعشرين الأجنبية الأخيرة، ومعظمها مؤسسات فرنسية، تابعة للفروع التحويلية مثل صناعة

التعدين، صناعة تحويل المعادن، صناعة الآلات (منها معمل تجميع السيارات لشركة "ستروين")، الصناعة النسيجية، صناعة الكيمياء المنزلية (منشآت شركة "آرليكيد") وصناعة إنتاج المواد الغذائية (٢٢).

حصلت الدولة بتركيزها لمراكز القيادة في الاقتصاد في أيديها، على إمكانية تحديد أولوية المهمات الاقتصادية، والتأثير على نسبة التنمية وتوزيع المخصصات الاستثمارية، والتأثير في نمو الانتاج عن طريق تنظيم الاسعار والاستهلاك والاجور والقروض، وكذلك التجارة الخارجية.

في عام ١٩٧٦، سيطرت الدولة على صناعة استخراج الغاز وتسويق نقل النفط والمنتجات النفطية، والتعدين الحديدي، وإنتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الإستخراجية والنظام المصرفي، بشكل كامل.

ونتيجة لنمو الاستثمارات الحكومية في الصناعة، والزيادة المتوقعة للانتاج في القطاع العام، فإن دور هذا القطاع في الانتاج الصناعي سيستمر في الصعود، بينما سيتقلص في الوقت نفسه دور القطاع الخاص، حيث ستنخفض حصته من الانتاج الصناعي في عام ١٩٩٠ إلى نسبة تتراوح بين ٥% و٦% مع احتمال نموه بشكل مطلق. ومن المعروف أن القطاع الخاص في عام ١٩٧٦، كان يسيطر على ٦٥% من البناء و٢٥% ــ ٥٠% من الصناعة الجلدية والنسيجية و٣٠% من صناعة مواد البناء (٢٣).

كذلك شهدت الزراعة بداية تحولات عميقة على الصعيد الاجتماعي ــ الاقتصادي. وتعتبر المسألة الزراعية في الجزائر مشكلة خطيرة، تتمثل صعوبتها في عدم تجانس البنية الانتاجية مع تخلفها الواضح، وعدم تلاؤمها مع المقاييس الحديثة لتطور أشكال ملكية واستغلال الأراضي. وهذا ما يفرض المستوى الانتاجي الزراعي الضئيل، الذي لا يتمكن من تلبية استهلاك البلاد من المواد الغذائية.

ظهرت بوادر واضحة للانحطاط في الاعوام الاولى ما بعد الحرب في زراعة الجزائر (جدول رقم ١).

وفي الواقع لم يتغير الوضع كثيراً عملياً في هذا الفرع في الفترة الأخيرة. فقد بلغ مؤشر الانتاج الزراعي في عام ١٩٦٩: ١٠٤ نقاط (عام ١٩٦٣ = ١٠٠ نقطة)، بينما بلغ مؤشر الانتاج في الصناعة التحويلية في الوقت ذاته ١٧٠ نقطة. كذلك انخفضت حصة الانتاج الزراعي في مجمل الناتج الاجمالي من ٣٤% إلى ١٤% منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٩، بتأثير النمو الساحق للصناعة وخاصة صناعة استخراج النفط.

انخفضت حصة مخصصات الزراعة عن الحجم العام للاستثمارات في الاقتصاد، من ١٣% إلى ٨% في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦، على الرغم من زيادة حجم الاستثمارات في هذا الفرع خلال هذه الفترة بنسبة ٧٠% (٢٤). وقد استثمر في الزراعة مبلغ يزيد عن ٣ مليارات دولار في الخطة الرباعية الثانية (باستثناء الري)، أي أكثر بثلاث مرات من الخطة الرباعية السابقة لها (٢٥).

توزعت الزراعة قبل بداية الثورة الزراعية في الجزائر إلى قطاعين: قطاع الإدارة الذاتية الذي نشأ في عام ١٩٦٣ بعد هروب المستعمرين الفرنسيين، والقطاع التقليدي.

المؤشرات السنوية المتوسطة لبعض أنواع

المنتجات الزراعية في الجزائر

نوع المنتوجات	بين عامي ١٩٥٨ ــ ١٩٦٠		الأعوام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٩	
	الانتاج مليون سنتتار (*)	المحصول هكتار	الانتاج مليون سنتتار	المحصول هكتار
	٣٧٠٠	١٠,٤	٣٥٠٠	٨,٢
القمع القاسي	٢٢٤٠٠	٨,٧	١٥٨٠	٧,٠
القمح الناعم	١٧٠٠	١١١,٠	١١٢٨	٩٥,٠
بطاطا	١١٠٧	٢٤٢,٠	٦٢٢	١٦٧,٠
بندورة	٧٠	٦٧,٠	١١٤	٥٥,٠
شمندر سكري	٣٧٠٠	١١٣,٠	٤١٣٠	٩٧,٠
حمضيات				

(*) سنتتار ــ مئة كيلو غرام.

وكان ٢٨% من الأراضي المزروعة (٢,٣ مليون هكتار) و١٢ % من سكان الريف (١٣٠ ألف نسمة)، يعود لقطاع الادارة الذاتية الذي كان ينتج القسم الاعظم من المنتجات السلعية، من ضمنها ٩٠% من المحضر في البلاد و٨٠% من الفواكه و٤٨% من الخضار و٣٥% من الحبوب.

وفي ظروف إنشاء نظام اقتصادي حديث في الجزائر أصبح، وجود القطاع التقليدي، حيث تسود الطرق شبه الاقطاعية لاستغلال صغار المالكين والفلاحين، عائقاً جدياً أمام تطوير الاقتصاد في البلاد، لأن الأشكال القديمة لملكية الأراضي ونظام زراعتها، قد خلفت هذا المستوى الضئيل جداً من الانتاج.

لذلك، كانت تعمل ضمن هذا القطاع بطرقه الزراعية البدائية، فروع اقتصادية تعمل بشكل أساسي على تلبية الاستهلاك الذاتي، ولم يكن بإمكانها تلبية الحاجات المتزايدة للسكان من المواد الغذائية. وحاجات الصناعة النامية من المواد الخام النباتية والحيوانية، وحاجات التجارة الخارجية من الموارد المستوردة الضرورية. فضلاً عن ذلك، كانت طبقة الفلاحين الجزائريين، والذين يبلغ عددهم عدة ملايين، في قطاعها التقليدي، توجد عملياً خارج إطار السوق الوطنية، وتميزت بمستوى منخفض من المداخيل. لهذا، فلم يكن بمقدورها أن تصبح مشترية لمنتوجات الصناعة الوطنية لذلك، أصبحت التحولات في مجال الزراعة ضرورة حتمية.

كان من الطبيعي أن يتطلب تحقيق التحولات الجذرية في الزراعة، موارد مالية لا يستهان بها. وقد واجهت مشكلة التمويل صعوبة معينة، بسبب تركيز الجزائر لسياستها في مجال التنمية الاقتصادية على النحو المطرد للطاقة الصناعية. وبما أن صناعة استخراج النفط لم تكن مؤممة قبل شباط (فبراير) عام ١٩٧١، وكانت أسعار النفط قليلة نسبياً، فلم يكن لدى الجزار آنذاك إمكانية تخصيص الموارد المالية الضرورية لأجل استثمارها في الزراعة. وعندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في بداية السبعينات، وظهرت بعد ذلك مؤشرات ثابتة لزيادة موارد الميزانية من النفط بالمقارنة مع مواردها الأخرى (٢٦)، استطاعت الدولة تخصيص موارد إضافية لأجل تمويل الزراعة ووضع بداية التحولات الزراعية.

تشكلت خارطة الثورة الزراعية في عام ١٩٧١، وأنشئ معها صندوق أراضي الإصلاح الزراعي، على حساب الأراضي الفائضة لدى المالكين الكبار المنتزعة منهم بتعويض مناسب، وقسم من الأراضي الحكومية. وفي بداية عام ١٩٧٦، جرى توزيع أكثر من ١,٣ مليون هكتار من الأراضي (٧٠٠ ألف هكتار من الأراضي العامة الحكومية و٦٣٢ ألف هكتار من الأراضي الخاصة) على ٥٠٠ ألف فلاح جزائري (١٠٠ ألف أسرة ١ بالـ ١٠ من طبقة الفلاحين العاملين بالزراعة)، وأنشئت ٥ آلاف تعاونية و"مجموعات تملك" (قبل التعاونيات الرفاقية)، منها/ ٣٥٠٠/ تعاونية ذات نموذج جيد. وقد جرد الإصلاح ١٧ ألف مقيم من الأراضي وأوقف ملكية ٥ آلاف من الزراعيين (٢٧).

وأدى توزيع أراضي الملكية الخاصة إلى مقاومة من قبل الإقطاعيين الجزائريين. وتأسس في عام ١٩٧٤ "الاتحاد الوطني لفلاحي الجزائر"، بهدف توحيد الطبقة الفلاحية الجزائرية في نضالها ضد أعداء الإصلاح الزراعي، والذي ضم ٧٥٠ ألف مزارع قروي. وأنيط بالاتحاد الوطني لفلاحي الجزائر، أن يكون دعامة الدولة في إتمام التحويلات الزراعية.

وبنتيجة تنفيذ هذه الاجراءات في مجال الزراعة، تحققت بعض النتائج، حيث تكونت بنى إنتاجية جديدة، ووضعت بداية قطاع جديد هو القطاع التعاوني. كان إنشاء هذا القطاع التعاوني، يعني ضرب القاعدة الاقتصادية لكبار مالكي الأراضي، الذين وجهوا الاقتصاد على أسس نصف اقطاعية، كما يعني وضع أساس لتطور العلاقات الانتاجية الجديدة في القرية الجزائرية. وسيساعد الوضع الجديد فيما يبدو، على سرعة عملية التحويل لقسم من الملكية الزراعية التابعة للقطاع الخاص، إلى ملكيات لها طابع المزارع النموذجية.

في عام ١٩٧٥ كانت الملكية الزراعية في الجزائر موزعة على النحو الآتي: القطاع الخاص ــ ٤ ملايين هكتار، الإدارة الذاتية ــ ٢,٣ مليون هكتار، القطاع التعاوني ١,٥ مليون هكتار. ومن المتوقع أن يغطي القطاعان التعاوني والإدارة الذاتية حتى عام ١٩٨٠ (٢٨)، نسبة ٨٠% من الأراضي المزروعة ونسبة ٧٠% من السكان العاملين في الزراعة (٢٩).

تحتاج التغيرات البنوية الجذرية في الزراعة الجزائرية، والنمو الحاد لإنتاجيتها، إلى استثمارات ضخمة. غير أنه لا تتوفر للبلاد الموارد الضرورية في الوقت الراهن. وحسب المعلومات المتوفرة، فقد عزمت الحكومة الجزائرية على زيادة حجم الاستثمارات في الزراعة زيادة كبيرة بعد عام ١٩٩٠، أي بعد أن يكون برنامج البناء الصناعي في البلاد قد أنجز.

وتجدر الإشارة، إلى أن السياسة الزراعية للحكومة الجزائرية، ليس لها وجه اقتصادي فحسب، بل اجتماعي أيضاً. فقد عمم القانون الخاص بالاجازات وحماية العمل والاعانات حسب تعداد الاطفال على قطاع الادارة الذاتية. وأحد أهداف التحولات الزراعية ــ هو وقف هجرة سكان الريف. وقد شرع ببناء ما يسمى بالقرى الاشتراكية، تناسباً مع أوضاع خريطة الثورة الزراعية في المناطق التي تقام فيها الجمعيات التعاونية. وتبنى قرى مماثلة بمقدار ١٠ ــ ١٥ قرية في كل محافظة جزائرية. ويتم بناء الأبنية العامة والمدارس، ودوائر الخدمات المعيشية والثقافية، والمستشفيات، بالإضافة إلى البيوت السكنية. وخطط لانشاء ٣٠٠ قرية مماثلة في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧ فقط. ولكن الخطة لم تتحقق بسبب عدم توفر الموارد المالية ومواد البناء والأخصائيين.

وقد أشار رئيس جمهورية الجزائر السابق بومدين في أحد خطاباته، إلى "أن الثورة الزراعية ــ ليست توزيع الأراضي فحسب، بل إيجاد مجتمع جديد أيضاً، حيث جميع المواطنين متساوون، ومطالبون بإقامة دولة متطورة في علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأجل القضاء على الاستغلال والفقر والجهل (٣٠).

تهيء التدابير ذات الطابع التقدمي، والتي أجرتها حكومة الجزائر في الاقتصاد وفي حياة المجتمع الجزائري الاجتماعية، ظروفاً تسمح بإعادة تنظيم جذري للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أسس إشتراكية.

وتقوم العائدات المتوفرة للبلاد من تصدير النفط والغاز الطبيعي، بدور حاسم في الاجراءات التي أقامتها الدولة ووجهتها لأجل تحولات اشتراكية في الجزائر.

الفصل الثالث عشر

الدولارات النفطية والتنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية في الكويت

ي. س. ملكوميان

الكويت ــ إحدى كبرى الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، والتي تحصل على موارد كبيرة من انجازات نفطها.

لقد حدثت قفزة في نمو مداخيل الدول المصدرة للنفط في عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، بسبب تمكن البلدان الأعضاء في الأوبيك، بمساندة كل من القوى التقدمية في العالم، وكذلك باستفادتها من التناقضات الامبريالية، من تحقيق الزيادة في أسعار النفط الخام بمعدل أربعة أضعاف. ودل شراء الحكومة في عام ١٩٧٥ لــ ٤٠% من الأسهم المتبقية لشركة استخراج النفط الرئيسية الأجنبية في البلاد "كويت أويل كومباني"، على إقامة رقابة حكومية على كل موارد البلاد النفطية تقريباً، وأوجب فيما بعد زيادة مداخيلها من النفط.

وصلت نفقات الكويت في العام المالي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى ٨,٨ مليارات دولار (١). وحسب معطيات المصرف الدولي للإعمار والانماء، حققت الكويت أعلى متوسط دخل سنوي للفرد في العالم في عام ١٩٧٦ مقداره ١١٥١٠ دولارات، وهو مؤشر يفوق نظيره لدى الدول الرأسمالية المتطورة جداً، كالولايات المتحدة الأميركية (٧٠٦٠ دولاراً) والسويد (٧٨٨٠ دولاراً) وسويسرا (٨٠٥٠ دولاراً) (٢).

لا يزال الاقتصاد الكويتي يعتمد أساساً على صناعة استخراج النفط، الذي يزيد حصته من مجموع الناتج الوطني على نسبة ٦٠%، بينما تؤمن مداخيله أكثر من ٩٠% من مجموع الدخل القومي الكويتي (٣).

يتجاوز مجموع مداخيل الكويت النقدية، إمكانياتها. الحقيقية للاستخدام الانتاجي لرأس المال لأهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

توظف البلاد جانباً يسيراً من الموارد المالية الضخمة الآتية من بيع النفط، ويصرف معظمه على الخدمات الاجتماعية بشكل رئيسي وعلى امتلاكات العقارات.

وتخصص حصة صغيرة منه لتطوير القوى المنتجة الوطنية. ويستثمر معظم رأس المال الوطني الخاص بدوره، في تلك الفروع الاقتصادية التي باستطاعتها إعطاء دخل سريع ومضمون. وتصدر بالنتيجة موارد مالية ضخمة خاصة وحكومية إلى الخارج. ويتجه رأس المال الخاص إلى أسواق الدول العربية المجاورة والدول الغربية.

كان امتلاك العقارات من قبل رجال الأعمال الكويتيين، منذ حصولهم على الأرباح النفطية الضخمة، أحد الأشكال المنتشرة جداً لتوظيف رؤوس الأموال الخاصة غير أن حجم هذه العمليات تضخم في السنوات الأخيرة كثيراً. فقد بيعت منذ وقت قصير، بناية نادي إتحاد مستخدمي الجيش البريطاني وحلف الأطلسي في لندن، لأشخاص من أصل كويتي بمبلغ ٢٥ ألف جنيه إسترليني. وبالاضافة إلى ذلك، إشترى أثرياء كويتيون ثلاثة قصور ضخمة في لندن، كانت عود سابقا لملكة بريطانيا (٤). كذلك يصدر رأس المال الكويتي الخاص على شكل رؤوس أموال تسليفية، لشراء أسهم الشركات الأجنبية ولإنشاء شركات استثمارية مشتركة... وقد أودعت ثماني عشرة عائلة كويتية وسعودية مبلغاً قدره خمسة ملايين من الدولارات، في أضخم الشركات الأوروبية لإنتاج المواد الغذائية، وبذلك أصبحت مالكة مساهمة فيها (٥).

واشترت إحدى الشركات الكويتية الخاصة الكبيرة، وهي "غالف انترناشيونال غروب"، وأحد أصحابها الرئيسيين وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد وأولاده، عدداً من الفنادق في بيروت وجدة. واشتركت الشركة أيضاً في ملكية شركة ناقلات البترول في ليبيريا. واشترت قسماً كبيراً من أسهم المؤسسات النسيجية في السودان ــ الانتاج الاكبر في البلاد ــ كما امتلكت حصة كبيرة من رأس المال الموظف في مزارع قصب السكر ومعامل انتاج السكر (٦).

ولما كان رأس المال الخاص يؤلف قسماً كبيراً من الموارد النقدية الحرة التي تملكها الكويت، فقد كان ذلك أحد الأسباب التي تجعل تصديره يتم على نطاق واسع. وبفضل القطا الخاص استعمال الموارد المتوفرة لديه في الخارج، حيث يعطي ربحاً كبيراً في فترات زمنية أقل بالمقارنة مع استثماره داخل البلاد. وتتميز تجربة تصدير رأس المال الفائض إلى الخارج، بنتيجة النمو السريع لمداخيل البلاد، بانتشار واسع.

وتدعم الكويت وضعها كأحد المراكز المالية ــ التسليفية للعالم الرأسمالي. وقد تم إنشاء مؤسسات مالية متعددة بمشاركة رأس المال الحكومي والخاص، وجرى توسيع نشاط المؤسسات القائمة منها. وتشارك الكويت في إصدار السندات المصرفية، ذات القيمة المغطاة بالدولارات والدينارات الكويتية. وشاركت إحدى أكبر الشركات الاستثمارية في البلاد، التي تقوم بعمليات تصدير رؤوس الأموال على نطاق واسع وهي "كويت انفيستيمنت كومباني"، في إصدار السندات في سوق الدولار الأوروبي في عام ١٩٧٤ بمبلغ قدره ٣٦٠ مليون دولار، وهو ما بلغ ٩٠% من جملة أوراق هذه السوق. كما اشترت هذه الشركة جزيرة كايرفا عند شواطئ كاليفورنيا، حيث أقيمت فرعية لجعلها مركزاً سياحياً (٧).

وتتجه السياسة الاستثمارية للأوساط الحاكمة في الكويت، نحو غزو أسواق جديدة لتصدير وإيداع رؤوس الأموال. وإذا اعتادت الكويت فيما مضى، على توظيف الموارد النقدية الحرة العائدة لها في البنوك الأجنبية، فإن عملية توظيف استثماراتها في الوقت الحاضر باتت تخضع لتنوع واسع النطاق. فقد نشطت بصورة خاصة عملية الاستثمار المباشر في صناعة الدول المتطورة. فقد، اشترت الكويت ١٤% من أسهم شركة سيارات "ديملربينز "أ.غ"، وقسماً من أسهم الشركات الألمانية الغربية: باوير" و"ديماغ أ. غ" والمجموعة المالية "لونروليميتد" في جمهورية أفريقيا الجنوبية (٨).

كما أقرضت الكويت عدداً كبيراً من الدول الغربية. فقد شاركت في تمويل شركة التسليف الزراعية "أغريكالتشيرال كريديت كوربوريشن" في إيرلندة، وفي تمويل عدد من المشروعات الإنمائية في مرسيليا وكوبنهاغن. كما وتوظف الكويت موارد ضخمة في شراء الممتلكات العقارية (٩).

ويعتبر تأسيس المصارف والمؤسسات المالية المشتركة أحد اشكال توظيف الموارد الكويتية الحرة.

تتجه الكويت في بحثها عن أسواق جديدة لتوظيف رؤوس الأموال، إلى مجالات التعاون الاقتصادي والمالي مع الدول النامية، وكذلك مع الدول الاشتراكية. غير أن القسم الأكبر من الاستثمارات يتجه كسابق عهده إلى الدول الرأسمالية المتطورة.

يؤمن تصدير رأس المال الكويتي فوائد ملموسة للإحتكارات الإمبريالية. ذلك أن قسماً كبيراً من موارد الكويت المالية، يعود إلى أسواق الدول الرأسمالية كمدفوعات لثمن البضائع المستوردة منها، وعلى شكل رأس مال تسليفي. وقد زادت استيرادات الكويت منذ عام ١٩٧٠ وإلى عام ١٩٧٤ بأكثر من الضعف ــ (من ٢٢٣٢٦٢ ألف دينار كويتي إلى ٤٥٥٠٩٠ ألف دينار كويتي). وبلغت الموجودات الحكومية المالية الخارجية في عام ١٩٧٥، ١٤ مليار دولار، والخاصة ــ ٤ مليارات دولار (١٠).

بيد أن الثروات المالية الضخمة التي تملكها الكويت، لا ستطيع أن تقوم حقيقة بدور مستقل. ويشهد تحليل نشاط المؤسسات المالية الكويتية، على حدة تبعيتها للمؤسسات المالية الاحتكارية العالمية. وعلى الرغم من أن القانون الكويتي لا يسمح بتغلغل المصارف الأجنبية بصورة مباشرة إلى اقتصاد البلاد، إلاّ أن هذه المصارف تستخدم وسائل مختلفة للتسرب إليه. فقد حصلت بعض المصارف الغربية "تشيز مانهاتن" و"مورغان غارانتي تريست" و"بنك أوف أميركا"، على عقود لإدارة المؤسسات المالية المحلية في الكويت، مما يساعد هذه المصارف على التأثير إلى حد كبير على نشاط هذه المؤسسات (١١). وقد اتخذت مؤسسة الشركات المالية لنفسها انتشاراً واسعاً في الكويت، وهي شركات تساهم فيها المصارف الأجنبية مساهمة ضئيلة حسب القانون الكويتي، ولكن هذه المساهمة توفر لها إمكانيات القيام بدور رئيسي في إدارة أعمال تلك الشركات، المتخصصة عادة بعمليات الإيداع المتوسطة والطويلة الأجل، وهكذا تقوم بدور الحلقة التي تربطها بسوق رؤوس الأموال العالمية.

وقد ساعد تدفق الدولارات النفطية في الكويت بالنتيجة، على نمو القدرة المالية للبلاد، وعلى تعزيز الموقف السياسي لنخبة من حكام البلاد، المؤلفة من كتلة من الأرستقراطية القبلية والبرجوازية المالية التجارية الكبرى.

يخضع الاقتصاد الكويتي لتبعية حادة بالسوق الرأسمالية الدولية، حيث يؤدي نهج الكويت في استيراد معظم المواد الاستهلاكية والصناعية، إلى تبعية الأسعار في السوق المحلية بصورة مباشرة لزيادة الأسعار في بلاد الغرب. وقد ارتفعت أسعار الملة في الكويت منذ عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٥ بشكل عام، بنسبة ٤٥% للمواد الصناعية و٣٧% للمواد الغذائية (١٢).

واضطرت الحكومة لتخصيص اعتمادات خاصة، للحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية الرئيسية، حيث خصص ٤٠ مليون دينار كويتي لهذا الغرض في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥. صرف منه في الواقع ١٠ ملايين دينار كويتي، وابتداءً من نيسان (أبريل) ١٩٧٥ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ صرف للغرض نفسه مبلغ ٣ ملايين دينار كويتي (١٣). ومع ذلك لم ينخفض سعر أي نوع من أنواع المواد الغذائية فيما عدا العدس، إلى مستواه السابق... بل على عكس، ارتفع سعر بعض أنواع المواد الغذائية كالأرز والسكر ورب البندورة وحليب البوردة. فقد ارتفع سعر الأرز فقط ــ المادة الغذائية الرئيسية للكادحين ــ منذ عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٥ بنسبة ٣٥٠% واضطرت الحكومة في عام ١٩٧٥ لاعتماد البطاقات التموينية على بضع البضائع، المباعة بالأسعار المنخفضة (أرز، سكر، حليب، زيت، نباتي، رب البندورة، عدس). ومن الممكن شراء هذه المواد الغذائية بكميات غير

محدودة حسب أسعار السوق، ولكن بسعر مرتفع جداً. على سبيل المثال، يبلغ سعر السكر في السوق أكثر من ضعف سعره الحكومي (١٤).

ويؤثر ارتفاع كلفة المعيشة قبل كل شئ على أوضاع الكادحين الأجانب، الذين يؤلفون حسب المعلومات الإحصائية لعام ١٩٧٥، نسبة ٥٣% من مجموع السكان ونسبة ٧٥% من القوى العاملة (١٥). ومن المعروف أن البلاد تطبق العديد من القوانين التمييزية ضد العمال الأجانب.

والواقع أن حكام الكويت باتوا يتجهون، تحت تأثير متغيرات التطور الاقتصادي ليس في الكويت فقط، وإنما في دول الخليج العربي الأخرى المصدرة للنفط، نحو سياسة مزدوجة بالنسبة للأجانب. فمن جهة يبقى الأجانب كسابق عهدهم، في وضع غير متساو بالمقارنة مع مواطني البلاد، ومن جهة ثانية تتخذ بعض التدابير التي من شأنها تحسين أوضاعهم.

وقد نشطت في السنوات الأخيرة اعمال التنظيمات الاجتماعية التي تقوم في ظروف الحظر الرسمي للأحزاب السياسية ببعض ووظائف هذه الأحزاب. ولجماعة "الطليعة" مثلاً دولار هام في الأحداث السياسية الداخلية الجارية في البلاد ــ وهي مؤسسة للقوميين العرب تزعمت المعارضة في البرلمان، وكذلك نسقت نشاط التنظيمات المطالبة بديمقراطية الحياة الاجتماعية وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التقدمية للبلاد.

يتميز نشاط الاتحاد العمالي العام الكويتي، الذي ينظم ويوجه نضال الطبقة العاملة للبلاد، وخاصة عمال النفط، في سبيل توسيع مجال حقوق الكادحين الاقتصادية والسياسية. بتناميه العددي وزيادة وعيه العقائدي. وكانت الاتحادات النقابية، أول من طالب من بين المنظمات الكويتية بتأميم الموارد النفطية. وبفضل نشاط إتحادات العمال، الذي أيدته المؤسسات الاجتماعية والسياسية التقدمية، استطاعت جماعة المعارضة في البرلمان الوصول إلى إلغاء اقتراح الحكومة لمشروع الاتفاق حول مشاركة الدولة في نشاط الشركات النفطية الأجنبية، الذي سعى إلى تمديد فترة إقامة هذه الشركات في الأراضي الكويتية.

يتزايد عدد المهاجرين العرب المنتسبين إلى اتحادات العمال بالرغم من محاولة الدوائر الكويتية المسؤولة عدم السماح للاجانب، وحتى للعرب، من البلدان الأخرى بالاشتراك في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية. ويشكل المهاجرون العرب الغالبية بين العاملين في المجالس الادارية، للعديد من التنظيمات الاجتماعية والسياسية. ويعتبر هذا احد اسباب الصدى الحي، الذي تقابل أحداث العالم العربي لدى القوى السياسية الكويتية المختلفة، والتي تزيد من نشاط وحدة النضال السياسي في البلاد.

وقد تميزت سياسة الأوساط الكويتية الحاكمة طوال فترة الاستقلال، بمحاولات الحفاظ على الاتزان بين الاتجاهات السياسية المتطرفة للقوى الاجتاعية المختلفة. فقد أعقبت فترات الهدوء النسبي في الوضع السياسي الداخلي واتساع الحقوق الديمقراطية، بفترات اضطهاد وضغط على الحريات الديمقراطية.

وفي نهاية شهر آب (أغسطس) ١٩٧٦، انفجرت في الكويت أزمة سياسية، كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية، وأكثر حدة من أية أزمة سابقة. فقد حلت الجمعية الوطنية بقرار من أمير الكويت في ٢٩ آب (أغسطس) عام ١٩٧٦، كما ألغي عمل عدد من بنود الدستور، ومنها البند الذي يحدد فترة شهرين لانتخاب الجمعية الوطنية الجديدة. وكذلك صدر قرار يتضمن إقفال أي دار نشر تنهج "خطأ سياسياً متعارضاً مع مصالح الأمة".

ونتيجة لهذه التطورات، ثبتت الأسرة الحاكمة والأوساط السياسية اليمينية المتطرفة والدينية مواقعها في الحكم (١٧).

قوبلت هجمة الأوساط الحاكمة باحتجاج حاسم، من جانب التنظيمات التقدمية الاجتماعية والسياسية، ومنها الاتحاد العمالي الكويتي العام، والاتحاد الوطني للطلبة ورابطة المعلمين والصحفيين، ونادي "الاستقلال" الذي يضم القوميين العرب وعدد آخر من الاتحادات الأخرى (١٨). ويشهد ذلك الاحتجاج في ظروف الكويت، على الوعي السياسي الكافي ونشاط القوى التقدمية في البلاد. وتؤثر الأعمال المشتركة للتنظيمات التقدمية الاجتماعية والسياسية، تأثيراً كبيراً على سير التطور الاجتماعي في الكويت.

يجب أن نشير في تحليلنا لأسباب الأزمة السياسية السابقة، إلى أن تدفق الموارد المالية الضخمة إلى البلاد قد ضاعف في نهاية المطاف من الاستقطاب الاجتماعي للمجتمع الكويتي. وفي الوقت نفسه، عمق نمو النشاط السياسي لدى الاتجاهات الاكثر راديكالية بين الفئات المتوسطة والوعي الذاتي الطبقي للطبقة العاملة، من التناقضات بين الأوساط الحاكمة والقوى المعارضة.

ولا يجب أن نغفل عن تأثر الوضع السياسي الداخلي في الكويت بالأحداث الجارية في الوطن العربي، نظراً لأن جاليات العديد من الدول العربية تشكل جانباً كبيراً من سكان البلاد.

استخدمت الأوساط الحاكمة الدولارات النفطية ليس من أجل تعزيز القوى الرجعية في البلاد الأخرى وحسب، بل ومن أجل دعم مواقعها على نطاق العالم العربي بشكل عام. لذلك، لا يجب أن ينظر إلى الحوادث السياسية الداخلية التي جرت في الكويت بمعزل عن العوامل السياسية الخارجية، المؤثرة على الوضع الداخلي طوال فترة التطور الاستقلالي للبلاد.

ويجب أن ننوه هنا عن مواقف الكويت السياسية غير الثابتة في الوطن العربي بعد حصولها على الاستقلال. فقد اضطرت الاوساط الحاكمة منذ الايام الاولى، إلى اتخاذ خطوات فورية لتقوية ارتباطاتها مع البلدان العربية الأخرى. وساعد توتر علاقاتها مع العراق المجاور في عام ١٩٦١، على تنشيط دبلوماسيتها فيما بعد في ذلك الاتجاه. وانعكست الأزمة العراقية على الوضع الداخلي الكويتي، مما جعل موضوع التضامن العربي الموضوع الأساسي.

واضطرت الأوساط الحاكمة لهذا السبب، إلى التنازل عن بعض المتطلبات الملحة للقوى الاجتماعية ـ البرجوازية والفئات المتوسطة، وخاصة في إقرارها للدستور وانتخاب الجمعية الوطنية.

لقد زاد الوزن المالي والسياسي للدول المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة كثيراً، وخاصة الكويت. وأوجد التغير المفاجئ لوضع الكويت في الساحة العالمية ونمو نفوذها، المقدمات الضرورية لهجمة الأوساط الحاكمة على القوى المعارضة، والذي يمكننا أن نعتبره إحدى مراحل الهجمة الرجعية العامة في بلاد الخليج العربي. فمن المعروف أن برلمان البحرين، مثلاً، الذي استمر عامين فقط، في عام ١٩٧٥.

تعتبر التغيرات في ميزان القوى في منطقة الخليج العربي. وحدة تأثير الدول الملكية الاقطاعية العربية، أحد العوامل التي أدت إلى الأزمة السياسية في الكويت. وتهدف البلاد المصدرة للنفط في الخليج العربي وذات الأنظمة الرجعية، إلى دعم ارتباطاتها المحلية، سواء الارتباطات السياسية أم الاقتصادية. وقد عبرت الفئات الحاكمة لتلك البلدان، وخاصة العربية السعودية، عدة مرات عن قلقها حول "تجربة" إقامة التنظيمات الديمقراطية في الكويت،

لأنها تخلق سابقة غير مرغوب فيها. وبدون شك، فإن أحد أسباب التغيرات السياسية الاخيرة في الكويت، هو الضغوط التي تمارسها هذه الانظمة المتعززة بفضل نمو قدرتها الاقتصادية. ونتيجة لتعزيز مواقعها في العالم العربي وعلى الساحة الدولية ككل.

الفصل الرابع عشر
تأثير حالة السوق النفطية العالمية على السياسة الاقتصادية الخارجية لايران

أ . ز. شريبوف

إن حالة السوق الرأسمالية العالمية للنفط لها دلالة حيوية بالنسبة لإيران، خاصة على المدى البعيد. وكان لتحول النفط إلى مصدر أساسي للطاقة، ومادة خام في الكثير من القطاعات الاقتصادية المهمة والواسعة، دورا حاسماً بازدياد الطلب على المنتوجات النفطية في الاقتصاد العالمي. وتسبب هذا العامل، إضافة إلى ضعف المواقع العامة للامبريالية واحتدام أزمة الطاقة، وعدم توفر مصادر طاقة اخرى في المدى المنظور على الصعيد العالمي، إلى اختراق الدول النفطية للحصار الامبريالي، المتمثل بمنظمة الأسعار المنخفضة للمنتجات النفطية، مما أدى إلى الارتفاع المتكرر لهذه الأسعار.

في هذا الصدد، يمكن اعتبار حالة السوق النفطية العالمية الطويلة الأمد، ملائمة جداً للبلدان المستخرجة للنفط، خاصة إن هذا الوضع لن يتغير في عشرات السنين القادمة، نظراً لبروز الآفاق المؤشرة إلى ازدياد حجم الاستهلاك العالمي للمنتوجات النفطية. وصحة هذا القول، تؤكدها على الأقل، الزيادة في استهلاك الولايات المتحدة الأميركية للنفط، الذي وازى ٩١٥ مليون طن في عام ١٩٧٣، وقفز إلى ١٠٢٥ مليون طن في عام ١٩٨٠ (١). وسيبلغ الانتاج العالمي للنفط حسب التقديرات. ٤,٥ مليارات طن في عام ١٩٨٠ (مقابل ٢,٤ مليار طن في عام ١٩٧٣) (٢).

وتتمركز في الشرقين اوسط والأدنى الاحتياطات العالمية الاساسية من النفط (٦٠%)، حيث يستخرج قسم غير قليل منه (٣٥%) (٣).

وتميزت حالة السوق العالمية النفطية في عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، بانخفاض في استهلاك النفط، وبالتالي باستخراجه (انخفض إنتاج النفط في عام ١٩٧٥ في بلدان مجموعة الأوبيك ١٤,٣ %، مقابل ٠,٥% في عام ١٩٧٤، وفي بلدان الشرقين اوسط والأدنى ١٦,١ % مقابل زيادة ٣% في عام ١٩٧٤ (٤))، وارتبط هذا الوضع بالأزمة الاقتصادية، وجزئياً بنظام التوفير في استهلاك المنتوجات النفطية، الذي عملت به الدول الغربية. ويفسر انخفاض انتاج النفط، أيضاً، باهتمام الدول النفطية بالابقاء على المستوى المرتفع لاسعار مبيعه، المقر في عام ١٩٧٤. بنتيجة هذه العوامل. انخفضت بعض الشئ الموارد النفطية لدول الأوبيك، فايران مثلاً، حصلت على ١٨,٤ % مليار دولار في عام ١٩٧٥، مقابل ١٩,٥ مليار دولار في عام ١٩٧٤.

إلاّ أنه بالنظر إلى العوامل المذكورة أعلاه حول آفاق ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاد العالمين، فإن هذا التقليص باستخراجه ظاهرة مؤقتة. وفي عام ١٩٧٦ ازداد مجدداً الطلب على النفط، وهذا ما دفع بدول مجموعة الأوبيك إلى زيادة ١٠% من استخراجها له. وازدادت في إيران الكمية المستخرجة، بالقيم المطلقة، من ٢٦٨ حتى ٢٩٠ مليون طن، وحافظت على هذا المستوى في عام ١٩٧٧ وفي النصف الأول من عام ١٩٧٨.

وفيما يتعلق بتركيبة تصدير النفط من الدول النامية، أي التناسب بين النفط الخام، والمنتوجات النفطية والبتروكيماوية، فإنه وبالرغم من بناء مشاريع تصنيع واستخدام النفط في هذه البلدان، فلن يحدث في هذه التركيبة أي تغيير على المدى القريب. إذ إن القدرة الاجمالية لصناعة تكرير النفط في الشرقين الأوسط والأدنى (أضخم منطقة نفطية في العالم، أقل بـ ١٨ مرة مما هي عليه في الولايات المتحدة الامريكية، وأوروبا الغربية، واليابان مجتمعة، ونموها لا يختصر عملياً هذا الفرق. ويمكن القول نفسه عن الصناعة البتروكيماوية (٥).

يوجد في إيران خمسة مصانع لتكرير النفط مزودة بوحدات التكرير المباشر، ذات طاقة سنوية تساوي ٣٩ مليون طن (معطيات عام ١٩٧٧)، يستهلك منها ٣٠ مليون طن في البلاد. ويبقى النفط الخام العنصر الأساسي للنفط المصدر من بلدان الشرقين الأوسط والأدنى (ومن ضمنها إيران)، ويوازي ٩٠ ــ ٩٣% من مجمل منقولات النفط ومنتوجاته (٦). وحسب تقديرات الاخصائيين، تستطيع إيران أن تضاعف وارداتها غير النقدية، فيما لو صدرت إلى السوق العالمية المنتجات البتروكيماوية، المتلقاة، من ١٠% فقط من حجم النفط الخام الذي تصدره في الوقت الحالي. وسيبقى تأثير الاستهلاك الداخلي للمنتوجات النفطية، في السنوات القادمة، على البنية التجارية للصادرات النفطية قليل الأهمية (بلغ في سنوات ١٩٧١/ ٧٢، ١٩٧٤ / ٧٥، ١٩٧٥/ ٧٦، على التوالي ١٠,٥ ؛ ١٥,٥ و١٩,٣ مليون طن) (٧). وتطلبت الظروف الجديدة لاستثمار النفط الايراني، وما رافقها من تطور في مواقف الأوساط الحاكمة لإيران الشاهنشاية حول استعماله، إعادة النظر في الاحكام القانونية الايرانية المتعلقة بالنفط بهذا الصدد. وكان النصف الأول من السبعينات بارزاً بالنسبة لإيران، فهي أبطلت أولاً، العمل في عام ١٩٧٣ باتفاقية ١٩٥٤ مع اتحاد البترول العالمي قبل انتهاء موعدها، وعقدت معه اتفاقية جديدة، سمحت لها بتقوية موقعها في مراقبة الصناعة النفطية في المنطقة، التي كانت سابقاً تدخل في دائرة نشاط الاتحاد المذكور؛ وأقرت ثانياً، قانوناً جديداً حول النفط في آب (أغسطس) من عام ١٩٧٤؛ وارتفعت أخيراً، بشكل كبير، منذ أول كانون الثاني (ديسمبر) عام ١٩٧٤، النفطي، وتبعها ارتفاع أسعار السوق. فماذا أعطى كل هذا الإيران؟.

بدأت الدولة الإيرانية، حسب اتفاقها مع اتحاد البترول العالمي، تستأثر لوحدها بالريع المطلق من آبار النفط في جنوبي ــ غرب البلاد، بعد أن حرمت الاتحاد كمستأجر، من حقوقه الفعلية في منطقة نشاطه. إضافة إلى ذلك، أخذ الجانب الايراني على عاتقه التزاماً ببيع الشركات الأعضاء في الاتحاد البترولي العالمي ، القسم الأكبر من النفط المستخرج في المنطقة المذكورة (حوالي ٧٠%) مع حسومات، وبأسعار الدليل العالمية (إذا لم يؤخذ بالاعتبار الحسم المقدم إلى الاتحاد البترولي العالمي، لمشاركته في التوظيفات في الصناعة النفطية في إيران).

إن تنصيب السيادة الفعلية لإيران على استخراج النفط في منطقة النشاطات السابقة الفعلية لإيران على استخراج النفط في منطقة النشاطات السابقة للاتحاد، لا يعني أنها حصلت على حق المشاركة في الارباح، التي كان يجنيها شراة نفطها بنتيجة تصنيعه في منظمة من القطاعات المختلفة للنفط المكرر وللبتروكيمياء، المتكاملة عمودياً مع الاحتكارات الغربية. وكانت هذه الأخيرة، تتقاسم الأرباح مع حكومات الدول التي تنتمي إليها.

لهذا السبب، ارتأت إيران، لزيادة وارداتها من الوحدة النفطية المستخرجة، أن تسير بطريق التطوير المباشر للتصدير الإيراني، وبرفع قدر النفط المصدر عبر توسيع الاستثمارات في الاقتصاد، ومن ضمن ذلك تطوير التكرير النفطي والبتروكيمياء، إضافة إلى اعتماد مبدأ المشاركة مع الشركات الأجنبية في نشاطات أصحاب الأعمال على الصعيد العالمي، عند القدر الكبير من الاستخدام الانتاجي للواردات النفطية.

رفضت ايران، بموجب قانون النفط عام ١٩٧٤، عقد الاتفاقيات لاحقاً حول إنشاء مؤسسات نفطية بمشاركة رأسمال أجنبي، وحددت الاتفاق الالتزامي كشكل وحيد ومقبول للمشاركة الأجنبية في استثمار نفطها. وفي هذه الحالة الأخيرة، تكون الشركة النفطية الوطنية الايرانية مسؤولة إدارياً عن أي مشروع يتم التوقيع عليه، وتتلقى الشركة الأجنبية الخاضعة لها المكافاءات على نشاطها ــ كميات محدودة من النفط، والحسم (عادة يساوي ٥%) من أسعار الدليل للنفط في الآبار البترولية. رسخت الحكومة بهذه الطريقة حقها الفعلي بامتلاك كل الثروة النفطية في البلد، وبالرغم من هذا، لم يلغ القانون الشركات النفطية الإيرانية ــ الأجنبية المشتركة التي كانت موجودة.

إن زيادة أسعار الدليل العالمية، التي أقرت منذ ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٤، على النفط الذي تصدره الدول الأعضاء في الأوبيك، من ٣ حتى ١١,٦٥ دولاراً للبرميل، عنت تطورات بنيوية حادة في حصة استئثار الدول المنتجة للنفط للأرباح، الناجمة عن استخراج النفط واستثماره في السوق الرأسمالية. بكلام آخر؛ رفعت هذه الدول حصتها بعدة مرات، والمبلغ المطلق المستأثر، على حساب تقليص دور الاحتكارات النفطية الامبريالية وحكومات البلاد التي تنتمي إليها.

بهذه الطريقة، ثم التقليص بشكل حاد من الريع التفاضلي والاحتكاري، الذي كانت تستأثر به الاحتكارات والدول الغربية من آبار النفط في الدول النامية. وسلكت الاحتكارات، التي حرمت من إحدى أهم الحلقات في آلية نهب الدول النفطية، طريق رفع أسعار النفط والمنتوجات النفطية في الأسواق العالمية، من أجل التعويض عن النقص في أرباحها. وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار كل المنتوجات ذات الأصل النفطي، واثر على المؤثر العام لأسعار السلع الصناعية. وارتفعت في عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ أسعار الأصناف الأساسية من الآلات والمعدات، في الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا. بمعدل وسطي يوازي ٣٥%. اعتبرت الدول المصدرة للنفط، ومن بينها إيران، هذه الخطوة بأنها تخفض قيمة القدرة الشرائية لأسعار النفط المثبتة في عام ١٩٧٤. ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٧٥، رفعت أسعار الدليل النفطية ١٠% كإجراء جوابي. ورفعت مجدداً ١١ دولة أعضاء في منظمة الأوبيك منذ ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧، أسعار النفط ١٠%، أما العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فاكتفت بـــ ٥% (٨).

وهكذا حققت إيران في المنتصف الأول للسبعينات ثلاث نتائج مهمة:

١ ــ نصبت سيادتها الكاملة على استخراج النفط في جنوبي غرب البلاد.

٢ ــ أوقفت قانونياً إنشاء المؤسسات المشتركة (صاحبة الامتياز من حيث المضمون) لتصنيع النفط الإيراني.

٣ ــ زادت بسرعة مداخيلها النقدية، الناجمة عن تصديرها للنفط ومنتوجاتها، عن طريق اعتماد أسعار الدليل العالمية الجديدة للنفط، والمحافظة عليها.

كل هذا، وقبل كل شئ المداخيل النفطية المتنامية، حسنت موضوعياً من امكانات الاقتصاد الايراني المالية والاخرى.

لا بد هنا من الاشارة، إلى أن هذا الاقتصاد تطور بوتائر عالية ٩ ــ ١٠% حتى قبل بداية أزمة الطاقة العالمية، وبلغت ١٧% في العام في المنتصف الأول للسبعينات (القطاعات الصناعية الأساسية حسب أسعار ١٩٥٩ / ٦٠) (٩). وتطورت بسرعة القطاعات الاقتصادية الهامة، كالبتروكيمياء ٢٠%، والتعدين ــ ١٤%، والهندسة الكهربائية ــ ١٨% وصناعة السيارات ــ ٣٦%، والتلفزة والراديو ــ ٤٥% والاسمنت ــ ٣٦%، أما الانتاج الزراعي في

هذه الفترة فقد تطور بوتائر أبطأ بكثير، وبلغت ٣,٧% (حسب أسعار ١٩٥٩ / ٦٠) (١٠). لقد تحـددت الوتـائر العالية للنمو الصناعي بتوظيفات هائلة للرأسمال في الانتاج المادي، وبلغ نمو هذه التوظيفات ١٣,٧ % في العام في الخطة الخمسية الرابعة.

كان نمو المخصصات "للحاجات الاجتماعية" كبيراً جداً (من ١٢ حتى ١٥% كمعدل وسطي في العام فـي بدايـة السبعينات). وزاد مجمل الناتج الوطني في المحصلة العامة، في إيران، علـى امتـداد الـسنوات ١٩٦٨ / ٦٩ ــ ١٩٧٣ / ٧٤ من ٥٧٠ حتى ٩٧٠ مليار ريال (حسب أسعار ١٩٥٩ / ٦٠)، أي بــ ١,٧ مرة (١١).

وضعت الحكومة في السنوات الأخيرة من حياة نظام الشاه. واعتماداً على النمو المتسارع لمداخيل ايران النفطية، امام البلاد مهمة استراتيجية كبيرة، تكمن في التوصل إلى أعلى ما يمكن من وتائر ؟؟؟ مقدرة الاقتصاد الـوطني، التي تسمح بالتخطي المتسارع للتخلف الاقتصادي، والخروج إلى مستوى الدول الصناعية المتطورة فـي عـشرات السنين القادمة. إن المنظومة الاشتراكية العالمية، إضافة إلى تعزيز جبهة النضال الموحدة المعادية للإمبريالية فـي الدول النامية من أجل تغيير موقعها في التقسيم العالمي للعمل، ساهما بخلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه المهمة.

ومن مميزات استراتيجية تطور الاقتصاد الايراني الخاصة، ازدياد أهمية النفط لبعض الوقـت فـي الاقتـصاد، كخفاضها في الآفاق المستقبلية. وحسب التقديرات، بلغت في عام ١٩٧٧ / ٧٨، حصة النفطية في مجمـل النـاتج الوطني ٤٨,٧% مقابل ١٩,٥ % في عام ١٩٧٢ / ٧٣، في الوقت الذي تقلصت فيه حصة الصناعات التحويلية من ١٨% حتى ١٦% (١٢). ويقتضي أن يتم نحو عام ١٩٩٠، تصفية ارتباط إيران بالنفط، وخلق قاعدة عريضة فـي اقتصادها على شكل صناعات تحويلية متنوعة وجبارة، قادرة على تأمين اعادة الانتاج الموسعة للمنتوج الاجتماعي، وتصدير الجزء الكافي منه لتغطية نفقات الاستيراد، ويجب، حسب خطة الأوساط الحاكمة، في إيـران، أن تـشكل المداخيل الحاصلة من التصدير في أواسط الثمانينات (باستثناء النفط الخام)، ٢٥% من مجمل الناتج الوطني (١٣).

اقتضي في هذا المجال، إنشاء قطاعات ضخمة من القسم الأول ذات سعة كبيرة للرأسمال والطاقة، مثل ميتالوجيا الحديد وغير الحديد، البتروكيمياء، إنتاج الألومنيوم، صناعة الآلات الصناعية والزراعية المختلفة، بما فـي ذلـك الآلات المستخدمة في البناء، إضافة إلى خلق بنية تحتية عريضة كمنظومة الطاقة، والمرافئ، وطرقات الـسيارات وسكك الحديد، مع تطوير القطاعات الموازية في الاقتصاد الوطني. وأعيرت البتروكيمياء باهتمام خاص، إذ توجب عليها سد الحاجات الداخلية الصناعية والحياتية مع التصدير الواسع لها وخططت الحكومة الشاهنشاية لكي تؤمن في المستبقل ٥ ــ ١٠% من الحاجات العالمية للمنتوجات البتروكيماوية (١٤).

ارتباطا: مع هذا، أعيد النظر في عام ١٩٧٤/ ٧٥ بالخطة الخمـسية الخامـسة (١٩٧٣/ ٧٤ ــ ١٩٧٧ / ٧٨)، بحيث رفعت قيمة الاستثمارات بــ ١,٩ مرة.

إلاّ أن المداخيل النفطية في عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، كانت أقل من المستوى المتوقع حسب التقديرات حتـى بدايـة ١٩٧٥/ ٧٦، ونشأ عجز في ميزانية الخطة الخمسية الخامسة الأخيرة (بشكلها الثاني)، (وارتبط هذا بحالـة هبـوط الطلب على النفط وتقلص مبيع إيران له)، مما اضطر الحكومة إلى تمديد فترات بناء عدد من المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى طلبها للقروض من بعض الدول المتطورة، وترافق ذلك مع تقليص طلبات شراء المعدات من الخـارج. وأعلنت الحكومة الايرانية في عام ١٩٧٥ /٧٦ رسمياً، ن برامج الشكل الثاني من الخطة الخمسية لـن تنفـذ فـي السنوات الثلاث الباقية، ولكن هذا لن ينعكس على النهج الحكومي العام للتنمية الاقتصادية. إن المسؤول الرئيـسي

عن عدم تنفيذ هذه الخطة، ونشوء عدم تناسب مأزقي في الاقتصاد الإيراني، هو حسب رأينا، المصاريف الحكومية المرهقة جدا على إعداد الآلة العسكرية البوليسية في البلاد، والتي كان يصرف عليها في الحقبة الأخيرة من حكم الشاه من ٥ إلى ٧ مليارات دولار في السنة، عدا عن مشاريع البذخ والترف.

بالرغم من هذا، حققت الاستثمارات الاقتصادية المنفذة وتائر عالية في تنمية الاقتصاد الايراني، والتي بدت معالمها في أواسط السبعينات. وفي عام ١٩٧٥ / ٧٦ بلغ نمو الاقتصاد بشكل عام (باستثناء القطاع النفطي) ١٧,٧ %، من ضمنها ٢١% في الصناعة، ٧% في الزراعة، ١٩% في قطاع الخدمات و٣٧% في البناء (١٥)ز ومنذ ١٩٧٢ / ٧٣ حتى ١٩٧٥ / ٧٦، ازداد مجمل الناتج الوطني الإيراني من ١٣٥٦ حتى ٢٦٣٧ مليار ريال (بالأسعار الجارية)، أو بـ ٢,٧ مرتين (١٦)، وبصرف النظر عن أن المعدل الوسطي للتضخم بلغ في تلك الفترة ١٣ ــ ١٤% ، فإن نمو الناتج الوطني كان بالتالي مثيراً للدهشة.

ساهمت الامكانيات المتزايدة لإيران بالتوسع الكبير لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية، التي كانت الطريقة الوحيدة عملياً لتحديث الاقتصاد. وقد تحدد نمو هذه العلاقات مع العالم الخارجي بما يلي:

١ــ بالمهام الطويلة الأمد، المذكورة سالفاً، والتي تدخل من ضمن السياسة الاقتصادية الداخلية للأوساط الحاكمة.

٢ ــ بسعي الدول الغربية واليابان لتحريك المليارات الإيرانية من الدولارات النفطية، لتنظيم موازين مدفوعاتها وتثبيت نموها الاقتصادي إضافة إلى الحصول على كميات مضمونة من النفط الايراني.

٣ ــ إبقاء البلد في المنظمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية.

طلبت الدول الغربية واليابان من إيران، كشرط لبيعها التكنولوجيا الصناعية والمعدات، تقديم التنزيلات في أسعار النفط، وقامت بموازاة ذلك، برفع الأسعار على بضائعها. ويجب كذلك ألا يغيب عن البال، تخوف الدول المذكورة من أن تتحول إيران في المستقبل إلى منافس لها في الأسواق العالمية، مما كان يدفعها إلى منع الأنواع الأفضل من المعدات عنها. وبهذا يكمن المعنى الرئيسي للعلاقات الاقتصادية، المتنامية في الحجم، والتي تحمل في طياتها تناقضات داخلية جدية.

في هذه الظروف، خطط النظام الشاهنشاهي لإنشاء شبكة من ٢٣ مخطة توليد كهربائية ذرية، بمبلغ ٣٠ مليار دولار. وقد بوشر بالعمل في إنشاء اثنتين منها في اواسط السبعينات بمساعدة ألمانيا الاتحادية، وتم توقيع اتفاق مع فرنسا لتجهيز اثنتين، وافترض توقيع ستة عقود مماثلة مع الولايات المتحدة الامريكية. عدا ذلك، خصصت إيران مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لبناء مصنع لتركيز اليورانيوم في جنوب إفريقيا، الذي كان سيغذي محطات التوليد الكهربائية الذرية الإيرانية بالوقود النووي. وارهقت الاقتصاد مشاركة الرأسمال الايراني في الاتحادات الاحتكارية الغربية (كروبا مثلاً وغيرها)، التي أخذت تعاني من صعوبات جمة بسبب التضخم (١٧).

في سنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧ التهمت مشتريات السلاح من الخارج (من ضمنها الاتفاقات الكبيرة على شراء نظام الاستكشاف الإلكتروني أواكس، والدبابات، والطائرات، والصواريخ الحديثة...) أكثر من ١٠ مليارات دولار، كما وقعت اتفاقيات جديدة بقيمة ١٢ مليار دولار.

كان يدخل إيران سنوياً مواداً استهلاكية وكماليات بقيمة ٢,٥ مليار دولار (١٨).

إذا، استخدم القسم الأساسي من واردات الدولة، النفطية، في ميادين غير مشاركة في عملية التنمية الاقتــصادية، وأكثر من ذلك ساهم بتعميق الاتجاهات التضخمية في إيران. وفي سنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨ بلغ النمــو الوســطي للتضخم ٣٠% (١٩).

ازدادت في عام ١٩٧٤/ ٧٥ قيمة المستوردات بـــ ١,٨ مرة بالمقارنة مع عام ١٩٧٣ / ٧٤، في حين أن ٧٠% من هذه الزيادة تشكلت من توسيع التجارة مع الدول الرأسمالية، وأن النمو التجاري مع الدول الاشتراكية لــم يتعــد ٤,٣% وازداد الاستيراد ١,٨ مرة في عام ١٩٧٥/ ٧٦، وبلغ ١١,٧ مليار دولار (انظر الجدول). وبلغــت حــصة الاستيراد في السنوات الأخيرة، من مجمل الناتج الوطني الإيراني ١٦ ــ ١٧% وهذا ما يشير إلى أهميته الكبيــرة بالنسبة لاقتصاد البلد.

واردات إيران في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ / ١٩٧٦ (*)

بملايين الدولارات

		١٩٧٣/ ١٩٧٤ المجموع	%	١٩٧٤/١٩٧٥ المجموع	%	النمو	١٩٧٥/١٩٧٦ المجموع	%	النمو
كل دور البضائع الصادرات الواردات		٤٣٧١,٨ ٦٣٤,٧ ٣٧٣٧,١	١٠٠,٠ ١٠٠,٠ ١٠٠,٠	٧١٩٥,٢ ٥٨١,٥ ٦٦١٣,٧	١٠٠,٠ ١٠٠,٠ ١٠٠,٠	٦٤,٥ ٨,٤- ٧٧,٠	١٢٢٨٧,٨ ٥٩٢,٢ ١١٦٩٥,٦	١٠٠,٠ ١٠٠,٠ ١٠٠,٠	١٢,١ ١,٩ ٧٥,٣
من ضمنها دول السوق الأوروبية المشتركة	دورة البضائع الصادرات الواردات	١٨٣٨,٦ ٢١١,٥ ١٦٢٧,١	٤٢,٠ ٣٣,٤ ٤٣,٥	٢٦٨٧,١ ١٧٥,٢ ٢٥١١,٩	٣٧,٤ ٣٠,١ ٣٨,٠	٤٦,١ ١٧,٢- ٥٤,٤	٤٨٢١,١ ١٥٤,٢ ٤٦٦٦,٩	٣٩,٢ ٢٦,٠ ٣٩,٨	٧٩,٠ – ١١,٩ ٨٥,٧
الولايات المتحدة الأميركية	دورة البضائع الصادرات الواردات	٥٤٢,١ ٥٤,٨ ٤٨٧,٣	١٢,٤ ٨,٧ ١٣,٠	١٣٦٧,٧ ٤٦,٢ ١٣٢١,٥	١٩,٠ ٨,٠ ٢٠,٠	١٥٢,٣ ١٥,٧- ١٧١,٢	٢٣٣٢,٩ ٤٦,٤ ٢٢٨٦,٥	١٨,٩ ٧,٩ ١٨,٩	٧٠,٥ ٠,٤ ٧٣,٠
اليابان	دورة البضائع	٥٩١,٦ ٤٣,١ ٥٤٨,٥	١٣,٥ ٦,٨ ١٤,٧	١٠٣١,٠ ٣١,٦ ٩٩٩,٤	١٤,٤ ٣١,٦ ٩٩٩,٤	٧٤,٢ ٢٦,٧- ٨٢,٢	١٨٧٢,٥ ١٩,٥ ١٨٥٣,١	١٥,٢ ٣,٣ ١٥,٩	٨١,٥ – ٣٨,٣ ٨٥,٣
الدول الاشتراكية	دورة البضائع الصادرات الواردات	٤٨١,٦ ١٥٢,٦ ٣٢٩,٠	١١,٠ ٢٤,٠ ٨,٨	٥٦١,٤ ١٣٩,١ ٤٢٢,٣	٧,٨ ٢٣,٩ ٦,٤	١٦,٥ ٨,٨- ٢٨,٤	٨١٢,٥ ٢٤٨,١ ٢٨,٤	٦,٦ ٤١,٨ ٤,٨	١٤٤,٧ ١٧٧,٠ ١٣٣,٦
الدول الأخرى	دورة البضائع الصادرات الواردات	٩١٧,٩ ١٧٢,٧ ٧٤٥,٢	٢١,١ ٢٧,١ ٢٠,٠	١٥٤٨,٠ ١٨٩,٤ ١٣٥٨,٦	٢٠,٤ ٣٢,٦ ٢٠,٥	٦٩,٧ ٩,٦ ٨٢,٣	٢٤٤٧,٧ ١٢٣,٠ ٢٣٢٤,٦	٢٠,١ ٢١,٠ ٢٠,٦	٥٨,١ – ٣٥,١ ٧١,١

(*) Central Band cflran. Annual Report 1975.p. 166. 172: 1975/1976. p.165.174-175. 1976-1977. p.137-139.

قيمة الصادرات الايرانية مأخوذة بدون حساب النفط والمنتوجات النفطية.

كانت الولايات المتحدة الأميركية، ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان، من الشركاء الرئيسيين لإيران في تجارتها الخارجية، حيث بلغت حصتهم أكثر من ٧٠% من الدورة التجارية الخارجية لإيران.

تمثل الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الخارجية الإيرانية في السنوات الأخيرة، بخروجها إلى السوق العالمية الواسعة. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من:

١ ــ تصفية النقص القائم في السوق الداخلية، وتقليص العبء التضخمي من خلال التركيز على استيراد البضائع الاستهلاكية، والأساسية، والتحويلية بشروط ملائمة قدر الامكان.

٢ ــ رفع قدرة المضاربة النسبية للإنتاج ولتصدير البضائع الصناعية، كالتي تنتج في الصناعات الثقيلة والبتروكيمياء؛ واستخدام الاستثمارات في الخارج كمصدر لخلق الثورة الوطنية وتلقي القدر الأكبر من موارد هذه الاستثمارات.

٣ ــ استخدام التكنولوجيا الأكثر انسجاماً مع مصالح البلد، واليد العاملة المتخصصة والمتوفرة في السوق العالمية، من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.

٤ ــ العمل باتجاه استقرار الاقتصاد العالمي، من أجل تأمين الامكانية لتحريك فائضها من العملات الأجنبية.

٥ ــ تقديم العون إلى الدول النامية الأخرى، بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية وتعزيز أواصر الصداقة معها (٢٠).

من هنا يبدو سعي إيران، بالرغم من جوانب الضعف في النظام الشاهنشاهي المتعجرف والفاسد، لاحتلال مواقع نشيطة وحتى متقدمة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأجنبية.

في الخلاصة يمكن صياغة الاستنتاجات التالية:

سمحت الحالة الملائمة لسوق النفط العالمية في السبعينات لإيران، بالحصول على مداخيل مالية هائلة، وبتسريع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. إلاّ أن النظام الشاهنشاهي، وانطلاقاً من مصالحه الطبقية الضيقة، لم يحسن استعمالها بشكل عقلاني، وكان لسياسته الاجتماعية والاقتصادية طابع معاد للشعب، وزادت بتعميق الهوة الاجتماعية في المجتمع الايراني. وقد تحتم ذلك بالنفقات العسكرية الهائلة وبالفساد الوقح للأوساط الحاكمة في البلد، مما أثار التناقضات الاجتماعية الحادة، والانفجار الثوري الذي أدى إلى سقوط النظام.

الفصل الخامس عشر
مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية
بين العربية السعودية والغرب

أ . ي. ياكوفيلف

أدت العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية المصدرة للنفط وبلدان الغرب المتطورة، إلى ظهور مشكلة جديدة من نوعها بالنسبة للاقتصاد العالمي وهي، تحقيق الموارد الهائلة من النفط، وتأثير هذا التدفق المالي على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والوجه الآخر لهذه المشكلة، هو تطوير التعاون فيما بينها على أساس الموارد النفطية.

وموضوع بحثنا هذا يدرس تعاون إحدى أغنى الدول العربية، العربية السعودية مع البلدان الغربية، ومشاركة رأس المال الغربي الحكومي ورأس المال الاحتكاري الخاص في تطوير القوى المنتجة في السعودية. ويتناول البحث، الحديث عن التعاون على أساس التوزيع الرأسمالي في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بكل ما يتميز به هذا النظام وهذا الاقتصاد من تناقضات.

(١)

استند الانفاق على توسيع كافة أشكال العلاقات الاقتصادية، بما فيها التعاون الاقتصادي، بالنسبة للغرب وللسعودية إلى أسباب اقتصادية وسياسية. بدأ الحكم السعودي الملكي منذ منتصف الستينات، بانتهاج خط مستقل في الاقتصاد، ومع بداية السبعينات بدأ بتنويع الاقتصاد الوطني والتصنيع الجزئي، ولذلك احتاج إلى التقنية الحديثة. ولما كانت العربية السعودية قد استبعدت أية علاقات مع الدول الاشتراكية لدوافع سياسية، فقد توجهت كلياً إلى الدول الغربية.

والنفط ــ هو أساس التنمية الاقتصادية في السعودية، وأساس المنفعة المزدودة للأسرة الحاكمة:

فعوائد النفط تحل مشكلة التراكم الداخلي ومصادر التمويل الخارجية. وكان اهتمام الغرب بالنفط ــ كمصدر للطاقة ومادة حيوية هامة ــ ضمانة بالنسبة للسعودية في استعداد الغرب لتعاونه معها.

خطت العلاقات الاقتصادية في بداية السبعينات خطرة جديدة على صعيد العلاقات الحكومية. فقد أدرك حكام المملكة، أن الاقتصاد السعودي قد "تجاوز" أشكال العلاقات الاقتصادية القديمة. وتطلب المقياس الجديد للمهمات أشكالاً جديدة نوعياً من العلاقات الاقتصادية، التي كان الغرب مستعداً لقبولها. وضمنت الاتفاقيات الحكومية إلى حد معين نجاح الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، جذب السوق النامي في السعودية بعض الاحتكارات، نظراً لوجود البناء التحتي السريع التطور، وحيث الثمن البخس للأراضي وللموارد الخام، والأجور المتدنية للأيدي العاملة. وسهلت الصيغة الدولية لهذه العلاقات تسلل الاحتكارات الجديدة "غير النفطية"، إلى المملكة.

كان أحد الأسباب القوية التي دفعت الغرب إلى الانتقال لأشكال جديدة في العلاقات الاقتصادية، الفهم الواضح أن تخلف الدول النامية يعرقل استغلالها بصورة فعالة على أساس التقنية الحديثة، وأن البنى الاقتصادية لهذه البلدان ينبغي أن تتلاءم مع متطلبات العالم الرأسمالي الجديدة. وكان شعار: (بناء المصانع من أجل ربطها إلينا بشدة) ــــ هو الشعار الخفي الذي يطبقه الاستعمار الجديد عن طريق إقامة تبعية تكنولوجية جديدة للدول النامية)، والذي يتستر رسمياً بالمفهوم المسمى (المشاركة المتكافئة) (١).

ومن الأسباب السياسية الأخرى المهمة للغاية: إهتمام الغرب بتثبيت النمط الرأسمالي في البلاد، وتحويل العربية السعودية في المستقبل إلى إحدى قلاع الرأسمالية في الشرق؛ وفي مجال السياسة الخارجية ــ السعي إلى تقليص سمعة الإتحاد السوفياتي بين البلاد العربية.

مما لا شك فيه، أن انتقال الغرب نحو علاقات اقتصادية مع العربية السعودية على أساس اكثر فائدة للأخيرة، وبما في ذلك، نحو التعاون الاقتصادي الذي تمليه الحاجة للنفط والاهتمام بمصير الرأسمالية في المملكة. إن هذه التغيرات، التي أصبحت محتملة بفضل التطورات الجذرية في ميزان القوى على المسرح العالمي لصالح الاشتراكية، وبفضل نجاحات حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، ونمو الوعي القومي لدى الشعوب العربية. وقد عزز هذا العامل الخارجي القوي مواقع البلاد العربية في نضالها ضد الاحتكارات النفطية، ودفع إلى نمو الاتجاهات المعادية للامبريالية في هذا النضال. وقد أجبر هذا العامل، بدعم من الاتحاد السوفياتي والدول

الاشتراكية الأخرى، الغرب على الانتقال من سياسة "الإملاء" الاقتصادي إلى سياسة "التفاوض" مع البلدان الضعيفة التطور، ومنها السعودية أيضاً.

إلى جانب العوامل المشار إليها سابقاً ــ ساعد تحطيم الجمود الاقتصادي وانجذاب البلاد على نطاق واسع إلى حلبة التبادل الدولي، نظراً لنمو النمط الرأسمالي الوطني ــ على حدوث التغيرات في علاقات السعودية مع الغرب.

وكان اختيار السعودية لأهداف تنمية اقتصادها وطرق تحقيقها بصورة مستقلة مرحلة جذرية في تكوين علاقات اقتصادية جديدة، فقد أصبحت في علاقاتها المالية مستقلة عن الغرب، بفضل "الموارد المولدة لرؤوس الأموال النفطية الكبيرة" التي وفرت احتياطات ضخمة من العملة الأجنبية.

كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ دافعاً لسرعة ارتفاع أسعار النفط الذي أوجد مشكلة "الدولارات النفطية". فمنذ تلك الفترة بالتحديد بدأت مرحلة جديدة في تعاون السعودية مع بلاد الغرب. وكما يشير مؤلفو كتاب "أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي"، فقد "خلقت أزمة الطاقة أشكالاً جديدة للعلاقات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية". وينوه الكتاب بعد ذلك بإحدى المراحل الجديدة في التعاون، حيث "تستطع الدول النامية أن تحصل على إدخال مبدأ المساعدة الطويلة المدى، مقابل إمدادات موارد الطاقة، وذلك لتنمية اقتصادها في نظام علاقاتها مع دول العالم الرأسمالي الصناعية" (٢)؛ لأن السعودية وغيرها من الإمارات العربية المصدرة للنفط غير مهتمة بزيادة سريعة لاستخراج النفط بالنظر إلى أن عائداته تزيد عن امكانيات الاستخدام الانتاجي، حيث يرتفع سعر النفط بينما تنخفض قيمة الودائع العربية في المصارف الغربية بهبوط الدولار والتضخم" (٣).

ظلت شركة "أرامكو" العملاقة، وطوال عشرات السنين، تجسد مفهوم "الغرب" و"رأس المال الغربي" في السعودية. وقد أعلن مسؤولون سعوديون ورسميون، مرات عديدة، عن عدم رغبتهم في تأميم "آرامكو"، لأن تأميمها "يتنافى مع النظام الاقتصادي السعودي، ويمكن أن يؤثر بصورة غير ملائمة على تطور الصناعة النفطية". ولكن الحكم الملكي قام، منذ السبعينات، بتأميم جزئي ومن ثم أتبعه بتأميم كامل.

أصبحت الحكومة منذ أول كانون الثاني عام ١٩٧٣ صاحبة ٢٥% من رأس مال آرامكو، بعد أن اخذت على عاتقها دفع تعويضات للشركات الأميركية بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار (٤). وأعلن في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ عن زيادة حصة الحكومة إلى ٦٠% وأصبحت آرامكو في شباط (فبراير) عام ١٩٧٩ تحت رقابة الدولة التامة. وقد نصت اتفاقية التأميم على أثر رجعي يعود إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦.

على كل حال، لا يمكننا أن نقول إن "آرامكو" خرجت من البلاد. فقد حافظت الشركات الداخلة فيها على مواقعها في أفضلية شراء النفط السعودي، وفي حق التنقيب عن الآبار الجديدة، وفي تسوق قسم من النفط المستخرج. وعقدت تلك الشركات اتفاقية مع الحكومة السعودية، حول إنشاء تجمع غازية وأنابيب غاز، بتكلفة ٤,٥ ملايين دولار، في المنطقة الشرقية. وللاستفادة من الغاز الطبيعي أهمية كبيرة لتطوير هذه المنطقة، وتطوير اقتصاد البلاد بصورة عامة.

كان لرقابة الحكومة على آرامكو أهمية نوعية بالغة بالنسبة للسعودية. فعلاوة على ما تقدم، سمح لها ذلك، من الناحية القانونية على الأقل، أن تطور تعاونها مع الغرب على قدم المساواة. وكان النزاع الداخلي بين الاحتكارات الغربية "غير النفطية"، والتي سعت إلى التسلل إلى السوق السعودية، وشركة آرامكو الاحتكارية، من بين العوامل المتعددة التي جعلت هذه الخطوة ممكنة.

(٢)

صادقت الحكومة السعودية برئاسة الملك خالد في ٢١ أيار (مايو) عام ١٩٧٥، على الخطة الخمسية الثانية لتنمية البلاد ١٩٧٥/ ٧٦ ــ ١٩٧٩ / ٨٠، وخصص لتحقيقها ٤٩٨ مليار ريال (حوالي ١٤٢ مليار دولار).

لا شك أن تحقيق مثل هذه الخطة له تأثير عميق على جميع وجوه الحياة في البلاد. ولا تقدر أهميتها بمخصصاتها التي تزيد عن سابقتها بـــ ١٠ أضعاف فحسب، بل بطموحاتها الرامية، عدا تنويع الانتاج الصناعي، إلـــى الانتقـــال التدريجي نحو التصنيع. وإذا كانت دراسة امكانيات السعودية في إنجاز هذه الخطة تخرج عن حدود هذا البحـــث، فإنه ينبغي أن نشير إلى أهميتها الكبيرة في تطور البلاد العام حتى ولو تم تحقيقها جزئياً.

لقد وضع حكام السعودية الخطة الخمسية الثانية وهم مدركون ضرورة المساهمة الواسعة من جانب الغرب فـــي تنفيذها. على أن السعودية لم تنفق بمفردها كما صرح وزير التخطيط، أكثر من نصف المبالغ المقررة (٥).

يمكن القول، إن الاتفاقيات الحكومية واللجان الثنائية المشتركة، كانت أساساً لجذب التكنولوجيا ورؤوس الأمـــوال الغربية.

وقعت السعودية والولايات المتحدة الأميركية في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٤، علـــى اتفاقيـــة حـــول التعـــاون الاقتصادي المتعدد الوجوه. وبعد دراسة البرامج السعودية واقتراحات الشركات الأميركية في شباط (فبراير) عـــام ١٩٧٥، وقعت اتفاقية منفصلة للتعاون التقني (٦). وقد تم، أثناء زيارة وزير الماليـــة البريطـــاني د. هيلبـــي إلـــى السعودية في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٤، اتخاذ قرار بتشكيل لجنة موحدة لتنسيق برامج التعاون الاقتصادي الصناعي (٧). كما وقعت اتفاقية سعودية ــ إيطالية في الرياض للتعاون الاقتصادي، وذلك أثنـــاء زيـــارة رئـــيس إيطاليا ج. ليوني للسعودية في آذار (مارس) عام ١٩٧٥ (٨). وفي آذار (مارس) من العام نفسه، صـــادق الملـــك خالد على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بين السعودية وفنلندا (٩). كما وقعت في طوكيو اتفاقية حول التعـــاون التقني والتجاري، نصت على زيادة الاستثمارات اليابانية. وشكلت لجنة سعودية ــ يابانية لإنجاز الاتفاقيـــة (١٠). وعقدت في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٥ في باريس، اتفاقية للتعاون التقني والاقتصادي بـــين العربيـــة الـــسعودية وفرنسا (١١).

ومن المناسب أن نشير، إلى أن النفط السعودي كان يوفر ١٠% من احتياجات الولايات المتحدة الامريكية النفطية (٢٠% من واردات الولايات المتحدة الامريكية للنفط) حتى نهاية عام ١٩٧٧، وحوالي ٣٠% من احتياجات المانيا الاتحادية واليابان وفرنسا (١٢).

تحدد الخطة الخمسية الخطوط الرئيسية لتنمية الاقتصاد، وتتضح اتجاهاتها ودرجة مشاركة الغرب فـــي إنجازهـــا منذ العام ١٩٧٥، أي منذ العام الأول للخطة الخمسية الثانية.

الصناعة النفطية والتعدينية:

تقدر الاحتياطات المكتشفة لنفط السعودية بحوالي ٢٠ مليار طن (الاحتياطات المفترضة ــ ٤٠ مليار طن)، وقـــد بلغت عائدات النفط في العام المالي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ / ٢٨ مليار دولار بطاقة استخراجية قدرها / ٤٢٠ / مليـــون طن في عام ١٩٧٥.

تتطلع الخطة الخمسية الثانية إلى المحافظة على هذا المستوى الانتاجي (٤٢٥ مليون طن سنوياً). وقد أعلن وزير النفط والموارد المعدنية أحمد زكي اليماني، إمكان زيادة مستوى الاستخراج إلى /٥٥٧/ مليون طن في العام. وتعتبر العربية السعودية في الوقت الحاضر، في مقدمة البلدان في العالم من حيث إنتاج وتصدير النفط.

وتعمل الدولة على تطوير الصناعة النفطية باهتمام. فقد عقدت المديرية العامة للنفط والموارد المعدنية (بترومين)، اتفاقية مع شركة "شل" حول بناء مجمعين بتروكيماويين بتكلفة مليار دولار لكل منهما (١٣). وقررت "نيبون ماييننغ" بناء مصنع لإنتاج الاثلين في المملكة (١٤). كما أنشأت "بترومين" مع "موبيل أويل" شركة سعودية ــ أميركية جديدة لإنتاج مواد التشحيم بمساهمة مقدارها من قبل بترومين (٧١%) و"موبيل أويل" (٢٩%) (١٥). وفي أيار (مايو) من عام ١٩٧٨، أعطى هذا المعمل باكورة إنتاجه من مواد التشحيم في جدة (١٦). وكان هذا أول مشروع صناعي كبير في الخطة الخمسية الثانية أدخل حيز التنفيذ.

وعقدت المديرية العامة للنفط والموارد المعدنية "بترومين" في نهاية عام ١٩٧٥، اتفاقية مع "بريتش بتروليوم" على إنشاء مصنع لإنتاج البروتين الاصطناعي كعلف للماشية. وحددت تكلفة المشروع البدائية بـ ٢٠٠ مليون دولار، وحصة الجهة السعودية منها ٥٠% (١٧).

ومما يلفت الانتباه في الخطة الخمسية الثانية، هو التوسع في استكشاف واستغلال المعادن الثمينة الأخرى، وخاصة احتياطات الفوسفات المقدرة بـ ٨٩٠ مليون طن (١٨). وبدأت الشركة اليابانية "نيبون ماييننغ" أولى استخراجات النحاس والزنك في المملكة في عام ١٩٧٤. وبعدها حصلت شركتان يابانيتان أخريان، على حق استخراج الثروات الخام في مساحة قدرها ١٠ آلاف كم٢ (١٩).

كما وتجري معالجة مناجم الحديد الخام والذهب والنحاس والزنك والكروم، وثروات اخرى معدنية في نطاقات ضيقة.

الصناعة:

تستدرك الخطة الخمسية الثانية، بعد أن أولت الصناعة النفطية مكاناً طليعياً، تطوير فروع الصناعة الخفيفة والثقيلة العديدة، والتي لا تزال في السعودية في حالتها البدائية، ويعبر عن هذا الاتجاه الاتفاقيات المعقودة في عام ١٩٧٥ مع الشركات الغربية.

بدأ العمل بموجب هذه الاتفاقيات في عام ١٩٧٧ بإنشاء وحدة صناعية كبيرة في جبيل، تضم منشآت بتروكيماوية ومصانع للتعدين وتصنيع الآلات. وكذلك يجري توسيع المجمع التعديني في جدة، الذي يعتمد على المواد الخام الثانوية المستوردة، رغم توفر امكانات لعمله بالاعتماد على مواد الحديد الخام (في شمال الحجاز). وكذلك ستعتمد معامل التعدين الجديدة في جبيل، حسب الاتفاقية المعقودة بين المديرية العامة للنفط والموارد المعدنية (بترومين) والشركة الاسترالية "بروكين هيل بروبريتاري"، على المواد الخام المستوردة وخاصة فلزات الحديد الخام من البرازيل (٢٠).

وحتى وقت قريب كانت صناعة الآلات في السعودية، تتركز في المعامل الحكومية العسكرية وبعض الورشات الخاصة لتصليح السيارات. وقد بلغ عدد هذه الورشات في عام ١٩٧٠ في البلاد ٢٨٩٨ ورشة، يعمل فيها ٨ آلاف عامل (٢١). وتقرر في الخطة الخمسية الثانية تطوير صناعة الآلات. فقد تعهدت "جنرال موتورز" بإنشاء معامل لتجميع السيارات في المملكة، بطاقة إنتاجية قدرها ٨ آلاف سيارة في العام، ومن الممكن رفع طاقته إلى ١٥ ألف

سيارة في العام (٢٢). وسيبنى معمل آخر لتجميع السيارات بطاقة ٢٢,٥ ألف سيارة في العام، بموجب اتفاق بين الشركة اليابانية "نيسان موتور" والشركة السعودية "سيراج ظهران". وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧، باشر بالعمل مصنع تجميع السيارات التابع للشركة السعودية ــ الألمانية الغربية، والتي تملك منها الشركة السعودية "جوفالي اخوان" ٧٤% من الأسهم، وتملك شركة "ديملر بينز" الألمانية ــ ٢٦% من الأسهم. وينتج المعمل ٦,٥ آلاف سيارة في العام (٢٣).

يتعين خلال الخطة الخمسية صرف / ٢٠/ مليار دولار على أعمال البناء. فقد جعل الانتشار الكبير للبناء إنتاج مواد البناء عملية مربحة للغاية. وهذا الفرع هو أحد الفروع الصناعية القليلة، التي يسود فيها رأس المال السعودي، وبشكل رئيسي رأس المال الخاص، بتأثير عدد من الظروف والامكانيات الملائمة.

وتشارك في الوقت نفسه شركات أميركية وأوروبية غربية ويابانية مشاركة واسعة في أعمال البناء، فهي تجهز المؤسسات الصناعية والمعاهد الدراسية والمستشفيات. وعلى سبيل المثال، عقدت في بداية عام ١٩٧٥ مجموعة من الشركات الأميركية والانكليزية مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني في السعودية، اتفاقية لبناء / ١٠٠/ ألف مسكن، وحددت تكلفة المشروع بملياري جنيه استرليني (٢٤). كما خطط لبناء / ٣٠/ مدينة جديدة خلال خمس سنوات في السعودية.

البناء التحتي:

أولت الخطة الخمسية اهتماماً خاصاً لآفاق تطور الطاقة وشبكات المواصلات والري. ومن المقرر الاستمرار في بناء محطة كهربائية حرارية تعمل على الطاقة المحلية الرخيصة، ليصل نتاج الطاقة الكهربائية في عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٣٨ ألف كيلوواط (٢٥).

ويولى اهتمام كبير عادة في مجال المواصلات لبناء الطرق البرية. ويخطط خلال الخطة الخمسية، لبناء ١٣ ألف كم من الطرق المعبدة وتمهيد ١٠ آلاف كم اخرى، أي أن شبكة الطرق البرية ستضاعف تقريباً (٢٦). وستبني الشركات السعودية أكثر من نصف هذه الطرق، وقد جرى توقيع عدد من العقود المتعلقة ببناء الطرق في السعودية مع إيطاليا واليونان.

وعقدت الشركات الأميركية والانكليزية والألمانية الغربية، إتفاقيات لبناء مطارات وموانئ جديدة وتوسيع المنشآت الحالية. وتشارك عدة شركات غربية في بناء ميناء جديد في جبيل (تكلفة لمشروع أكثر من مليار دولار) (٢٧). كما بدأت شركة "لاينك ومبلي" بالاشتراك مع شركة سعودية خاصة في بناء مطار في أبها (تكلفة المشروع ٢٠ مليون جنيه استرليني). وحصلت الشركة الألمانية الغربية "هوشتيف" على عقد لبناء مطار جديد عالمي في جدة (٢٥٠ مليون دولار) (٢٨).

وإذا كانت هذه هي أكبر العقود، فإن الشركات الغربية تشارك أيضاً في إعداد مشروعات كثيرة اخرى، وكذلك في تقديم المعدات وإنجاز أعمال مختلفة.

فخلال السنوات الأخيرة، تكونت عدة شركات سعودية خاصة لامتلاك السفن، بمشاركة رأس المال الغربي والسعودي. فقد أنشئت في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ شركة سعودية ــ أميركية "ساماركو"، تألفت من شركة سعودية خاصة وكذلك من "موبيل أويل كوربوريشن" ،"فايرلفلد انترناشيونال" وأنشأت شركة يابانية تدعى "ياسن كايشا" مع شركة سعودية خاصة، شركة لنقل النفط السعودي بحراً إلى اليابان (٢٩). وأنشئت كذلك شركة في

تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥، دخلت فيها "ريبنسولاراند اورينتال سيتم نافيغنشن كومباني" و"مؤسسة سعود نفط" (٣٠).

وتقوم شركة "غالكرو" بأعمال لري ٧ آلاف هكتار في "وادي دما"في السعودية (٣١).

وتولي السعودية اهتماماً خاصاً لتحلية مياه البحر بسبب عدم وفرة المياه. وحسب الخطة الخمسية من المقرر أن تزداد طاقة معامل التحلية كثيراً، حيث ستزداد طاقتها في جدة على سبيل المثال من ٥ ملايين إلى ٣٥ مليون غالون يومياً، وفي الخبر من ٧,٥ ملايين إلى ٥٧ مليون غالون (٣٢). وتقوم شركة م. ماكدونالد الإنكليزية بدراسة الموارد المائية في السعودية وقد وقع في أيار (مايو) عام ١٩٧٥ عقد مع الشركات اليابانية والألمانية الغربية. لبناء القسم الثاني لمعمل التحلية في جدة بتكلفة ٥٨٣,٥ مليون ريال. وتقوم برقابة البناء الشركة الانكليزية "ايبنك أندبارتنر" (٣٣).

كذلك تضمنت الخطة الخمسية الثانية، أهدافاً طموحة بالنسبة للتطوير الواسع للتلفزيون وللاتصال الهاتفي، حيث تساهم في ذلك عدة شركات أميركية وفرنسية.

ولا يتوقف نشاط الغرب في السعودية على تقديم التجهيزات الفنية والاستثمارات. فقد قامت الشركة الأميركية، "بيشتل" بطلب من الحكومة السعودية بدراسة ظروف تطوير المنطقة الشرقية الاقتصادية، ووضعت توصياتها المتعلقة بتنفيذ في جبيل. ووضعت مؤسسة الاستشارات الانكليزية "بريس، كارديو أندرايدر" مخططات بناء عدة مشاريع متعلقة بالطاقة (٣٤).

مما تقدم نستطيع أن نستخلص، أن رأس المال الغربي قد تسلل إلى جميع فروع الاقتصاد مستفيداً من الفرص المتاحة. ويمكننا الاستشهاد بالمعطيات الرسمية السعودية الأسبوعية إيضاحاً لذلك: فقد أعطي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥ ــ ١١ ترخيصاً لمشروعات صناعية بمشاركة رؤوس الأموال السويسرية والدانماركية، واليابانية والبلجيكية... وهي تتضمن إقامة عدة معامل لانتاج الأسلاك الكهربائية والأدوات الكهربائية ومواد البناء والأنابيب، وتجميع السيارات، وكذلك معامل البوظة ومعالجة الرز وشركة ناقلة للنفط. وتراوح حجم رؤوس أموال تلك المشروعات بين ٧٥٠ ألف ريال و٥ ملايين ريال ويقع مصنع مواد البناء كلياً تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي. وتتراوح حصة السعوديين فيها من ٢٥% إلى ٨٥% وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٨ تم تقديم ٣٥ ترخيصا من أصل ٩٠ لإنشاء مشروعات صناعية ومالية في البلاد (٣٥) بمشاركة رأس المال الغربي.

وتشهد بعض الأمثلة لاشتراك الغرب في مشاريع صناعية متنوعة، على سعي الحكومة السعودية إلى توظيف جانب كبير من عائدات النفط في الاقتصاد الوطني، بهدف استمرار تطويره وتنويعه. ويولي حكام المملكة ــ مع المحافظة على اهتمامهم بـ "النموذج الأساسي" لتطوير اقتصاد البلاد (٣٦) ــ اهتماما متزايداً لتطوير الجانب "اللانفطي" من الاقتصاد وهو ما يهتم الغرب اهتماماً واضحا أيضاً.

لا يمكن أن يعلل اهتمام الاحتكارات الغربية بالتعاون الصناعي مع رأس المال الحكومي والخاص، بالظروف الملائمة لهذا النشاط، أو برغبتها في توسيع سوق تصريف البضائع ومضاعفة أرباح المؤسسات القائمة وتحسين البناء التحتي وإنشاء الفروع الملائمة فحسب، بل برغبة الغرب في أن تتطور في السعودية، كما في الدول النامية العديدة الأخرى، فروع الإنتاج المضرة بالبيئة، وكذلك المشروعات التي تستهلك طاقة ورؤوس أموال واسعة وذات دورة إنتاجية غير كاملة. وتتضح الأخيرة خصوصاً في مثال معمل تجميع السيارات. حيث تبني الشركات الأميركية

والألمانية الغربية واليابانية، معامل تبلغ إنتاجيتها عشرات آلاف السيارات في العـام، وتـدعم ازدهـار صـناعة العجلات والطلاء. ومثال آخر ــ بناء معامل التعدين، التي تعتمد على المواد الخام المتسوردة في حال وجود المواد الخام المحلية. وذلك ما يساعد طبعاً، على شدة تبعية الاقتصاد السعودي مع تطوره النسبي، للغرب.

يناصر حكام العربية السعودية والبرجوازية الوطنية المتنامية هذا الخط، لأن أرباح الـصناعة النفطيـة العاليـة للبرجوازية الوطنية ربحاً كافياً. وتؤمن المشروعات ذات رؤوس الأموال الواسعة، والتي لا تحتاج إلى طاقة عمالية كبيرة، نمواً محدوداً للطبقة العاملة في السعودية، الذي يخيف القيادة السعودية في الوقت الحاضر. فضلاً عن ذلـك، تجد الحكومة السعودية نفسها مضطرة إلى تنمية الطبقة العاملة، وذلك لعدم كفاية الكوادر والقوى العاملة في الـبلاد (٣٧).

أعار حكام السعودية كذلك اهتماماً متزايداً للمؤسسات المالية، بعد حصولهم على العائدات الضخمة مـن تـصدير النفط.

تعمل في السعودية تسعة مصارف أجنبية وفروع عديدة لمصارف غربية كبرى. وتعتبر هذه المصارف وسـيطاً في الحصول على القروض، كما وتشارك في إدارة رؤوس الأموال، وتقوم بتقديم الاستشارات للعديد من المشاريع الاقتصادية المختلفة.

وتقوم وكالة النقد في السعودية بوظيفة المصرف المركزي. فهي تعمل على إصدار النقد، وتراقـب المـصارف التجارية الوطنية، وتتولى تجميع الاحتياطات النقدية. وتعتبر المهمة الأخيرة أقل المهام أهمية، إذا أخذنا بالاعتبـار حجم مداخيل المملكة العربية السعودية. وأهميتها بالنسبة لنظام النقد العالمي. ويعمـل لـدى وكالـة النقـد بـصفة مستشارين، ثلاثة معاونين من الشركتين الغربيتين "وايت ولد" و"بارينغ برافرز". إن مواقع الغرب في النظام المالي للمملكة العربية السعودية قوية جداً. فمصرف "تشيز مانهاتن بنك" يدير أعمال الـصندوق الاسـتثماري الـسعودي (رأسماله ٣ مليارات ريال) كما ويقوم مصرف بوسطن الاميركي الأول، بالاشراف على نشاط المصرف التجـاري الوطني السعودي (٣٨).

تم في عام ١٩٧٤ تأسيس الصندوق السعودي للتنمية الصناعية. وتؤمن الحكومة الـسعودية مـن خـلال هـذا الصندوق، قروضاً لرجال الأعمال السعوديين بفائدة ٢% وبحجم ٥٠% من تكاليف المشاريع الـصناعية. يحتـوي الصندوق على ٣ مليارات ريال. ويتولى توجيه أعماله أيضاً "تشيز مانهاتن بنك" (٣٩).

لقد تغيرت في السنوات الأخيرة، العلاقات بين حكام العربية السعودية والمصارف الأجنبية على أراضي المملكة. وفي أعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، اتخذت خطوات لتأمين السيطرة السعودية على المصارف الأجنبية. وهكذا تحول في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ "بنك أوف أندوتشاين أي دوسويس" إلى المصرف السعودي ــ الفرنسي، حيث اشترك السعوديون بـ ٦٠% من رأسماله. وفي شباط (فبراير) عام ١٩٧٨، أصبح "بـريتش بنـك أوف ميـدل إيـست" المصرف الرابع الذي تحول إلى مصارف سعودية مشتركة. واتخذ تسمية "سعودي ــ بريتش بنك". وقـد أعلنـت وكالة النقد في السعودية، إن جميع المصارف الأجنبية المتبقية، ملزمة بإجراء تغييرات مماثلة حتى أيار (مايو) عام ١٩٧٩. وكان هدف هذه الخطوة، تعزيز الرأسمال الوطني. أما بالنسبة للغرب، فإن التقليص لرؤوس الأموال كـان يعوض عن طرق إتاحة فرص العمل أمامها في كل أنحاء البلاد، الأمر الذي لم يكن متاحاً لها من قبل (٤٠).

غير أن مجالات إيداع العائدات السعودية الضخمة في المملكة السعودية، تتسع بشكل بطئ جداً، فالسوق المحلية ضيقة بالنسبة لرأس المال الحكومي والخاص، وبالأخص بالنسبة لرأس المال الخاص، حيث أن سرعة ونسبة الأرباح لم تكن كافية نسبياً. ولذلك نجد هذا التدفق الواسع لرؤوس الأموال السعودية إلى خارج حدود المملكة.

ويتطور تعاون رأس المال الغربي والسعودي في الغرب منذ منتصف السبعينات، على درجة كافية من السرعة والنشاط. وكانت الحكومة، كما في الصناعة، هي "ناقلة" رأس المال السعودي إلى الغرب.

فقد دعا وزير النفط والثروة المعدنية السعودي أحمد زكي اليماني في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٢، في المؤتمر السنوي السادس والعشرين لمعهد الشرق الأوسط في (واشنطن)، الأميركيين إلى الموافقة على "مساهمة" رأس المال السعودي في الصناعة النفطية سواء في بلاده أم في الغرب. وقال: "أفهم "المشاركة" أن تشارك الشركات الوطنية النفطية للدول المصدرة للنفط، في عمليات تكرير وتصريف المنتجات النفطية، وتوظيف الأرباح الفائضة في مشروعات ملائمة على أراضي الدول المستوردة للنفط. وتعود هذه الاستثمارات بفوائد جمة على المستهلكين، الذين لا يجب أن يهملوها، بل على العكس أن يسعوا للحصول عليها".

ويرى أ. ز. اليماني الهدف الرئيسي "لاشتراك" أو تعاون رأس المال السعودي، في أن استثمارات الدول المصدرة للنفط هو تعزيز الاستقرار الحقيقي، وتولّد علاقات اقتصادية وثيقة بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له. ~وبهذا سيتحسن ميزان المدفوعات المنهك للدول المستوردة للنفط بسبب أزمة الطاقة. وفي الوقت نفسه، ستقوم شركاتنا النفطية الوطنية بالدور نفسه، الذي تقوم به اليوم الشركات النفطية الدولية في العلاقات بين المصدرين والمستهلكين. وفي الحقيقة، فإن هذا تعبير عن الاستعداد بقبول "الاستقلال الجزئي"، مع توسيع مجالات عمل رأس المال السعودي، والقبول في الوقت نفسه بوضع التبعية في هذا التعاون المقترح.

لقيت دعوة التعاون آذاناً صاغية في الغرب. فقد وجد الأخصائيون الأميركيون في شؤون السياسة الاقتصادية الخارجية، أن العلاقات الثنائية الأوثق تستطيع أولاص، أن تحسن ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية، وأن تقلص ثانياً من احتمالات الانقطاع في توريد النفط.

واقترح هؤلاء في الوقت نفسه، إعداد البرنامج العملي، الذي يتيح إمكان انتشار المفهوم المقترح من السعودية، من أجل مشاركة جميع الدول المصدرة للنفط فيه. وعندها تستبعد التبعية الكبيرة لمورد واحد، وهذا يعني فوائد جمة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية.

ولا حاجة للحديث عن الحرية التامة في توزيع رأس المال السعودي، طالما أن الدولار هو وحدة الحساب الرئيسي في دفع العائدات النفطية، وطالما أن شركة استخراج النفط الرئيسية حتى عام ١٩٧٨ هي آرامكو، ولا حاجة إلى القول، أن قسماً كبيراً من رأس مال الدولة يحول إلى المصارف الأميركية.

وحتى عام ١٩٧٣ كانت مجموعة روكفلر المالية تشرف على ٧٠% من أسهم آرامكو، كما كانت مؤسسات: "مانهاتن بانك" و"مورغان غارانتي تراست أوف نيويورك" و"بنك أوف أميركا" تشرف على قسم هام من إيداعات الحكومة السعودية.

وكان الحدث الجديد منذ منتصف السبعينات في هذا التعاون، أن رأس المال السعودي لم يعد مجرد أداة في أيدي الغرب، بل بدأ يتحول إلى قوة مستقلة ذات طاقة بالغة الخطورة بالنسبة لنظام الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وينحصر الأمر قبل كل شئ في حجم احتياطات السعودية الذهبية النقدية، الذي وصل في أيار (مايو) عام ١٩٧٥ إلى ٢٠,٥

مليار دولار، ودفع البل إلى المرتبة الثانية في العام بعد جمهورية ألمانيا الاتحادية (٣٣,٢ مليار دولار) (٤١). كما زاد (حسب التقدير) إلى ٢٣,٧٢ مليار دولار في نهاية شباط (فبراير) عام ١٩٧٦، في حين انخفضت احتياطات ألمانيا الغربية إلى ٣١,٧٨ مليار دولار (٤٢). وبلغت احتياطات السعودية النقدية حتى بداية عام ١٩٧٨ (حسب التقدير) ٢٩,٤ مليار دولار.

ويعتقد أن وكالة النقد السعودية، قد وظفت حتى عام ١٩٧٦ في الولايات المتحدة الامريكية حوالي ١٤ مليار دولار، ومبلغاً مماثلاً في أوروبا الغربية منها في بريطانيا وحدها ــ أكثر من ٣ مليارات دولار. وكما جاء في مقالة ي. بيس حول نشاط هذه الوكالة، فقد بدأت أعمال الوكالة في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٧٦ على النحو التالي تقريباً: ما يزيد عن ٦ مليارات دولار سيولة نقدية على صورة سندات في الخزينة الأميركية قصيرة الأجل لفترة ٣٠ ــ ٩٠ يوماً، حوالات إيداع لفترة ٢٩ ــ ٣٠ يوماً وإيداعات غير محدودة الزمن، وكذلك ٦ مليارات دولار في كافة أنواع السندات التابعة للحكومة الأميركية، وحوالي ١,٥ مليار دولار سندات من إصدار المجالس البلدية (٤٣).

وينقل ي. بيس عن ممثلي دوائر الأعمال الأميركية قولهم، إن وكالة النقد السعودية لا تحاول إدارة أموالها المودعة في أميركا. وقد كان المبدأ الرئيسي لسياسة الاستثمارات السعودية إلى وقت قريب، منحصراً في تركيز الودائع في كبرى المصارف العالمية بضمانات ثابتة. وكان أحد الإيداعات الأولية مليار دولار في "بنك أوف طوكيو" وقرضاً بفائدة ١٠% لمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمدة عشر أعوام (٤٤) للبنك الفرنسي "كريديه ناسيونال".

وتعتبر القروض الحكومية أكثر أهمية؛ فقد قدمت العربية السعودية في بداية عام ١٩٧٥ لليابان قرضاً لمدة خمسة أعوام قدره مليار دولار، منه ٤٠٠ مليون دولار على شكل أوراق حكومية ذات قيمة، والباقي وزع في الفروع الأوروبية للمصارف اليابانية (٤٥). ووعدت فرنسا ضمن الاتفاقية السعودية ــ الفرنسية، بقرض مقداره ٨ مليارات فرنك (١,٧٥ مليار دولار)، سيغطي تكاليف إقامة المشروعات النفطية ــ الكيمائية والمشروعات الأخرى في العربية السعودية (٤٦). وقدمت في عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ قروض إلى المحافظات الكندية لفترة عشرة أعوام أيضاً (٤٧).

وفي نهاية عام ١٩٧٥، أرسلت الولايات المتحدة الامريكية أحد معاوني وزير الخارجية إلى السعودية، لإجراء محادثات حول استثمار مليار دولار في المشروعات التكنوكهربائية الأميركية (٤٨).

وحتى عام ١٩٧٢، كان ثلثا أرباح المملكة النفطية تقريباً يدفع بالدولارات عادة ويحول عن طريق "مورغان غارانتي تراست "و"تشيز مانهاتن بنك"، أما الثلث الباقي فيدفع بالجنيهات الإسترلينية في "مورغان غارنتي تراست" و"المصرف البريطاني ميدلند" (٤٩). وكانت العائدات السعودية بشكل عام توزع في تسعة مصارف: خمسة أميركية، وثلاثة إنكليزية، ومصرف هولندي واحد: وبعد عام ١٩٧٢ بدأ الابتعاد عن الدولار كعملة أجنبية رئيسية، وأصبحت حصة الاحتياطات الدولارية تقل تدريجياً.

في عام ١٩٧٥ ارتفع عدد المصارف إلى ٣٦ مصرفاً، منها: "سوسيتيه جنرال"، و"بريتش بنك أوف ميدل إيست" الانكليزي، و"ورويال بنك"، والمصارف الأميركية "ميلون بنك" و"يونايتد كاليفورنيا بنك" والمصارف اليابانية "سوميتو مو بنك" و" داي اتشي كانتشوبنك" و"بنك كوبه"، وكذلك "سكانديناڤسكا إينسكيلدا بنك"، "باير شيفرين بنك"، "كرتيد بنك أوف بروسلس "هونكونغ ــ شانهاي" (٥٠).

لم تؤد زيادة العائدات النفطية إلى تنويع الودائع السعودية فحسب، بل كان لها الأثـر الأول فـي نمـو النـشاط المصرفي أيضاً، فقد بدأت مرحلة جديدة في تطور المصارف السعودية بتعاونها مع المصارف الغربية. ونما عـدد وحجم أعمال المصارف الخاصة السعودية، أو المشتركة مع رأس المال الغربي. ولم يندفع أصـحاب المـصارف السعوديين الجدد بحماسة وراء امتلاك الأراضي في الغرب فحسب، بل سعوا إلى الاشتراك في الاتحادات الصناعية والمصرفية أيضاً.

فقد امتلك اتحاد الشركات السعودية الخاصة نسبة ٢٥% من الإتحاد الانكليزي "إيدوار بيتش هولنديغس"، بتكلفـة ١,٣٤ مليون جنيه استرليني (٥١). ويملك المصرف التجاري السعودي الوطني، حصصاً كبيـرة فـي الاتحـادات الأوروبية التالية: "أوروبيان آراب هولدينغس" و"كوبيان آراب انترناسيونال دو إنمستنت"، ولمـصرف "الريـاض" حصة في الاتحاد الباريسي للمصارف العربية والفرنسية (٥٢).

كما أجرى المصرفان الاميركيان "فيرست ناشيونال سيتي بنك" و"ميرل لينتش" والفرنسي "بنك دوباري أي دوبيه با" (٥٣)، محادثات مع ثلاثة اتحادات سعودية خاصة حول عدد من المشروعات المالية. وفي عـام ١٩٧٧ باشـر البنك الفرنسي ــ السعودي أعماله.

في شباط (فبراير) عام ١٩٧٥، اشترى أحد رجال الأعمال السعوديين مليوناً من أسـهم "أوكـسيدنتال بتروليـوم كومباني" الاميركي وقسماً كبيراً من أسهم "ناشيونال بنك أوف جورجيا" (٥٤)، واشترى سـعودي آخـر عقـارات ضخمة من الأراضي في ولايتي أريزونا وفلوريدا (٥٥).

في ربيع عام ١٩٧٥، تشكل في لندن المصرف السعودي الدولي برأس مال قدره /٢٥/ مليون جنيه اسـترليني، يعود منها ٥٠% لوكالة النقد. السعودية، و٢,٥% لكل من المصرف التجاري السعودي الوطني ومصرف الرياض، و٢٠% لشركة "مورغان غارانتي تراست" التي تؤمن إدارته أيضاً، و٥% لكل من المصارف التاليـة: الانكليـزي "ناشيونال وستيمنستر"، و"دويتش بنك" و"بنك ناسيونال دوباري" والمصرف السويسري "يونيون بنـك" و"بنـك أوف طوكيو". ويتألف مجلس إدارته من شخصين سعوديين وشخصين إنكليزيين وشخص أميركي. وصرح رئيس وكالة النقد. أن المصرف السعودي الدولي لن يكون أداة للسياسة الرسمية. وقال: "إن دخول العربية السعودية إلـى أحـد مراكز المال الدولية البارزة، سيسهل دور بلادنا في الأعمال المالية والاقتصادية العالمية" (٥٦).

وفي تموز (يوليو) عام ١٩٧٥، اشترت السعودية أسهماً من "شركة البريد والبرق والهاتف" (٥٧) الأميركية بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار.

أدت حالة الأسواق الغربية غير الملائمة إلى اختصار فترة الاستثمارات السعودية. ما في السنوات الأخيـرة فقـد أصبحت الاستثمارات طويلة الأجل، وأصبحت تعطي ربحاً كبيراً وتقابل بترحيب كبير للغاية.

وصرح وزير المالية البريطاني د. هيلي في شباط (فبراير) عام ١٩٧٥: "إننا نـدعو الـدول المـصدرة للـنفط كمستثمرين لصناعتنا، أسوة بالمستثمرين من الولايات المتحدة الامريكية أو أوروبا أو أي مكان آخر، الذين سـوف نعمل معهم أعواماً طويلة بفائدة متبادلة" (٦٢). كانت كلمات د. هيلي أحد الاعترافات بأن التعاون فـي المجـالات الصناعية والمالية للغرب والعربية السعودية ليس أمراً ممكناً فحسب، بل ضرورة متبادلة أيضاً.

وكانت الظواهر الرئيسية الجديدة نوعياً في مجرى هذا التعاون بعد عام ١٩٧٣، هي:

ــ الأهمية المتزايدة لدور الحكومة السعودية في رسم السياسة الاقتصادية، وكذلك دورها كمنظم للاقتصاد البارز للأعمال.

ــ انتقال الصناعة النفطية السعودية إلى رقابة الدولة وتحويل الشركات المساهمة (آرامكو)، المؤلفة سابقاً من مستثمرين، إلى متعاقدين منفذين في السعودية.

ــ اتساع حلقة مشاركات ومجالات عمل رأس المال السعودي في التعاون الاقتصادي، سواء في السعودية أم في البلاد الغربية.

ــ الإدخال الواسع لرأس المال الغربي في كل فروع الاقتصاد السعودي، الأمر الذي ساعد على تطوير الاقتصاد، وزاد في الوقت نفسه من حدة ارتباطه بالاقتصاد الغربي.

ــ تعاظم أهمية السعودية كجزء من النظام الرأسمالي الاقتصادي الدولي، نتيجة ازدياد الاستثمارات السعودية في اقتصاد بلاد الغرب.

كثيراً ما يوجه رأس المال السعودي نظرة عدائية في الغرب. ففي تشرين الثاني (أكتوبر) عام ١٩٧٤ أخفقت محاولة رجل الأعمال السعودي في امتلاك ثلث أسهم "فيرست ناشيونال بانك" في سان جوزيه (الولايات المتحدة الامريكية). ويجدر بالذكر، أن رجل الأعمال السعودي هذا يشرف على مصرفين كبيرين في كاليفورنيا (٥٨).

وتعتبر المقاطعة الاقتصادية المستمرة لإسرائيل، أحد مصادر الصعوبات الممكنة أمام التعاون مع الغرب. فمن المعروف أن السعودية تنشر في "القائمة السوداء" أسماء الشركات المتعاونة مع إسرائيل في مطبوعات اقتصادية رسمية، كما تراقب المقاطعة دائرة خاصة بوزارة التجارة. وتتضمن "القائمة السوداء" أكثر من ١٠٠ شركة أميركية. وقد أصدر الكونغرس الاميركي، بضغط من اللوبي الاسرائيلي، في عام ١٩٧٧ قانوناً ضد المقاطعة العربية، ولكن وزارة التجارة الأميركية تتساهل في تأويله، حيث تسمح للشركات الأميركية بالتجارة مع الدول العربية (٥٩).

يعود التعاون مع العربية السعودية في المجال المالي، بفوائد جمة على الغرب تتجاوز أية صعوبات، وهذا التعاون على درجة كبيرة من الأهمية فالاحتياطات الذهبية النقدية الضخمة للسعودية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، التي تحفظ في مصارف نيويورك وباريس ولندن، ذات أثر كبير في استقرار النظام المالي الحديث للرأسمالية. و"حقن" الموارد العربية النفطية يساعد إلى حد كبير على تنشيط الحياة في الغرب. وحسب التقديرات الغربية، وصلت الموارد المودعة من قبل السعودية في الخارج حتى نهاية عام ١٩٧٧ إلى /٦٢/ مليار دولار.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن السعودية حصلت في العام المالي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ على ٢٨,٨ مليار دولار، وصرفت منها ١٧ ملياراً تقريباً، ووصلت عائداتها في العام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ إلى ٣٠ ملياراً، وفي عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ ــ إلى حوالي ٤٠ مليار دولار (٦٠)، فإن رجال الأعمال وممثلي الحكومات الغربيين على استعداد للتنازل عن القليل من أجل الكثير.

وجاء في مقالة "فاينانشال تايمز" الخاصة حول مصارف العالم: "وفي الوقت الذي ينحو فيه الاقتصاد الاميركي للركود، يبرز اهتمام العرب المتزايد في امتلاك جانب من سندات الشركات أو السندات الحكومية، لذا ينبغي على المصارف الأميركية في كل مكان ألا تضع العوائق أمام هؤلاء الزبائن" (٦١). وصرح وزير المالية البريطاني:

(٣)

يجب أن نشير في ابرازنا للجوهر الأساسي للعلاقات السعودية بالغرب على أساس عائدات النفط، إلى أنها تتجه في الأعوام الأخيرة، كجميع الدول النامية، إلى الاستقلال الاقتصادي.

"ففي النهاية يتطلب بلوغ الإستقلال الاقتصادي تحقيق شرطين مترابطين:

الأول ــ تحديث الفروع الحالية وبناء الفروع الجديدة، اللازمة لضمان مستقبل تقني ــ واقتصادي ملائم لإنتاج وطني واسع على قاعدة وطنية ذاتية.

الثاني ــ زيادة جذرية في إنتاجية العمل الوطني، وقبل كل شئ في الفروع ذات المنتجات المتخصصة لدى خروج هذا الإطار الوطني الاقتصادي إلى السوق الدولي" (٦٣).

وتتوفر لدى السعودية الشروط الأولية لبلوغ الاستقلال الاقتصادي المشار إليها أعلاه. ومن الممكن أن يساعد إنجاز المهمات المقررة في الخطة الخمسية الثانية لتطوير البلاد إلى حد ما على ذلك. على أن اشتراك الاحتكارات الأجنبية على هذا النطاق الواسع في أعمال المشروعات المقامة حديثاً، يعتبر عاملاً مفيداً إلى حد كبير.

وكما أشارت العالمة السوفياتية ن أ. سيمونيا. "أن طريق البلدان المتحررة إلى الاستقلال الاقتصادي في العالم الحديث يكمن من خلال زيادة الاعتماد على التوزيع العالمي للعمل. يعني الاستقلال في حدود التبعية المتبادلة أو بالأصح، الاستقلال بظروف التبعية المتبادلة والمتساوية.

ليست تبعية (أ) لــ (ب)، بل تبعية (أ) و(ب) و (د) إلخ... بالتوزيع العالمي للعمل بمساواة متبادلة" (٦٤). ولكن السعودية وضعت نفسها في الواقع في وضع تبعي وغير متساو، لأن علاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية المتطورة هي علاقات وحيدة الإتجاه عملياً.

وتتسع تبعية العربية السعودية التكنولوجية بصورة متزايدة، على الرغم من رغبتها الملموسة، في تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا، ومن الواضح، إن أية أداة يمكنها أن تصبح في أيدي الغرب.

يولي الحكام السعوديون بإدراكهم "لمشكلة وتائر التنمية ولارتباط الفعالية الاقتصادية بتطور الثورة العلمية التقنية، وبتطور التنظيم العلمي ــ التكنيكي وإدارة الانتاج (٦٥)"، اهتماماً كبيراً "بنمو" الانتاج، وبإمكانية تطور الأبحاث العلمية على أساسه. والعائدات النفطية الضخمة بالنسبة للسعودية لهي على درجة من الأهمية حيث تتوفر امكانية إنشاء صناعة وطنية في البلاد على أحدث مستوى تقني مع تجاوز المراحل التدريجية، وكذلك إقامة فروع حديثة جداً للصناعة. ولكن مثل هذه الإمكانية تحمل في طياتها سبباً جديداً للتبعية للغرب.

وفيما يتزايد تدفق التقنية على المملكة، نجد أن عملية تحضير الكوادر البطيئة لا تسير على الوتيرة ذاتها. ولا تحل هذه المشكلة، نظرا لقلة اليد العاملة في البلاد، إلاّ بمساعدة الكوادر الأجنبية فقط. والحكومة باعتمادها على هذا الطريق، قد سلكت طريقاً لا يمكن إلاّ أن يؤدي، بغض النظر عن عدد العمال والمستخدمين والأخصائيين الأجانب الهائل، إلى مشكلات اجتماعية وسياسية جديدة في البلاد.

إن الاهداف الملحة التي طرحها مجلس الهند الوطني، والمتعلقة بقضايا العلم والتقنية خلال السبعينات، تصح بالنسبة للعربية السعودية كما تصح بالنسبة لكثير من دول الشرق. وقد جاء في هذا المجلس: "يجب على البلدان النامية أن تملك قاعدة علمية ــ تقنية ذاتية، فبدونها وخاصة بدون كوادر مؤهلة، لا تتمكن الدولة النامية من تحديد صفقة التقنية اللازمة لها، والموجودة في البلدان الأخرى، ومن معالجتها واختيارها وتطبيقها وإتقانها وإصلاحها

والاحتفاظ بها في حالة عملية واستغلالها. وفي أفضل الأحوال لا يمكن حل هذه المهمات خلال زمن قصير إلاّ من الخارج فقط" (٦٦).

ولدى السعودية ما يكفي من الموارد المالية لإنشاء قاعدة علمية ــ تقنية وطنية، وقد بدأت بذلك باستعمالها للتكنولوجيا الغربية. ويدرك الغرب بدوره أن التبعية التقنية والإيداع البسيط لرؤوس الأموال، لا يكفيان لإلحاق البلد بصورة كلية بالنظام الرأسمالي الدولي. ولهذا نجد في السنوات الأخيرة، أن الغرب يستخدم المساعدة العلمية ــ التقنية بصورة متزايدة لإنشاء الكوادر الوطنية والمعاهد الاجتماعية والاقتصادية اللازمة... التي يمكنها أن تقوم بمهمات اقتصادية وطبقية، كانت تقوم بها عادة رؤوس الأموال الاحتكارية بصورة عفوية وغير موجهة" (٦٧).

ومع هذا فإن "الاستقلال المحدود" للسعودية في ميدان الاقتصاد يستكمل أسبابه ويتوطد في المجال العلمي ــ التقني وهذه العملية في الوقت الراهن هي حتمية موضوعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار التخلف العام للبلاد.

(٤)

ليست نتائج التعاون الاقتصادي مع الغرب (وإلى حد ما نتائج النمو الاقتصادي) ذات أهمية واحدة بالنسبة للسعودية ذات الأنماط الاقتصادية المتعددة. فقد ساعد التعاون مع الغرب، الحافظ جزئياً على الأنماط التقليدية في البلاد عن طريق إعادة توزيع الأرباح النفطية. ويقدم الحكم الملكي لعشائر البدو الرحل "حصتها" من النفط، حيث يرى فيها سند الحكم الاجتماعي.

إن النمو السريع لقطاع الاقتصاد النفطيين العام والخاص، اللذين يستعملان التقنية الحديثة ويعطيان الجانب الاكبر من الناتج الوطني، قد دفعا بالنمط الرأسمالي إلى مرتبة قيادية. ويتزايد عدد رجال الأعمال السعوديين، الذين يهدف الحكم الملكي لجعلهم عماده الرئيسي، بفضل "تفريع" المؤسسات الاقتصادية القائمة وإقامة الجديد منها.

ويجري في الوقت لاحاضر نمو سريع للاقتصاد السعودي بتطور أساسه الأسعار المرتفعة للنفط. ويبدو النمو واضحاً: فقد زادت حصة القطاع الخاص "غير النفطي" ٣٠% من مجموع الناتج الوطني في عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بنسبة ١٦%، وزادت حصة القطاع العام "غير النفطي" ١٤% من مجموع الناتج الوطني بنسبة ٢٤%، وزاد القطاع النفطي (٥٦% من الناتج القومي نفسه) بنسبة ٢%(٦٨). ولكن بنية البلاد الاقتصادية تتطور ببطء. وما يزال القطاع النفطي التصديري يحتل وضعاً قيادياً، بالرغم من الرفض المعلن لبنيته المتعددة الميادين. وفي السنوات الأخيرة اتخذت بعض الاجراءات لرفع مستوى الزراعة، وللتخفيض قليلاً من اختلال التناسب المتزايد في نمو قطاعي الاقتصاد الحديث والتقليدي.

ويجب أن نشير، إلى أن القطاعين الرأسماليين العام والخاص، ينموان ويتطوران جنباً إلى جنب تبعاً لنمو الاقتصاد السعودي. وإزاء استعداد الغرب للتعاون مع رجال الأعمال السعوديين، تحظى الاتفاقيات الخاصة بذلك برضى الحكومة على نطاق واسع. وتتجه الاستثمارات الحكومية بالدرجة الاولى، إلى المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتنمو بالسرعة المحدودة لدورة رأس المال. ويرى الغرب في هذه المشروعات تجسيداً لآماله بالربح الأقصى والمضمون. أما رأس المال الخاص، فيسعى حسب إمكانياته إلى المشاركة في العمليات المشتركة، ويجب أن نذكر من بين الأسباب العديدة التي تدفعه لذلك، حاجاته لاكتساب الخبرة. وحتى الآن تساعد العلاقات مع الغرب على نمو الرأسمالية السعودية الشابة، التي تتشابه مصالحها كثيراً مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية ــ الدولية الغربية.

وكما قال أ. ز. اليماني في أحد تصريحاته العديدة: "نحن نعلم أنه إذا انهار اقتصادكم (الغربي)، فإننا سنسقط معه" (٦٩). هذا السعي للدفاع عن النفس، يجعل الغرب راضياً بالنشاط غير الاعتيادي لرأس المال السعودي "غير النفطي" الشاب.

على أن تبعية الاقتصاد السعودي الحادة للغرب لا تخيف الحكام السعوديين لأنهم أولاً، واثقون من تبعية الغرب (النفطية) المعاكسة، ولأنهم يسعون ثانياً بوعي إلى التكامل الاقتصادي مع الغرب على أي أسس كانت. وتبذل السعودية جهوداً كبيرة لكل تحتل مكاناً خاصاً في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ملائماً لقدرتها المالية المتزايدة.

ويدرك حكام المملكة أن مثل هذا الطريق للتطور في الوقت الحاضر، هو الطريق الوحيد الممكن من أجل المحافظة على الحكم الملكي، وأن النمو المستقبل للاقتصاد المتعدد الفروع وليست العائدات النفطية، هو الذي يساعد الحكم الملكي على "تجاوز" الإقطاعية إلى المجتمع الرأسمالي في الربع الأخير من القرن العشرين.

هكذا أظهرت الأعوام الأخيرة أن نمو عائدات الدول العربية من النفط بدأ بردود فعل معادية للامبريالية قد تحول بالنسبة للسعودية إلى زيادة في سرعة تطورها في الطريق الرأسمالي، وإلى مساندة الاستقرار في الاقتصاد الغربي. ورأت الرأسمالية الاحتكارية ــ الدولية الغربية في السعودية مناصراً نشيطاً لها، قادراً على تقديم مساعدة حقيقية سواء في الغرب أم في الشرق. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم السعودية بتأثير موجه على الدول النامية في سعيها لتوجيه تطورها في الطريق الرأسمالي.